جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم القانون العام

جماعات الضغط وأثرها في عمل السلطات العامة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون العام

إعداد الطالب

باسم ونوس

إشراف

الدكتورة جميلة الشربجي

٢٠١١م
١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

سورة النساء آية (١١٣)

صدق الله العظيم

الإهداء والشكر

إلى الذي سجدت له النجوم في السماء

إلى الذي أعطاني وكفاني

إلى الذي غمرني بفضله وكرمه

إلى من أقف عاجزاً عن شكره

ربي العظيم

إلى الحبيب المصطفى

إلى سيد الخلق وأشرف المرسلين

إلى الذي نرجو شفاعته يوم الدين

عليك أفضل الصلاة والسلام

إلى من حمل الراية بشجاعة واحترام

قائدنا المفدى بشار الأسد

إلى من علمنا خير العمل وخير العلم وأن نقدسهما

أبي أدامك الله فوق رؤوسنا

إلى ملاك الأرض ومنبع الحنان ونهر العطاء وبحر السلام

أمي

إلى زهور بيتنا الجورية التي زرعها الله في دربي لتفوح وتملأ سمائي برائحتها

إلى من أتنسم بوجودهم الحب والحنان

أخوتي وأخواتي

إلى عزوتي وأهلي الذين أفخر بهم

إلى رحم أرجو من الله أن لاينقطع

أعمامي وأخوالي

إلى من رسمت معهم أجمل الضحكات

إلى من معهم تحلو الأيام والأوقات

إلى من يكتب لهم قلبي في دفاتره أجمل الذكريات

زملائي وزميلاتي في جامعة البعث

إلى أخوة لم تلدهم أمي فكانوا نعم الأصدقاء ونعم الأخوة

أصدقائي

إلى كل من أحبني وأحببتهم

كلمة شكر

إلى مشاعل النور وحملة الفكر الذين كانت لهم أيادٍ بيضاء في تحصيلنا العلمي والذين جسدوا العطاء في أروع صوره نقطف من حدائق قلوبنا باقة عطرة نقدمها لهم في نهاية هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر هنا

الدكتورة جميلة الشربجي

لتفضلها بالإشراف على هذا البحث المتواضع وإرشادها لي في جميع مراحله حتى إتمامه لها أحني الهامة احتراماً وتقديراً .

وإلى أساتذتي في قسم القانون العام لما أغدقوه علينا من ثمين العلم .

المقدمة :

عرف الفكر السياسي في تاريخه الطويل تطورات متنوعة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي الملائم للمجتمعات البشرية، وقد كونت نظرية الدولة والسلطة والعلاقات السياسية بين الحكام والمحكومين إطاراً جمع أفكار مختلف الكتاب والفلاسفة وهكذا تتابعت الآراء وتطورت حتى استقرت على نظرية حديثة تقوم على تعددية المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتعاونها من أجل الصالح العام.

وفي هذا الإطار تبرز اليوم في المجتمعات الديمقراطية المتطورة أهمية الـدور الذي باتت تلعبه ما تسمى بـ (جماعات الضغط) . حيث لم تستطع أية آلية مـن آليات العمل السياسي أن تحدث هذا القدر من الجـدل الاجتمـاعي والسياسـي والإعلامي حول العالم خلال العقود الماضية مثلما أحدثتـه هـذه الجماعـات ، تعتبر هذه الجماعات من أهم المنظمـات والمحـددات للمجتمعـات السياسـية ومصانع القرار حول العالم . وقد استطاعت هـذه الآليـة الجديـدة أن تـزاحم السلطات السياسية التقليدية والفاعلة حتى وصل الأمر إلى اعتبارها مـن قبـل طبقة واسعة من علماء الاجتماع السياسي بأنها السلطة الخامسة.

فالديمقراطية الحديثة تتضمن ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية كأفراد، ولذلك يؤكد الكتاب على ضرورة تمتع الفرد بحرية الإقتراع وحماية هذه الحرية عن طريق الإقتراع السري . ولكن الفرد إضافة إلى عضويته في مجتمع الدولة ، فهو عضو في عدة جماعات مثل : الأسرة- النقابة- الغرفة التجارية والصناعية وما إلى ذلك من الجماعات التي تتميز بها الحياة الاجتماعية الحديثة ، وهذه الجماعات جميعها تتطلب الولاء والطاعة لها من قبل الفرد.

فالمجتمع المدني المتطور لم يعد العمل يقتصر فيه على الأحزاب السياسية فقط، وإنما أدى التطور حول مفاهيم الحرية والديمقراطية إلى ظهور نوع آخر من

الجماعات المعبرة عن المصالح والآراء ، وهذه الجماعات هي جماعات الضغط أو جماعات المصالح كما يسميها البعض.

وبالرجوع قليلاً إلى التاريخ نلاحظ أن هذه الجماعات في أغلب الأحيان لم تكن تحمل الصفة القانونية ، بسبب أنظمة الحكم الشمولية والاستبدادية والطريقة التي كانت تعالج بها معارضة تلك الجماعات من خلال البطش والتنكيل ، مما كان يدفعها مضطرة للعمل السري واستخدام البعض منها العنف لتحقيق غاياته السياسية.

فقد كانت أوربا ومصر والصين قديماً تحوي مثل هذه الجماعات وبأشكال مختلفة من قبائل أو جماعات تجارية ودينية ، كانت تسعى دائماً للحصول على مزايا خاصة على حساب الآخرين رغم أنها لا لاتنسب إلى الجماعات الضاغطة حسب مفهومها الحالي إلا أنها كانت جماعات تضغط لتحقيق المصالح المشتركة لأعضائها.

أما فقد أصبحت هذه الجماعات مظهراً من مظاهر الحرية والديمقراطية في المجتمعات ، فهي تتحرك بسهولة ويسر وبطريقة علنية في الأنظمة الديمقراطية مستفيدة من مناخ الحريات السياسية والمدنية في هذه الأنظمة باعتبارها مظهراً من مظاهر ديمقراطيتها.

حيث يمكن التمييز في النظام السياسي بين النظام الحكومي الذي يمثل السلطات الثلاث (التشريعية- التنفيذية- القضائية)؛ وبين النظام اللاحكومي الذي تمثل فيه جماعات الضغط العنصر الرئيسي إلى جانب الأحزاب السياسية والرأي العـام.

هذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها وتلعب دوراً مهماً ومؤثراً في الحياة السياسية ، ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل إلى المشـاركة في النشاط الجماعي الذي تتناوله هذه الجماعات بهدف التأثير على عملية صنع

السياسات والقرارات الحكومية من ناحية،وصـياغة المطالـب والتعبيـر عـن الاتجاهات السياسية من ناحية أخرى.

والذي يزيد من أهمية هذه الجماعات أنها لا تقوم لمجرد إعلام أو إخبار السلطات العامة بمطالبها بل تعمل وبشكل فعال لتحقيق هذه المطالب من خلال البحث عن قنوات الاتصال لنقل هذه المطالب أو اللجوء إلى أساليب خاصة لتحقيق هذه المطالب ، وقد لا تخلو هذه الأساليب من الشبهة أو عدم النزاهة لإقناع أو لإجبار صانعي القرار على تلبية هذه المطالب ، أو أن هذه المطالب تستحق الاهتمام أو الاستجابة بدءاً من الاتصال المباشر مع أعضاء الحكومة و فتح قنوات خاصة مع أعضاء البرلمان، إلى مخاطبة الرأي العام،إلى الضغط المادي والمعنوي على صانعي القرار وصولاً إلى الإضرابات والمظاهرات العامة.

وبالتأكيد ليست كل هذه الجماعات كلها تملك ذات الإمكانية بالتأثير على عمل السلطات العامة ، بل يتوقف تأثيرها وفاعليتها على عدة عوامل أهمها الخصائص الذاتية للجماعة، من حيث حجم العضوية ومدى تماسك هذه الجماعة وحجم مواردها ؛ ومدى تجانس توجهات الجماعة مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ودرجة الحرية السياسية المسموح بها ودرجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى ؛ وما إذا كان لها ارتباط بأحد الأحزاب ذات الوزن السياسي مما يعزز دورها وتأثيرها على النظام السياسي، ويوفر لها فرص النفاذ إلى عملية صنع السياسة العامة أو فرصة عرض مطالبها ووجهات نظرها على من يتخذون القرارات أو من ينفذونها.

فأهم ما يميز هذه الجماعات أنها بخلاف الأحزاب السياسية، لا تسعى للوصول إلى السلطة، بل تحاول التأثير عليها من خارجها من خلال فتح قنوات الاتصال والضغط على أعضاء الحكومة والبرلمان والرأي العام والأحزاب السياسية.

وبالتأكيد فإن الأثر الفاعل لجماعات الضغط يكون في أية دولة على السلطتين (التشريعية والتنفيذية) أكثر منه على السلطة القضائية ، نظراً للاستقلال الذي تتمتع به هذه السلطة بالنسبة للسلطات الأخرى.

ويزداد دور هذه الجماعات تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي القائم في الدولة. ففي دولة كالولايات المتحدة الأمريكية حيث ينظر إلى المصلحة العامة على أنها مجموع المصالح الخاصة، وحيث الثنائية الحزبية ومبدأ فصل السلطات الذي يحتم الاتفاق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة ولا يتم الوصول إلى هذا الإتفاق إلا بواسطة الضغط على الرئيس والكونغرس، ولذلك يجد الباحث أن هذه الجماعات قد أصبحت متأصلة في هذا النظام لدرجة أنه أصبح يسمى بنظام (ديمقراطية جماعات الضغط). هذا مع عدم التقليل من دور هذه الجماعات في أنظمة سياسية أخرى كالنظام البرلماني الإنكليزي والنظام الرئاسي الفرنسي.

هذا وقد وجدت عدة معايير لتصنيف هذه الجماعات ، منها على أساس الغاية أو الهدف الذي أنشئت لأجله ومنها على أساس التنظيم التي تتمتع به وغير ذلك.

ولابد من الإشارة إلى صعوبة دراسة هذه الجماعات ووضع تقييم شـامل لهـا والسبب في ذلك يعود إلى مشكلات ذات أبعـاد مختلفـة مـن نظـام سياسـي واجتماعي لآخر فهناك في البداية مشكلة تحديد المصطلحات والاتفـاق عليهـا، لأنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على مصطلح واحد لهذه الجماعات فالبعض حبذ تسميتها جماعات المصلحة والـبعض الآخـر أسـماها الجماعـات المعاونـة أوالمساعدة والبعض الثالث أسماها جماعات الضغط بالرغم من أن جوهر هـذه المسميات واحد.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة التي تتناول تأثير جماعات الضغط في عمل السلطات العامة ، في بعض الأنظمة الديمقراطية المعاصرة من خلال النقاط الآتية:

١- أهمية الدور الذي باتت تلعبه جماعات الضغط في الأنظمة الديمقراطية الحديثة من خلال تأثيرها الفعال في عمل السلطات العامة، وازدياد هذا الدور تدريجياً في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي بات يعرف نظامها بما يسمى (ديمقراطية جماعات الضغط).

٢- تعد جماعات الضغط أهم صلة بين النظام الحكومي الرسمي المتمثل بالسلطات الثلاث من ناحية والشعب من ناحية أخرى، فمن خلال هذه الجماعات يمكن أن يتفاعل الشعب مع الحكومة كذلك تتنبه الحكومة لمطالب واحتياجات الشعب واحتياجاته.

٣- إن هذه الدراسة تساعد في تحديد هوية القوى المؤثرة في عمل الجهاز الحكومي والتي توجهه وتديره من خارج النظام، فليس المطلوب فقط تحديد القواعد المثالية للعبة المؤسسات بل تحديد طرائق عملها.

٤- الجدل الذي يدور حول هذه الجماعات بين مؤيد ومعارض حيث إن البعض يراها أداة قوية لإلغاء الديمقراطية ويذهب إلى درجة المطالبة بتنظيم دقيق لنشاطها ، بينما يدين البعض الآخر هذه الهجمة ويرى في جماعات الضغط معياراً لتقدم نظام الحكم والمؤسسات وأحد وجوه الديمقراطية يجب حمايته والدفاع عنه.

٥- إن ما يزيد من أهمية جماعات الضغط أن هذه الجماعات أصبحت تعمل بصورة علنية في معظم الأنظمة الديمقراطية ، مما جعلها أكثر قدرة على الإنتاج

والفاعلية ضمن العديد من العناصر التي تعمل على تحديد وصناعة القرار في الدولة وصناعته .

٦- لم يعد يقتصر عمل هذه الجماعات على الحقل الإقتصادي والسياسات الخارجية بل امتد ليشمل قنوات السياسة الداخلية للدولة ، وأصبح العنصر المحرك والفعال لقرار السلطات في الدولة.

٧- بالرغم من محاولة بعض الأنظمة الحد من عمل هذه الجماعات فقد أصبحت هذه الجماعات واقعاً مفروضاً ، وضرورة لتقوية المعارضة ولتسهيل التعبير عن الرأي الآخر فالمواطنون داخلها أكثر رقابة على الحكومة من المواطنين الذين لا يشملهم تنظيم معين.

ثانياً : أهداف البحث :

بالرغم من ازدياد أهمية الدور الذي باتت تلعبه جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، إلا أنه لا توجد سوى بعض الدراسات القليلة وغير المعمقة لدراسة واقع هذه الجماعات لذلك كان الهدف من البحث التركيز على عدة نقاط أهمها:

١- تسليط الضوء على جماعات الضغط من خلال دراسة تطبيقية وواقعية لعمل هذه الجماعات في بعض الأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، لمعرفة الدور الذي باتت تلعبه هذه الجماعات في التأثير على عمل السلطات العامة في الدولة وخاصة التشريعية والتنفيذية.

٢- دراسة أهم الوسائل التي تتبعها جماعات الضغط لتحقيق أهدافها للتأثير على السلطات صاحبة الحق في القرار، بدءاً من الاتصال والإقناع وصولاً إلى الوسائل المشبوهة كالرشوة والتهديد وإثارة الفضائح...إلخ.

٣- تسليط الضوء على الجهد الذي تبذله جماعات الضغط لتعبئة الرأي العام وتوجيهه لدعمها في تحقيق أهدافها والضغط على السلطات العامة من خلاله ، خصوصاً مع ازدياد أهمية الرأي العام في العصر الحديث نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تقدم العلم والتكنولوجيا وظهور أجهزة الإعلام الجماهيرية الحديثة من صحف وتلفزيون وأقمار صناعية وشبكة المعلومات العالمية (انترنت)...إلخ.

٤- دراسة أهم إيجابيات هذه الجماعات والاستفادة منها ومحاولة وضع الاقتراحات لتلافي سلبيات هذه الجماعات في نظامنا الديمقراطي الراهن باعتبار أن هذه الجماعات أصبحت في الوقت الحاضر واقعاً مفروضاً لا مفر منه في النظم الديمقراطية كافةً.

ثالثاً: منهج البحث :

اعتمد الباحث على منهجين:

الأول: منهج دراسة حالة جماعات الضغط حيث أخذت جماعات الضغط كحالة قائمة بذاتها في النظم الديمقراطية فدرستُ تعريفها ووسائلها وأهميتها وشرعيتها وإيجابياتها وسلبياتها.

والمنهج الثاني: وهو منهج المقارنة من خلال دراسة عمل هذه الجماعات في عدة أنظمة ديمقراطية معاصرة (الولايات المتحدة الأمريكية- بريطانيا- فرنسا- مصر) ومحاولة المقارنة بينها.

ارتأى الباحث تقسيم هذا البحث إلى فصلين يتحدث في الفصل الأول عن تعريف هذه الجماعات ومعايير تصنيفها ، ودورها في الحياة السياسية والفرق بينها وبين الأحزاب السياسية ومبدأ الشرعية في نطاق هذه الجماعات، ثم أتعرف على أهم إيجابياتها وسلبياتها والجهات التي تقوم بالضغط عليها والوسائل المستخدمة في سبيل ذلك.

أما الفصل الثاني فقد خصصه الباحث للحديث عن واقع عمل هذه الجماعات في بعض الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، كالنظام السياسي الأمريكي والإنكليـزي والفرنسي والمصري من خلال دراسة حالات واقعية لممارسات هذه الجماعات وفق التقسيم التالي:

رابعاً : مخطط البحث

الفصل الأول : ماهية جماعات الضغط.

- المبحث الأول: تعريف جماعات الضغط ومعايير تصنيفها.

المطلب الأول:التعريف بجماعات الضغط ومعايير تصنيفها.
المطلب الثاني: جماعات الضغط ودورها في الحياة السياسية.
المطلب الثالث: عناصر قوة جماعات الضغط.
المطلب الرابع: جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

- المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لجماعات الضغط.

المطلب الأول: جماعات الضغط ومبدأ الشرعية.
المطلب الثاني: جماعات الضغط والديمقراطية.

- المبحث الثالث: الجهات محل الضغط.

المطلب الأول: تأثير جماعات الضغط على السلطة التشريعية.
المطلب الثاني: تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية.
المطلب الثالث: تأثير جماعات الضغط على السلطة القضائية.

- المبحث الرابع: أساليب جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة.

المطلب الأول: الوسائل السلمية والمشروعة لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة.
المطلب الثاني: الوسائل غير المشروعة والقسرية لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة.

الفصل الثاني : جماعات الضغط في بعض الأنظمة الديمقراطية المعاصرة

المبحث الأول: جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: شكل النظام السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة وأهميته لجماعات الضغط.

المطلب الثاني:الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في الولايات المتحـدة الأمريكيـة وتقنيات نفوذها.

المطلب الثالث: اللوبي اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني: جماعات الضغط في بريطانيا.

المطلب الأول: شكل النظام السياسي في بريطانيا وأهميته لجماعات الضغط.

المطلب الثاني: العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية في بريطانيا.

المطلب الثالث: النقابات المهنية والعمالية فـي بريطانيـا ((كإحـدى جماعـات الضغط)).

المبحث الثالث: جماعات الضغط في فرنسا.

المطلب الأول: شكل النظام السياسي في فرنسا وأهميته لجماعات الضغط.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية الفرنسية وأثرها على جماعات الضغط.

المطلب الثالث: الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في فرنسا.

المبحث الرابع: جماعات الضغط في جمهورية مصر العربية.

المطلب الأول: شكل النظام السياسي المصري وأهميته لجماعات الضغط.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأحزاب السياسية المصرية وجماعات الضغط.

المطلب الثالث: النقابات في مصر وجماعات رجال الاعمال المصرية.

خاتمة.

الفصل الأول

ماهية جماعات الضغط

المبحث الأول

التعريف بجماعات الضغط

طالما أن هناك مصالح متشعبة في المجتمع ومختلفة فمن الطبيعي أن يسعى كل إنسان لتحقيق مصالحه بالوسائل التي يراها مناسبة ، وفي سبيل ذلك يجد نفسه مضطراً إلى أن ينضم إلى الآخرين ممن يشابهونه في الغايات والأهداف في تنظيمات ، قد تكون أجدى لتوحيد الجهود في سبيل تحقيق هذه المصالح والغايات . وفي سبيل هذا توجد ضرورة السعي للتأثير في عمل السلطات العامة المختصة بإصدار القرارات التي تمس مصالح الأفراد ، ومن هنا يأتي دور ما يسمى بـ (جماعات الضغط).

قبل الحديث عن الطبيعة القانونية لهذه الجماعات وأثرها في عمل السلطات العامة، ارتأى الباحث البدء بتعريف هذه الجماعات ومعايير تصنيفها ودورها في الحياة السياسية وعناصر قوتها وإيضاح الفرق بينها وبين الأحزاب السياسية، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بجماعات الضغط ومعايير تصنيفها.

المطلب الثاني: جماعات الضغط ودورها في الحياة السياسية.

المطلب الثالث: عناصر قوة جماعات الضغط.

المطلب الرابع: جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

المطلب الأول

تعريف جماعات الضغط ومعايير تصنيفها

تعددت التعريفات والمسميات لجماعات الضغط فالبعض سماها الجماعات المستقلة وآخر سماها جماعات المصالح، والبعض أطلق عليها اسم (اللوبي) وبعضهم أسماها الكتل الضاغطة . وتعددت معايير تصنيف هذه الجماعات مع تنوع تعريفاتها وأهدافها ، فالبعض صنفها من حيث الهدف والبعض الآخر من حيث التوقيت وآخر من حيث التنظيم وسوف أحاول من خلال هذا المطلب دراسة أهم التعريفات والتصنيفات التي تناولت جماعات الضغط ، ثم أحاول وضع تعريفي وتصنيفي الخاص لهذه الجماعات وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف جماعات الضغط.

الفرع الثاني: معايير تصنيف جماعات الضغط.

الفرع الأول

تعريف جماعات الضغط

يعد تعبير جماعات الضغط (Pressuer Groups) تعبيراً مستحدثاً استخدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد الحرب العالمية الثانية إنتقل منها إلى جميع أنحاء العالم.

أولاً: مفهوم الجماعة:

الجماعة ائتلاف بين مجموعة من الأفراد تجمعهم خصائص عامة مشتركة وهذه الخصائص يمكن إجمالها بما يأتي[1]:

١- سن معين.
٢- دخل متقارب.
٣- حالة اجتماعية وثقافية متشابهة.
٤- أصحاب مهن واحدة.
٥- مذهب ديني واحد.
٦- أهداف وغايات متقاربة.

ثانياً: مفهوم الضغط :

يرتبط مفهوم الضغط إلى حد ما بالعمليات السياسية التي تقوم بها الجماعات من أجل تحقيق مصالحها، أي أن هذه الجماعة ذات المصالح المشتركة قد اتخذت موقفاً موحداً اتجاه موضوع معين، وبدأت تمارس نشاطها للتأثير على السلطات

[1] د. عبد الله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة (دراسة مقارنة) (طرابلس الغرب، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى) ١٩٩٦، ص١١٧-١١٩.

العامة من أجل تحقيق رغباتها ومصالحها ومن هنا أتت التسمية بـ (جماعات الضغط)[1].

ويشار عادة لنشاط جماعات الضغط بكلمة (Lobby) هذه الكلمة تعني الرواق أو الردهة الأمامية من البناء. وتطلق الكلمة على مجلس العموم في بريطانيا ، وعلى الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يستطيع الأعضاء أن يقابلوا الناس وتعقد الصفقات فيها وتدور المناورات والمشاورات ويتم تبادل المصالح ، وفعل (To Lobby) يعني أن يحاول شخص ذو نفوذ يستمده من ثروته أو مكانته أو من كونه يمثل جماعة تشكل مركز قوة ، أن يكسب التأييد لمشروع قانون ما عن طريق مقابلته أعضاء المجلس التشريعي في ردهته الكبرى ، فيعدهم بالأصوات وبالدعم المالي لحملاتهم الانتخابية إن هم ساندوا مطالبه وساعدوا على تحقيقها ويهددهم بالحملات ضدهم وبحجب الأصوات عنهم إذا هم أحجموا عن ذلك[2].

يرى الباحث إن هذا المعنى المحدد والضيق لمصطلح (لوبي) يضيق من مفهوم جماعات الضغط لأنه يحصر نطاق عمل هذه الجماعات وتأثيرها في السلطة التشريعية فقط . ولكن واقع الحال كما يظهر أن تأثير هذه الجماعات يمتد إلى كافة السلطات في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

وقد برزت بعض الدراسات التي ميزت بين ما يسمى بـ(جماعات الضغط) والتي يعبر عنها بالانكليزية (Pressures groups) و (جماعات المصالح) التي يعبر عنها بـ (Interest Groups)، والتي تعرف بأنها تجمعات منظمة تضم

---

[1]- د.كريم كشاكش:جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – المجلد السابع – العدد الخامس – (كلية الحقوق ، جامعة مؤتة – الأردن - كانون الأول ،١٩٩٣)،-ص٥

٢- سمير محمود ناصر: جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، (دار الفرقد، دمشق، ط١ ٢٠٠٥) ، ص١١.

أشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة تبحث عن فوائدها المادية، دون أن تمارس السياسة بالضرورة كجماعات الضغط .

ولكنا نؤيد الرأي الذي يقول : بأنه ما من خلاف جوهري بين ما يسمى بـ (جماعات الضغط) وما يسمى بـ (جماعات المصالح)، لأنه وإن اختلفت التسميات فالهدف واحد وهو التجمع لتركيز جهود الأعضاء من أجل الضغط على السلطات العامة لتحقيق الأهداف والمصالح التي قامت لأجلها الجماعة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية[١]...إلخ.

ويرى الكاتب (استيفان مونسمه) (Stephenu.Monsma) أن جماعات الضغط هي :جماعة ذات مصلحة ولكن لفظة (ضغط) أو عبارة (جماعة ضغط) تنطوي على مفهوم غير مستحب ، لأن هذا المعنى يوحي بأن مثل هذه الجماعات تحقق أهدافها عن طريق ممارسة الضغط والإكراه على المسؤولين ، ولذا يفضل استبدال عبارة الجماعة ذات المصلحة بعبارة (جماعة الضغط).[٢]

ومع تنوع هذه الجماعات وتشعبها فقد تعددت التعريفات التي تناولت تلك الجماعات فقد عرفها البعض[٣] بأنها :"عبارة عن فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد ، وتلجأ هذه الجماعات لشتى الوسائل لتحقيق الأهداف التي ترمي إلى الوصول إليها".

---

[١] .د ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط١ عام ٢٠٠٤)، ص ٤٥.

[٢] Stephn.v.monsema:American politics,holt,.rinehart Winston, New york , ١٩٦٩ p ٣٣٣- نقلا عن د.كريم كشاكش مصدر سابق، ص ٦.

[٣] د. رمزي الشاعر: الايدلوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة(لقاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٩) ، ص١١١.

والبعض[1] أرجع تعريف هذه الجماعات إلى تنوعها حيث قال عنها بأنها: {منظمات تعمل مستقلة عن إدارة أعضائها ولها مصالح سياسية أكيدة وبعضها قد يكون جماعات مبادئ ولكن الأغلبية العظمى جماعات مصالح ولها صفة الدوام}.

وقد عرفها البعض[2] بأنها : (تنظيمات أو تكتلات تمثل المصالح الخاصة لفئات من المواطنين وتتشكل بهدف ممارسة ضغط على السلطات الحاكمة من أجل حماية المصالح التي تمثلها).

ويعرفها آخرون[3] بأنها: (تلك الجماعات المنظمة التي تهدف من أنشطتها إلى التأثير على السلطات العامة لكي توجهها في سياستها وأعمالها وفقاً، لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعات).

ومع استعراض الباحث لبعض التعريفات الغربية لهذه الجماعات رأى أن (هنت)[4] الباحث في علم الاجتماع السياسي ، يعرف جماعة الضغط أنها: (أي منظمة تسعى للتأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم).

أما (جان دانييل) فيعرفها بأنها : (كل الجماعات التي تضغط على السياسات العامة على الصعيد السياسي ،وبذلك تكون الجماعات الضاغطة هي فقط التي تعمل على الساحة السياسية وهم يختارون أن يعملوا في السياسة خارج نطاق الأحزاب والحركات السياسية الأخرى) [5] .

---

[1] د.بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، (القاهرة، مكتبة الأنغلو المصرية ، عام١٩٨٧) ، ص٣١٩.

[2] د. محمد عرب صاصيلا: أنظمة الحكم المعاصرة، (مطبعة جامعة دمشق، النسخة الأولى ١٩٨٩)، ص١٨٥-١٨٦.

[3] د. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري العام، (دار العالم للملايين، بيروت ١٩٧١) ، ص٧٤١.

[4] د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة،(الكويت الربيعان للنشر ، ١٩٨٧)، ص١٦٨.

[5] المصدر السابق، ص١٦٩.

إن نظرة عامة إلى تلك التعريفات بالرغم من تنوعها أو تعددها تجدها تسير باتجاه واحد وهو المصالح الخاصة لتلك الجماعات والأفراد الذي تمثلهم وليس المصلحة العامة للأفراد على مستوى الدولة. إذاً هدف هذه الجماعات هو التأثير على السلطة من خارجها لاستصدار قرارات تحقق مصالحها.

هذا من جهة ومن جهة ثانية لا تصلح أي جماعة بالمفهوم العام لتكوين جماعة ضغط بل لابد من وجود عنصر آخر وهو التنظيم والترتيب، فخروج جماعة من الناس في حركة عشوائية لا يعد تنظيماً، لأن التنظيم له طبيعته الذاتية حيث يجب أن يكون للجماعة نظاماً معيناً يسير عليه الأفراد ويلتزمون به ،ولهم مبادئ وأهداف يسعون لتحقيقها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .إذاً التنظيم والترتيب هو العنصر المميز لجماعة الضغط وبدونه لاتوجد جماعة ضاغطة[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن جماعات الضغط تختلف عن الأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى، ومن عدة نواح أبرزها أن الأحزاب السياسية تنشأ وفي صميم أهدافها الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، بينما جماعات الضغط لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة بل هي تحاول التأثير عليها وهي من خارجها[2].

ومن خلال هذا العرض نجد أنه لابد لوجود (جماعة ضغط) من توافر عدة نقاط أساسية:

١- أن توجد جماعة من الناس بغض النظر عن كبرها أو صغرها.

٢- أن تكون هذه الجماعة منظمة ومرتبة.

---

[1] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط وأثرها على القرارات الإدارية والدولية ، (دار الجامعة الجديدة ،، عام ٢٠٠٨) ، ص ١٦.

[2] د.محمد نصر مهنا :علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية ، ص ١٦، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٨.

٣- أن يكون لهذه الجماعة أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها قد تكون سياسية أو اقتصادية او اجتماعية أو ثقافية...إلخ.
٤- أن تسعى هذه الجماعة لتحقيق أهدافها من خلال ممارسة الضغط والتأثير على السلطات العامة في الدولة لاستصدار قرارات مطابقة لمصالحها.
٥- أن لا يكون هدف الجماعة الوصول إلى السلطة.
٦- أن لا تكون هذه الجماعة حزباً سياسياً أو تنظيماً سياسياً آخر.
واستناداً إلى تلك النقاط ربما يمكن أن تعرف جماعات الضغط بأنها :
{عبارة عن جماعات منظمة لها مصالح وأهداف متقاربة تسعى لتحقيقها وهذه المصالح قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية...إلخ.
من خلال ممارسة الضغط والتأثير على السلطات العامة في الدولة دون أن يكون من أهدافها الوصول إلى السلطة ودون أن تكون حزباً أوتنظيماً سياسياً}.
وفي النهاية إن كانت هذه الجماعات على اختلاف تسمياتها قد أصحبت واقعاً مفروضاً، فنحن نرى أن هذه الجماعات يجب أن تضع في اعتبارها المصلحة العليا للوطن وتجعلها فوق كل مصلحة خاصة، ويجب كذلك استخدام القوى الضاغطة استخداماً سليماً متفقاً مع مبادئ الديمقراطية وأن يكون تعبيرها عن مطالبها بالطرق الديمقراطية المشروعة وبالحجة المقنعة ،لا أن تتحول هذه الجماعات إلى أدوات ضغط تحاول تحقيق أهداف ومصالح فئات على حساب فئات أخرى من المجتمع .عندئذ يجب على المجتمع ككل الوقوف في وجهها ووضع حد لنشاطها.

الفرع الثاني

"معايير تصنيف جماعات الضغط"

إن جماعات الضغط ليست واحدة في وجودها وأهدافها ووسائلها حيث تتنوع تبعاً لتركيبتها الاجتماعية وتمثيلها للمصالح المختلفة في المجتمع . فالباحث عند دراسته التصنيفات المختلفة التي تناولت جماعات الضغط سيرى أن ما من فئة من فئات المجتمع إلا وحصلت على نصيبها من هذه التصنيفات، التي لم تفلح جميعها بالرغم من كثرتها بوضع تصنيف شامل يتناول مختلف هذه الجماعات وأبرز هذه التصنيفات:

أولاً : يصنف البعض[1] هذه الجماعات استناداً إلى معيار الهدف الذي تسعى لتحقيقه: فالمجتمع يتكون من فئات مختلفة، وبالتالي فالأهداف والأغراض تختلف من جماعة إلى أخرى فتوجد جماعة ذات أهداف إنسانية وأخرى ذات أهداف اقتصادية وأخرى ذات أهداف اجتماعية...إلخ:

أ- جماعات الضغط ذات الأهداف الإنسانية: وهي لا تمارس نشاطاً سياسياً إلا في القليل النادر ومن أمثلتها جمعيات رعاية الطفولة وجمعيات رعاية الأمومة وجمعيات الرفق بالحيوان.

ب- جماعات الضغط ذات المصلحة السياسية: وهي جماعات ليس لها إلا مصلحة سياسية بحتة ومن أمثلتها: بعض جماعات الضغط الأمريكية التي نظمها قانون عام ١٩٤٦ (اللوبي اليهودي).

جـ - جماعات ضغط شبه سياسية: وتتمثل في نقابات العمال المختلفة أو اتحادات أصحاب الأعمال ومع أن نشاطها لا ينحصر كله ضمن الناحية السياسية ، إلا أن تلك الجماعات لا يمكن أن تحقق أهدافها بدون هذا النشاط السياسي.

---

[1] د.طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة)، (القاهرة دار نافع للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص٧٦-٧٧ .

د- جماعات الضغط القومية: تهدف إلى تحقيق أهداف قومية وتسعى إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأعضائها ولكنها مصلحة تصطبغ بالصبغة القومية.

ثانياً: يصنف البعض الآخر[1] جماعات الضغط إلى أربعة أنواع وهي :

أ- جماعات الضغط مترابطة المصالح: وتتميز بترابطها وتنظيمها وتمثيلها لمصالح الجماعة ولها تأثير فعال في صنع السياسة وصناعة القرارات السياسية، وتأثيرها يعطيها قوة داخل النظام السياسي أكثر من الجماعات الأخرى.

ب- جماعات الضغط المؤسسية: وهذه الجماعات تكون منظمة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي وهي تشكل قطاعات ضغط من أطراف حكومية على أخرى مثالها:

قيام الجيش بالضغط على الحكومة في حالة الحرب لرفع ميزانية الإنفاق العسكري.

جـ - جماعات الضغط غير مترابطة المصالح: وهي الجماعات التي تحقق أهدافها عن طريق العلاقات الشخصية وهي جماعات غير منظمة وغير دائمة وتتخذ أشكالاً عديدة ، ويتغير أطرافها بناء على تغير مصالحهم ومن أمثلة هذه الجماعات: الجماعات العرقية والإقليمية والجماعات التي ترتبط معاً برابط النسب والدم.

د- الجماعات المؤقتة: وهي تلك الجماعات التي يلتقي فيها الأفراد دون سابق معرفة للتعبير عن بعض الآراء والمطالب ، كالأفراد الذين يلتقون في المظاهرات العامة وجماعات الشغب.

---

[1] راجع بهذا المعنى : د.أحمد جمال ظاهر: أبجديات علم السياسة، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٤ ، ص٢٣٦.

* د. نيفين مسعد: النظم السياسية، (منشورات الغالي، القاهرة مصر ١٩٩٥)، ص٢٠ -٢١.

ثالثاً : يصنف البعض[1] جماعات الضغط وفقاً لما يلي:

أ- جماعات الضغط السياسية: وهي جماعات ليس لها إلا مصلحة سياسية بحتة ويطلق عليها اسم (Lobbies) (لوبيهات) مثل (لوبي الصين) في الولايات المتحدة الأمريكية،وسمي كذلك لأنه وقف حائلاً دون اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة الصين الشيوعية.

ب- جماعات الضغط الإنسانية: وهي لا تمارس نشاطاً سياسياً إلا في القليل النادر ومن أمثلتها: الجمعيات الخيرية وهي لا تستعمل وسائل الضغط على السلطة الحاكمة إلا عند طلب المعونة المالية أو عند مناقشة مشروعات القوانين التي تمس أوجه نشاطها.

جـ - جماعات الضغط ذات الهدف: وهي تختلف باختلاف أهدافها منها جماعات المبادئ أو جماعات البرامج وهي ترمي إلى تحقيق أهداف قومية مثل جماعات (الوحدة الأوربية) أو جماعة (الحكومة العمالية) في المملكة المتحدة ، ومنها جماعات المصالح الخاصة وهي ترمي إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأعضائها.

د- جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة: وهذا النوع من الجماعات منتشر بصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعمد الدول الأجنبية إلى تشكيل لوبيهات لتأييد وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها في ذلك البلد.

هـ - جماعات الضغط شبه السياسية: وتتمثل في نقابات العمال المختلفة أو اتحادات أصحاب الأعمال،حيث تحقق أغراضها بقيامها بدور سياسي مضاف لنشاطها.

---

[1] د. بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق، ص ٣٢٠-٣٢١.

رابعاً: ويصنف البعض[1] هذه الجماعات تصنيفاً ينسجم مع مستوى التنظيم الذي تتمتع به:

أ- جماعات المصالح المنظمة: وهي منظمة في تركيبها وعضويتها وتكون شبيهة إلى حد ما بالأحزاب السياسية.

ب- جماعات المصالح غير المنظمة: وهي غير مترابطة العضوية أو الفاعلية وهي الطبيعة الغالبة على معظم عمل هذه الجماعات.

خامساً: ويصنف البعض[2] هذه الجماعات تبعاً لاستمرارها وديمومتها فقسمها إلى:

أ- جماعات المصالح الدائمة: وهي التي تعبر عن مصلحة أو هدف دائم كالنقابات المهنية والجمعيات الإنسانية.

ب- جماعات المصالح الوقتية: وهي التي تتكون لتحقيق غرض معين تنفض بعد تحقيقه كجماعة تنشأ لتخفيض أسعار سلعة معينة.

سادساً: ويصنف البعض[3]جماعات الضغط في ثلاثة تصنيفات:

أ- التصنيف الأول: جماعات ضغط بحتة: غرضها الرئيس هو ممارسة الضغط على السلطة العامة ومنها جماعات اللوبي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والثانية جماعات ضغط جزئية تمارس الضغط على السـلطات العامـة بشـكل عرضي إلى جانب نشاطها الرئيس ومنها الجمعيات الأدبية وشـركات التـأمين والمصانع.

ب- التصنيف الثاني: هذا التصنيف يقسم جماعات الضغط إلى فئتين:

الأولى : جماعات ضغط عامة بحيث تمارس هيئات حكومية الضغط على هيئات أخرى.

---

[1] د. أحمد ابراهيم الجبير: مبادئ العلوم السياسية، طرابلس ، الجامعة المفتوحة، عام ١٩٩٥ ، ص٣١٥.

[2] د. كمال المنوفي، د. نيفين مسعد، موسوعة العلوم السياسية ، (القاهرة، دار المعارف -١٩٩٢) ، ص ٥٣٠.

[3] د. سعاد الشرقاوي:النظم السياسية في العالم المعاصر ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٤.

والثانية: جماعات ضغط تمارس ضغطها في نطاق القطاع الخاص.

جـ - التصنيف الثالث: يقوم على أساس المصلحة التي تدافع عنها الجماعة .

فهناك جماعات ضغط ذات أهداف فكرية مثل الجمعيات الثقافية والنوادي، وهناك جماعات ضغط ذات أهداف مادية مثل النقابات المهنية.

سابعاً: ويصنف البعض الآخر[1] جماعات الضغط أو المصالح كما يسميها في أربعة تصنيفات وهي:

أ- المجموعات العفوية (Anomic Groups):

وهي أقرب ما تكون إلى مجموعات تتشكل بشكل عفوي ، حيث ينتفض أفراد كثيرون بشكل متماثل على وضع يسبب لهم الإحباط أو خيبة الأمل أو يثير مشاعرهم بقوة ، وهي قضايا عابرة تثور وتهدأ فجأة دون تنظيم أو تخطيط سابق . فحين يتعرض أفراد لقهر طويل قد يخرجوا فجأة إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم كأن تجتاح المجتمع المحلي إشاعة عن قرار تعسفي أو تصرف للحكومة يمس أعماق مشاعرهم وقد تتسبب أعمالهم في أحداث عنف.

ب- المجموعات غير المتحدة (Nonassociational Groups): وهي مثلها مثل المجموعات العفوية نادراً ما تكون حسنة التنظيم، وتختلف عن المجموعات العفوية لأنها تقوم على مصالح مشتركة عرقية أو إقليمية أو دينية أو مهنية أو حتى رابطة القربى ، وبسبب تواصل الروابط الاقتصادية أو الثقافية فإن للمجموعات غير المتحدة الاستمرارية أطول من المجموعات العفوية، ويرى (ألموند) أنه من الممكن أن تتصرف المجموعات الفرعية الموجودة ضمن مجموعات كبيرة غير متحدة (السود- العمال) وكأنها مجموعات عفوية كما في

---

[1] جابرييل ألموند: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة :هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص١٠٩-١١٣.

أعمال الشغب والاعتراض التي تفجرت عام ١٩٨٦ في عدة مدن جنوب أفريقية يقطنها السود احتجاجاً على سياسات الحكومة التعليمية.

ويقسم (ألموند) المجموعات غير المتحدة إلى نوعين وهما: المجموعات الكبيرة جداً التي لم تنظم بشكل رسمي بعد ، بالرغم من التصور الغامض لدى أعضاءها لمصالحهم المشتركة مثل (مجموعة مصالح المستهلكين)

النوع الثاني: هو المجموعات العرقية الفرعية أو الاقتصادية أو الفردية والتي يعرف أعضاءها بعضهم بشكل شخصي.

جـ - المجموعات المؤسساتية (Institaional Groups):

وهي مجموعات رسمية لها وظائف سياسية واجتماعية علاوة على وظيفتها في توضيح المصالح وذلك مثل المؤسسات الاقتصادية- والهيئات التشريعية والدوائر الحكومية والجيوش والكنائس. ويضرب (ألموند) مثالاً عليها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في ايطاليا والتي استخدمت نفوذها مراراً وتكراراً في السياسة الإيطالية . ففي عام ١٩٤٨ حث البابا والأساقفة المواطنين الكاثوليك على استخدام أصواتهم لهزيمة الشيوعيين والاشتراكيين تحت تهديد تخطيئهم. ويرى (ألموند) أن هذه المجموعات غالباً ما تكون قوية وتأتي قوتها من قاعدتها المؤسساتية وخاصة في الأنظمة السلطوية التي تمنع أو تسيطر على المجموعات الأخرى.(فحتى لو لم يستول العسكريون على السلطة مباشرة فإن إمكانية قيامهم بهذا العمل يفرض على الحكومة أن تنتبه تماماً لمطالبهم)

د- مجموعات الزمالة (Associational Groups):

وهي تضم نقابات العمال،غرف التجارة والاتحادات الصناعية والاتحادات العرقية والدينية والمجموعات المدنية، وتشكل هذه المنظمات بشكل صريح لتمثيل مصالح مجموعة معينة ولديها إجراءات نظامية لتشكيل المصالح والمطالب ، وغالباً ما توظف موظفين مختصين بدوام كامل ومثالها الاتحاد

البريطاني للحديد والفولاذ الذي يتكون من مديري الشركات الكبرى ويتفاوض مع الحكومة في المسائل التي تخص صناعة الفولاذ.

ثامناً: تصنيف (جان مينو)[1]:

يرى الكاتب والمؤلف الفرنسي (جان مينو) أن ازدهار الجماعات الضاغطة يعكس بدقة البنية الاقتصادية والاجتماعية والمنازعات الايديولوجية في البلد المعني ، وبهذه الصفة تقوم بين دولة وأخرى اختلافات ذات مغزى . وبرأي (مينو) أن هذه الاختلافات يمكن إدراكها بوضوح حيث يقسم (جان مينو) الجماعات الضاغطة في العالم الغربي الديمقراطي إلى سلسلتين من الأجهزة:

فبعضها غرضه الحصول على مكاسب مادية للمنتسبين إليها أو حماية الأوضاع المكتسبة هادفة بذلك إلى زيادة رفاهية الفئة التي تمثلها وهي (المنظمات المهنية).

والثانية تجد سبب وجودها في الدفاع بروح مرتفعة عن الأوضاع الروحية الأخلاقية أي رفع مستوى الدافع أو تأكيد القضايا حسب تعبير (مينو) وهي (التجمعات ذات النزعات الأيديلوجية)، وفقاً لما يلي:

أ- المنظمات المهنية : ويرى (مينو) أنه في كل مكان يوجد ثلاثة قطاعات كبيرة للتطبيق وهي: أرباب العمل والزراعة والشغل ،وكيفية التجمع تختلف من بلد لآخر والمنظمات المهنية تحت هذا التنوع الظاهر تخضع لنزعة مزدوجة وهي (التخصص- التجمع).

فالتخصص: هو الذي يمنح الجماعات قاعدة متجانسة تعزز طاقات العمل لدى المسؤولين ويبرر الميل إلى التجمع بمنافع ووجهات نظر مشتركة تتأكد رغم التناقضات المهنية والجغرافية . ويقول (مينو): "مع أن لصانعي المعادن والنسيج

---

[1] جان مينو: الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات باريس، بيروت عام - ١٩٨٣ ، ص١٢ -١٣-١٤.

هموماً خاصة إلا أن مواقفهم حول عدة مشاكل مثل السياسة الاجتماعية للدولة هي واحدة أو متشابهة ، وهكذا نصل إلى مركز واسع مكلف باسم التجمع المهني".

ب- التجمعات الأيديولوجية: وهي مجموعات متضاربة في الرأي والموقف في كثير من الأحيان بسبب نشاطاتها إلا أنه يجمع بينها قاسم مشترك وهو الدفاع عن موقف أخلاقي إنساني ، انطلاقاً من فكر معين أو أيديولوجيا محددة ، لذا فإن تأثيرها في ممارسة الضغط على الحكومة يظل متفاوتاً بحسب أهمية كل فئة من فئاتها والقوة التي تستند إليها وهي غالباً لها قوة عددية ومالية تسمح لها بخوض حملات إعلامية فاعلة ، ويخضع تأثير هذه الفئات لمقدرتها على تعبئة قسم كبير من الرأي العام حول أهدافها ويذكر (جان مينو) بعض الأمثلة:

في الولايات المتحدة الأمريكية (الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة) التي تقوم بدور لا يمكن تجاهله لإقرار المساواة بين البيض والسود على شتى الأصعدة . وفي بريطانيا (مجلس المسيحيين واليهود) المؤسس عام ١٩٠٤ لمكافحة النشاط المعادي لليهود.وفي فرنسا (عصبة التعليم) التي لم تنقطع عن إثارة معركة حامية في سبيل العلمانية ، وكذلك الكنائس التي تمتد رسالتها إلى دور أبعد من النشاطات العادية لجماعة ضاغطة . حيث يمكن أن يكون موضوع التدخل حماية نظام مادي ولكن التدخل في كثير من الحالات يرمي إلى حماية المصالح الروحية والأخلاقية التي تعتبر أنها ملقاة على عاتقها ، وينبع ضغط الكنيسة على السلطة من تمثيلها للمؤسسات الاجتماعية والمهنية التي تسيطر عليها بالإضافة لتأثيرها على الكثير من رجال السياسة والشأن العام.

تاسعاً: تصنيفات أخرى[1] لجماعات الضغط : إلى جانب ما ذكر من معايير متنوعة لتصنيف جماعات الضغط ، فهناك معايير أخرى كثيرة لتصنيف جماعات الضغط ر أهمها :

١- جماعات منظمة وجماعات غير منظمة أي جماعات لها بناء وجماعات ليس لها بناء.

٢- جماعات تهدف لتحقيق هدف خاص وأخرى لتحقيق هدف عام.

٣- جماعات تعنى بالسياسة العامة للدولة وجماعات تعنى بسياسات خاصة بموضوع معين.

٤- جماعات دفاعية تسعى لتحقيق هدف قومي وجماعات تسعى للإضرار بالصالح القومي.

٥- جماعات اقتصادية وجماعات غير اقتصادية.

٦- جماعات اجتماعية بالمعنى العام وجماعات غير اجتماعية.

٧- جماعات قيادية وجماعات جماهيرية.

٨- جماعات تقليدية قائمة على تقاليد اجتماعية قديمة كالطوائف الرهبانية والأسر الإقطاعية والعشائر، وجماعات حديثة مثل الشركات التجارية والمصارف.

٩- جماعات ضغط داخلية تعمل في إطار الدولة وجماعات ضغط دولية تعبر نفوذ الدول مثل شركات البترول العالمية.

---

[1] راجع بهذا المعنى:

* د: عبد الله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصر دراسة مقارنة،مصدر سابق، ص١٢٠.

* د.ابراهيم درويش : علم السياسة،(القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧٨)، ص ٣٩٩-٤٠٠.

* د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي، مصدر سابق، ص١٩-٢٠.

وبعد استعراض الباحث كل تلك التصنيفات على تنوعها وتعددها ، فقد وجد نسبية هذه التصنيفات ، فمن الصعب رسم الحدود الفاصلة بين هذه المعايير،لأن هذه المعايير متداخلة مع بعضها البعض فالجماعة التي تهدف لتحقيق أغراض مادية لأعضائها لن تتردد في اتخاذ مواقف حاسمة فيما يتعلق بالخيارات الوطنية والقومية فخروج العمال وتظاهرهم من أجل المطالبة برفع مستوى المعيشة هدف اقتصادي . ولكن هذا لا يمنع أيضاً من خروج ذات الجماعة للمطالبة بمطالب سياسية مثلاً لمعارضة الحرب على العراق أو استنكار الحرب على غزة.

ولذلك سيحاول وضع تصنيفه الخاص لهذه الجماعات حسب رؤيتي التالية:

أولاً: من حيث الهدف: تتنوع هذه الجماعات بتنوع الأهداف التي تسعى لتحقيقها حيث يوجد جماعات ضغط ذات أهداف إنسانية مثل (جمعيات رعاية الطفولة) ، وأخرى ذات أهداف سياسية مثل (لوبي الصين في الولايات المتحدة) ،وأخرى ذات أهداف دينية وروحية وأخرى ذات أهداف اقتصادية مثل جماعات (رجال الأعمال)،وأخرى ذات أهداف مختلطة (اقتصادية- اجتماعية- ثقافية_ صحية...إلخ) مثل النقابات المهنية والعمالية. إذاً يمكن أن يلاحظ تنوع لهذه الجماعات بتنوع الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

ثانياً: من حيث التنظيم: يمكن تقسيمها إلى نوعين:

١- جماعات منظمة ومترابطة المصالح ولها هيكل تنظيمي واضح ومصالح واضحة، تحشد جهود أعضائها لتحقيقها ومثالها النقابات.

ب- جماعات غير منظمة: وغالباً ما تحقق أغراضها من خلال العلاقات الشخصية ومن أمثلتها الجماعات الدينية والعرقية.

ثالثاً: من حيث الديمومة والاستمرار

أ- جماعات دائمة: لها مصالح دائمة ومتجددة باستمرار تسعى للدفاع عنها من النقابات وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية.

ب- جماعات مؤقتة: وهذه الجماعات لها مصالح مؤقتة وغالباً ما تنفض هذه الجماعات بعد تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله ،كقيام جماعة مناهضة لمشروع قد يضر بالبيئة فالعدول عن هذا المشروع غالباً ما يؤدي إلى انفراط عقد الجماعة المناهضة له.

المطلب الثاني

"جماعات الضغط ودورها في الحياة السياسية"

إن جماعات الضغط قوة سياسية وكل قوة سياسية هي ظاهرة اجتماعيـة، كما أن كل قوة سياسية تتأثر وتؤثر بالقوى الأخرى فلا توجـد قـوة سياسـية معزولة عن المجتمع أو القوى السياسية الأخرى. كما أن تأثير الجماعـات ذات المصالح على السياسة وتحولها إلى جماعات ضغط يأتي أساساً من مسـاهمتها وتأثيرها في عمل السلطات العامة .وجماعات الضغط أصـبحت فـي العصـر الحاضر ظاهرة أملتها ضرورات المجتمع المتطور اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وديمقراطياً وبالتالي أصبح لها وظائف ملقاة على عاتقها وهذه الوظائف متنوعة بتنوع هذه الجماعات وتنوع أهدافها. كما أن تنوع هذه الجماعات فـي الدولـة وتنوع مصالحها أفرز معطيات جديدة على أرض الواقع تتعلـق بعلاقـة هـذه الجماعات مع بعضها البعض. وسوف يقوم الباحث من خـلال هـذا المطلـب دراسة أسباب اشتراك جماعات الضغط في السياسـة وكـذلك وظـائف هـذه الجماعات والعلاقة فيما بينها وفق ما يلي:

الفرع الأول: جماعات الضغط والسياسة.

الفرع الثاني: وظائف جماعات الضغط.

الفرع الثالث: العلاقة بين جماعات الضغط.

الفرع الأول

" جماعات الضغط والسياسة"

تعد جماعات الضغط جزءاً من العملية السياسية ولكنها لا ترغب في المشاركة في الحكم بشكل مباشر ويرجع السبب في اشتراك جماعات الضغط في النشاط السياسي إلى سببين[1]:

السبب الأول: وهو أن يجد أعضاء جماعة الضغط أنفسهم في وضع يستحيل عليهم فيه حل مشاكلهم وتلبية متطلباتهم بالوسائل الخاصة التي بين أيديهم ، بمعنى أنه لابد من معونة سلطات الدولة لحل مشاكل جماعة الضغط فتلجأ الجماعة لاستخدام وسائل الضغط للتأثير على السلطة المختصة باتخاذ القرار الذي يلبي طموح هذه الجماعة ويحقق مصالحها ، كأن تضغط الجماعة على الدولة للحصول على معونتها لبناء مدرسة أو شق طريق أو تشييد مسجد...إلخ.

السبب الثاني: وهو عدم رضا أصحاب المصالح عن طريقة سير الأمور وعن الأوضاع القانونية في المجتمع ، ويدفع هذا الشعور بعدم الرضا أصحاب المصالح إلى السعي لتعديل النظام القانوني بالضغط لإصدار تشريعات ولوائح جديدة على السلطات المختصة ، ومن الأمثلة على ذلك: صعوبة استيراد مواد أساسية لأن النصوص القانونية تضع قيوداً مشددة على استيرادها ،ومنها التضييق على نشاط بعض الشركات أو ارتفاع الضرائب بشكل مبالغ فيه بالنسبة لبعض الأنشطة . في هذه الحالات تضطر جماعات الضغط للتدخل والضغط لتعديل النصوص القانونية التي تقف عقبة أمام تنمية نشاطها. وسواء أكان سبب تدخل جماعات الضغط هو طلب معونة الدولة أم إزالة العقبات القانونية التي

---

[1] د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر سابق ، ص ٢٤٧.

تعترضها فإن المشكلة تنتقل من نطاق العلاقات الخاصة إلى نطاق العلاقات العامة أي إلى مجال السياسة.

وترى الدكتورة سعاد الشرقاوي أن جماعات الضغط تنقسم إلى قسمين من حيث تدخلها بالسياسة وموقفها من المشاكل الوطنية الكبرى: المجموعة الأولى لا تتخذ أي موقف حيال الصراعات الوطنية الكبرى مثل إعلان الحرب والمشاكل المتعلقة بالعلاقات الخارجية ، وإنما يتركز اهتمامها فقط على تحقيق مصالحها الخاصة. أما المجموعة الثانية من جماعات الضغط فهي لا تردد في اتخاذ موقف من المشاكل الوطنية أي أنها تبدي رأيها في موضوعات الساعة التي تواجه الدولة ومثالها النقابات التي تلعب دوراً هاماً في المسائل التي تهز الأمة .

وهذه الظاهرة موجودة في كل دول العالم وذلك لأن نشاط النقابات يهدف إلى أبعد من مجرد تحقيق مصالح أعضاء النقابة ويمكن في هذا الصدد ذكر الموقف الذي اتخذته النقابات المصرية أثناء حرب الخليج وكذلك موقف النقابات البريطانية في مشكلة التسليح النووي[١].

وفي هذا الإطار انقسم الفقه إلى اتجاهين من حيث حق النقابات في ممارسة العمل السياسي، وأبرز كل اتجاه حججه[٢]:

الاتجاه الأول: يستند إلى أن النقابات نشأت بسبب الدفاع عن المصالح المهنية لأعضائها، ومن ثم يجب أن تعمل بعيداً عن التيارات السياسية التي قد تؤثر على العمل النقابي، كما أن انغماس النقابيين في العمل السياسي يؤدي إلى وجود نوع من التشقق والانقسام بين أعضاء النقابة الواحدة، كما أن انشغال النقابيين بالمشاكل الوطنية الكبرى يؤدي إلى انصراف النقابة عن هدفها الأساسي المتمثل في الدفاع عن مصالح أعضائها.

---

[١] مصدر سابق ، ص٢٤٨.

[٢] د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي ، مصدر سابق ، ص١٠٨-١٠٩.

الاتجاه الثاني: يرى أنه لا يوجد ما يحول دون ممارسة النقابة للعمل السياسي وذلك لأن المشاكل السياسية والاجتماعية معقدة ومتشابكة مع بعضها البعض ولا يمكن فصل هذه عن تلك، كما أن تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أجبر النقابات على الدخول في المعترك السياسي، وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تقف النقابات موقف المتفرج من هذا التطور بل عليها أن تتدخل في المجالات السياسية.

ويتفق الباحث مع وجهة النظر التي تؤيد الشرقاوي المؤيد لضرورة مشاركة النقابات في العمل السياسي سواء أكانت تلك النقابات مهنية أم عمالية. وذلك لأن مطالبة النقابات بحصر نشاطها وتفكيرها في مصالحها المباشرة يؤدي إلى شلل النقابات وعزلها عن بقية المجتمع ومشاكله.

كما أن أي مشكلة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية لا يمكن حلها إلا بالنظر إلى المشاكل الأخرى والتعرف على أسبابها ، فأجور العمال مسألة مرتبطة بالميزانية والتعليم والتسلح وعلى ذلك فتخفيض التسلح يعتبر مسألة مؤثرة بشكل مباشر على مطالب النقابات ومصالح أعضائها.

الفرع الثاني

وظائف جماعات الضغط

تؤدي جماعات الضغط وظيفة حيوية ومهمة في الصورة الشاملة للدولة الحديثة والديمقراطية،إذ هي تمثل صوت قطاع كبير من الأمة وما من فئة من فئات الأمة إلا وممثلة في هذه الجماعات. لأن تطور جماعات الضغط قد غير آليات النظام الدستوري فلم تعد الحكومة تعمل من خلال وسائل دستورية فقط ؛ مثل فصل السلطات (آليةالرقابة والموازنة) بل الحكومة في العصر الحالي ووظائفها أصبحت كثيرة ومعقدة . كما أن كثير من المطالب التي تصل إلى الهيئة التشريعية أصبحت تصل اليوم من خلال جماعات الضغط[1].

وتعتبر هذه الجماعات حلقات الوصل بين الحكومة والمواطنين فتقوم بمساعدة الحكومات في تحقيق وظائفها وفي الوقت نفسه تعبر عن مصالح المواطنين وتعمل على تحقيق رغباتهم واحتياجاتهم[2]. ولا تستطيع جماعات الضغط الوصول إلى أهدافها إلا عبر سلسلة من الإجراءات الأولية التي يجب عليها القيام بها لتتمكن من إحداث التأثير المطلوب ، وهذه الإجراءات تدخل في سياق المهام الوظيفية الملقاة على عاتق هذه الجماعات. وبالنظر إلى أهم المهام الوظيفية الملقاة على عاتق هذه الجماعات يمكن ملاحظة ما يلي[3]:

---

[1]- د. كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ص٩٠- ٩١

[2]- د. سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ،(القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٣)، ص٨٨.

[3]- د. خضر خضر: مفاهيم أساسية في علم السياسة ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- ، عام ١٩٩٩، ص٣٠٧.

الوظيفة الأولى: وظيفة صياغة المطالب:

وهي وظيفة مفصلية في العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي ، وتعني تلك الوسيلة : الأسلوب الذي تلجأ إليه جماعات الضغط لتحديد طلباتها من المسؤولين السياسيين الذين يملكون سلطة إصدار القرارات. وتقوم الأحزاب السياسية عادةً بدور (المنسق والدامج) بين مختلف الطلبات المتعلقة بأهداف جماعية. وهناك بالإجمال أربع خطط تبين طرق بيان المطالب أو المصالح التي تطالب جماعات الضغط بها:

أ- يمكن للطلبات أن تكون واضحة محددة، كأن يعلن أرباب العمل عن مطلب محدد، أو خفية تعبر عن استياء العمال من أمر معين.

ب- يمكن للطلبات أن تكون مجرد شعارات منتشرة في أوساط الرأي العام على غرار (نريد أن يتغير هذا الوضع).

جـ- يمكن لبيان المطالب أو صياغتها أن يأخذ شكل التفاوض أو التعبير عن موقف شكر أو غضب معين.

د- قد تكون الطلبات عامة (المطالبة بزيادة الضرائب على الأغنياء) أو خاصة (تخفيض الضرائب على بعض المواد الأولية).

وفي ذات الاتجاه يسير جان مينو مفرقاً بين ثلاث وظائف لجماعات الضغط:[1]

أ- تقديم معلومات كاملة وظرفية تتعلق بالوضعية القائمة والحق أن قادة المنظمات المهنية هم في الغالب أفضل من يقدم هذه المعطيات.

---

[1]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق، ص١٠٩- ١١٠.

ب- يؤدي قادة الجماعات خدمات كبرى بتوجيه أنصارهم بقبول عرض العمل الذي عرض عليهم وتوجيههم لتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ، ويمكن اعتبار القيام بمثل هذه المهمة أمراً مفيداً أو لا غنى عنه في جميع قطاعات العمل الحكومي.

جـ- تقدم المنظمات الشعبية للمجتمع خدمة تركيز و(عقلنة) أمنيات وحركات قد تتخذ بدونها شكلاً عنيفاً ومشوشاً وذا نتائج غير متوقعة.

الوظيفة الثانية:

في الواقع إن جماعات الضغط تمارس وظيفة مطلبية ظاهرة وتمـارس أيضـاً وظيفة تكاملية ضمنية، فبطريقة غير مباشرة تقوم هذه الجماعات بخدمة النظـام القائم عن طريق تقنين سيل المطالب بعد تنقيتها من حماسها الثوري ، وتثير هذه المعضلة (الاحتجاج- التكامل) خلافات بين قيادات الجماعات وقواعدها وخاصة المنظمات العمالية وكثيراً ما يرد المناضلون في صفوف الجماعات على اعتدال قادتهم بإضرابات فورية، والواقع أن المسـؤولين النقـابيين يجـدون أنفسـهم مضطرين للتوصل إلى تسويات مع أرباب العمـل والحكومـة حـول زيـادة الرواتب، وهو أمر ترفضه القواعد وترى فيه إضراراً بمصالحها.[١]

الوظيفة الثالثة:جماعات الضغط كبدائل عن الأحزاب السياسية:

يمكن أن تلعب جماعات الضغط دور البدائل عن الأحزاب السياسية إذا ما تعثرت هذه الأخيرة في مهمتها الدمجية والتوفيقية بين مختلف أنواع المطالب، وعلى سبيل المثال النقابات العمالية وعن طريق دراستها لمصالح الفئات والمهن المختلفة تدخل نوعاً من الانسجام في التعبير عن طلباتها من خلال جمع مطالب العمال والتنسيق بينها ،ويمكن للحكومة الاعتراف بهذه النقابات كأطراف مجاورة والالتزام معها بسياسة التشاور.[٢]

---

[١]- د. خضر خضر: مفاهيم أساسية في علم السياسة، مصدرسابق ، ص٣٠٩.

[٢] مصدر سابق ، ص٣٠٨.

والحقيقة أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يلحق أضراراً بالمصلحة العامة والحوار مع مندوبي الفئات الخاصة ؛ يحول الفرد إلى عنصر اجتماعي اقتصادي مرتبطاً بفئة معينة وليس مواطناً واعياً لأهمية التضامن الوطني.

الفرع الثالث

العلاقة بين جماعات الضغط

إن تعدد جماعات الضغط خلق واقعاً جديداً وخصوصاً من خلال إطار العلاقات بين هذه الجماعات، التي هي في الغالب علاقات خصومة ومنافسة ناتجة عن محاولة كل جماعة تقديم مصالحها على مصالح باقي الجماعات وباقي شرائح المجتمع ، ولكن هذه العلاقات قد تنقلب في بعض الأحيان إلى علاقات تعاون وتحالف وثيق إذا ما اقتضت الظروف وذلك:

أولاً: معارضة ومنافسات:

إن عوامل التجزئة والانقسام بين جماعات الضغط كثيرة جداً يمكن أن يذكر منها:

المنافسة على الأنصار المحتمل وجودهم هي من عوامل الخلاف بين جماعات الضغط، وكذلك استحالة تلبية مطالب جماعة ضغط دون النيل من مصالح ومطالب جماعة أخرى.

ومن عوامل الانقسام الآراء السياسية والانتسابات الدينية على وجه الخصوص التي تمنع الناس من قاعدة الاتحاد لأجل المنفعة وحدها. والنقابية العمالية في كثير من البلدان تشكل مثالاً على هذا التفتت (في بلجيكا انقسام بين الاتحاد العام للشغل المتحالف مع حركات اليسار السياسية وفيدرالية النقابات المسيحية والنقابات الحرة)[1]

وفي فرنسا يرى جان مينو أن التجزئة لأسباب أيديلوجية قوية جداً وحالة النقابية العمالية خير دليل على ذلك، وفي قطاع الزراعة يمكن ملاحظة ذات الأمر،

---

[1] جان مينو : الجماعات الضاغطة ، مصدر سابق، ص ٢١.

الانقسام بين (الاتحاد الوطني لنقابات الزراعية) ذي الاتجاه السياسي المعتدل و(الاتحاد الوطني لتبادل الاعتماد والتعاون الزراعي) المتأثربالراديكالية الاشتراكية[1].

وهناك صراعات أخرى لا تقل أهمية منها المجابهة الزراعية – الصناعية التي يمكن تشبيهها إلى حد كبير بنزاع الأرياف – المدن ، ونشر إحصاءات الدخل القومي يؤجج هذا الخلاف ويغذيه بغذاء جديد بسماحه للفروع غير المحظوظة بالمطالبة بحصتها من التوزيع.

وفي مصر يمكن ذكر العلاقة بين جمعية رجال الأعمال المصرية والغرف التجارية والصناعية ، فقد شهدت هذه العلاقة توتراً متزايداً قبل قرار شهر الجمعية وبعده حول شرعية وجود هذه الجمعية ، وميل الحكومة إلى التعاون مع جماعات رجال الأعمال وضم ممثليها إلى لجان تنفيذية وتشريعية وتجاهل الغرف التجارية والصناعية وإمكانية مشاركتها[2].

وبالإجمال فإن تحليل جماعات الضغط هو في قسم كبير منه تحليل لمنافساتها ولهذه المنافسات الشديدة نتائج اقتصادية . فليس من الممكن على سبيل المثال تفسير ظاهرة التضخم المالي دون أن تأخذ بالحسبان تأثير هذه الجماعات التي تجبر السلطات العامة على الاختيار دون الأخذ بعين الاعتبار الخيار الأفضل ، وهذا بالتأكيد ناتج عن تعارض المصالح وتضاربها وسعي كل جماعة لإيثار مصلحتها الخاصة على مصلحة باقي الجماعات والمصلحة العامة للوطن . وبالتأكيد كما سنرى لاحقاً قدرة الجماعات على التأثير والضغط متفاوتة نتيجة لظروف متعلقة بطبيعة الجماعة وإمكانياتها المادية والتنظيمية.

---

[1] المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

[2]- مركز البحوث والدراسات السياسية: التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢ القاهرة- ١٩٩٣ ، ص٥٨٦

ثانياً: تعاون وتحالفات:

لا تقوم العلاقة بين جماعات الضغط دائماً على الصراع والمنافسة إذ إنها أحياناً تنقلب إلى علاقات وثيقة ، حيث إنه في كثير من الأحيان تتجاوز هذه الجماعات انقساماتها للدفاع عن قضية مشتركة ، والأمثلة على ذلك كثيرة: في الولايات المتحدة الأمريكية التعاون بين العصبة المناوئة للحانات والكنائس البروتستانتية للحصول على قرار تحريم الخمور، وكذلك التعاون بين شركة الخطوط الحديدية وغرف التجارة من أجل تغيير تعرفة النقل التي تستطيع أن تدر أرباحاً على كلا الطرفين . وفي فرنسا تم تشكيل ما يسمى بـ(اتحاد الطرق) هذا الاتحاد جمع في صفوفه حوالي ثلاثين جماعة لها علاقة بالمشاكل الناتجة عن الطرق (أشغال عامة- صانعو سيارات_ مزودو البترول- منظمات سياسية... شركات تأمين).

والقصد من هذا الاتحاد هو تنسيق وتوحيد جهود هذه الجماعات لحل المشاكل الناتجة عن الطرق وتنفيذها.وكذلك الوحدة بين جماعات الأعمال لأجل تأمين حماية النظام الرأسمالي الذي يخدم مصالحها والكفاح ضد التقدم الاجتماعي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون لا يلغي كلياً حالة التنافر بين هذه الجماعات، وإنما يستبد لها بحالة من الاهتمام المشترك الذي تفرضه قضية معينة من القضايا.

---

[1]- جان مينو : الجماعات الضاغطة ، مصدر سابق، ص٣٢.

المطلب الثالث

عناصر قوة جماعات الضغط

لابد لممارسة النفوذ السياسي من قيام جماعات الضغط بحشد واحد أو أكثر من المصادر التي تخولها ممارسة هذا النفوذ.

هذه المصادر تشكل عناصر قوة جماعات الضغط وتشير إلى مدى فعاليتها. فجماعات الضغط ليست على درجة واحدة من التأثير والفعالية دائماً. فتأثيرها وفاعليتها حسب رأي الباحثين يتوقف على ثلاثة عناصر وهي عنصر القاعدة وعنصر التنظيم وعنصر النظام الاجتماعي. وسوف يقوم الباحث بدراسة هذه العناصر الثلاثة من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: عنصر القاعدة.

الفرع الثاني: عنصر التنظيم.

الفرع الثالث: النظام الاجتماعي.

الفرع الأول

عنصر القاعدة

لهذا العنصر ركنين أساسيين متكاملين الركن الأول وهو (عدد الأعضاء المنتمين لجماعة الضغط) والركن الثاني (القوة المالية للجماعة) . بالتأكيد الجماعات الأكثر ثراء تستطيع أن تعتمد على هذا العنصر والسياسة بشكل عام مجال رحب لاستعراض القدرات المالية ، أما المجموعات التي لا تملك هذا العنصر فيمكنها الاعتماد على عدد أعضائها لتشكيل قوة ضاغطة في الانتخابات أو سواها[1].

أ- عدد الأعضاء:

إن هذا العنصر يشكل وحده عامل قوة في الأنظمة التي يضطر فيها رجال السياسة إلى الحصول دورياً على ثقة الناخبين ، فبقدر ما يكون عدد أعضاء الجماعة مرتفعاً بقدر ما تستطيع أن تفرض رأيها أو برنامجها على المرشحين لمختلف المقاعد . وخير مثال على ذلك القوة التي يتمتع بها اتحاد النقابات في بريطانيا الذي كان يضم حوالي ٩ملايين عضو أي حوالي ٤٥% من مجموع العمال البريطانيين فكان لهذا الاتحاد وزنه في كل انتخابات نيابية[٢].

وتشكل الأهمية العددية بالنسبة للقادة النقابين ورقة رابحة ولاسيما اذا ما استطاعت تحريك عدد أكبر بكثير من عدد أعضائها العاديين (يذكر في هذا الخصوص الانفجار النقابي الفرنسي في آب ١٩٥٣ والنجاح المذهل الذي حققته معظم المظاهرات العامة في فرنسا)[٣].

---

[1] ماكس سكيدمور ، مارشال كارتروالتك: كيف تحكم أمريكا، ترجمة: نظمي لوقا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٨-٢٠٩.

[٢] د. فوزي أبو نياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، ص ١٩٤.

[٣] جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق، ص١٤.

ب- القوة المالية:

تستفيد جماعات الضغط من المساعدات المالية التي تتلقاها من أعضائها على شكل اشتراكات منتظمة أو هبات أو تبرعات تفرضها ظروف مسألة موضوع الصراع مع السلطة ، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن الكتل الاقتصادية من تجار و صناعيين وأرباب عمل تتمتع بقدرة أكبر من سواها من التجمعات الأخرى في هذا المجال ، فهذه الكتل الاقتصادية الكبرى تستطيع ممارسة ضغط مباشر على الهيئات السياسية ولا سيما تلك التي تعتمد عليها في تمويل حملاتها الانتخابية[١] .

وخير مثال على القوة المالية وأهميتها بالنسبة لجماعة الضغط جمعية رجال الأعمال المصرية، فهذه الجماعة بالرغم من قلة عدد أعضائها(٣٠٠-٥٠٠) عضو إلا أن اشتراك العضو فيها يصل إلى(٥٠٠) جنيه في السنة ، وهذا ما يعطيها مورداً مالياً هاماً واستقلالاً أكبر مما يمنحها قوة متميزة عن باقي الجماعات الضاغطة [٢].

إذاً فالعدد والقوة المالية ركنان أساسيان ومتكاملان في قوة جماعات الضغط ، بحيث إن العدد الكبير يحدث تأثيره في السلطات ويبهر الرأي العام ولكن المال يسمح بالقيام بمساع متنوعة أيضاً.

---

[١] د. خضر خضر: مفاهيم أساسية في علم السياسة، مصدر سابق، ص٣٠٥.

[٢] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط وأثرها على القرارات الإدارية والدولية ، مصدر سابق، ص ١٦١

الفرع الثاني

التنظيم

يبقى للتنظيم الجيد الدور الأول في فعالية الجماعة الضاغطة ، فالعدد إن كان كبيراً قد يكون محدود التأثير في بعض الأحيان إذا لم يترافق بالتزام واضح من جانب أعضاء الجماعة الضاغطة بالتوجيهات التي تصدرها قيادة الجماعة. يقول (مينو): " لنفرض أن منكوبي الحرب مثلاً لم يقيموا جهازاً للدفاع عنهم أو لتمثيلهم وبالتالي فإن السلطات العامة ستكون أقل اهتماماً بحالتهم فيما لو كانوا نظموا أنفسهم بجهاز متخصص يجعل من حماية مصالحهم عمله اليومي" وهذا ما أسماه مينو بـ(عقلنة العمل الجماعي) .[1]

وهناك أمران هامان يتعلقان ويؤثران تأثيراً مباشراً في هذا العنصر وهما:[2]

أ- نوعية القادة في جماعات الضغط لها تأثير كبير إذ إن هؤلاء القادة هم الذين سيتولون التخطيط في الجماعة وإجراء المفاوضات مع الحكومة أو السياسيين.

ب- شبكة العلاقات التي تستطيع جماعة ما أن تنشئها بواسطة تنظيمها مع جماعات أخرى أو مع أوساط برلمانية أو مكاتب وزارية أو أجهزة تكوين الرأي العام ،هذه العلاقات كثيراً ما تساعد على تحقيق أهداف من الصعب أن تحققها الجماعة وحدها بدون الاتحاد مع غيرها من جماعات الضغط.

وعلى النقيض من ذلك فإن عدم وجود الوحدة أو الإجماع في قلب الدائرة القائدة من شأنه أن يكون عامل ضعف أكيد. وفي هذا المجال نجد أن قيمة القيادة تقاس بقدر ما تستطيع أن تتبنى تسويات تقبل بها مختلف التيارات الحاضرة في الجماعة.

---

[1] جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ص ٢٩.

[2] د. فوزي أبو ذياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، مصدر سابق، ص١٩٤-١٩٥.

الفرع الثالث

النظام الاجتماعي

والمقصود بذلك هنا السمعة التي تتمتع بها الجماعة بين الجمهور وكذلك الأحكام الأخلاقية التي يصدرها هؤلاء عليها، وهو عنصر كبير التأثير ويضرب (مينو) مثلاً على ذلك حالة (الفيدرالية العامة لزراعة الشمندر) ، وهذه الهيئة تمثل زراعة غنية ومركزة نسبياً وتستفيد من تنظيم مرموق ولقادتها فعالية نادرة ولشبكة علاقاتها نوعية لا مراء فيها ، ومع ذلك فقد اضطرت إلى أن تجابه طوال عدة سنوات حملات عنيفة من الصحافة التي يبدو أن كان لها انعكاسات عميقة على الرأي العام، وعن خطأ أو صواب فإن هيبتها أو رصيدها المعنوي قد انخفض من جراء ذلك بشكل واضح.[1]

ويتوقف النظام الاجتماعي على عدة عوامل منها: (قدم الجماعة) فالقدم عامل مهم يساعد على إرساء سلطة الجماعة. وكذلك يدخل في الحسبان أيضاً وزن مختلف الأعمال التي تقوم بها الجماعات وردود الفعل المختلفة على هذه الأعمال . فعلى سبيل المثال الانقطاع عن تسليم منتجات لا غنى عنها مثل (الحليب) أو أعمال الشغب أو سد الطرقات تسهم جميعها دون شك في إنقاص شعبية الفلاحين في الأوساط المدنية.

إذاً عدد الأعضاء والقوة المالية والتنظيم والنظام الاجتماعي هذه عناصر قوة جماعات الضغط ، وهذه العناصر متكاملة إذا ما وجدت في جماعة ما كان لهذه الجماعة قوة بالغة للتأثير في عمل السلطات العامة وفرض مطالبها ووجهات نظرها عند سن أي تشريع يتعلق بها.

---

[1]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص٢٦- ٢٧ .

المطلب الرابع

جماعات الضغط والأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية وجماعات الضغط من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي وفي النظام غير الحكومي بصفة خاصة.

وذلك أنه يمكن التمييز في النظام السياسي بين النظام الحكومي الذي يمثل بالسلطات الثلاث (التشريعية- التنفيذية- القضائية) ، والنظام اللاحكومي ويشمل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام. والمهم أن الأحزاب وجماعات الضغط تعتبر صلة الوصل بين النظام الحكومي من ناحية والشعب من ناحية أخرى . فمن خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط يمكن أن يتفاعل الشعب مع الحكومة ، كما يمكن أن تتنبه الحكومة للشعب. فما هي الأحزاب السياسية ؟ وما هي أوجه الخلاف بينها وبين جماعات الضغط ؟ وما هي العلاقة بينها وبين هذه الجماعات ؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم الأحزاب السياسية.

الفرع الثاني: التمييز بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

الفرع الثالث: العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية.

الفرع الأول

مفهوم الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية القصبة الهوائية وطريق التنفس للنظم والمؤسسـات القائمة على الحرية والديمقراطية حيث يمكن للجماهير التعبيـر عـن رغباتهـا وإبداء آرائها من خلال تلك الأحزاب ، والحزب السياسي كما هو معروف ينشأ بموجب قوانين تسنها الدولة والموافقة على الحزب ،تتم بإجراءات نصت عليهـا القوانين واللوائح في مختلف الدول التي تأخذ بنظام الأحزاب.

والأحزاب السياسية بسماتها العامة ظاهرة جديدة بدأت في القرن التاسع عشر، وقبل عرفت ذلك في معظم دول العالم تحالفات سياسية تسعى للحصول على أصوات لمرشحها في مختلف الجمعيات الشعبية وللتصويت على القوانين فيها، ولكن هذه التحالفات لم تكن على مستوى عالٍ من التنظيم ولم تكن لها بنى دائمة بل لم تكن لها أسماء محددة،وكثيراً ما كانت تدب الخلافات بين أجنحة هذه التحالفات التي لم تكن ترقى إلى معنى الحزب. في العصر الحاضر وفي بداية القرن التاسع عشر نشأت في البرلمان البريطاني جماعتان متنافستان هما الـ(ويغز) والـ(توري) ولكنهما لم تؤلفان حزبين سياسيين إلى نهاية ذلك القرن وبداية القرن العشرين ، إذ أصبحت الأولى (حزب الأحرار) والثانية (حزب المحافظين) وعندها بدأت ملامح الأحزاب السياسية تنتشر في دول العالم.[1]

إذاً فقد جاءت نشأة الأحزاب في أوربا من خلال التكتلات والجماعات واللجان البرلمانية التي كانت تمثل مصالح مختلفة للشعب سواء من الناحية الاقتصادية أم

---

[1]- د. صالح جواد الكاظم، د. علي غالب العاني: الأنظمة السياسية، مطبعة جامعة بغداد، كلية القانون ١٩٩٠-١٩٩١ ، ص ٩٤-٩٥.

الاجتماعية أم الدينية ، وكانت مصالحها الآنية المهنية دافعاً لها للتجمع في جماعات محددة هدفها التأثير على توجهات المجالس النيابية وتشكيل الحكومات، حيث تشكلت بعض الأحزاب من خلال النقابات كحزب العمال البريطاني الذي كان أساسه نقابات العمال ونشأ حزب المحافظين الكندي من خلال الجمعيات الصناعية ونشأ الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا من خلال الجمعيات الدينية المسيحية.[١]

أولاً: تعريف الحزب السياسي:

هناك تعريفات عديدة[٢] تناولت مفهوم الحزب السياسي وبالنظر إلى تلك التعريفات ربما يمكن أن نصل إلى تعريف الحزب السياسي بما يلي:

الحزب السياسي: هو تنظيم اجتماعي سياسي دائم يضم مجموعة من الأفراد لهم إطار فكري أو أيديولوجي معين يهدف إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها ، وله برنامج عام يمارس مختلف النشاطات السياسية على ضوء هذا البرنامج لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستوى الوطني والدولي.

---

[١]- د. قحطان أحمد سليمان الحمدلني: الأساس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤م ، ص٣٠٢.

[٢]- حول تعريف الحزب السياسي راجع:

- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥، ص٢٩٢.

- د. قحطان سليمان الحمدلني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق، ص٣٨.

- د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، عمان، جامعة مؤته ١٩٩٤، ص١٢.

فللحزب برنامج يحتوي على المبادئ التي يعتنقها ويريد تحقيقها من خلال إصلاحات وتبدلات ، وهي أهداف سياسية وإلى جانب ذلك توجد أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية كل ذلك في حدود النظام السياسي القائم في الدولة.
والحزب السياسي له جهازه الإداري الكامل وله أنصاره من أفراد الشعب من مختلف البيئات والفئات ، والاستيلاء على السلطة هو ما يميز الحزب السياسي وهو في سبيل ذلك يقدم المرشحين إلى الانتخابات العامة ويقوم بتنظيم الحملات الانتخابية ووضع البرامج الانتخابية لاستقطاب أكبر عدد من المؤيدين.

ثانياً: أنواع الأنظمة الحزبية:

يتقاسم العالم اليوم ثلاثة أنواع من الأنظمة الحزبية وهي نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين الكبيرين ونظام تعدد الأحزاب:

أ- نظام الحزب الواحد:

الأساس النظري التقليدي الذي يقوم عليه هذا النظام هو أن الأحزاب تمثل طبقات اجتماعية مختلفة ومن ثم فهي تتبنى مصالح مختلفة وأيديولوجيات متباينة. وهنا ينشأ تعدد الأحزاب واختلافها نتيجة الطبقات واختلافها فإذا أزيل التعدد والاختلاف الطبقي أزيلت الحاجة إلى تعدد الأحزاب ، فإذا كانت الطبقات الاستغلالية قد قضي عليها وبقيت طبقة واحدة مكونة من العمال والفلاحين انتفت الحاجة إلى تعدد الأحزاب وبقي حزب واحد هو طليعة هذه الطبقة أو المجتمع ، والمثال على ذلك هو الاتحاد السوفياتي وتمثل في وجود حزب واحد هو الحزب الشيوعي.[1]

[1]- د. صلاح جواد الكاظم وآخر: الأنظمة السياسية، مصدر سابق ، ص١٢٩.

ب- نظام الحزبين الكبيرين:

يقوم هذا النظام على وجود حزبين كبيرين يسيطران على مجمل الحياة السياسية ويستقطبان أغلبية الجماهير بينهما ولا يمنع ذلك وجود أحزاب هامشية صغيرة بجانبهما، والمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد حزبان كبيران وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي وتتوزع الجماهير بينهما، ولا ينفي هذا النظام وجود حزب صغير مثل حزب البيئة أو الخضر. وكذلك الحال في بريطانيا حيث يوجد حزبان كبيران هما المحافظين والعمال وإلى جانبهما حزب الأحرار صاحب التمثيل الضعيف في مجلس العموم ، الأمر الذي جعل النظام الحزبي في بريطانيا أقرب إلى نظام الحزبيين منه إلى نظام تعدد الأحزاب.

جـ- نظام تعدد الأحزاب:

يقوم هذا النظام على تقاسم الحياة السياسية من قبل أحزاب متعددة ومتنافسة تمثل جميع الآراء والأيديولوجيات والمصالح في المجتمع ، ويرى الكثير من الفقه أن نظام تعدد الأحزاب هو العمود الفقري للحياة الديمقراطية . فتعدد الأحزاب هو الترجمة التنفيذية لمعنى (حكم الشعب بالشعب) وتعدد الأحزاب السياسية يساعد جمهور الناخبين على تعدد أرائهم وتثقيفهم ، وتكون هذه الأحزاب بمثابة أدوات للتعبير عن قطاعات الشعب المختلفة. وتمثل إيطاليا اليوم إحدى أبرز التعدديات الحزبية والأحزاب الموجودة فيها اليوم هي (الديمقراطي المسيحي _ الشيوعي _ الاشتراكي _ الجمهوري _ الملكي[1]...إلخ)

[1]- د. صلاح جواد الكاظم وآخرون-الأنظمة السياسية- مصدر سابق: ص١٤٥.

ثالثاً: تصنيف الأحزاب السياسية:

هناك عدة تصنيفات للأحزاب السياسية:[1]

أ- من حيث الأيديولوجية والأهداف السياسية:

تصنف الأحزاب إلى (أحزاب برامج) و(أحزاب أشخاص). وتتميز أحزاب البرامج عن غيرها بتمسكها ببرامج متميزة ومحددة وباختلاف أيديولوجياتها اختلافاً تاماً عن أيديولوجية الأحزاب الأخرى، ومن الصعب التحالف بين أحزاب البرامج إذ إن لكل حزب مبادئه التي يؤمن بها. أما أحزاب الأشخاص فإن شخصية زعيم الحزب تلعب الدور الأساسي في حياة الحزب الذي ينشأ ويوجه نشاطه ويضع برامجه ، وغالباً ما ينتهي هذا النوع من الأحزاب بوفاة زعيم الحزب.

ب- من حيث الوظائف والمكان في النظام السياسي:

وتقسم الأحزاب من حيث الوظائف إلى أحزاب حاكمة وأحزاب مهيمنة وأحزاب معارضة.

جـ- من حيث التركيب الاجتماعي:

تقسم الأحزاب وفقاً لهذا الأسلوب إلى أحزاب برجوازية وأحزاب طبقية وسطى وأحزاب عمالية وأحزاب فلاحية وأحزاب طبقات أو فئات شعبية مختلفة.

رابعاً: النظرة إلى الأحزاب السياسية:

تمثل الأحزاب السياسية اليوم حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية الليبرالية ، حيث تنجز الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تقويم السلطة وكشف

---

[1]- حول تصنيف الأحزاب السياسية راجع:

*د. علي يوسف شكري: الأنظمة السياسية المقارنة، القاهرة، أيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ ، ص١٧٧ .

* المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل:جماعات الضغط- مصدر سابق ، ص ١٤٣.

أخطائها وردها الى جادة الصواب وانتظام الديمقراطية والتعبير عن مصالح مختلف شرائح المجتمع والدفاع عنها وتحقيقها على أرض الواقع سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة . كما أن الأحزاب السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره بحقوقه وواجباته إلا أن هذه الصورة للأحزاب السياسية لم تكن ايجابية على الدوام ، فكثير من الفقه وجه انتقادات قاسية للأحزاب السياسية واتهمها أنها أداة إفساد للحياة السياسية ووجودها تخريب للمبادئ الديمقراطية إضافة إلى اتهامها بأنها من عوامل تفتيت الأمة وتضليل الرأي العام... إلخ . وسوف يتم عرض أهم الإيجابيات والسلبيات التي وصفت بها الأحزاب السياسية من خلال ما يلي:[1]

أ- الإيجابيات:

لوجود الأحزاب السياسية وتعددها كثير من الإيجابيات أهمها:

١- الأحزاب السياسية أداة الرأي العام في التعبير عن مختلف اتجاهاته وأفكاره، ولاسيما إذا كان للحزب صحيفة يطرح فيها آراءه وبرامجه ومواقفه التي تكون عادة صدى وانعكاساً لقسم من الرأي العام في المجتمع ، كما أنها عامل من عوامل تكوين الرأي العام حول المشاكل السياسية وحلها.

٢- أنها أداة وصل بين الحكام والمحكومين لأنها تقدم مرشحيها لشغل الوظائف العامة في السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)،وتقدم أيضاً للناخبين

---

[1]- راجع بهذا الخصوص:

- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري مصدر سابق ، ص٥٣٥ .
- د. محمد نصر مهنا: نظرية الدولة في النظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية عام ٢٠٠١م ، ص٢٨٨ - ٢٩٠.
- د.عبد الحميد متولي: أزمة الأنظمة الديمقراطية، القاهرة، منشأة المعارف، عام ١٩٦٤ ، ص٧٥.
- د. قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٠٢ -٣٠٣
- د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية، المصدر سابق ، ص٥٩ .

برامج سياسية وطرائق تنفيذها فإذا ما تم انتخاب المرشحين في الانتخابات فسوف يكونون قادرين على التعبير عن رأي الشعب في كل القضايا المطروحة.

٣- الأحزاب السياسية أداة لتنشيط الحياة الديمقراطية والسياسية في الدولة والأحزاب السياسية ضرورة هامة للديمقراطية لأنها تشيع ممارسة الديمقراطية للمواطنين ، كما تقوم الأحزاب بدور التثقيف والتوعية والتنوير من خلال الندوات والمحاضرات والتدريس لفئات معينة من الشعب، كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو الأمية للعمال في أوربا ، وكذلك تساهم المؤتمرات السياسية والخطب والحوارات في شحن الحياة السياسية وتنشيطها وربط المواطن بمشاكل وطنه وإحساسه بالمشاركة في حلها.

٤- تساهم الأحزاب السياسية من خلال المعارضة في فرض رقابة على أعمال الحكومة وإلزامها بالمصلحة الوطنية وعدم الانحراف إلى الاستبداد ، حيث إن وجود أحزاب معارضة يجبر الحكومة على التصرف بحذر وحيطة خشية من كشف أخطائها أمام الشعب ، لأن كل حزب يريد أن يصل إلى السلطة ويظفر بأغلبية من حوله يحاول أن يكشف عيوب الأحزاب الأخرى الحاكمة مما يجبر الحكومة على التصرف بحذر وأن تسعى في برامجها وعملها لصالح الشعب والدولة.

٥- إن وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين ومكافأة الحكام الصالحين.

٦- إن الأحزاب السياسية مصدر رئيس لتكوين القادة في البلدان المتقدمة والنامية ، فقادة الأحزاب الفائزة في الانتخابات يشكلون قيادة البلاد ومصنع السياسة العامة فيها.

٧- إن تعدد الأحزاب السياسية يسمح بوقف تسلط الحكومة ومقاومة تجاوزاتها وطغيانها واعتدائها على حريات الأفراد فالسلطة المطلقة عادةً ما تؤدي إلى

مفاسد مفرطة وتحتاج إلى موانع لإيقافها عند حدها ، ولأحزاب المعارضة قوة تستطيع أن تقف بها في مواجهة انحراف السلطة.

٨- الأحزاب السياسية تساهم في سير العملية الانتخابية والتعبير عن أصوات الجماهير وتجميعها من أجل مساهمة أكبر في التصويت وإبداء الرأي.

ب- السلبيات:

قيل أن لتعدد الأحزاب السياسية عيوباً عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

١- تميل معظم الأحزاب إلى تفضيل المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية أو القومية ، وهذا واضح في سلوك معظم الأحزاب التي تجعل المعيار الحزبي أساساً لتقييم ولاء الأشخاص والأعضاء، وهذا التفضيل للمصلحة الحزبية يشمل الأحزاب في المعارضة والحكم على حد سواء.

٢- إن تعدد الأحزاب السياسية يؤدي إلى تفتيت الأمة ، حيث يؤدي تقديم المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية إلى اختلاف الأحزاب وتطاحنها مما يجعل الأفراد والمجتمعات منقسمة على نفسها ومن ثم إلى عدم الاستقرار والتفريط بوحدة البلاد والشعب ، ولاسيما في الدول النامية التي تلجأ فيها بعض الأحزاب إلى العنف في مواجهة الخصوم بدلاً من الاحتكام للعقل والمنطق.

٣- الأحزاب السياسية قد تزيف الرأي العام فهي في تنافسها مع غيرها لا تقدم الحقيقة كما هي وإنما تقدم ما يروق لها في الدعاية الانتخابية ، بل تزيف وتشوه الحقائق والأحداث لتضليل الرأي العام وجذبه لصالحها.

٤- إن الأحزاب أياً كانت شعبيتها يسيطر عليها أقلية بل قد يسيطر على الحزب شخص واحد يرسم سياسة الحزب ويرشح قوائم بأعضاء الحزب لخوض الانتخابات أو تولي بعض المناصب الإدارية والوزارية في حال فوزها ، وبالتالي تشريع القوانين والأنظمة التي تخدم مصالح تلك القلة.

٥- إن بعض الأحزاب قد تكون عميلة للدول الأخرى فتأتمر بأوامرها وتتلقى المساعدات منها وتفضل مصلحة تلك الدول على المصلحة الوطنية، إذا اعتبر (اتلي) أحد قيادي حزب العمال البريطاني بأن الشيوعيين البريطانيين أكثر اهتماماً بمصالح الاتحاد السوفياتي منهم بمصالح بريطانيا.

٦- إن النواب الحزبيين لا يستطيعون إبداء آرائهم في المناقشات البرلمانية بحرية تامة لأنهم ملتزمون بالتعليمات الحزبية فهم بذلك ليسوا ممثلي الشعب بل ممثلي الحزب ، وإذا ما خرج بعض النواب عن توصيات الحزب فسوف يكون مصيرهم الطرد أو عدم ترشيحهم مرة أخرى.

٧- إن الحزب الذي يصل إلى الحكم قد يعمل عادةً على اضطهاد الخصوم السياسيين وكثيراً ما يستبعدهم من المناصب العليا والمراكز الحساسة بصرف النظر عن مدى صلاحيتهم وكفاءتهم .

وإلى جانب هذه الآراء المؤيدة والمنتقدة للأحزاب السياسية وجدت بعض الآراء التي تؤيد وجود الأحزاب السياسية لكن مع الأخذ بعدة إجراءات إصلاحية تخفف من عيوب الأحزاب السياسية وأهمها:[١]

أ- الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبي: لأن نظام الاستفتاء الشعبي يخفف من الصراع الحزبي لأن الشعب يدلي بصوته بغض النظر عن الحزب الحاكم ، كما يحد من استبداد البرلمانات وإذا كان من السهل التأثير على النواب في البرلمان فمن الصعب التأثير على الشعب في مجموعه وذلك من قبل الشركات والاحتكارات.

ب- إصلاح أنظمة الانتخابات: وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها: سرية التصويت والرقابة القضائية على جميع المراحل الانتخابية وإخضاع الأحزاب لرقابة محايدة على تصرفاتها وسلوكها ومصادر تمويلها.

---

[١]- د. محمد نصر مهنا: نظرية الدولة في النظم السياسية،مصدر سابق ، ص٢٩٨- ٢٩٩.

وبعد هذه الدراسة لهذه الآراء التي تراوحت بين مؤيد لتعدد الأحزاب وبين معارض لها يمكن ملاحظة أن جميع الانتقادات الموجهة إلى نظام الأحزاب السياسية ترجع وإن صحت إلى سوء التطبيق العملي لا إلى فكرة التعدد ذاتها ، كما أن جميع هذه الانتقادات يمكن تفنيدها والرد عليها وبأي حال من الأحوال إن مساوئ تعدد الأحزاب لا يمكن أن تقاس بعيوب سلطة ذات لون واحد وما تنطوي عليه من تسلط وديكتاتورية واستبداد بالرأي وكبت للحريات العامة والانحراف عن المصلحة العامة لمصالحها الخاصة.

الفرع الثاني

التمييز بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية

سبق وعرفنا الحزب السياسي بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد لهم إطار فكري إيديولوجي مشترك يهدف إلى الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها بهدف تحقيق برنامجه العام ، وبالنظر إلى تعريف جماعة الضغط سالف الذكر، يمكن وبمقارنة كلا التعريفين ملاحظة التشابه بين جماعة الضغط وبين الحزب السياسي في عدة نقاط أهمها : الإطار التنظيمي والقانوني الذي يضم مجموعة من الأفراد الذين تربطهم مصالح وأهداف وأفكار مشتركة يسعون إلى تحقيقها ولكن كل على طريقته وبأسلوبه. إن هذا التشابه بين الحزب السياسي وجماعة الضغط لا ينفي وجود فوارق جوهرية بينهما وأهمها:

أولاً: الهدف:

إن الفارق الرئيس بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية هو في الهدف حيث تنشأ الأحزاب السياسية لبلوغ هدف سياسي معين وإن وجدت أهداف أخرى اقتصادية أو اجتماعية فما هي إلا ثانوية بالنسبة للهدف الرئيس للحزب ، وهو الهدف السياسي المتمثل بالاستيلاء على السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها من خلال المعارضة . فالأحزاب السياسية تحاول كسب تأييد الرأي العام وتقوم بتقديم المرشحين ودعمهم في حملاتهم الانتخابية من كافة النواحي كل ذلك بهدف الوصول إلى السلطة.

أما جماعات الضغط فتنشأ من أجل الدفاع عن مصالح الأفراد وتحقيقها ، تلك المصالح التي قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وإن كانت تستعمل الوسائل السياسية لتحقيق أهدافها فهي تحاول التأثير على السياسة العامة

لصالحها وهي خارج الحكم فلا تقوم بتقديم المرشحين وإن كانت تعمل على تأييد من يساند مطالبها من المرشحين[١].

إذاً الأحزاب السياسية هدفها المباشر الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها فهي تسعى للحصول على مقاعد في الانتخابات العامة ، وأن يكون لها ممثلين في المجالس الشعبية ووزراء في الحكومة . أما جماعات الضغط فهي تسعى للتأثير على هؤلاء الذين هم في السلطة.[٢]

وعلى سبيل المثال نجد في النظام السياسي المصري الحزب الوطني الحاكم وإلى جانب هذا الحزب يوجد أحزاب في المعارضة مثل حزب الأحرار الاشتراكيين وحزب الوفد وحزب العمل والحزب الناصري... إلخ .

هذه الأحزاب هدفها مشاركة الحزب الحاكم في السلطة أو أن يحكم كل منها مباشرةً ومنفرداً وإلى جانب هذه الأحزاب جماعات الضغط التي تضغط بشكل مباشر أو غير مباشر على السلطات العامة، مثل النقابات العمالية التي تضغط على النظام الحكومي لرفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمال، وكذلك جمعية رجال الأعمال المصريين والذين تتمثل مصالحهم في تسهيل الحركة التجارية والصناعية في مصر.

ثانياً: الوسيلة:

تلجأ الأحزاب السياسية إلى عدة وسائل لتحقيق أهدافها وهذه الوسائل تكون واضحة وعلنية عادةً، وأهمها أنها تحاول الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات الشرعية ، وهي في سبيل ذلك تعد البرامج الانتخابية وتحاول كسب تأييد الرأي العام على بنود هذه البرامج المحددة.

---

[١]- د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص٨٠.

[٢]- د. محمد نصر مهنا: علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، جامعة أسيوط، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦ ، ص٢٠٩

أما جماعات الضغط فهي تحاول الوصول إلى أهدافها من خلال بعض الوسائل المشروعة مثل الاتصال بالحكومة ومناقشتها ومحاولة إقناعها وكذلك استعمال الرأي العام لتأييد مطالبها، ولكن إلى جانب هذه الوسائل المشروعة يوجد الكثير من الوسائل غير المشروعة تلجأ إليها جماعات الضغط لتحقيق أهدافها مثل إثارة العنف والاضطرابات في الدولة والرشوة وإفساد الجهاز الحكومي وعرقلة عمل الحكومة وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة.[١]

ثالثاً: المقومات الأساسية:

تتمتع الأحزاب السياسية عادةً بتأييد شعبي كبير أما جماعات الضغط فهي ونظراً لكثرتها وتشعبها في مختلف أوجه النشاط في الدولة فهي تتمتع بتأييد أقل من الأحزاب السياسية فالحزب السياسي يمكن أن يضم مناصرين على مستوى الأمة كلها ويضاف إلى ذلك أن الإمكانات المادية للأحزاب السياسية تفوق الإمكانات المادية لجماعات الضغط في أغلب الأحيان .[٢]

رابعاً: البرامج السياسية:

لا يوجد لجماعات الضغط برامج سياسية عامة تخوض على أساسها الانتخابات كما هي الحال في الأحزاب السياسية ، وإنما لها مصلحة أو هدف تسعى لتحقيقه وعلى ذلك فأهدافها وأغراضها محددة وغالباً ما تنتهي الجماعة بعد بلوغ هذا الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه .[٣]

---

[١]- راجع بهذا الخصوص:

- د. طارق فتح الله خضر: (دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي)، مصدر سابق ، ص٨٢.

- د. أحمد جمال ظاهر: أبجديات علم السياسة، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان عام ١٩٩٤ ، ص٢٦٠.

[٢]- د. رمزي الشاعر: الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ، ص١١٣.

[٣]-د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي ، مصدر سابق ، ص٨٢.

خامساً: الناحية التنظيمية:

إن جماعات الضغط في أغلب الأحيان لا تكون منظمة تنظيماً دقيقاً أو لا يكون لها هيكل تنظيمي واضح المعالم على عكس الأحزاب السياسية ذات الهياكل التنظيمية من القاعدة إلى القمة ، كما أن جماعات الضغط لا تخضع للرقابة الشعبية بينما تخضع الأحزاب السياسية لها.

الفرع الثالث

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية

إن العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية ليست دائماً من نوع واحد ، فقد تكون هذه العلاقة قائمة على أساس التعاون والتعاضد وهذه الصورة المثلى للتعامل ما بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية ، وقد تقوم هذه العلاقة على التنافس أو أن تتخذ هذه الجماعات موقفاً حيادياً تجاه الأحزاب السياسية والاكتفاء بتأييد الحزب الذي يؤيد مصالحها أو أن تعمل الجماعة تحت إشراف أحد الأحزاب السياسية.[1]

الوضع الأول: حياد الجماعات تجاه الأحزاب:

وهذا الموقف نادر الحدوث من الناحية العملية ولعل أفضل مثال على هذا الحياد موقف الاتحاد الوطني للمـزارعين فـي بريطانيـا. (The National Union Formers of England) حيث يحترس هذا الاتحاد بدقة من التـدخل في الانتخابات ويتعاون في الحدود نفسها مع أحد الحزبين الذي يتسلم السـلطة، وهناك شكل آخر للحياد يقضي بتدخل فعال في اللعبة الحزبيـة حيـث تصـدر الأوامر للأعضاء ليصوتوا للمرشح الذي يدعم مطالب الجماعة بغض النظر عن انتماءه الحزبي أو ميوله الأيديولوجية . وهذا الموقف تتخذه كثير من جماعـات الضغط الفرنسية أثناء الانتخابات حيث تطلب من المرشحين وقـت الانتخابـات إيضاحات وحتى تعهدات خطية عن برنامج عملهم في حال تسلمهم السلطة. كما أن هذا الموقف قريب من موقف النقابات الأمريكية فهي تتبع أسـلوب مكافـأة

---

[1] - د. نيفين مسعد: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٢١.

الأصدقاء ومعاقبة الخصوم وتكون الانتخابات هي الفرصة المتاحة أمام النقابات لمنح المكافأة أو توقيع العقوبة.[١]

الوضع الثاني: الجماعات تنشئ علاقات مع الأحزاب السياسية:

وهذا الوضع هو الأكثر رواجاً وتفضي بإنشاء علاقات متميزة بين الجماعة وهذا الحزب أو ذاك ، وإذا كانت هذه المسألة بسيطة في الأنظمة ذات نظام الحزبين فإنها أكثر تعقيداً في الأنظمة متعددة الأحزاب. مثل فرنسا ولبنان فالمنافسة بين هذه الأحزاب تزيد من قوة الجماعة التي يمكن أن تقدم للأحزاب مساعدات عديدة (دعم انتخابي_ مساندة في الصحف _ دعم مالي...إلخ) كما تحصل مقابل ذلك على مساعدة الحزب لتلبية مطالبها . وخير مثال على ذلك الموقف الذي يتخذه اتحاد الصناعات البريطانية(The Federation of British industries)من حزب المحافظين بحيث يلتزم هذا الحزب بمساندة الاتحاد كما يتعهد هذا الاتحاد باعتباره إحدى جماعات الضغط بتأييد الحزب ومساعدته.[٢]

وهناك حالات أكثر وضوحاً لهذا التعاون حيث إن بعض الأحزاب تضم في آن واحد عدداً كبيراً من المنتسبين للنقابات والتي تشكل في حد ذاتها أداة ضغط على هذه الأحزاب ، والمثال على ذلك الأحزاب الاشتراكية التي تضم إليها النقابات العمالية.[٣]

---

[١]- راجع بهذا الخصوص:

- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص٤٣.

- د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر سابق، ص٢٢٣.

[٢]- د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص٢٥٣.

[٣]- جان مينو: ، مصدر سابق ، ص٤٢.

الوضع الثالث: تحول الجماعة إلى حزب سياسي:

قد تصل جماعة الضغط إلى مرحلة من التنظيم تخولها التحول إلى حزب سياسي ، كما هو الحال في نقابة التضامن البولندية والتي كان لها دور كبير في زعزعة النظام الاشتراكي الماركسي في بولندا قبل انهيار الاتحاد السوفييتي ، ثم تحولت إلى حزب سياسي خاض أول انتخابات بعد انهيار الحكم السابق ووصل إلى الحكم بزعامة (فالسيا).[١]

الوضع الرابع: الجماعات تحت إشراف الأحزاب:

هذا النوع يطابق المنظمات الملحقة حيث يستولي الحزب على الجماعة التي غالباً ما يكون قد خلقها ويسعى لتلبية مصالحها الخاصة ولكنه أيضاً يقوم باستخدامها وبشكل مكشوف للدفاع عن مصالحه الخاصة ،والمثال على هذه العلاقة في فرنسا علاقة الحزب الشيوعي الفرنسي بـ(C.G.T).

والاتحاد العام للشغل[٢] (confe elerorion generale des travailleurs) .

---

[١]- د. قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٢٣٦- ٢٣٧.

[٢]- جان مينو:الجماعات الضاغطة ، مصدر سابق ، ص٤٤.

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية لجماعات الضغط

إن البحث في الطبيعة القانونية لجماعات الضغط يقود إلى البحث في التكييف القانوني لهذه الجماعات هل هي مشروعة أم غير مشروعة ،والبحث في كون هذه الجماعات داخل التنظيم الاجتماعي أو خارج التنظيم الاجتماعي حتى تقبل السلطات العامة ضغط هذه الجماعات من عدمه . الأمر الذي يقود أيضاً لدراسة العلاقة بين هذه الجماعات والديمقراطية من خلال معرفة النتائج والآثار المترتبة على وجود جماعات الضغط على أرض المجتمع ، وكذلك دراسة الجدل الفقهي والقانوني الذي دار حول هذه الجماعات بين مؤيد ومعارض وفق ما يلي:

المطلب الأول: جماعات الضغط و مبدأ الشرعية.

المطلب الثاني: جماعات الضغط والديمقراطية.

المطلب الأول

جماعات الضغط ومبدأ الشرعية

إن جماعات الضغط هي وسيلة منظمة للدفاع عن مصالح الأفراد وحرياتهم شأنها في ذلك شأن الهيئات الأخرى التي ترعى مصالح بعض الفئات، فالطبقة العاملة ترى أنه خير وسيلة للدفاع عن مصالحها هو تكوين النقابات كما أن أصحاب الأعمال يقومون بتكوين الاتحادات وجمعيات رجال الأعمال لتصون مصالحهم مقابل تكتلات العمال ، فهل هذه النقابات والاتحادات والجمعيات منسجمة مع مبدأ الشرعية . هذا ما سأحاول دراسته من خلال المطلب التالي الذي آثرت تقسيمه إلى فرعين:

الفرع الأول: مفهوم مبدأ الشرعية.

الفرع الثاني: مبدأ الشرعية في نطاق جماعات الضغط.

الفرع الأول

مفهوم مبدأ الشرعية[1]

أولاً: تعريفه:

مبدأ الشرعية ويسمى أيضاً مبدأ سيادة القانون: ويعني خضوع الدولة وسلطاتها وهيئاتها لأحكام ونصوص الدستور والقانون فيما تصدره أو تقوم به من أعمال أو قرارات تماماً مثلما يخضع الأفراد أنفسهم لأحكام القانون.

ولا شك أن خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ الشرعية هو الأمر الجديد الذي يجب تأكيده لأن الأمر المسلم به منذ قيام الدول هو خضوع الأفراد لمبدأ القانون ولكن خضوع الهيئات الحاكمة نفسها لمبدأ القانون لم يكن أمراً مسلماً به في العصور القديمة والحديثة ، ومن هنا تأتي أهمية سيادة القانون على الحاكم والهيئات الحاكمة في تحديد معنى الشرعية لهذا يذهب الفقه في تقسيم الحكومات من حيث خضوعها لمبدأ الشرعية إلى حكومات استبدادية وحكومات قانونية . وخضوع الحكومة للقانون يعني خضوع الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل السلطات العامة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

بالنسبة للسلطة التشريعية التي يتولى البرلمان خضوعها لمبدأ الشرعية يعني أن تلتزم في وضعها التشريعات العادية أحكام الدستور الذي يعد القانون الأسمى في

---

[1]- حول مبدأ الشرعية راجع:

- د. محمد رفعت عبد الوهاب: مبدأ الشرعية وتنظيم القضاء الإداري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية - ٢٠٠٢ ، ص٢٤٩و٢٥١

-د.سامي جمال الدين:الرقابة على أعمال الإدارة (مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري)،منشأة المعارف،الاسكندرية،بدون، ص١٠١-١٠٢

الدولة ، وبالنسبة للسلطة القضائية فهي تلتزم باحترام مبدأ الشرعية وقواعد القانون في الأحكام التي تصدرها المحاكم المختلفة التي تتكون منها السلطة القضائية ،وهذا أمر مفهوم بالقطع إذ إن مهمة القضاء هي السهر على احترام أحكام القوانين من قبل الهيئات والأفراد في المجتمع.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فلا شك أن خضوعها لأحكام القانون يعتبر أمراً أكثر لزوماً بسبب ازدياد الدور الذي تضطلع به في عصر تدخلت به الدولة في شتى مجالات الحياة ،كما أن السلطة التنفيذية هي السلطة التي تمثل الدولة أمام الأفراد.

ثانياً: شروط تحقيق المبدأ:

لتحقيق مبدأ الشرعية هناك شروط لابد من التقيد بها وهي:

أ- الأخذ بمبدأ فصل السلطات هذا المبدأ الذي أعلنه وبلوره المفكر الفرنسي (مونتسيكو) يعتبر حجر الزاوية في كل نظام ديمقراطي وهو يعتبر أيضاً شرطاً أساسياً لوجود مبدأ الشرعية فمبدأ فصل السلطات يعني ضرورة توزيع السلطات الأساسية في الدولة على هيئات مختلفة بحيث لا تتركز في هيئة واحدة حتى لا تستبد وتضيع الديمقراطية ، كما أن تعدد السلطات ووجود رقابة متبادلة بينها من شأنه أنه يضمن احترام الدستور والقانون ويضمن حقوق وحريات الأفراد.

ب- التحديد الواضح لسلطات واختصاصات الإدارة: لا يمكن أن يوجد ويتحقق مبدأ سيادة القانون في الدولة ما لم تحدد بدقة السلطات الممنوحة للجهات الإدارية ، ولابد من وضع قيود على ممارسة هذه السلطات وإلا تسلطت الإدارة وأصبحت هي صاحبة السيادة الحقيقية دون رادع يوقفها ويحمي حقوق الأفراد من تعسفها.

جـ- وجود رقابة قضائية فعالة: هذا الشرط يمثل الضمانة الحقيقية الوحيدة لاحترام الشرعية أو سيادة القانون ،وهذه الرقابة تتحقق في ظل وجود قضاء دستوري مستقل عن القضاء العادي.

ثالثاً: مصادر مبدأ الشرعية:

أ- **المصادر المكتوبة:** وهي عبارة عن مجموعة مدونة تحتوي على قواعد قانونية ملزمة تتفاوت في درجة قوتها القانونية وصادرة عن سلطات رسمية لها حق التشريع في الدولة والمصادر المكتوبة حسب ترتيبها وقوتها الإلزامية هي:

أولاً: الدستور.

ثانياً: القانون.

ثالثاً: اللوائح والمراسيم العامة.

ب- **المصادر غير المكتوبة:** وهي مصادر غير مدونة لمبدأ الشرعية جرى العمل بها واستقرت في ضمير الناس والجماعة وهي نوعين:

أولاً: العرف.

ثانياً: المبادئ العامة للقانون.

الفرع الثاني

مبدأ الشرعية في نطاق جماعات الضغط

تختلف دساتير الدول كل حسب ظروفها إلا أنها جميعا تنص في مضمونها على حق الفرد أن يتمتع بحقوقه الأساسية المادية والمعنوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وإلى ما هنالك من حقوق ، كما أن هذه الدساتير تجمع على حق الأفراد في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة للتجمع والبحث في المسائل التي تهم هذه الجمعيات والبحث عن سبل تحقيق الأغراض المختلفة التي نشأت من أجلها هذه الجمعيات ، كما أن لكل شخص الحق في الانضمام إلى الجمعيات القائمة بالفعل متى شاء دون ضغط أو إكراه من أحد. وقد عبرت المادة عشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن هذا الحق بقولها:

(لكل شخص الحق في الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام لجمعية ما)[1].

وقد جاءت دساتير الدول في معظمها منسجمة مع هذه المادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حيث منح الحق للأفراد بالتجمع على أساس المصلحة والتجمع للأغراض السلمية بما لا يتناقض مع القانون وحقوق الدولة والفرد.

فالدستور المصري على سبيل المثال ينص على أنه : (للمواطنين الحـق فـي تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحاد على أساس ديمقراطـي حـق يكفلـه

[1]- د. عبد الغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية وأسس التنظيم السياسي، كليتي الحقوق بالإسكندرية وبيروت مكتبة المعارف الحديثة ١٩٩٣، ص١٦٠.

القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية،و يـنظم القـانون مسـاهمة النقابـات والاتحادات في تنفيذ الخطـط والبـرامج الاجتماعيـة وفـي رفـع مسـتوى الكفاية...إلخ)[1]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي بات يعرف نظامها بـ(ديمقراطية جماعات الضغط) نظراً للدور الذي باتت تلعبه هذه الجماعـات فـي عمـل المؤسسـة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فقد شرعن الكونغرس الأمريكي عمـل هـذه الجماعات من خلال إصداره عام ١٩٤٦ لقانون(تنظيم جماعـات الضـغط) (Federal Lobbuing ACT)في محاولة منه لتنظيم عمـل هـذه الجماعـات ومحاولة الحد من تأثيرها على العملية التشريعية ، وقد نص هذا القانون على:[2]

(١- ضرورة تسجيل أسماء الأشخاص الـذين ينـوون القيـام بضـغط علـى الكونغرس فيعطي كل شخص بيانات عن اسمه ووظيفته والجماعة التي ينتمـي إليها... إلخ .

٢- أن يقدم كل ثلاثة أشهر بيانات عن الأموال التي ينفقها لهذا الغرض.

٣- تحفظ هذه التقارير بانتظام في سجل الكونغرس).

وفي سويسرا ينص الدستور على أن : (الجماعات الاقتصادية المعنية مستشارة عند إعداد قوانين تنفيذية ويكفيها أن تستدعى للتعاون لتطبيق أحكام القانون)[3]

_أما في بريطانيا فبات من المعروف أيضاً العلاقة الوثيقة التي تربط جماعـات الضغط بالحكومة والبرلمان على حد سواء ، فهذه الجماعات معنية بشكل كبيـر عند أي مشروع قانون تتقدم به الحكومة إلى البرلمان ، حيـث تشـكل لجـان

---

[1]- المواد ٥٥، ٥٦، ٥٧ من دستور جمهورية مصر العربية الدائم لعام (١٩٧١) .

[2]- د. بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق ،ص٣٢٩.

[3]- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط وأثرها على القرارات الإدارية والدولية، مصدر سابق ، ص٢٤.

استشارية مشتركة بين الحكومة وهذه الجماعات للتنسيق بشأن مشروع القـانون وتنفيذه هذا عدا عن الصلة الوثيقة التـي تـربط هـذه الجماعـات بالبرلمـان البريطاني، حيث يذكر أن (تشرشل) قال في البرلمان البريطـاني مشـيراً إلـى علاقة أعضاء البرلمان بجماعات الضغط ما يلي:

"نحن لا نفرض في أنفسنا مجلساً مكوناً من سادة لا مصلحة لهم على الإطلاق إن هذا لهراء فاربما يحدث ذلك في السماء ولكنه لحسن الحظ لا يحدث هنا"[1].

وفي ذاك الإطار يقول جان مينو: "من المشوق درس نظام تمثيل الجماعات في مجلس العموم البريطاني فمن المقبول أن يعمل أعضاء برلمانيون بانتظام كمدافعين عن مصالح معينة"[2]

إن النظر في هذا الواقع وفي هذه النصوص الدستورية والقانونية يؤكد أن جماعات الضغط تدخل في نطاق الشرعية القانونية والدستورية ، فالدستور والقوانين المختلفة كفلت حق التجمع والحق في إقامة مختلف التنظيمات التي تضم اللجان والمصالح المشتركة والتي يطلق عليها (جماعات الضغط) وإن كان ذلك تحت أشكال ومسميات مختلفة.

فمثلاً الجمعيات التعاونية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الزراعية والصناعية هي من النسيج الدستوري والقانوني للدولة وتعمل في نطاق الشرعية القانونية ، حيث إن الدولة تشجع هذه الجمعيات وهذه الاتحادات وتلبي مطالبها ومصالحها التي تصب في النهاية في خدمة المصلحة العامة ، طالما أن هذه الجماعات تعمل من خلال الأساليب الديمقراطية والمشروعة التي نصت عليها الدساتير والقوانين إذاً فالمجتمع حكاماً ومحكومين وهيئات وجمعيات واتحادات ونقابات ملزمون بالعمل تحت مظلة القانون وملتزمون بالشرعية القانونية

---

[1]- د. فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ،ص١٧١.

[2]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص٦٢.

والدستورية ، أما عدم الشرعية فهو أن تتكون جماعات حسب الدستور والقانون وتظهر كأنها كيان من كيانات المجتمع وتعمل تحت ظل الشرعية القانونية ولكنها في باطنها وسيلة ضغط على الدولة لتحقيق مطالبها ومصالحها الخاصة التي قد تفتئت في بعض الأحيان على المصلحة العامة للدولة ، وبالطرق غير الشرعية والقانونية كطبقة الرأسمالية أو أصحاب الأعمال ذات رؤوس الأموال الضخمة حيث تعمل هذه الطبقة بوسائل غير مشروعة على استصدار قرارات لصالحها لا تروق للسلطة ولكن السلطة مضطرة إلى تحقيق مصالحهم خوفاً من تأثيرهم على اقتصاد الدولة أو طمعاً من السلطة في كسب تأييدهم . والمثال على ذلك محاولة أصحاب رؤوس الأموال تخفيض الجمارك لوارداتهم أو استثنائهم من إجراءات معينة...إلخ[1].

ولذلك يؤيد الباحث الرأي الذي يقول إن الضغط الذي يأتي من جماعات مشروعة لا يعد ضغطاً بالمعنى القانوني الدقيق لأن الضغط حينما يقع من جماعة ما على إحدى السلطات العامة فهذا يعبر عن عدم رغبة السلطة المعنية بإصدار القرار إلا أن هذه الجماعة بوسائلها اضطرت السلطة إلى إصدار هذا القرار وهي غير راغبة في ذلك.

وبهذا يمكن القول إن هذه الجماعة تقوم بعمل غير مشروع فالعمل المشروع هو الذي يحترم سيادة الدولة وسيادة القانون ، فالأفراد خاضعين لمبدأ سيادة القانون الذي يخضع كافة الأفعال والتصرفات لصالح المجتمع وليس لصالح جماعة بعينها ، وإذا كانت القوى الضاغطة تقوم بعمل غير مشروع ولكن يلبس ثوب العمل المشروع فإن السلطة التشريعية أو التنفيذية تكون مضطرة أحياناً إلى إصدار قرار أو تشريع يحقق مطالب وأغراض هذه القوى.[2]

---

[1]- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق، ص٤٠.

[2]- المصدر السابق ، ص٤٠-٤١.

وفي هذا المجال يقول د. أحمد سويلم العمري: "إن مصالح القوى الضاغطة قد تطغى على العدالة والنظام القائم ، ويتطلب الوضع اتخاذ إجراء حاسم في حالة فقدان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فتسارع بإرضائها وتغير التشريع بإجراء سريع غير سليم كما تهدد الاضطرابات السلطة التشريعية ما يترتب عليه مبادرتها بطلب تنحي السلطة التنفيذية عن الحكم تبعاً لعجزها في معالجة المشكلة، مما يزيد في اتساع الهوة بين أدوات الحكم".[1]

ثم يستطرد د. أحمد سويلم العمري بالقول[2] :" يجب أن لا نغفل أن القوى الضاغطة باستخدامها مطامع جماعية معينة دون أن تعي اعتبار الصالح الوطني تمثل خطراً على اقتصاد البلاد وميزانيتها ورؤوس أموال الشركات وأرباحها والنظام الاجتماعي، وإذا ازدادت مكاسبها عما يمكن أن يتحمله الشعب كمجموع من أعباء أدى ذلك إلى اختلال التوازن السياسي والاقتصادي وزيادة التضخم واشتداد الغلاء وانتشار التذمر في مختلف الفئات العاملة وممثلي قوى الضغط . وكل سيطلب المزيد دون مراعاة الصالح العام في أن مقابل كل كسب يجب أن يقوم المواطن بتضحية في سبيل إنعاش البلاد ودفع دفة الحكم إلى الأمام . كما لاحظ المتخصصون أن القوى الضاغطة تتباين في حاجاتها وأنه كلما اشتد ضغطها ابتعدت عن طريق الحق والعدالة، ويترتب على ذلك أن تصبح كابوساً خطيراً يهدد الديمقراطية بدلاً من أن تكون قوة معبرة عنها". ومن هنا اقترح البعض لإضفاء الشرعية على عمل هذه الجماعات.بتسميتها الجماعات (المعاونة) أو (المساعدة) من حيث عدم مشروعية الضغط الذي تقوم به هذه الجماعات ، فهذه الجماعات يمكنها أن تعاون وتساعد السلطات في إصدار القرارات والتشريعات طبقاً لصالح الوطن ولصالح المجتمع ككل وإن كانت هذه

---

[1]- د. أحمد سويلم العمري: أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٦، ص١٨٩.

[2]- المصدر السابق ، ص١٩١.

الجماعات في تشكيلات مختلفة ومصالح متباينة إلا أنها في نسيج الوطن وتعتبر كالبنيان الذي يشد بعضه بعضاً.

ويرى الباحث تعليقاً على مبدأ الشرعية في نطاق جماعات الضغط: أن الدساتير والقوانين المختلفة قد أعطت الحق للأفراد بالتجمع وإنشاء الجمعيات والاتحادات والنقابات ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني المختلفة من أجل تنظيم الدفاع عن مصالح هؤلاء الأفراد ، وهذه التنظيمات تعتبر من النسيج القانوني الدستوري فإذا ما رغبت هذه التنظيمات باستصدار قرار معين أو تشريع معين فإنها تقوم بالمطالبة من خلال الوسائل الديمقراطية والقنوات المشروعة وتتم مناقشة الموضوع بين هذه الجماعات والسلطة المختصة أو المعنية بإصدار القرار أو التشريع وينتهي الأمر إلى إصدار قرار عن طريق التفهم والقناعة وليس عن طريق الضغط، كما أن سعي هذه الجماعات الممثلة بالنقابات والجمعيات والاتحادات وغيرها لاستصدار قرار من السلطات العامة هو وضع طبيعي للأمور لأن الدستور أعطاها شرعية في وجودها وفي مطالبها.

أما عدم الشرعية فإنه يأتي من قيام هذه الجماعات بتفضيلها الصالح الخاص على الصالح العام إلى درجة تدفعها لاستخدام وسائل غير مشروعة ولا تتفق مع الشرعية الدستورية والقانونية لإرغام السلطات العامة وإجبارها على تحقيق مطالبها ، مثل اللجوء إلى العنف والتهديدات وإثارة الاضطرابات التي تشل حركة الدولة أو اللجوء إلى الرشوة والفساد لإفساد الجهاز الحكومي وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة .وللأسف فإن أغلبية هذه الجماعات سواء أكانت جماعات ضغط كما يسميها البعض أم جماعات مصلحة أم جماعات معاونة ومساندة كما نفضل تسميتها لم تعد تحترم في عملها الشرعية القانونية وتنطلـ ق

من مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) لتحقيق مطالبها مستعملة في ذلك شتى الوسائل التي تحقق هذه المصالح التي تنال من المصلحة العامة للادولة.

المطلب الثاني

جماعات الضغط والديمقراطية

لاشك أن جماعات الضغط أصبحت في العصر الحالي من محددات أي نظام سياسي حيث أصبحت معياراً للحكم على مدى تقدم المجتمع ومدى تنظيم المؤسسات ، ولكن رغم ازدياد الدور الذي باتت تلعبه هذه الجماعات نجد فالبعض يهاجمها ويرى فيها أداة قوية لإلغاء الديمقراطية ويذهب إلى درجة المطالبة بتنظيم دقيق لنشاطها انطلاقاً من سلبيات هذه الجماعات بينما يدين البعض الآخر هذه الهجمة على جماعات الضغط ويعتبرها محاولة للتأثير على الرأي باعتبار أن هذه الجماعات هي من النسيج الدستوري والقانوني في الدولة. كما أن إيجابيات هذه الجماعات تفوق سلبياتها بكثير ولذلك سوف يقوم الباحث من خلال هذا المطلب بدراسة الجدل الفقهي والقانوني الذي دار حول هذه الجماعات بين مؤيد ومعارض من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: المآخذ على جماعات الضغط.

الفرع الثاني: حسنات جماعات الضغط.

الفرع الأول

المآخذ على جماعات الضغط

هاجم بعض الفقهاء جماعات الضغط واعتبر وجودها دليلاً على تفشي الفساد في السياسة ، فهو يرى أن جماعات الضغط تنجح في تحقيق أهدافها من خلال الضغط على السلطات العامة بالمال والتهديد، الأمر الذي يعد تراجعاً للديمقراطية التي تقوم على المساواة باعتبارها ركيزتها الأساسية.[1]واستند هؤلاء إلى عدة نقاط أهمها:

١- إن جماعات الضغط تقوم على أساس تحقيق مصالح طبقية مما يتعارض مع المصلحة العامة وتأمين هذه المصلحة واجب من واجبات الديمقراطية الحديثة.[2]

٢- إن وجود جماعات ضغط كبيرة وقوية كنقابات العمال التي تسعى إلى تحقيق مصالحها ربما يكون على حساب الطبقات الأخرى كالطبقة الوسطى التي تخشى من تغليب مصالح الطبقة العاملة على ما عداها من المصالح وتنذر بإقامة ما يسمى بـ(ديكتاتورية) الطبقة العاملة (البروليتاريا).[3]

٣- تقوم جماعات الضغط باستخدام وسائل منافية للخلق لتحقيق أهدافها مثل الخديعة والرشوة وإثارة الفضائح والاضطرابات والعنف وإلى ما هنالك من وسائل قهرية تهز أركان الدولة ويتضح ذلك من قول الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية ترومان: " إن جماعات الضغط تتعرض لبنيان الحكومات والبرلمان وتعوق مسعى الدولة لإسعاد مجموع الشعب، ولاسيما أن هذه

---

[1]- د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر سابق، ص٢٤٤.

[2]- د. بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق ، ص٣٢٧.

[3]- د. فوزي أبو ذياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ، ص٢١٥-٢١٦.

الجماعات تعتمد في تحقيق أهدافها على رشوة أعضاء الكونغرس وتقديم الهدايا وغير ذلك من الأساليب المنافية للأخلاق" .[١]

٤- إن جماعات الضغط تفرض على أعضائها الولاء والطاعة وهذا يتنافى مع ولاء الفرد للدولة.[٢]

٥- إن جماعات الضغط لا تمثل المصالح المتعارضة للمجتمع ، فمثلاً إذا كانت هناك جماعات ضغط للمنتجين فلا توجد جماعات ضغط لحماية مصالح المستهلكين الأمر الذي يحقق المصلحة لمجموعة أو فئة دون مجموعة أو فئة أخرى قد تكون أكبر منها.[٣]

٦- إن زمام الأمور في جماعات الضغط تستأثر به عادةً فئة قليلة من الزعماء وبعض الموظفين المأجورين وهؤلاء الذين يرسمون السياسة العامة للجماعة غير مكترثين بآراء المعارضين داخل الجماعة نفسها وإن كانوا أغلبية وهذه الفئة القليلة تسعى إلى تحقيق أغراضها باسم الجماعة دون أن تضطلع بأدنى مسؤولية قبل باقي أعضاء الجماعة ودون مبالاة بالمصلحة العامة الأمر الذي لا يعد تعبيراً صحيحاً عن إرادة الجماعة.[٤]

٧- إنها تؤدي إلى الفرقة في المجتمع والاختلاف على معاني الوحدة الوطنية والمصلحة العليا سيما إذا كانت بعض الجماعات امتداداً أو جزءاً موالياً لعناصر خارج البلاد.[٥]

٨- تؤدي جماعات الضغط إلى تقسيم الشعب إلى طبقات وفئات متنازعة المصالح والأغراض الخاصة بما تؤدي إلى تنافس هذه الطبقات والفئات ،

---

[١]- د. قحطان أحمد سليمان الحمداني :الأساس في العلوم السياسية: مصدر سابق ، ص٣٥٤.

[٢]- د. بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى: مصدر سابق ، ص٣٢٧.

[٣]- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص٤٨.

[٤]- د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص٥٠.

[٥]- د. قحطان أحمد السليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤٥.

وتصبح متناثرة مما يضعف المجتمع والوحدة الوطنية لأن الكل لا يعمل في نطاق الدستور بحيث تصبح المقومات الدستورية ليست هي الأساس فيترتب على ذلك هذا التناثر والتطاحن فينتهي الأمر إلى ضعف المبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها الحكومات ، حيث تقوم هذه الحكومات على مبدأ سيادة الشعب وليس سيادة طبقة على طبقة من المجتمع.[1]

٩- إن جماعات الضغط تؤدي إلى إصدار التشريعات السيئة نظراً لعدم قدرة السلطة على محاسبتها، لأنها لا تتحمل المسؤولية بل تلقي هذه المسؤولية على ممثلي الشعب وعلى السلطة التنفيذية لأنها ليست فيها ولا في السلطة التشريعية ولا تهدف إلى ذلك بل هدفها تحقيق مصالحها عن طريق هاتين السلطتين وإن أمكنها التأثير على السلطة القضائية لا تتردد في هذا الأمر.[2]

ولم يقف الأمر عند هذه الانتقادات بل إن منتقدي جماعات الضغط ذكروا بعض ممارسات جماعات الضغط على أرض الواقع والتي تؤيد وجهة نظرهم المعارضة لهذه الجماعات وأذكر بعض هذه الممارسات:

في مصر يقول المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: "إن هذه الجماعات تتمحور حول جهاز الدولة، حيث يكمن دورها في الحقيقة بارتباطها بجهاز الدولة كما هي الحال بالنسبة لاتحاد العمال، والنتيجة التي تؤدي إلى ذلك هي أن تدور هذه الجماعات في فلك السلطة دون أن تستطيع المعارضة فهي لا تستطيع أن تقترح من القوانين أو أن تقترح من القرارات إلا ما هو مطابق لرأي السلطة حيث تكون النتائج عكسية على المواطنين من حيث القرارات الخاطئة والقوانين المجحفة، الأمر الذي أدى إلى سخط المجتمع وتفاقم الحالة الاقتصادية من سيء إلى أسوأ وتضاعف حالة اللامبالاة في الشارع المصري، ولاسيما أن اتحاد

---

[1]- عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص١٢٤.

[2]- د. مصدر سابق ، ص١٢٥.

العمال المصري لم يكن له دور يذكر بصدد خصخصة القطاع العام وما قد يؤدي إلى إضرار بحقوق العمال.[١]

وكذلك الأمر لم تتوان هذه الجماعات عن إثارة الهزات الحكومية الكبرى في سبيل تحقيق مصالحها التي أدت بعض الأحيان إلى حد إسقاط الحكومة ، والأمثلة على ذلك كثيرة:ففي فرنسا عام (١٩٤٨) كان لنقابات العمال دوراً كبيراً في تصدع حكومة (أندريه ماري) بعد التصاب الذي أبدته هذه النقابات أثر التنازلات التي أبدتها الحكومة للفلاحين والتي رأت فيها هذه النقابات أنها مفرطة ومجحفة. وكذلك سقوط حكومة (رينه بليفن) عام (١٩٥٢) التي كانت تنوي القيام بإصلاح الشركة الوطنية للسكك الحديدية وبإصلاح الضمان الاجتماعي هذا الإصلاح الذي كان من أبرز المعارضين له عمال السكك الحديدية.[٢]

ونبقى في فرنسا حيث اجتاحت فرنسا في عام ٢٠٠٦موجة عارمة من الاضطرابات والتظاهرات حيث قدم رئيس الوزراء الفرنسي مشروعاً لقانون العمل أراد به مكافحة البطالة نص به على إبرام عقد خاص للشباب دون السادسة والعشرين يتيح لصاحب العمل بعد سنتين أن يقرر استبعادهم أو إبقاءهم دون تعويض.

هذا المشروع وافقت عليه الحكومة الفرنسية والجمعية الوطنية التي يفترض بها أنها ممثلة للأمة، كما أيده المجلس الدستوري الفرنسي لكن نقابات العمال ومنظمات الشباب رفضت هذا المشروع وأصرت على إلغائه ، فخرجت تظاهراتها في (١٥٠) مدينة فرنسية مصحوبة بأعمال شغب واعتداء على الأملاك العامة وعلى مدى شهرين اهتزت فرنسا تحت وقع التظاهرات وشلت

---

[١] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل:جماعات الضغط، مصدر سابق، ص ٢١٥.

[٢] جان مينو: الجماعات الضاغطة مصدر سابق، ص ٥٥.

الحياة في أغلب المدن، ولم يكن هناك مفر أمام الرئيس جاك شيراك إلا أن يسحب المشروع ويلغيه تحت هذا الضغط.[١]

وقد كانت هذه الأحداث بنظر الكثيرين التفاف على الوسائل الدستورية والديمقراطية في إقرار القوانين وإلغائها.

وكذلك الحال في بريطانيا حيث لم تتوان نقابات العمال عن إسقاط أي حكومة لا تلبي مصالحها تحت دفع الاضطرابات والتظاهرات ،والأمثلة على ذلك كثيرة حيث كان لنقابات العمال الدور الكبير في إسقاط حكومة حزب العمال عام ١٩٨٠ احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها البلاد.[٢]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ولسنوات طويلة عملت جماعات مصالح (التوباكو)[٣] مع بعضها البعض،على بقاء الدعم الحكومي لزراعة (التوباكو)، وإضعاف أية محاولات تشريعية للحد من إعلانات السجائر بالرغم من موجة عارمة اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجاً على التدخين والدعم الحكومي لهذه الصناعة.[٤]

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة أن بعض الجماعات يكون ولاؤها لدولة أخرى أكثر من ولاءها لدولتها الأم، والمثال على ذلك (اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة) (آيباك) ، فلو أمعنا النظر إلى أهداف هذه اللجنة من خلال أعمالها في الولايات المتحدة الأمريكية لأمكن ملاحظة هذه اللجنة لا تقوم بأي خطوة مهما كانت حدودها دون أن تكون في إطار المصلحة التامة لإسرائيل.

---

[١]- المستشار محمد أو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق، ص١٨٦.

[٢]- د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص٩٢٠.

[٣]- التوباكو: هي المادة الخام لصناعة السجائر، و(مصالح التوباكو) تضم مزارعي هذه المادة إضافة إلى مصنعي السجائر.

[٤]- لورانس غراهام: السياسة والحكومة، ترجمة د.عبدالله اللحيدان، الرياض منشورات جامعة الملـك سـعود، المملكة العربية السعودية،١٩٩٧-ص٣٠.

حيث إن أعضاء الكونغرس الأمريكي في العديد من القضايا ينحازون إلى جانب (إسرائيل) على حساب مصالح بلادهم الذي يمثلون شعبه تحت وطأة الضغط والابتزاز الإعلامي والمادي والمعنوي الذي تمارسه هذه اللجنة عليهم.[١]

وكذلك استعمال المال للرشوة من جانب جماعات الضغط له تأثيره ونتائجه السلبية سواء على السلطة أو على المواطنين ، فمن ناحية السلطة يؤدي دفع المال للمسؤولين إلى فساد الجهاز الحكومي وظلم المواطنين وعدم تحقيق مصالحهم لأجل تحقيق مصلحة قليلة من الناس يمثلون جماعة الضغط التي تتخذ المال سبيلاً لأغراضها غير المشروعة فينهار الاقتصاد ويزداد التضخم وتتوضح أعمال الرشوة.إجمالاً بمناسبة الفضائح وبالمستطاع ذكر لائحة طويلة منها اكتشاف علاقات بين عصابات المجرمين مع أجهزة عامة أمريكية من قبل لجنة (كيوفر) عام ١٩٥١.[٢]

---

[١]- هشام آل قطيط: اللوبي اليهودي يحكم البيت الأبيض ، بيروت دار المحجةالبيضاء ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص١٥.

[٢]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص٥٥.

الفرع الثاني

حسنات جماعات الضغط

هناك من يعتبر جماعات الضغط ظاهرة ديمقراطية لأن الديمقراطية الحقيقية لا تضع عقبات وقيود أمام القوى السياسية أياً كانت طبيعتها سواء أكانت قوى اقتصادية أم اجتماعية أم فكرية، ويتعين بالتالي على سلطات الدولة الاستجابة للرغبات التي تنبع من الأمة لأنه المعنى الحقيقي للديمقراطية، فالنقابات والاتحادات والجمعيات والتنظيمات القانونية التي تسمح بها الدولة إنما تعبر عن مصالحها التي هي في النهاية جزء من مصالح المجتمع ككل. وإذا كان المجتمع بالضرورة لا يخلو من خلافات وصراعات بين أفراده فإن جعل هذه الصراعات والمنافسات من خلال هذه التنظيمات القانونية يجنب المجتمع الأحداث الدموية والانفجارات واستخدام العنف، ولذلك فقد رأى الكثيرون أن جماعات الضغط يمكن أن تقدم فوائد عديدة للنظام السياسي وأهمها:

١- إن جماعات الضغط هي منابر داخل الحياة السياسية للتعبير عن مصالح فئات الشعب المختلفة خصوصاً مع تنوع هذه الجماعات التي يعكس كل منها مطلباً من مطالب الحياة الاجتماعية، وينتج عن ذلك فوائد عديدة للدولة والمجتمع حيث يتم عن طريقها مثلاً علاج ارتفاع الأسعار أو تنظيم المرافق العامة أو حل الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال وكذلك الخلافات بين أصحاب التنظيمات والحكومة.[١]

٢- أصبحت جماعات الضغط في الوقت الحاضر تمارس دور المورد للمعلومات التشريعية التي يمكن أن يستعين بها المشرعين من خلال تجميع أكثر

---

[١]- د. أحمد سويلم العمري: أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سابق ، ص١٨٨.

الأرقام إقناعاً عن إنتاج الطاقة والرعاية الصحية ونسبة الفقر وردود الأفعال الأجنبية حول السياسات الجديدة أو تأثر البيئة المحيطة بمحطة نووية لتوليد الكهرباء... إلخ . والمشرعون كأفراد ليس من المرجح أن يتوافر لهم الأموال وهيئة المعاونين التي يمكن أن تجاري ما لدى هذه الجماعات من إمكانات وموارد.[١]

٣- يمكن أن تقدم جماعات الضغط عوناً تنظيمياً ومعرفة خاصة إلى موظفي الحكومة في مجالاتها، فمعظم الأعمال في تحضير مشروعات القوانين ومراجعة التشريعات القائمة لتنقيحها تقوم بها جماعات الضغط، وكثيراً ما تكون المعلومات الأساسية عن الموضوع المثار إلى الحكومة من جانب المستفيدين من قراراتها أكثر من سواهم.[٢]

٤- يرى البعض أن الديمقراطية تتيح للمواطنين مجموعة من الطرق للتأثير على الحكومة حيث يمكن أن يتصلوا مباشرة بممثلهم أو بالإدارة الحكومية، وكتابة خطابات في الصحف أو شراء إعلانات في وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام والمسؤولين الحكوميين والتظاهر لمقاومة نشاط حكومي ما. كل هذه النشاطات يمكن القيام بها عن طريق الأفراد، ولكن هذه النشاطات تحتاج لقدرات وموارد اقتصادية وغيرها، وهذا لا يتوافر لكل الأفراد بالتساوي لهذا فإن أغلب المحاولات للتأثير على الحكومة تكون أكثر فعالية عندما تتم من خلال عمل مشترك لأن ذلك يجعل الموارد أكثر ويصنع ضغطاً أكبر على الحكومة.[٣]

٤- تقوم جماعات الضغط بالتأثير في الحكومة طول الفترة بين الانتخابات العامة بينما يكون الفرد في هذه الفترة عاجزاً عن إحداث أي تأثير. ولا يتبادر

---

[١]- ماكس سكيدمور- مارسال كارتروالتك: كيف تحكم أمريكا، مصدر سابق، ص٢١٥.

[٢]- مصدر سابق، ص٢٠٩.

[٣]- لورانس غراهام وآخرون: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص٢٥.

إلى الذهن أن جماعة الضغط تقوم بأعمالها دون عون من الفرد ، وذلك لأنها ليست إلا مجموعة من الأفراد تحتاج إلى تعاونهم المتواصل لكي تبقى الجماعة مترابطة ومتماسكة الكيان.[١]

٥- إنها تمثل أصحاب مصالح وفئات كثيرة من المجتمع لها مشاكلها قد لا يستطيع المرشحون للنيابة أو الأحزاب الإلمام بها وطرحها، ولذلك فإن هذه الجماعات تعرض مشاكلها وتنتبه إليها وتطرح حلولاً لها وتستقطب الرأي العام حولها وبالتالي تحقق مصالحها.[٢]

٦- إن هذه الجماعات ضرورة في الوقت الحاضر لتقوية المعارضة وتسهيل التعبير عن الرأي الآخر، فالمواطنون داخلها أكثر رقابة على المسؤولين في الحكومة من المواطنين الذين لا يشملهم تنظيم معين.[٣]

٧- أما المساوئ الأخلاقية التي ذكرت فهي أولاً: لا تنفي عنهم أنهم يعملون على مسايرة الناموس الطبيعي وهو ضرورة بقاء الجماعات. وثانياً: يمكن علاج هذه المساوئ بواسطة التدخل الحكومي وإصدار التشريعات المنظمة للجماعات. كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية إذ صدر القانون الاتحادي لعام ١٩٤٦م والذي نظم عمل اللوبيهات.[٤]

٨- ويرى الدكتور رمزي الشاعر أن عملية الضغط وسيلة لإطلاع أعضاء المجلس النيابي على حاجات المواطنين التي يصعب التعرف إليها عن طريق الحزب الذي يمثل مصالح متشعبة لجميع فئات المجتمع، ولاشك أن السلطة الحاكمة يهمها الوقوف على الآراء المتعارضة بين جماعات الضغط لأن ذلك

---

[١]- د. بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق ، ص٣٢٨.

[٢]- د. قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤٤.

[٣]- د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص٧١.

[٤]- د. فوزي أبو ذياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ، ص٢١٧.

يساعد على رسم سياسة تتفق ومصلحة الجماعة كلها. وبذلك تعتبر الجماعات الضاغطة مجالس معاونة للسلطتين التشريعية والتنفيذية إذ يتحقق من خلالها التمثيل المهني بالإضافة إلى التمثيل الجغرافي الذي يحققه المجلس النيابي.[١]

٩- يؤكد الأستاذ (David Truman) في دراسته عن تأثير جماعات المصالح في العملية الحكومية بأنه من غير الواقعي محاولة استبعاد الجماعة من نطاق الحياة السياسية أو الانتهاء إلى القول بأن جماعات أصحاب المصالح وصراعاتها أو وسائلها سيئة في ذاتها ، والأحرى إن مثل هذه الجماعات تؤدي وظائف هامة تتماشى مع الحكومة الديمقراطية وضرورية لها.[٢]

١٠- وكذلك يرد مؤيدو جماعات الضغط على منتقدي هذه الجماعات بالقول إن جماعات المصلحين الذين ينددون بمساوئ جماعات الضغط هم أنفسهم في حاجة إلى أن ينتظموا في جماعات كي يتمكنوا من التغلب على هذه المساوئ.[٣]

وبالتأكيد إن الحديث عن إيجابيات هذه الجماعات لا يكتمل دون الحديث عن بعض الإنجازات التي استطاعت هذه الجماعات تحقيقها على أرض الواقع من خلال ممارستها لنشاطها ونفوذها:

ففي الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت جمعيات المصالح غير الاقتصادية وجماعة القضية الواحدة (الجمعية الوطنية لتقدم الملونين) وعصبة المدن والمنظمات الوطنية للنساء أن تحقق نجاحات هامة في سبيل تحقيق أهدافها المدنية مثل دعم الحقوق المدنية للمحرومين منها مثل (السود والنساء) وإقرار

---

[١]- د. رمزي الشاعر: الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص١١٢-١١٣.

[٢]- Dell Gillethe Hitchner, William Henry Harbold: modern Government, ٣rded., Mead, company, New York, ١٩٧٢.P.١٥٤. نقلاً عن د٠ كريم كشاش، جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص٩.

[٣]- د. بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى، التدخل في علم السياسة، مصدر سابق ، ص٣٢٨.

المساواة بين البيض والسود وتقليل حوادث السيارات والدفاع عن بعض القيم الاجتماعية.[١]

وحققت جماعات الضغط نشاطاً ملحوظاً في مواجهة المشاكل البيئية كتسرب النفط وكان لنادي (سيرا) دور كبير في هذه الأنشطة البيئية، وكذلك الاتحاد الوطني للحياة البرية وجماعة أصدقاء البيئة في الولايات المتحدة وقد ضم نادي (سيرا) أكثر من (٢٥٠,٠٠٠) عضو وتكون في الولايات المتحدة وحدها أكثر من (٥٠٠) جماعة ضغط للعمل في مجال البيئة.[٢]

وفي فرنسا استطاعت (عصبة التعليم) أن تحقق نجاحات كبيرة في مجال التعليم والتربية،وقد أثارت على طاولة البحث الكثير من المشاكل المتعلقة بالتعليم ،وكذلك استطاعت أن تفرض على الحكومة تقديم إعانات مستمرة في مجال التعليم.[٣]

وبعد هذه الدراسة لإيجابيات وسلبيات جماعات الضغط يرى الباحث أن بعض الانتقادات الموجهة لجماعات الضغط هي محقة في كثير من الأحيان ، فمن واجب الحكومة أن يكون لديها اللجان المتخصصة لدراسة مشروعات القوانين التي تهم فئات الشعب دون تمييز ومن واجب ممثلي الشعب أن يكونوا على تماس مباشر مع ناخبيهم حتى يطلعوا على ما يحتاجون من تشريعات وقوانين، والباحث كذلك اتفق مع منتقدي جماعات الضغط بأن هذه الجماعات تلجأ إلى إفساد الجهاز الإداري والحكومي للدولة من خلال الرشوة والتهديد وإثارة الفضائح، ولكن باعتبار أن هذه الجماعات أصبحت واقعاً مفروضاً فلابد من النظر إلى إيجابيات هذه الجماعات والاستفادة منها وكذلك دراسة سلبياتها

---

[١]- لورانس غراهم وآخرين: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص٣٠.

[٢]- المستشار محمد أو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص٢١٣.

[٣]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص١٩.

لتلافيها. ويؤيد الرأي الذي يرى في هذه الجماعات مسألة ضرورية تعبر عن المصالح الخاصة ولا تتعارض مع الديمقراطية، والحل الأمثل هو السماح لجماعات الضغط ممارسة نشاطها ولكن شرط إخضاع هذا النشاط للتنظيم بحيث يتم النشاط علانية وفي إطارات محددة يبينها القانون وفي حدود تحول دون إفساد الحياة السياسية.

وكذلك يقترح الباحث السماح لكافة الفئات بالتعبير عن مطالبها ووجهة نظرها مما يضعف تأثير هذه الجماعات ويحقق العدالة في المجتمع، وكذلك العمل على إصدار التشريعات والقوانين التي تحرم الرشوة بأشكالها المختلفة والقذف والتشهير وإثارة الفضائح. وكذلك مساهمة جماعات الضغط في النشاط الحكومي عن طريق تمثيل المهن والجماعات في المجالس النيابية بدلاً من تمثيل الشعب على الأساس الجغرافي فقط.

وبذلك يمكن أن تكون جماعات الضغط وسيلة نافعة لنقل العمل السياسي من الفرد إلى الجماعة بما يحقق تعبئة القوى الحية في المجتمع لتحقيق الرفاهية والازدهار لجميع المواطنين.

المبحث الثالث

الجهات محل الضغط

تختلف النظم السياسية من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة إلا أنها تتفق جميعها في وجود السلطات الثلاث (السلطة التشريعية- السلطة التنفيذية- السلطة القضائية) ، وكل سلطة من هذه السلطات الثلاث لها عملها المستقل الذي يحدده الدستور أو عمل متصل بعمل السلطتين الأخريين حسب ما ينص عليه الدستور.

ولاشك أن قيام هذه السلطات الثلاث بعملها يكون في خدمة جميع فئات المجتمع ،دون تمييز بين أحد على اعتبار الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو الفقر أو الثراء...إلخ.

فإذا قامت السلطة التشريعية بسن تشريع معين من المفترض أن يكون هذا التشريع لصالح جميع فئات المجتمع باعتبار أن السلطة التشريعية تضم نواب الأمة الذين يمثلون جميع فئات الشعب . وكذلك إذا قامت السلطة التنفيذية بإصدار قرار ما، فإن هذا القرار يجب أن يكون في خدمة الصالح العام. وبمعنى آخر ما تقوم بسنه السلطة التشريعية من قوانين وما تقوم بإصداره السلطة التنفيذية من قرارات يجب أن يكون من أجل أفراد المجتمع جميعاً بحيث يعم النفع والفائدة على الجميع دون انحياز لفئة معينة ودون ضغط من فئة معينة على السلطات لجعل قراراتها مطابقة لمصالحها . وهذا الأمر ينطبق أيضاً على السلطة القضائية.

إلا أن تعدد المصالح واختلافها بين فئات المجتمع يولد نوع من الصراع بحيث يقوم أصحاب المصالح المختلفة وفي سبيل تحقيق أهدافهم ومصالحهم بتكوين

جماعات منظمة منضبطة هدفها الضغط على هذه السلطات لكي تكون قراراتها منسجمة مع مصالح الجماعات حسب حجم وقوة الجماعة المعنية ومدى تأثيرها على السلطة مصدرة القرار.

وبسبب نشاط هذه الجماعات ليس من المستغرب أن توجد بعض التشريعات أو القرارات أو الأحكام لا ترضي الجميع بل هي ترضي فئة أو جماعة معينة بغض النظر عن الصالح العام ، فجماعات الضغط وبأساليبها المختلفة تحاول التأثير على السلطات الثلاث في الدولة فتتأثر بها السلطة التشريعية وكذلك التنفيذية ولا تجد هذه الجماعات حرج أيضاً من الضغط على السلطة القضائية إذا ما أتيح لها المجال. لذلك سأقوم بدراسة تأثير هذه الجماعات على السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية- التنفيذية- القضائية) والأساليب المتبعة في هذا الصدد من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تأثير جماعات الضغط على السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث: تأثير جماعات الضغط على السلطة القضائية.

المطلب الأول

تأثير جماعات الضغط على السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي السلطة التي تمثل إرادة الأمة باعتبارها تضم نواباً منتخبين يمثلون جميع أطياف المجتمع . وهي السلطة المخولة بوضع القواعـد القانونية العامة المجردة أي القواعد التي تطبـق علـى جميـع المـواطنين أو مجموعة منهم غير محددة شخصياً ولكن معروفة ببعض الخصائص المشتركة، وتسند هذه السلطة إلى هيئة منتخبة من الشـعب (برلمـان- مجلـس نيـابي- كونغرس...إلخ). وتمارس هذه الهيئة سلطة التشريع وفقـاً للقواعـد المحـددة بالدستور والذي يعد القانون الأسمى في البلاد، ونتيجة لنضال طويـل خاضـته الشعوب أسند لهذه الهيئة إضافةً لسلطة سن التشريعات سـلطات أخـرى منهـا إقرار الموازنة العامة للدولة،وسلطة عقد المعاهدات ومراقبـة أعمـال السـلطة التنفيذية ومحاكمة رئيس الدولة... إلخ.

ونتيجة لتطور دور هذه السلطة فقد أولت جماعات الضغط اهتماماً بالغاً للتـأثير في أعمالها ولجعل تشريعاتها منسجمة مع مصالحها وأفكارها من خلال استعمال أساليب الضغط على هذه السلطة ، بدءاً من التدخل في عملية انتخابها وصـولاً إلى التدخل في كل مرحلة من مراحل التشريع، ولذلك سأقوم من خـلال هـذا المطلب بدراسة التكوين البرلماني وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط ،والأساليب المستخدمة من قبل هذه الجماعات للتأثير في عمل السلطة التشريعية من خـلال ما يلي:

الفرع الأول: تكوين البرلمان وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط.

الفرع الثاني: تكتيكات جماعات الضغط للتأثير على السلطة التشريعية.

الفرع الأول

تكوين البرلمان وأهميته لجماعات الضغط

أولاً: تكوين البرلمان:

تتعدد صور وتنظيمات الهيئات النيابية بتعدد واختلاف الأنظمة الدستورية التي تنشئها وتبين كيفية تكوينها وتنظيم عملها، إلا أن أهم هذه الصور التي جرى الفقه على تناولها وشرحها ومقارنتها ببعضها البعض هي نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين ، ويقصد بنظام المجلس الواحد أو كما يسميه البعض المجلس الفردي (system unicameral) :أن تناط السلطة التشريعية بمجلس واحد أياً كان الاسم الذي يطلق على هذا المجلس.[1]

ففي سورية يسمى مجلس الشعب وفي لبنان يسمى مجلس النواب وفي الكويت يسمى مجلس الأمة وفي السعودية وإيران يسمى مجلس الشورى....إلخ أما نظام المجلسين (System Bicameral) فمعناه : أن تناط السلطة التشريعية بمجلسين حيث يشترك هذان المجلسان بمهمة التشريع بشكل رئيس.

وقد يختلف المجلسان عن بعضهما من حيث التكوين والاختصاصات وشروط العضوية ومدة العضوية وغيرها.

ونشأ نظام المجلسين في بريطانيا نتيجة تطور تـاريخي حيـث نشـأ مجلـس اللوردات أولاً ، ثم أعقبه مجلس العموم بعد فترة زمنية طويلة نتيجـة لانتشـار الديمقراطية وحدوث إصلاحات انتخابية عميقة ثم انتقل هذا النظام إلـى أغلـب دول العالم ، وتبنت أغلب الدساتير العالمية في الوقت الحاضر هذا النظام بأسماء مختلفة . فالبرلمان في الولايات المتحدة الأمريكية يسمى (Congress) ويتكون

---

[1]- د. نعمان أحمد الخطيب: الوجيز في النظم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مؤتة ١٩٩٩ ، ص٣٤٥.

من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ، وفي فرنسا يتكون البرلمان مـن (مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية)، ومن الدول العربية التي يتبنـى دسـتورها نظام المجلسين مصر حيث يوجد (مجلس الشعب ومجلس الشـورى) والأردن حيث يوجد (مجلس الأعيان ومجلس النواب).[1]

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المجلسين:

إن تكوين السلطة التشريعية في الدولة من مجلسين يقضي باختلاف هذين المجلسين من حيث طريقة التكوين ومن ناحية عدد الأعضاء ومن ناحيـة سـن الترشيح وشروط العضوية وكذلك من حيث الصلاحيات لكلا المجلسين...إلخ .

أ- من حيث طريقة التكوين:

تنص الدساتير عادةً على تكوين أحد المجلسين بالانتخاب، وذلك يكون ممثلاً حقيقياً لإرادة الأمة أو الشعب ودعامة حقيقية للنظام النيابي . أما بالنسبة للمجلس الآخر والذي يسمى عادةً المجلس الأعلى فطريقة تكوينه تتعدد وتختلف باختلاف الدساتير فقد يتشكل هذا المجلس في بعض الدول بالوراثة، كما هي الحال في مجلس اللوردات الانكليزي والذي يعتبر من بقايا الإرث الارستقراطي والإقطاعي.[2]

وقد يتشكل المجلس الأعلى بواسطة التعيين من رئيس الدولة ، كما كانت عليه الحال في دستور المملكة الليبية حيث نصت المادة (٩٤) منه على:(أن يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يعينهم الملك).

---

[1]- المصدر السابق ، ص٣٢٨.

[2]- د. سام سليمان دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة حلب مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، عام ٢٠٠٢، ص٣٥٩.

وقد يتشكل المجلس الأعلى بطريقة الجمع بين الانتخاب والتعيين حيث يتولى رئيس الدولة تعيين بعض أعضاء المجلس ثم يقوم الشعب بانتخاب البعض الآخر.[١]

وقد نصت بعض الدساتير على جعل تكوين المجلسين بطريقة الانتخاب ، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم انتخاب مجلس النواب ومجلس الشيوخ من قبل الشعب مباشرةً.

ب- من حيث عدد الأعضاء:

تجعل غالبية الدساتير عدد أعضاء (المجلس الأعلى) كما يسمى أقل من عدد أعضاء المجلس الأدنى، وذلك انسجاماً مع حرصها على تجسيد النظام النيابي في البرلمان. ويأتي تفوق المجلس الأدنى على المجلس الأعلى من حيث عدد الأعضاء بعدة طرق أهمها: من خلال النص في الدستور على عدد ثابت يتكون منه المجلس الأعلى ،كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتكون مجلس الشيوخ من مئة شيخ (لكل ولاية شيخان).[٢]

جـ- من حيث مدة العضوية وشروطها وسن المرشحين:

تنص الدساتير عادةً على جعل شروط عضوية المجلس الأدنى أيسر من شروط عضوية المجلس الأعلى خاصة فيما يتعلق بالسن والجنسية والانتماء لطبقة معينة.

والمثال على ذلك دستور الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشترط لعضوية مجلس الشيوخ أن يكون المرشح قد أتم الثلاثين من العمر ومضى على اكتسابه

---

[١]- أخذ المشرع الدستوري المصري بهذه الطريقة بالنسبة لمجلس الشورى حيث نصت المادة (١٩٦) من الدستور الحالي لجمهورية مصر العربية على أن يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء وينتخب الباقي من الشعب مباشرة.

[٢]- د. نعمان الخطيب: الوجيز في النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٥٣.

الجنسية الأمريكية تسع سنوات . أما بالنسبة لعضوية مجلس النواب فيشترط أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من العمر ، وأن يكون مضى على اكتسابه الجنسية الأمريكية سبع سنوات على الأقل.[١]

وكذلك الأمر بالنسبة لمدة العضوية فغالباً ما تكون مدة العضوية في المجلس الأعلى أطول من مدة العضوية في المجلس الأدنى ، والسبب في ذلك هو أن قصر مدة العضوية في المجلس الأدنى يتيح للشعب استعمال حقه في الرقابة على أعضاء المجلس بانتخاب من يمثلهم بشكل صحيح والتخلي عن الآخرين.[٢]

٢- من حيث الاختصاصات الممنوحة للمجلسين:

تختلف الاختصاصات الموكلة لكل من المجلسين باختلاف دساتير الدول ، حيث توجد بعض الدساتير أو الأعراف الدستورية قلصت بشكل تدريجي الاختصاصات الممنوحة لأحد المجلسين وجعلتها شكلية، بينما بقيت الاختصاصات الفعلية في يد المجلس الآخر. كما هي الحال في بريطانيا حيث كانت اختصاصات مجلس العموم واللوردات في البداية على قدم المساواة في المجالين التشريعي والرقابي على عمل الحكومة ، ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ومع صدور قانوني (١٩١١- ١٩٤٩) جرد مجلس اللوردات من معظم صلاحياته ،ولم يبقَ له قيمة عملية في الحياة السياسية سوى نوع من السلطة المعنوية وبقيت الاختصاصات الفعلية في يد مجلس العموم.

وفي المقابل توجد بعض الدساتير حرصت على منح المجلسين اختصاصات متساوية تقريباً ، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد مجلس الشيوخ يملك صلاحيات موازية لصلاحيات مجلس النواب.

---

[١]- د. سام دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق، ص٤٢١.

[٢]- د. نعمان أحمد الخطيب: الوجيز في النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٥٥.

وبالرغم من المزايا التي قد يحققها نظام المجلس الواحد من بساطة إجراءات التشريع والسرعة في إنجازه وتجنب الخلافات والنزاعات السياسية التي تحدث في نظام المجلسين ، فأن غالبية الدول الحديثة قد فضلت الأخذ بنظام المجلسين بما في ذلك الدول التي قامت بتجربة نظام المجلس الواحد عدلت عن هذا النظام وطبقت نظام المجلسين مثل فرنسا وإسبانيا واليونان.[١]

ثالثاً: تأثر جماعات الضغط بالنظام التشريعي للدولة:

تختلف أهمية تكوين البرلمان من مجلسين أو من مجلس واحد بالنسبة لجماعات الضغط ، حيث يرى البعض[٢] أن نظام المجلسين يصعب من مهمة جماعات الضغط في اختراق العملية التشريعية لتمرير القوانين التي تلاقي مصالحها، وهذه الصعوبة تنبع من أن إمكانية اختراق جماعات الضغط لأحد المجلسين ليست متاحة بالضرورة بالنسبة للمجلس الآخر.

فإذا ما تمكنت جماعات الضغط من التأثير على مجلس النواب واستطاعت تمرير أحد مشروعات القوانين في هذا المجلس فإن هذا المشروع قد يصطدم بمعارضة المجلس الآخر، وخاصة إذا ما كان المجلسان يتمتعان بصلاحيات تشريعية متساوية والعكس صحيح.

أما إذا كان النظام قائم على مجلس واحد فإن سهولة الاختراق لهذا المجلس تبدو أكثر وضوحاً لجماعات الضغط ، حيث تركز هذه الجماعات جهودها وطاقتها على أعضاء هذا المجلس لتصل إليهم وتحاول الضغط عليهم لتكوين رأي عام حول مسألة معينة أو مشروع قانون معين من خلال هذا المجلس ودون تحمل عناء ومشقة المرور على مجلس آخر يعرقل هذا المشروع.

---

[١]- د. محمود عاطف البنا: الوسيط في النظم السياسية، القاهرة ، دار الفكر العربي، ١٩٨٨ ، ص٢١٣.

[٢]- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص٩٨.

ويتفق الباحث مع المنطق القائل بأن تكوين البرلمان من مجلسين له من المحاسن والمزايا ما يخفف من عملية اختراق جماعات الضغط للسلطة التشريعية ، وبالتالي تمرير القوانين التي تخدم مصالحها دون النظر إلى المصلحة العامة للدولة ، ولكن ينوه إلى أن هذا الأمر نسبي ولا يشكل قاعدة مطلقة . حيث يمكن ملاحظة أنه في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من تكون برلمانها من مجلسين إلا أنهما مخترقان بشكل كبير من قبل جماعات الضغط. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا كان نظام المجلسين يحقق إمكانية التخفيف من قدرة جماعات الضغط على تمرير مشروعات القوانين التي تخدم مصالحها في كلا المجلسين فإنه يعطيها قدرة (العرقلة) أي عرقلة تمرير أي مشروع قانون لا يحقق مصالحها من خلال تركيز جهودها في أحد المجلسين والضغط على عدم مرور هذا المشروع في هذا المجلس .

الفرع الثاني

تكتيكات جماعات الضغط للتأثير على السلطة التشريعية

سابقاً استخدمت جماعات الضغط في تأثيرها على السلطة التشريعية وسائل غير مشروعة كالرشوة وتقديم الهدايا وإعداد الموائد الفاخرة لأعضاء السلطة التشريعية لشراء أصواتهم، إلا أن هذه الوسائل كثيراً ما قوبلت باستهجان الفقه وتذمر المسؤولين مما أدى إلى استبعاد الكثير من هذه الوسائل على الأقل على المستوى العلني ، هذا عدا عن ملاحقة القضاء لهذه الأمور من ناحية وتنظيمها وضبطها ببعض التشريعات من ناحية أخرى. كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها كما سنرى لاحقاً.

أما في الوقت الحالي فإن هذه الأساليب المستهجنة للاتصال والتأثير بين جماعات الضغط والسلطة التشريعية قد تغيرت كلياً مع اشتداد المنافسة بين هذه الجماعات ، وبسبب تطور أساليب عملها حيث أخذت جماعات الضغط تتابع كافة مراحل العملية التشريعية لتستطيع ممارسة ضغطها في المرحلة التي تناسبها وتناسب إمكانياتها وقدراتها على التأثير.[1]

ومن أبرز الأساليب التي اتخذتها جماعات الضغط للتأثير على السلطة التشريعية ما يلي:

أولاً: اللوبي (Lobby):

كلمة (لوبي) تعني ممر أو دهليز وهذه التسمية ترجع إلى الفترة التي كان فيها أصحاب المصلحة ينتظرون رجال البرلمان في الدهاليز لإجراء بعض المساعي لديهم . وقد مضت هذه الفترة وأصبح لكل مجموعة ضغط مكتب

[1]- د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصدر سابق، ص٩٥.

مزود بالموظفين والقانونيين ومخصـص لممارسـة الضـغط علـى السـلطة التشريعية.[1]

ويعرف جيمس برايس اللوبي بأنه: (عملية إغراء البرلمان للتصويت ضد أو مع مشروع قانون ما)، أما ادكار لامي فيعرفه أنه: (أفراد يعملون في التأثير على قرارات الحكومة) .[2]

و(اللوبي) هو شخص ذو نفوذ يستمده من ثروته أو من إمكانياته أو من كونه يمثل جماعة تشكل مركز قوة ، يحاول أن يوظف هذا النفوذ من خلال اتصاله بأعضاء السلطة التشريعية ويعدهم بالأصوات أو بالدعم المالي والإعلامي لحملاتهم الانتخابية إن هم ساندوا مطالبه وساعدوه على تحقيقها ويهدد بالحملات ضدهم إن هم أحجموا عن ذلك.[3]

وكثيراً ما لعب دور اللوبي أعضاء سابقين في المجالس التشريعية يحاولون اليوم إقناع المشرعين بالتصويت في صالح أو ضد مشروع قانون ما أو إقناع الأجهزة التنفيذية بأن أحد البرامج مرغوب فيه أو مرغوب عنه وتتضمن محاولاتهم الأساليب التالية :[4]

أ- إجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين حيث يتم نشر المعلومات المطلوبة.

ب- القيام بالشهادة أمام لجان الكونغرس أو الأجهزة التنفيذية.

---

[1]- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، مصدر سابق، هامش ص٣٠.

[2]- د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية والمقارنة، الكويت ، دار الربيعان للنشر، عام ١٩٨٧م، ص١٦٩.

[3]- سمير محمود ناصر: جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وأثارها على التطور الاقتصادي، مصدر سابق ، ص١١.

[4]- لاري ألويتز: نظام الحكم في أمريكا، ترجمة: جابر سعيد عوض، القاهرة، الجمعية المصرية لنشرالثقافة العالمية- ١٩٩٦م- الطبعة العربية الأولى ، ص٩٣.

جـ- مساعدة المشرعين في وضع مسـودات القـوانين أو اللـوائح أو تقـديم المشورة القانونية.

د- إقامة علاقات اجتماعية مع المشرعين بهدف كسب ثقتهم ويطلق على هـذا الأسلوب (موائد الطعام والشراب).

هـ- عرض ما يمكن تقديمه من إسهامات في الحملات الانتخابية للمشرعين.

واللوبي قد يكون فرداً أو تنظيماً يعمل لحساب الغير بهدف التأثير على قرارات السلطة ، ومن هنا يمكن استنتاج بعض الاختلافات عن بقية جماعات الضغط . حيث إن اللوبي ليس جماعة أو مجموعة بالضرورة فيمكن أن يكون اللوبي فرداً ويعمل لمصلحة الغير، وبالتالي فإن الضغط الذي يمارسه فرد أو جماعة لمصلحتهم لا لايعد من قبيل ضغط اللوبي ، وكذلك اللوبي يستهدف التأثير على قرارات السلطة العامة وبالتالي لا يعتبر التأثير على القرارات الخاصة من قبيل ضغط (اللوبي)، ويجب أن يكون مصدر الضغط من خارج المؤسسة المضغوط عليها فالتأثير من داخلها لا يعد تأثيراً لوبياً.[1]

هذه الظاهرة تعتبر من الظواهر الفريدة من نوعها والتي تميز نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أصبحت هذه الظاهرة صناعة بكل معنى الكلمة والمبالغ التي تنفق على أنشطة اللوبي ضخمة جداً ، فعلى سبيل المثال شركة (لوكيد مارتين) (Lockheed Martin) للصناعات العسكرية أنفقت (٨٩) مليون دولار على أنشطة اللوبي ، حيث قامت باستئجار جهود (٢٦٨) موظفاً سابقاً بالكونغرس والمؤسسات الحكومية الفيدرالية ،وبالمقابل تمكنت هذه الشركة من الحصول على عقود إنتاج معدات عسكرية بلغت قيمتها (١٩٤) مليون دولار خلال الفترة ذاتها. ولا يقتصر هذا الأمر على الشركات الاقتصادية

[1]- د. سام دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٦١-٣٦٢.

فقط فحتى المؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية الأمريكية المحلية تنشط لاستئجار جهود من يعملون في مجال اللوبي لتحقيق مصالحها وأهدافها.[١]

ومع أن هذه الصناعة في تعاظم مستمر يرى البعض[٢] أن هناك من العيوب والصعوبات لهذه الوسيلة ما يبرر هجرها من قبل جماعات الضغط ، واللجوء إلى وسائل أكثر نفعاً ومن هذه العيوب أن هذه الوسيلة (اللوبي) تحتاج إلى عدد من القادرين على مواجهة البرلمانيين وشرح الموضوعات المختلفة لهم وإقناعهم بها بالإضافة إلى عدم توافر الوقت الكافي للبرلمانيين للجلوس والاستماع لكل من يريد أن يمارس الضغط ،هذا عدا عن اعتبار البعض أساليب (اللوبي) غير الأخلاقية التي تستخدمها للتأثير على الجهاز التشريعي تهديداً للديمقراطية يجب التخلص منها بدلاً من تشجيعها، كما فعل الكونغرس الأمريكي عام ١٩٤٦ بإصدار قانون (اللوبي) الذي نظم ممارسة منظمات اللوبي لنشاطها.[٣]

ثانياً: التدخل في العملية الانتخابية:

العملية الانتخابية هي طريق مهمة لجماعات الضغط للتأثير على عمل المجلس النيابي القادم وجعل قوانينه مطابقة لمصالحها ، إلا أن هذا لا يعني أن تقوم جماعات الضغط بتقديم مرشحين خاصين بها أو يمثلونها لخوض الانتخابات. لأن تقديم المرشحين هو من عمل الأحزاب السياسية والقوى السياسية الأخرى وعلى ذلك فعملها مقصور على تأييد مرشحين معينين ترى في فوزهم ضماناً لتأييد أفكارها في المستقبل ، ولذلك لا عجب أن جماعات الضغط تسعى لتأييد مرشحين وتنفق الأموال الطائلة لضمان فوزهم بالانتخابات النيابية[٤].

---

[١]- هشام محمد علي: جماعات الضغط، مركز النور ٢٠٠٩/٧/١٣ www. Alnoors.se

[٢]- د. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصدر سابق ، ص٩٥-٩٦.

[٣]- د. عادل ثابت: النظم السياسية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، عام ٢٠٠٧ ، ص٢٨٥.

[٤]- د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصدر سابق ، ص٩٦.

والمشرعون هم أناس يأملون في إعادة انتخابهم ومن ثم كانت مصادقة جماعات الضغط وضمان دعمها المالي من أبرز أولويات كل مرشح،ولذلك كثيراً ما تقوم جماعات الضغط بتكوين لجانها الخاصة بجمع التبرعات للحملات الانتخابية للمرشحين وهذه اللجان تمثل الشركات الكبرى والاتحادات العمالية وغيرها من جماعات المصالح الخاصة[1].

والمثال على ذلك هو لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينات من القرن العشرين، حيث ظهرت مجموعة من القوانين الأمريكية الجديدة التي حاولت تنظيم تأثير المال على السياسة من خلال تقنين هذا التأثير وإظهاره على السطح ، وفي هذا السياق تم وضع قانون حملات الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٧٢م والذي حرم على المؤسسات الاقتصادية والاتحادات العمالية المساهمة المباشرة في الانتخابات الوطنية ، ويسمح لها بالمساهمة بالانتخابات من خلال إنشاء لجان عمل سياسية تابعة لها يتميز عملها بالشفافية ويرصده القانون ، وقد وضع هذا القانون حدوداً على حجم الأموال التي يمكن أن تجمعها أو تتبرع بها لجان العمل السياسية بشكل مباشر إلى أحد المرشحين السياسيين إلا أنه لم يضع سقفاً على حجم المساعدات المالية غير المباشرة التي يمكن أن تقدمها لجان العمل السياسية للمرشحين.[2]

ولا تكتفي جماعات الضغط بتقديم الدعم المالي والإعلامي للمرشحين في الحملات الانتخابية بل تعمل على تأمين وصولهم ونجاحهم بأساليب شتى منها التجوال في المدن لجلب الناخبين، الاتصالات الشخصية من بيت إلى بيت، تقديم

---

[1]- لاري الويتز: نظام الحكم في أمريكا، مصدر سابق ، ص٩٣.

[2]- راجع بهذا الخصوص:

لورانس غراهام: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص٣٤-٣٥

- علاء بيومي: (لجان العمل السياسية)- واشنطن،مركز المعرفة ٢٠٠٩، www.Aljazira.com.

مكان لمكاتب المرشح، تأمين الحافلات لنقل الناخبين وباختصار أي شيء تحتاجه الحملة الانتخابية.

ومنه يجب التنويه إلى أن لطريقة الانتخاب أهمية كبرى بالنسبة لجماعات الضغط ،فمن حيث نظام الانتخاب يتفق الباحث مع وجهة النظر التي تقول إن نظام الانتخاب المباشر يتيح فرصة أكبر لاختراق البرلمان من نظام الانتخاب غير المباشر حيث في نظام الانتخاب المباشر يصبح المرشح الناجح عضواً مباشرة في البرلمان ، مما يساعد جماعات الضغط على تأييد مرشحين معينين يساعدوها على تحقيق أغراضها. أما بالنسبة لنظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة يمكن أن يندس المؤيدون لهذه الجماعات في القوائم المنافسة في العملية الانتخابية، أما في ظل الانتخاب الفردي فتقل الفرصة أمام جماعات الضغط حيث يفترض أن يدقق الناخب فيمن ينتخب فتكون الصعوبة في الاختيار.[1]

ثالثاً: تقييم المشرعين:

تقوم جماعات الضغط وبعد كل دورة تشريعية بعملية تقييم لكل عضو في البرلمان ، يعطى على أساسها درجات اعتماد على عدد المرات التي صوت فيها بصورة متفقة ووجهات نظر جماعة الضغط المعنية، كأن تقوم جماعة أنصار البيئة كواحدة من جماعات الضغط التي تهدف إلى حماية البيئة بتصنيف المشرعين على أساس موقفهم من مختلف القضايا المتعلقة بالبيئة ثم تقوم بتوزيع السجل التصويتي على الناخبين الذين يعنون بأمر البيئة وعلى أساس هذا السجل يتم تأييد المرشحين في الانتخابات.[2]

---

[1]- المستشار محمد أو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص١٠٣.

[2]- لاري ألويتز: نظام الحكم في أمريكا، مصدر سابق ، ص٩٢.

رابعاً: إعداد مكاتب الدراسات والأبحاث المتخصصة:

في الوقت الحالي لجأت جماعات الضغط إلى إنشاء مكاتب خاصة في كل أنحاء الدولة وزودتها بطائفة من الكتاب والناشرين ورجال القانون والدعاية والأبحاث العملية ، ومهمة هذه المكاتب هي تزويد أعضاء البرلمان بالمعلومات اللازمة بشأن موضوع معين فتجمع الأدلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة وتدفع بها إلى بعض أعضاء البرلمان لعرض وجهة نظرها أمام المجالس والدفاع عن قضاياها،حيث تقوم هذه الجماعات بإعداد الدراسات والأبحاث وتجميع الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالطاقة والبطالة والرعاية والبيئة...إلخ . وتقدمها إلى المرشحين الذين ليس لديهم القدرة كأفراد الحصول على هذا النوع من الحصيلة التشريعية الجديدة.[١]

وإذا كان من الصعوبة بمكان معرفة مدى نفوذ الجماعات الضاغطة على أعضاء السلطة التشريعية إلا أنه من خلال الدراسات التي أجريت في ولاية (أوهايو) الأمريكية في عامي ١٩٢٩، ١٩٣٩ اتضح أن ثلاثة أرباع القوانين التي أصدرتها الدولة كانت من صنع الجماعات الضاغطة ، حيث دفعت هذه الجماعات وخلال عام واحد فقط ٢٨ مليون دولار للدفاع عن مصالحها.[٢]

ويؤكد هذا القول عضو مجلس الشيوخ الأمريكي إدوارد كينيدي الذي عبر عن تأثير المال على عمل الكونغرس بالقول : "إن لدينا أفضل مجلس تشريعي يمكن شراؤه بالمال، والكونغرس خاضع لأصحاب المصالح الخاصة وينتظر الأعضاء شيئاً في مقابل ذلك[٣] ".

---

[١]- راجع بهذا الخصوص:

- د. بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة،مصدر سابق ، ص٣٢٥.

- ماكس سكيدمور وآخر، كيف تحكم أمريكا، مصدر سابق ، ص٢١٥.

[٢]- د. حسن سعيد إسماعيل: النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧ ، ص٦٠ ومابعد.

[٣]-د.فوزي أبوذياب المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية،مصدر سابق، ص٢٠٧.

المطلب الثاني

تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية هي السلطة المكلفة بتسيير أمور الدولة لكن في حدود القوانين التي تسنها السلطة التشريعية ، ومن أجل القيام بهذه المهمة فقد أعطيت حق إصدار المراسيم التنظيمية التي تتضمن قواعد عامة مجردة من أجل وضع التشريعات موضع التنفيذ.

وفي الوقت الحاضر ازداد الدور الذي تلعبه هذه السلطة وذلك بسبب تحول الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وباعتبار السلطة التنفيذية هي التي تمثل الدولة من وجهة نظر المواطنين وهي الأقدر بحكم احتكاكها مع الناس على فهم حاجاتهم ومتطلباتهم وهي الأقدر على فهم الواقع السياسي والاقتصادي ، فقد أعطيت في أغلب الدساتير الحق في اقتراح القوانين وكذلك الحق في الاعتراض على القوانين التي يسنها البرلمان ، وكذلك تستطيع هذه السلطة باعتبارها المنفذة لهذه القوانين إجراء تغييرات في كيفية التنفيذ بما يتناسب مع الواقع.

انطلاقاً من هذا الدور الذي باتت تلعبه السلطة التنفيذية وجدت جماعات الضغط أن ميدان هذه السلطة هو من الميادين الخصبة لممارسة نفوذها ونشاطها ، والتأثير في عمل هذه السلطة ونظامها لكي تنسجم توجهاتها مع مصالحها ، لذلك سيقوم الباحث من خلال هذا المطلب بدراسة شكل السلطة التنفيذية وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط ، وكذلك الوسائل المستخدمة من قبلها للتأثير على هذه السلطة:

الفرع الأول: شكل السلطة التنفيذية وأهميته لجماعات الضغط.

الفرع الثاني: تكتيكات جماعات الضغط للتأثير على السلطة التنفيذية.

الفرع الأول

شكل السلطة التنفيذية وأهميته لجماعات الضغط

تختلف إمكانية تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية باختلاف شكل هذه السلطة وباختلاف المبادئ العامة لتنظيمها ، فتأثير هذه الجماعات على السلطة التنفيذية داخل النظام الرئاسي يختلف عنه داخل النظام البرلماني ، وكذلك داخل النظام المجلسي وسوف ندرس عن ذلك بالتفصيل من خلال ما يلي:

أولاً: تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية داخل النظام البرلماني:

نشأ النظام البرلماني نتيجة تطور تاريخي طويل وباتت معظم الديمقراطيات تأخذ اليوم بهذا النظام، ويقوم هذا النظام على أساس التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وليس الفصل الحاد بينهما والتوازن والتساوي بينهما في القوة والاختصاصات وكذلك ثنائية السلطة التنفيذية.[1]

أ- ثنائية السلطة التنفيذية:

يقصد بثنائية السلطة التنفيذية في النظام البرلماني وجود رئيس دولة (ملك، رئيس، أمير، امبراطور) وحكومة تتألف من الوزراء ويرأسها الوزير الأول.

فرئاسة السلطة التنفيذية تستند إلى شخص مستقل عن البرلمان ، ويعتبر هذا الشخص أي رئيس الدولة غير مسؤول من الناحية السياسية انطلاقاً من الفكرة القائلة (الملك لا يخطئ) وتختلف اختصاصاته من دولة لأخرى.

ونتيجة لعدم مسؤولية الملك فإن أغلب قراراته موقعة من جانب الوزير المختص وعدم المسؤولية هذه تفرض وجود هيئة أخرى تتحمل المسؤولية ،

---

[1] - M.Duverger:Droit Constitutionnel Iinstitutions Politiques. Montchrestiein ١٩٥٥.P.٢٤٠

وهذه الهيئة تتمثل في حكومة يرأسها وزير أول وتتألف من وزراء مسؤولين بالتضامن وتلعب دور الرابطة بين رئيس الدولة والبرلمان.[1]

ب- التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

النظام البرلماني يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هذا الفصل يعطي لكل سلطة القدرة على الحد من تمادي السلطة الأخرى. مما يخلق نوعاً من التوازن بينهما يجنب البلاد خطر الوقوع في الأزمات السياسية ، وتتجلى مظاهر التعاون بين السلطتين من خلال مشاركة الحكومة في الوظيفة التشريعية فيكون لها الحق في تقديم مشاريع قوانين أمام البرلمان، ومما يساعد على ذلك هو حق الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة. أما البرلمان فيشارك في أعمال السلطة التنفيذية عن طريق موافقته على الميزانية السنوية أو بإصداره قرارات بتفويض التشريع إلى السلطة التنفيذية.[2]

ويقوم التوازن بين هاتين السلطتين من خلال آليتين دستوريتين هما:

أ- مسؤولية الوزارة السياسية:

إن جزاء تحقق المسؤولية السياسية للوزارة هو الاستقالة حيث تعتبر الوزارة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان ، بحيث يحق لأعضاء البرلمان توجيه أسئلة واستجوابات إلى الوزراء بشأن السياسة العامة للوزارة ،كذلك يمكن للبرلمان حجب الثقة عن الوزارة بأكملها أو عن أحد الوزراء . وفي الحالة الأولى يتحتم على الوزارة أن تستقيل وكذلك يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان طرح الثقة بها من تلقاء نفسها أو لأسباب انقسامات في صفوفها

---

[1]- راجع بهذا الخصوص:

- د. رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الدار البيضاءالمغرب ، دار توبومال للنشر،الجزء الأول ١٩٨٦ ، ص١٤٧.

*د.سام دله: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص٣٤٤ وما بعد..

[2]- د. رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مصدر سابق ، ص١٤٨.

والمسؤولية السياسية للوزارة لا تتقرر عادةً إلا أمام المجلس المنتخب دون المجلس الآخر إذا كان النظام السياسي يأخذ بنظام المجلسين.[١]

٢- حق الحل:

في مقابل هذه المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان يوجد سلاح فعال في يدها وهو (حق الحل)، هذا الحق يعطي للسلطة التنفيذية إمكانية إنهاء ولاية البرلمان قبل أوانها ، ويترتب على ذلك إجراء انتخابات نيابية مبكرة لاختيار برلمان جديد وهذا الحق تلجأ إليه السلطة التنفيذية عندما ينشب خلاف بينها وبين السلطة التشريعية ، ويترتب على الحل العودة إلى الهيئة الناخبة باعتبارها السلطة العليا في الدولة لحسم هذا الخلاف ، ولكن غالباً ما تلجأ إليه السلطة التنفيذية لأسباب سياسية انتخابية منها: البحث عن أغلبية برلمانية أقوى من الحالية عندما تشير الاستطلاعات أن الرأي العام مناسب لإجراء انتخابات مبكرة أو توحيد الأغلبية البرلمانية المؤيدة للحكومة في حال ظهور انشقاق في صفوفها.[٢]

وتبدو أهمية النظام البرلماني لجماعات الضغط في كون الحكومة المتمثلة في رئيس الوزراء والوزراء هم أصحاب السلطة في اتخاذ القرار الإداري ، وهؤلاء هم المسؤولون أمام البرلمان لذلك فإن جماعات الضغط تحاول تركيز جهودها على الوزارة والوزراء ومعاونيهم ، ولا تبدي أهمية كبيرة للتأثير والضغط على رئيس الدولة باعتباره لا يملك سلطات فعلية . وكذلك تحاول هذه الجماعات بسط نفوذها وتأثيرها على المجلس النيابي والأغلبية البرلمانية لجعل تشريعاتها مناسبة

---

[١]- راجع بهذا الخصوص:

د. سام دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٣٧.

- د. نعمان الخطيب: الوجيز في النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٨٥.

[٢]- د. سام دلة: مصدر سابق ، ص٣٣٥.

لمصالحها ، وكذلك القرارات الإدارية الصادرة من الوزراء ومعاونيهم وخاصة أن هؤلاء الوزراء تتم محاسبتهم من خلال المجلس النيابي الذي يستطيع طرح الثقة بالحكومة أو بأي وزير فيها ، إضافة إلى الفائدة المزدوجة التي تجنيها جماعات الضغط من خلال إنشاء علاقات مع الوزراء ، وذلك بحكم عضويتهم أيضاً في المجلس النيابي الأمر الذي يسهل عليها عرض وجهة نظرها بمشروعات القوانين في المجلس النيابي من خلال هؤلاء الوزراء.

ثانياً: تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي:

إذا كانت بريطانيا مهد النظام البرلماني فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اليوم موطن النظام الرئاسي الذي يقوم على عدة خصائص تميزه عن النظام البرلماني أهمها:[1]

أ- شدة الفصل بين السلطات وتوازنها:

أهم ما يميز النظام الرئاسي هو الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية والقضائية) ، فالسلطة التشريعية تتمتع باستقلالية تامة وخاصة من ناحية الحق في اقتراح القوانين وإقرار الموازنة العامة للدولة ، وكذلك لا يمكن للسلطة التنفيذية حل البرلمان والسلطة التنفيذية أيضاً في هذا النظام يمثلها رئيس الجمهورية وهي مستقلة عن البرلمان ، ولا يمكن الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة .

---

[1]- حول النظام الرئاسي راجع:

د. محمود عاطف البنا: الوسيط في النظم السياسية، مصدر سابق، ص٩٢.

- د. رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: مصدر سابق ، ص١٥٢.

- د. سام دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤٢ -٣٤٤

- د. نعمان الخطيب: الوجيز في النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٦٥ -٣٦٦

وتجدرالإشارة إلى أن الضرورات العملية وضرورة سير مؤسسات الدولة أوجدت معها طريقة للتخفيف من حدة الفصل التام وخاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مما خلق نوعاً من التعاون والتفاهم بين هاتين السلطتين.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ذات النظام الرئاسي أعطى الدستور الأمريكي الرئيس الأمريكي صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة الفيدرالية بمن فيهم السفراء والقناصل والوزراء وقضاة المحكمة العليا ولكن قرن هذه الصلاحية بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته وهذا وجه من وجوه التعاون والتفاهم بين السلتطين التشريعية والتنفيذية[1].

ب- **وجود رئيس منتخب من قبل الشعب:**

يستأثر بالسلطة التنفيذية فطريقة الانتخاب تجعله على قدم المساواة مع البرلمان ، ذلك أن السلطة التنفيذية كالسلطة التشريعية تستمد وجودها من الشعب، وهذا الرئيس يعتبر رئيساً للدولة والحكومة معاً ولكن هذا لا يعني وجود حكومة بالمعنى الدقيق للكلمة لأن ما يميز النظام الرئاسي هو وحدة السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الدولة فالوزراء لا يشكلون هيئة جماعية لها سلطة البت واتخاذ القرار بل يقتصر دورهم على تنفيذ السياسة العامة التي يقررها الرئيس وحده.

ج _ **تكافؤ وسائل الضغط والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:**

فرئيس الدولة في هذا النظام لا يملك حل البرلمان أو أحد مجلسيه، أو تأجيل دورات انعقاده أو حق التقدم بمشروعات قوانين هو أو أحد مساعديه كما

---

[1]- د: حسن البحري : الرقابة المتبادلة بين السلتطين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، ص ٤١٠-٤١١

أن السلطة التشريعية لا تملك الحق بمحاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها ، وليس لها الحق بحجب الثقة عن الوزارة بشكل جماعي أو إفرادي والوزراء مسؤولون فقط أمام الرئيس والذي يملك وحده حق تعيينهم وإقالتهم.

ولكن الدستور الأمريكي أورد استثناءاً وحيداً على هذه القاعدة، يتمثل في سلطة الكونغرس في عزل الرئيس الأمريكي أو نائب الرئيس أو أي عضو آخر من أعضاء السلطة التنفيذية أو القضائية إذا وجه لهم إتهام من مجلس النواب بارتكاب جريمة الخيانة أو الرشوة أو غيرهما من الجنايات والجنح الكبرى ، وادينوا فعلاً بمثل هذه التهم من خلال محاكمة تجري أمام مجلس الشيوخ [١].

وتبدو أهمية النظام الرئاسي لجماعات الضغط كون رئيس الدولة يختص بمهام السلطة التنفيذية ، ولذلك فإن جماعات الضغط تحاول قدر الإمكان التأثير على هذا الرئيس وعلى الأجهزة المعاونة له من (سكرتارية) أو وزراء أو غير ذلك من مسؤولين في الفروع التنفيذية الأخرى، ولكن الأمر مرتبط بمدى تأثير الرئيس بهذه الأجهزة المعاونة له فإن كان غيره مفوض بإصدار القرارات فهو يستطيع أن يقر القرار أو أن يلغيه وكذلك يستطيع محاسبة من أصدر هذا القرار.[٢]

وفي بعض الدول ذات النظام الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية تعمل جماعات الضغط للتأثير على الرئيس من خلال إرسال آلاف الرسائل والبرقيات لحثه على عدم التصديق على تشريع معين أو دفعه أو التوجيه له بحذف بعض بنوده ، وكذلك تسعى هذه الجماعات إلى تنمية الروابط والعلاقات مع وكلاء السلطة التنفيذية التي تكون مختصة ومسؤولة عن تنظيم شؤونها فجماعة

١- المصدر السابق ، ص٥١٣

٢- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص٨٥.

المزارعين تنمي علاقاتها مع وزارة الزراعة والتجار مع التجارة والعمال مع وزارة العمال... إلخ[1].

ثالثاً: تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية داخل النظام المجلسي:

إن أهم ما يميز النظام المجلسي أن مظاهر السلطة تبدو كلها في يد المجلس النيابي المنتخب من قبل الشعب ، حيث يوجد نوع من الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث يكون البرلمان هو الجهة التي تتمحور فيها جميع السلطات في الدولة . فالبرلمان هو الذي يعين أعضاء السلطة التنفيذية ويسألون أمامه عن أعمالهم ويملك الحق في عزلهم من مناصبهم وهم لا يملكون حق الاستقالة من مناصبهم حتى لا يستخدم هذا الحق كوسيلة للضغط على البرلمان.[2]

وانطلاقاً من شكل هذا النظام الذي يجعل المجلس النيابي صاحب الكلمة العليا في ممارسة السلطات ، فإن جماعات الضغط تسعى لأن تكون قوية الصلة بالمجلس النيابي لأن السلطة التنفيذية تستمد صلاحياتها من السلطة التشريعية وهي تابعة لها ، وكذلك القرارات التي تتخذها هذه السلطة يصادق عليها المجلس النيابي وبذلك يكون اهتمام جماعات الضغط بالتأثير على السلطة التنفيذية داخل النظام المجلسي هو اهتمام ضعيف جداً حيث يتم التركيز في هذا النظام من قبل جماعات الضغط على المجلس النيابي ، حيث تسعى هذه الجماعات للضغط عليه بغية الوصول إلى التشريع المطلوب.

---

[1]- د. نعمان أحمد الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصدر سابق ، ص٩٧.

[2]- محمود عاطف البنا: الوسيط في النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٩٩.

الفرع الثاني

تكتيكات جماعات الضغط للتأثير على السلطة التنفيذية

تحدث الباحث عن أهمية الحكومة في نظر جماعات الضغط وفي مختلف الأنظمة السياسية وخصوصاً مع ازدياد دور الحكومة وتدخلها في المجالات كافة.

وانطلاقاً من ذلك فقد ابتكرت جماعات الضغط أساليب عديدة للتأثير على السلطة التنفيذية وجعل أعمالها مطابقة لمصالحها ، ومن هذه الأساليب :

اولاً: الإتصال المباشر مع السلطة التنفيذية:

تحاول جماعات الضغط الاتصال مع أعضاء السلطة التنفيذية وتنمية علاقات ودية معها بغرض عرض وجهة نظرها حول المواضيع المطروحة ، ومحاولة إقناع الحكومات بأهدافها ووجهات نظرها عبر اللقاءات والاجتماعات الخاصة والعامة وعبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها ، ويتمتع رجال الأعمال بهذه القدرة عادة مستخدمين إمكاناتهم المادية وخبراتهم العملية بغية الوصول إلى الهدف المطلوب، وتستعين هذه الجماعات بهذا الخصوص بأصحاب العناصر الناجحة في توليها المناصب العامة كالمشرعين السابقين بعد التقاعد والوزراء السابقين أو كبار الموظفين مستغلة خبرتهم الجيدة وقدرتهم الكبيرة على الإقناع[1].

وبمنافذ الاتصال هذه مع السلطة التنفيذية فإن جماعات الضغط تصبح قادرة ليس فقط على التأثير على عملية صنع القرار، بل تصبح جزءاً من هذه العملية وبصلة مباشرة بصياغة وكتابة الأنظمة واللوائح.[2]

---

[1] د.قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤٠.

[2] لورانس غراهام: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص ٣٦.

ثانياً: الأساليب الفسرية:

عندما تبدو قنوات الاتصال المباشرة أو غير المباشرة مع السلطة التنفيذية غير مفتوحة أمام جماعات الضغط ، فإن هذه الجماعات لا تتردد في استخدام وسائل ترى فيها جدوى أكثر في سبيل تحقيق أهدافها ضد السلطة التنفيذية ، حيث قد تلجأ هذه الجماعات إلى التهديدات ضد الحكومة وخاصة في البلدان التي يسودها عدم الاستقرار الوزاري ،حيث لا تتردد هذه الجماعات في تحريك احتمال إسقاط الوزارة بواسطة النواب المنتسبين إليها أو من خلال أصدقاؤها بالبرلمان . وكذلك لا تتردد هذه الجماعات في محاولة عرقلة عمل الحكومة من خلال تصعيد الأزمات المالية ورفض دفع الضرائب بهدف الضغط على خزينة الدولة ، وكذلك القيام بالمظاهرات وأعمال العنف والإضرابات لإرغام الحكومة على القيام بإجراء معين أو العدول عنه[1].

ويرى الباحث إن الوسائل التي تلجأ إليها جماعات الضـغط تتبـاين وتختلـف باختلاف ظروف كل جماعة وباختلاف مناخ الحريات السياسية والديمقراطية ، فمن حيث أن بعض الدول تبيح التظاهر والإضراب وتعتبره حقـاً ديمقراطيـاً توجد دول أخرى تحرمه وتعتبره جريمة جنائية يعاقب عليها قانون العقوبـات، كما نجد بعض الجماعات تملك قدرات مالية كبيرة أو تملك بنية عدديـة كبيـرة يمكن أن تستخدمها للضغط والتأثير ، وبعضها لا تملك هذه القدرة. ولذلك تجـد كل جماعة تحاول الضغط والتأثير بأساليب تناسب إمكاناتها الماديـة والعدديـة وبأساليب تتفق مع المناخ الديمقراطي السائد في الدولة.

---

[1] جان مينو : الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص٥٣ وما بعد.

المطلب الثالث

تأثير جماعات الضغط على السلطة القضائية

السلطة القضائية هي السلطة المكلفة بالسهر على احترام القانون وهي التي تمنع الأفراد من التعدي على القوانين ، وكذلك تتولى الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد وتجمع الدساتير كافة على حياد واستقلال القضاء . فالدستور السوري ينص على أن : (السلطة القضائية مستقلة...والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون...شرف القضاة وضميرهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم)[1]. وكذلك ينص الدستور المصري : (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو شؤون العدالة)[2].ومع ذلك فإن جماعات الضغط لا تجد حرجاً في محاولة التأثير والضغط على السلطة القضائية إذا ما وجدت أن القنوات السياسية العادية مغلقة أمامها ، فتلجأ إلى القضاء مطالبة بما تدعيه من حقوق لها أو طالبة إلغاء بعض القرارات الضارة بمصالحها . وفي كل ذلك تصبح الجهات الحكومية على وجه الخصوص في حالة إرباك وانشغال مما يجبرها على التراجع عن مواقفها تجاه تلك الجماعات[3].

ويرى البعض أن موضوعات السياسة العامة تتأثر بشدة بقرارات المحاكم ولذلك تسعى جماعات الضغط للتأثير على النظام القضائي عندما تجد أنه من الممكن أن يستجيب لها ، باعتبار أن امتناع المحكمة أو عدد قليل من القضاة بوجهة

---

[1] المواد ١٣١-١٣٣ من الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣.

[2] المادتان ١٦٥-١٦٦ من دستور جمهورية مصر العربية الدائم لعام ١٩٧١.

[3] د.قحطان أحمد سليمان الحمدلني ،الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤١.

نظرها هو أفضل بكثير من خوض معركة مع الهيئة التشريعية وهذه المعركة قد تفتح عشرات الأبواب التشريعية.

ويأتي الأثر الحقيقي لاستجابة القضاء لجماعات الضغط من خلال تفسير القوانين أو تفسير الدستور من خلال المحاكم التي تملك الحق بذلك ، بل قد تدخل جماعات الضغط كطرف في الخصومة أو كصديق للمتهم أو حتى للقضاء من خلال إمداده بالمعلومات والأدلة التي تساعده في سير الخصومة ، ومن خلال تقديم تقارير موجزة لمختلف القضايا المعروضة أمام المحاكم ومثل هذه التقارير تقدم معلومات إضافية للمحاكم.

وفي الواقع أن جماعات الضغط قد تقصد من هذه التقارير جذب انتباه وسائل الإعلام للمحكمة أو لتقديم مزيد من المعلومات لمحامي الدفاع ، وهي وسيلة من وسائل جماعات الضغط عندما تفشل في التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية[1]

وكذلك يمكن لزعماء جماعات الضغط أن يستخدموا نفوذهم في الإجراءات التنفيذية والتشريعية للمساعدة في اختيار القضاة الذين قد تكون فلسفتهم في الحكم مواتية لأغراض الجماعة[2].

وكذلك تنشط جماعات الضغط من ناحية أخرى في تزويد رجال القانون بما يلزمهم في إعداد قضاياهم وعلى الأخص تلك القضايا التي تخص المصالح الخاصة بهذه الجماعات ، وكثيراً ما تلجأ هذه الجماعات لاختيار قضايا صغيرة تدفع بها للقضاء ليفحصوا من خلالها رأي المحاكم ثم تدفع بالسوابق التي توصلت إليها لتكون مبادئ تخدم قضاياها الهامة ، ومن أهم الأحكام التي

---

[1] راجع بهذا الخصوص: * د.نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية- مصدر سابق ، ص .٩٦

* لورانس غراهام: السياسية والحكومة، مصدر سابق ،ص٣٧ .

[2] د.كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص ١٩-٢٠.

استطاعت جماعات الضغط الحصول عليها حكم المحكمة العليا الأمريكية التي يقضي بعدم دستورية فصل الملونين عن البيض في المدارس الأمريكية ، وكان ذلك بمساعدة وضغط الاتحاد القومي لمساعدة السود هناك. كما لعبت جماعات الضغط دوراً كبيراً في المساعدة على كشف فضيحة "ووترغيت" التي كان يترأسها زعماء في الحزب الجمهوري برئاسة (ريتشارد نيكسون) الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، بل كان لهذه الجماعات أثر كبير في حمله على الاستقالة من منصبه في ٩ آب ١٩٧٤[١].

ويرى الباحث أن أهمية السلطة القضائية لجماعات الضغط تبدو ضئيلة بل تكاد معدومة نظراً للقدسية والحيادية التي أحاطت بها الدساتير القضاء ، ولكن هذا لا يعني عدم امكانية اختراق جماعات الضغط لهذه السلطة بل أن اختراق جماعات الضغط لهذه السلطة هو أصعب بكثير من اختراق جماعات الضغط للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويرى أيضاً أن الضغوط الموجهة للقضاة هي أكثر خطورة عما عداها من الضغوط لأن ترتيبات الاتصال بهؤلاء تتم في السر والخفاء.

[١] د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٩٩.

المبحث الرابع

أساليب جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة

تحدث الباحث في المبحث السابق عن السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وأهمية كل منها بالنسبة لجماعات الضغط وعن محاولة جماعات الضغط للتأثير في عمل هذه السلطات وجعل قراراتها مطابقة لمصالحها ، ولم يشأ التوسع في وسائل تأثير جماعات الضغط على هذه السلطات ، وذلك نظراً لكثرتها وتشعبها فمن هذه الوسائل ما هو مشروع ومنها ما هو غير مشروع ومنها ما يعتمد على الوسائل السلمية ومنها ما يعتمد الوسائل والأساليب القسرية، لذلك سوف أتحدث في هذا المبحث عن الوسائل التي تستعملها جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة في الدولة وفق المطالب التالية :

المطلب الأول: الوسائل المشروعة والسلمية لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة.

المطلب الثاني: الوسائل غير المشروعة والقسرية لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة.

المطلب الأول

الوسائل المشروعة والسلمية لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة

إن ازدياد وتطور مناخ الحريات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والتطور الكبير في وسائل الإعلام الجماهيرية أتاح لجماعات الضـغط وسـائل وأساليب للضغط والتأثير في عمل السلطات العامة ، وهذه الوسائل إذا لم يسـاء استعمالها تبدو ودية ومشروعة وسلمية للاتصال والتأثير .

فقد تلجأ هذه الجماعات إلى الرأي العام طالبة مساندته في قضاياها أو إلى الاتصال المباشر بالسلطات العامة لمحاولة إقناعها بمطالبها ، بعدما أصبحت الكثير من الدول تستشير هذه الجماعات قبل الإعداد لمشروعات القوانين أو تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية ،أو قد تلجأ هذه الجماعات إلى الإشتراك المباشر في الحياة السياسية من خلال إيصال مرشحين يساندون مطالبهم كما يحدث في حالة النقابات المهنية. لذلك خصصت هذا المطلب للحديث عن هذه الوسائل وفق الفروع التالية:

الفرع الأول: التوجه إلى الرأي العام

الفرع الثاني: الاتصال بالسلطات العامة ومحاولة إقناعها بمطالبها.

الفرع الثالث: الاشتراك في الحياة السياسية.

الفرع الأول
التوجه إلى الرأي العام

ارتبط الرأي العام بالمجتمع الإنساني منذ أقدم العصور، وفي المجتمعات القديمة عرفت مدن اليونان القديمة الرأي العام، وكان الرأي العام هو الحاكم الفعلي والمسيطر المطلق على معظم أوجه النشاط في المدينة، وكانت القرارات تتخذ بأغلبية أصوات المواطنين الحاضرين فجمعية المواطنين كانت تختار قادة الجيش والموظفين وهي التي كانت تعلن الحرب وتعقد المعاهدات وتسن القوانين وتفرض الضرائب ، وقد كانت سلطة هذه الجمعية سلطة مطلقة وكما قال أرسطو: " كانت تفعل ما تشاء لا يحكمها سوى صوت الأغلبية، صوت الرأي العام "[1].

وفي العصر الحديث أصبح الرأي العام قوة كبيرة نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وهذه القوة (الرأي العام) استطاعت أن تؤثر في حياة الجماعات وتزيد من فعاليتها وقوة تأثيرها ، وخصوصاً بعد الثورات الصناعية وقيام النظم الديمقراطية وانتشار التعليم وتطور الطباعة والنشر وظهور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وأجهزة الإعلام الجماهيرية الحديثة من صحف وإذاعة وتلفزيون وسينما إلى جانب الأقمار الصناعية والانترنت.[2]

---

[1] د. مختار التهامي: الرأي العام، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٦٧ ، ص١٧.

[2] د. شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية ط١، ١٩٩٩م ، ص١٥١.

واليوم أصبح الرأي العام يحتل مكاناً مرموقاً في دول العالم كافةً، على الـرغم من الاختلافات السياسية والنظم الديمقراطية، وذلـك علـى مسـتوى النظريـة والتطبيق فالرأي العام كعلم أصبحت له نظرياته وفلسـفته وتقنياتـه المختلفـة وأصبح من المواد الأساسية التي تدرس في العلـوم الاجتماعيـة والإعلاميـة بمجالاتها المختلفة في مختلف جامعات العالم ، واتجهت بعض الدول إلى إنشـاء معاهد علمية مستقلة متخصصة في دراسة وتدريس الرأي العام والعلوم المتصلة به، وهو ما يعكس الاهتمام الأكاديمي بهذا العلم. وعلى مستوى السياسـة فقـد بدأت كافة الحكومات والتنظيمات السياسية والأحزاب فـي كافـة دول العـالم بدراسة الرأي العام حول مجمل القضايا المطروحة.[1]

أولاً : تعريف الرأي العام:

الرأي العام اصطلاح شائع على ألسنة الكتاب والباحثين وكثيراً ما يذكره الصحفيون والساسة ويذكر في الحياة اليومية ، فإذا وقعت جريمة خلقية قيل: أن الرأي العام يستنكر هذه الجريمة وإذا أظهر التجار جشعهم وغالوا في الأسعار قلنا: أن الرأي العام يريد أن تضرب الدولة بيد من حديد على أيدي هؤلاء التجار.

وقد تناولت التعريفات الرأي العام منذ زمن بعيد وفي تعريف الرأي العام اختلاف بين رجال السياسة والكتاب والمفكرين، والسبب في ذلك يرجع إلى الاختلاف في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية إلى جانب وجود نوع من الخلط بين الرأي الناتج من فئات المجتمع المختلفة (أغلبية- أقلية- طائفة... إلخ)[2]

---

[1] د. غازي اسماعيل ربابعة: الرأي العام والعلاقات العامة، عمان دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ ، ص٩.

[2] د. شعبان الطاهر الأسود: عالم الإجتماع السياسي، مصدر سابق ، ص ١٥٢.

فالمفكر الاجتماعي جان جاك رسو يرى: " أن الإرادة العامة وحدها تستطيع توجيه قوى الدولة وفقاً للغاية التي أسست من أجلها والتي تتجسد في الصالح العام".[١]

والإرادة المعنية هنا في معرض قول (روسو) هي الرأي العام الذي يستطيع توجيه قوى الدولة وفقاً للغاية التي أسست من أجلها.

أما (جون ستيوارت ميل) فيرى في الرأي العام : " أن ما يريده المجتمع أو الجزء السائد أو ما لا يريده يعتبر الأمر الحاكم الذي يقود بصفة عملية القواعد التي يجب مراعاتها " .[٢]

أما الأستاذ (لينارد دوب) فيقترح التعريف الآتي :" يشير الرأي العام إلى اتجاهات أفراد الشعب إزاء مشكلة ما في حال انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة " .

أما الأستاذ وليم ألبيج فيعرفه بأنه :" تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عنها ".[٣]

أما الدكتور بطرس بطرس غالي فيقول: " إن عبارة الرأي العام تستعمل عادة للدلالة على تجميع أراء الناس بشأن المسائل التي تؤثر في المجتمع أو تهمه ، وهو بهذا المعنى يحمل في طياته مجموعة مختلفة من الآراء والآمال والمعتقدات والأحقاد. إذاً فالرأي العام غامض وغير ثابت وهو يتغير من يوم إلى آخر ومن أسبوع لآخر... وإذا ما تمكن رأي من الآراء التي تؤمن بها مجموعات الشعب المختلفة أن يحوز على تعضيد أغلبية الشعب ، ظهر لهذا الرأي قوة هي ما يعبر عنه بالرأي العام والرأي العام حين يبلغ هذه المرحلة

---

[١] Jean jacques Rousseau : The Social contract New York – ١٩٦٢

[٢] د.غازي اسماعيل ربابعة: الرأي العام والعلاقات الدولية، مصدر سابق ، ص١٢.

[٣] د.بطرس بطرس غالي: المدخل في علم السياسية، مصدر سابق ، ص ٣٢٩.

والقوة يستطيع أن يخذل أو يناصر مبدأً أو اقتراحاً ما ومن ثم يكون هو القوة الموجهة للسلطة الحاكمة".[1]

إذاً يمكن ملاحظة أن هناك اختلافات طفيفة في تحديد مفهوم الرأي العام لذلك إن ملامح الرأي العام تتحدد من ارتباطه بالمجتمع الذي يعبر عنه ،وهو وليد الجو الاجتماعي المحيط ويتأثر بالتفاعلات والتبدلات الطارئة على المجتمع.

ثانياً : تقسيمات الرأي العام:

هناك تقسيمات كثيرة للرأي العام فالبعض يقسمه من حيث الظهور والبعض الآخر من حيث مدى استمراره والبعض الآخر من حيث حسب نطاقه الجغرافي...إلخ.[2]

أ- من حيث الظهور وهو على نوعين:

١- الرأي العام العلني: وهو ما يعبر عنه الأفراد من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو المقابلات أو المنشورات.....إلخ.

٢- الرأي العام الخفي أو الباطن: أي أن هناك رأي عام تجاه قضية معينة ولكن لا يعبر عنه خشية السلطات أو المحاذير الأخرى التي قد تكون قانونية في بعض الأحيان.

ب- الرأي العام من حيث النطاق الجغرافي:

١- رأي عام إقليمي: وهو ذلك الرأي المنتشر والسائد بين مجموعة من الدول والشعوب التي تربطها صلة الجوار في فترة زمنية محدودة حول قضية تهم هذه الشعوب.

٢- رأي عام عالمي: وهو رأي الشعوب في غالب الأحيان تجاه قضية من القضايا وليس رأي حكوماتها.

---

[1] د. مصدر سابق ، ص ٣٢٩-٣٣٠.

[2] حول تقسيمات الرأي العام راجع:

* د. قحطان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤٧ -٣٤٩

* د. محمد نصر مهنا: في نظرية الدولة والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص ٣١٢ -٣١٥

* د. سعيد سراج: الرأي العام وأثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ ، ص ٣٥.

جـ - الرأي العام من حيث التوقيت أو حسب مدى استمراره:

١- الرأي العام الدائم: وهو الرأي الذي يرتكز على قاعدة تاريخية وثقافية ودينية ويشترك فيه كل أفراد الجماعة ، ويمتاز بالثبات والاستقرار على مدى الأجيال ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئة إلا نادراً كالرأي العام تجاه قضية من قضايا الوطن فهو رأي عام دائم ومستقر باتجاه الدفاع عنه وخدمته في كل حين.

٢- الرأي العام المؤقت: وهو مرتبط بقضية فإذا ما طويت هذه القضية انتهى الرأي العام حولها.

٣- الرأي العام اليومي: وهو مرتبط بالأحداث اليومية نتيجة لحادث مفاجئ أو كارثة حلت بالجماعة، أو حدث سياسي خطير وهذا الرأي العام متغير من يوم لآخر وتغذيه بصبغة خاصة الأحداث السياسية الجارية والمناقشات الحكومية والبرلمانية.

د- الرأي العام حسب نشاطه ومشاركته في السياسة العامة:

١- رأي عام سلبي: ويمثله جانب كبير من الجمهور وهو الجانب الذي لا يكون لرأيه أهمية خاصة في السياسة العامة ، إذ يقتصر دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة ويتلقى وجهات النظر المتعلقة بالأمور العامة دون المساهمة في بلورتها.

٢- رأي عام إيجابي: ويمثله جانب من الناس يشغلون أنفسهم في القضايا العامة، ويرى في نفسه الطموح والمقدرة على القيادة وهؤلاء الناس يشعرون بأن لهم رأياً في الأحداث العامة الجارية ولهم فكر معين يصدرون بناء عليه آراءهم.

هـ - الرأي العام من حيث مدى تأثره بوسائل الدعاية:

١- رأي عام قائد: وهو رأي القادة والعلماء والمفكرين الذين يؤثرون في الغالب في وسائل الإعلام ولا يتأثرون بها.

٢- الرأي العام المثقف: وهو رأي الجماعة التي تقع في مركز وسط بين قادة الرأي العام وبين الأكثرية الساحقة التي تصدق كل ما تذكره وسائل الإعلام ، وهو يتأثر بوسائل الإعلام وقد يؤثر فيها بقدر محدد وتتفاوت نسبة هذا النوع من الرأي العام في كل أمة تبعاً لدرجة حضارتها.

٣- الرأي العام المنقاد: وهو رأي الأكثرية الساحقة من الشعب غير المتعلمين أو الأميين أو ذوي التعليم المحدود وهم تربة خصبة للدعاية والشائعات.

ثالثاً: قياس الرأي العام:

قياس الرأي العام أو استطلاعه : يقصد به الوقوف على اتجاهات الرأي العام تجاه قضية عامة أو عدة قضايا يثور حولها الجدل والنقاش وتمس المصالح العامة للمواطنين، وقد ازدادت أهمية قياس الرأي العام في العصر الحاضر سواء بالنسبة للدول والحكومات التي تريد أن تعرف رغبات الجماهير قبل سن التشريعات وآراءها حول كافة القضايا العامة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ،كذلك بالنسبة للأشخاص الذين يسعون للوصول إلى المناصب العامة لمعرفة فرص نجاحهم في ذلك.

وهناك عدة طرق لقياس الرأي العام منها :[١]

١- طريقة الاستقصاء:

وهي توجيه أسئلة مكتوبة إلى مجموعات من الناس كل منها ينتمي لفئة من الفئات التي يتكون منها الشعب، فتجيب كل فئة ثم تدرس هذه الإجابات ويستخلص منها كافة الاتجاهات ويراعى بهذه الطريقة فئات الشعب التي تمثلها

---

[١] حول طرق قياس الرأي العام راجع:

* د. بطرس بطرس غالي وآخرون: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق ، ص٣٣١.
* د. غازي اسماعيل ربابعة: الرأي العام والعلاقات العامة، مصدر سابق ، ص٤٢.
* د. سعيد سراج: الرأي العام وأثره في النظم السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص ٢٧٢
* لاري ألوتيز: نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق ، ص٥٦.

هذه النماذج من حيث الكم والكيف، ويمكن لواضع الاستقصاء أن يتبين اتجاه الرأي العام بشأن مسألة متنازع عليها أو بشأن النتائج المتوقعة للانتخابات العامة التي تشغل أذهان الناس.

وكانت مجلة (Literaty Pibgwst) أول من أجرى هذا النوع من الاستقصاء في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حققت نجاحات باهرة في قياس الرأي العام الأمريكي بين عامي (١٩١٦-١٩٣٦) ولكن هذه المجلة وقعت في خطأ كبير عند التنبؤ بنتائج انتخابات الرئاسة في عام ١٩٣٦ بين المرشح الجمهوري (الفريدلاندرون) والرئيس الديمقراطي آنذاك (فرانكلين روزفلت) ،حيث قامت هذه المجلة بإرسال بطاقات اقتراع بالبريد لأكثر من عشرة ملايين شخص حصلت على أسمائهم من مكاتب تسجيل السيارات ودليل الهاتف ، وبعدها تلقت ما يزيد عن مليوني اجابة بأن (لاندون) سوف يفوز بهذه الانتخابات بسهولة ويسر غير أن العكس هو الذي حدث وفاز (روزفلت)، وحصل على إجمالي ٦٠ % من أصوات الناخبين وكان خطأ المجلة بأن أرسلت البطاقات إلى أناس أثرياء ممن لديهم هواتف في ذلك الوقت ويستطيعون شراء سيارات في فترة اتسمت بالكساد في الوقت الذي أغفلت فيه الطبقات الفقيرة من الأمريكيين العاطلين عن العمل والأقليات العرقية، وهذه الجماعات شكلت القوة العظمى للأصوات التي فاز بها (روزفلت) مما أدى إلى انهيار المجلة[١].

٢- طريقة قياس وجهات النظر:

وهي شبيهة بعملية الاستقصاء ولكنها أدق منه من حيث الأسئلة الموجهة إلى الناس ، حيث تعنى هذه الطريقة بمدى اقتناع الناس بالرأي الذي يبدونه ولكن يؤخذ عليها أنها تحتاج لوقت طويل ومجهود شاق.

---

[١] المصدر السابق ، ص ٥٣.

٣- **وسيلة المقابلة:** أي التبادل اللفظي بصفة مباشرة بين المقابل وبين الشخص أو الأشخاص المطلوب معرفة آرائهم في المسائل التي تشغل الرأي العام.

٤- **طريقة المناقشات والمناظرات:** وتعتمد هذه الطريقة على استضافة أفراد بارزين من ذوي الرأي في المسائل العامة ، وتهيئة فرصة لإجراء مناقشات علنية يشترك فيها الجمهور في كثير من الأحيان وقد يظهر من ثنايا الجدل والنقاشات اتجاهات الرأي العام حول الموضوع المطروح.

٥- طريقة الدراسات التاريخية والإحصائية: وتعتمد هذه الطريقة على السوابق والحقائق التاريخية ومقارنتها بالوضع الحالي واستخلاص الاتجاهات العامة منها.

رابعاً : جماعات الضغط والرأي العام:

الرأي العام هو ضمير الأمة الداخلي وهو القوة الخفيـة العارمـة التـي لايستطيع أي نظام حكم أن يستمر ويدوم دون أن يكون الـرأي العـام راضـياً بوجوده.

فالرأي العام يلعب دوراً كبيراً في تحديد التوجهات العامة للسلطات العامة للدولة وتأثيره على القرارات التي تصدرها من خلال محاولة الدولة أن توظفه لخدمة توجهاتها. [١]

ولقد أصبح لموقف الرأي العام تجاه القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، حيث يتم الاهتمام بمعرفة وجهة نظر الرأي العام حول المسائل المطروحة كي يتم تبنيها، وخاصة من قبل المرشحين للانتخابات الذين يسعون للفوز في المستويات كافة، أو ممن هم في السلطة حتى يحافظوا على بقائهم ، وانطلاقاً من هذه الأهمية الكبيرة للرأي العام فقد حرصت

[١] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص٦.

جماعات الضغط على التوجه للرأي العام واستخدامه كوسيلة فعالة للتأثير في عمل السلطات العامة ، وجعل قراراتها مطابقة لمصالحها وأهدافها.

ولا يعني أن تغيير الرأي العام هو الغاية النهائية للجماعة بل هدف الجماعات التأثير في المؤسسات التي تملك سلطة القرار لحملها على تلبية مطالبها، ولكي تحقق هذا التأثير فقد يكون من الضروري التأثير على الرأي العام عن طريق إصدار كتب أو صحف أو منشورات أو من خلال الإستفتاءات لمعرفة الرأي العام ومؤسسات الدعاية.[1]

ويتضح لنا أهمية الرأي العام بالنسبة لجماعات الضغط من خلال معرفتنا لعلاقة الرأي العام بالسلطات الثلاث التي تشكل محور عمل هذه الجماعات.[2]

فبالنسبة للسلطة التشريعية من المعروف أنه يتم انتخاب أعضاء السلطة التشريعية بواسطة جماهير الشعب التي تمثل الرأي العام ،وبالتالي تعد أقرب السلطات إليه. وبالنسبة للسلطة التنفيذية والتي تعتمد على الرأي العام كداعم للسياسات التي تنفذها وتصديه لانتقادات الصحافةأو السلطة التشريعية .أما السلطة القضائية فمهمتها تطبيق القوانين بموضوعية وحياد، ومن ثم فهي أقل السلطات العامة اتصالاً بالرأي العام، وتتمتع هذه السلطة باحترام وثقة الرأي العام أكثر من غيرها من السلطات العامة.

وانطلاقاً من ذلك تلجأ جماعات الضغط إلى تعبئة الرأي العـام للضـغط علـى الحكومة والمجلس النيابي، من خلال التوجه لهذا الـرأي ومخاطبتـه بأسـاليب ابتكرتها لهذا الغرض مثل تأليف الكتب والنشرات التي تؤيـد وجهـة نظرهـا وتوزيعها ونشرها عن طريق أجهزة التوزيع المختصة، وكذلك عقـد النـدوات والمؤتمرات وإلقاء المحاضرات وكذلك التوجه إلى وسائل الإعـلام المسـموعة

[1] د. كريم كشاش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص٢١.

[2] د. محمد نصر منها: في نظرية الدولة والنظم السياسية، امصدر سابق ، ص ٣١١-٣١٢.

والمرئية وشبكة الانترنت، حيث تتبع هذه الجماعات في نشرها للمعلومات والأخبار وسائل لجذب انتباه الصحفيين والمعلقين فيتلقف المحررون والصحفيون الخبر ويكتبون عنه المقالات التي تلفت نظر الجمهور وتثير انتباههم ومن ثم تصبح وجهة نظر الجماعة مسألة عامة بعد أن كانت رأياً خاصاً بها[1].

ولذلك تحاول جماعات الضغط الإبقاء على علاقات قوية بينها وبين أجهزة الإعلام المتخصصة، فالجماعات ترسل بحكم الطبيعة إلى الصحف مواد تفصح عن مطالبها العادية ووجهة نظرها الاعتيادية (بلاغات بنصوص الاقتراحات التي صوت عليها بمؤتمرها.... رسائل مفتوحة- مقابلات).

أما أجر هذه الخدمات فيأخذ أشكالاً مختلفة:(إعلانات مدفوعة مباشرة أو اشتراكات أو توزيع نشرات تجارية...إلخ) [2] .

ويرى (جان مينو) أن جماعات الضغط تميل إلى الاستفادة من التقنيات الدعائية الحديثة وحفظ دروس (الإقناع الخفي) ، وبذلك يجري الانتقال لاشعورياً من الإعلام شبه الموضوعي إلى (اغتصاب الفكر) الذي يهدف إلى القضاء على إمكانية التفكير المستقل الموضوعي[3].

وفضلاً عن ذلك فإن هذه الجماعات بدأت تبدي اهتماماً خاصاً بالمؤسسات التربوية وتستغلها لتغذية الرأي العام بوجهة نظرها، وخاصة في المجالات الفلسفية والمذهبية التي لها أثرها في الأجيال المتعاقبة.[4]

---

[1]- راجع بهذا المعنى:

- د. كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها عن الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص٢١.

- لورانس غراهام: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص٣٣.

[2]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق، ص٤٩.

[3]- مصدر سابق، ص٥٠.

[4] - د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مصدر سابق، ص٨٧.

ويرى الباحث إن جماعات الضغط تخفق أمام الرأي العام المستنير لأن هذا الرأي يبحث ويحلل ويدقق للتأكد من الصواب والخداع ويدقق فيما هو مصلحة عامة وما هو مصلحة خاصة، ولذلك فإن جماعات الضغط تخفق في تكوين رأي عام لصالحها أمام الجماهير الواعية وتنجح في التأثير على الفئات التي ليس لها خبرة في ما يقال في وسائل الإعلام فتردد ما تسمع في هذه الوسائل دون تدقيق، وقد تكون هذه الوسائل موجهة من جماعات ضغط معينة لتحقيق مصالح معينة.

الفرع الثاني

الاتصال بالسلطات العامة ومحاولة إقناعها بمطالبها

يعتبر هذا الأسلوب من أهم الأساليب الودية والسلمية التي تسعى من خلالها جماعات الضغط لتحقيق أهدافها، ويقوم هذا الأسلوب على الاتصال المباشر بالسلطات العامة ومحاولة إقناعها بأهداف ومصالح هذه الجماعات، وفي هذا الإطار يتمتع رجال الأعمال بقدرة كبيرة على الاتصال والإقناع مستخدمين إمكاناتهم المادية وخبرتهم العملية وبذل الجهود للوصول إلى الهدف المطلوب ، وكذلك يعتبر المشرعون السابقون وكبار الموظفون من العناصر الناجحة القادرة على القيام بمثل هذه المهمة وذلك بسبب سمعتهم وعلاقاتهم وخبرتهم الكبيرة بالاتصال والإقناع[1].

حيث تقوم جماعات الضغط من خلال هذا الأسلوب بعرض براهين عقلية وتقديم ما يسميه الاختصاصيون الانكلوساكسون (أفضل نصيحة)، وتظهر هذه الإرادة في العصر الحالي بواسطة إنشاء وتقديم وثائق للمسؤولين حول المشاكل التي يجري البحث بها، وتكون كاملة ومعدة باعتناء بواسطة خبراء أكفاء في أغلب الأحيان وذات لهجة ملاطفة وشكل موضوعي.[2]

ويعتبر الاتصال بأعضاء البرلمان وسيلة هامة للضغط وتحقيق أهداف الجماعات ومصالحها ويتم هذا الاتصال قبل إجراء الانتخابات وأثناء الانتخابات كما يمكن

---

[1]- راجع بهذا الخصوص:

- د. قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٤٠.

- د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص٧٧.

أحمد إبراهيم الجبير: مبادئ العلوم السياسية، مصدر سابق، ص٣١٧.

[2] جان منيو : الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص ٥٢.

أن يتم بعد إعلان نتيجة الانتخابات ومعرفة الفائزين. وفي هذا الخصوص ترى الدكتورة سعاد الشرقاوي أن مثل هذه الاتصالات قد تشكل خطراً على استقلال أعضاء البرلمان وقد تحجب عنهم المصلحة العامة في سبيل إشباع مصالح جماعات الضغط، ولذلك يجب الحرص على تحقيق بعض الضمانات التي تكفل استقلال البرلمان وتحرر أعضائه من الضغوط، ومن أهم هذه الضمانات النص على عدم إمكانية الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب آخر[١].

وتحقيقاً لهذا الأمر لجأت بعض الحكومات إلى إجراءات عملية بهدف تنظيم نشاط جماعات الضغط من خلال القيام باتصالات مباشرة للتعرف على مطالب هذه الجماعات.

ففي بريطانيا تلجأ الحكومة إلى مناقشة جماعات الضغط في القوانين المقترحة بشكل مباشر، وكذلك قد تطالب الجماعات السلطة التشريعية بتعديل القوانين تعديلاً يتفق ومصلحة هذه الجماعات.وقد تتعاون السلطة التنفيذية مع هذه الجماعات لضمان الحصول على موافقة السلطة التشريعية المتفقة مع مصلحة الطرفين[٢].

وفي السويد أثناء الإعداد والإصدار لأي قانون تتكون جمعية ملكية لدراسة مشروع القانون وإعداد تقرير يتضمن الآراء المختلفة حول المشروع ويقدم هذا التقرير إلى الحكومة، وتتكون هذه اللجنة الملكية من أعضاء البرلمان ورجال من الإدارة العامة وممثلين عن الهيئات ذات المصالح المتصلة بهذا المشروع ، وتكون جلسات هذه اللجان مغلقة وتصدر الاقتراحات النهائية بإجماع الحاضرين وهذه الاقتراحات تكون عبارة عن توفيق بين أصحاب المصالح، ومن هنا فإن جماعات الضغط في السويد تساهم بصورة رسمية في وضع التشريعات[٣].

---

[١] د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

[٢] د. بطرس بطرس غالي وآخر: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق، ص ٣٢٤.

[٣] د. سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر سابق ، ص ٢٥٦.

وتأخذ المفاوضات والمناقشات مع السلطات العامة شكلين (رسمي وغير رسمي) حيث تعتبر الموائد المستديرة التي تضم الجماعات ذوات المصالح ورجال الحكومة صورة من الصور الرسمية لإجراء المفاوضات، حيث يتم التباحث بنشاط هذه الجماعات والمشاكل التي تصادفها لإقناع السلطات المعنية بوجهة نظرها.

أما الشكل غير الرسمي للمفاوضات فتلجـأ إليه جماعات الضغط وخاصة النقابات من خلال عدة وسائل أهمها: إرسال متحدث باسم الجماعة يتفاوض مع الحكومة أو جعل الإدارة في موقف المفاوض الضعيف. وتتسلح جماعات الضغط بموقف يجعلها الأقوى مثل اللجوء إلى الإضرابات أو خلق أزمة بين النقابة والسلطة العامة لإجبار الأخيرة على حل هذه الأزمة.

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب من أساليب جماعات الضـغط هـو فـي نمـو مضطرد في الوقت الحاضر، وخصوصاً في مجال الاتصال بالحكومـة نتيجـة ازدياد تدخل الحكومات في أوجه النشاط المختلفة ، الأمر الذي دفع بجماعـات الضغط إلى إيجاد قنوات اتصال مباشرة مع الحكومة والبرلمان لعرض وجهـة نظرهم إزاء القضايا المطروحة ، وبغرض إصدار التشريعات والقوانين المتفقة مع مصالحهم المتجددة باستمرار.

الفرع الثالث

الاشتراك في الحياة السياسية

إن الأساليب التي ذكرتها والتي تستخدمها جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة تستخدمها هذه الجماعات وهي من خارج السلطة ، ولكن هذه الجماعات عندما تجد أن قدرتها على التأثير باتت محدودة ومقيدة تلجأ إلى أسلوب آخر، وهو الاشتراك الفعلي في الحياة السياسية والديمقراطية للدولة من خلال التغلغل في السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ،وذلك من خلال محاولة هذه الجماعات إيصال ممثلين عنها للذود عن مصالحها داخل هذه السلطات[1].

وقد خصصت هذا الفرع لدراسة اشتراك جماعات الضغط في الحياة السياسية للدولة من خلال ما يلي:

أولاً : الاشتراك في السلطة التشريعية

ثانياً: الاشتراك في السلطة التنفيذية.

ثالثاً: الاشتراك في السلطة القضائية.

أولاً : الاشتراك في السلطة التشريعية:

في بحث سابق تناولت أساليب جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطة التشريعية وهي من خارجها ومن خلال عدة وسائل أبرزها أسلوب (اللوبي) أو إقامة علاقات وثيقة مع البرلمانيين أو إعداد مكاتب البحوث والاستشارات لمد

---

[1] ذكر الباحث في بداية هذا الفصل أن جماعات الضغط لا تسعى للوصول إلى السلطة بل هي تحاول التأثير عليها وهي من خارجها وهو أهم ما يميزها عن الأحزاب السياسية ولكن هذا لا يمنع من إمكانية وصول بعض أعضاء هذه الجماعات أو الموالين لها إلى المجالس البرلمانية أو السلطة التنفيذية أو حتى القضائية وخاصة عندما تجد وسائلها محدودة التأثير وكذلك باعتبار هذه الجماعات من نسيج المجتمع وتمثل معظم أطيافه.

البرلمان بالبحوث والدراسات التي تساعده في عمله التشريعي ،وكذلك التدخل في العملية الانتخابية من خلال عدة أمور أبرزها تمويل الحملات الانتخابية.

كل هذه الممارسات تقوم بها جماعات الضغط للتأثير على السـلطة التشـريعية وهي من خارجها، ولكن ما يهم هنا هو الإشتراك الفعلـي لجماعـات الضـغط في السلطة التشريعية، والاشتراك كما هو معلوم هو اقتسام الفعل بين اثنـين أو أكثر، بمعنى أن جماعات الضغط يمكن أن تزج بمرشحين لها فـي الانتخابـات التشريعية وتمدهم بجميع أسباب النجاح كالمال والدعم الإعلامـي والانتخـابي بكافة أشكاله، وذلك لضمان وصول أناس إلى المجالس التشريعية يشكلون قـوة ضاغطة لصالح هذه الجماعات ويعملون لسن التشريعات التي تخدم مصالح هذه الجماعات[١].

إن هذه الظاهرة تبدو جلية في حالة النقابات العمالية التي تربطها علاقات وثيقة بالأحزاب الاشتراكية، حيث يكون الشخص صاحب عضوية مشتركة في هذه النقابات وفي الأحزاب الاشتراكية الناطقة باسم هذه النقابات[٢].

ويذكرجان مينو بعض الأمثلة على وصول أعضاء جماعات الضغط إلى السلطة التشريعية قائلاً[٣]: "في مجلس العموم البريطاني من المقبول أن يعمل أعضاء برلمانيين بانتظام كممثلين عن مصالح معينة ، وهؤلاء الناطقون باسم جماعة أصلهم متنوع منهم إما أعضاء جماعات منتخبون في البرلمان وإما أعضاء برلمان يفسح لهم بعد انتخابهم مكان في الجهاز القائد للجماعة ".

وفي فرنسا كانت (عصبة حقوق الإنسان) عام ١٩٣٣ في أوج قوتها، حيث كان يوجد في مجلسي الجمعية الوطنية والشيوخ مما يقـارب (٢٤٠) نائبـاً وشـيخاً

---

[١] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل : جماعات الضغط، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

[٢] جان مينو : الجماعات الضاغطة، مصدر سابق، ص ٦٠.

[٣] مصدر سابق ، ص ٦٢ .

ينتمون لهذه الجماعة ويدافعون عن مصالحها.وفرنسا حتى قبل قيام الثورة أخذت بنظام تمثيل المصالح والطبقات حيث كان البرلمان فيهـا يضـم ممثلـين عـن الأشراف ورجال الدين والعامة ،وكانت كل طبقة تنتخب نوابها لتمثيلها والـدفاع عن مصالحها داخل البرلمان. وكذلك الأمر في بريطانيا حيث مـا زال مجلـس اللوردات يتكون من شخصيات الصف الأول في المجتمع ولا يدخله إلا أولئـك الذين يستوفون شروطاً معينة تتعلـق بالنسـب والأخـرى بالثقافـة والطبقـة الاجتماعية[1].

وفي جمهورية مصر العربية على سبيل المثال (جماعة الإخوان المسلمين) وهي جماعة دينية تعمل للضغط عن طريق الاشتراك في الحياة السياسية ، حيث استطاعت هذه الجماعة أن توصل إلى مجلس الشعب المصري في انتخابات عام (٢٠٠٥)(٨٨) عضواً ، وهؤلاء يمارسون صلاحيات تشريعية كاملة فهم يناقشون القوانين ويعترضون عليها ويحاولون محاسبة الحكومة وغير ذلك من الصلاحيات التشريعية[2].

وأيضاً في مصر حيث ما زال نظامها الدستوري يقوم على أساس تمثيل العمال والفلاحين في جميع المجالس النيابية بنسبة (٥٠%) على الأقل ، وعلى الرغم من التطورات المختلفة التي تضمنتها قوانين الانتخاب المتعاقبة والأخذ بالتعددية الحزبية ونظام التمثيل النسبي[3].

ويرى الباحث يجب النظر بإيجابية لنظام تمثيل المصالح داخل البرلمان ، مـن خلال وصول أعضاء منتخبين يمثلون جماعات الضغط والمصالح إلى البرلمان،

---

[1] د. نعمان الخطيب: الوجيز في النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٣٣٦.

[2] * المستشار محمد أبوضيف باشا خليل، جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص ٢٣٤.

* وكذلك راجع انتخابات مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٥.

[3] تنص المادة (٨٧) من الدستور المصري على(يحدد القانون عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على أن لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين)

وذلك لأن الدولة لا تتكون من جماعات سياسية فقط وإنما مـن جماعـات لهـا مصالح اقتصادية واجتماعية ، ولذلك يجب أن تعطى هذه الجماعات الحق فـي تمثيل نفسها في البرلمان . كما أن هذا النظام يكفـل وصـول الكفـاءات إلـى البرلمان وإثرائه بالخبرات المختلفة فـي الشـؤون الاقتصـادية والإجتماعيـة والسياسية والثقافية ، حيث إن وجود المحامين والأطباء والمهندسين والتجار في البرلمان سيؤدي إلى وجود مجلس فني متخصص قادر علـى الإلمـام بـدقائق المسائل التي تعرض عليه.

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا النظام قد يؤدي في حال عدم الشعور بالمسؤولية الوطنية إلى جعل البرلمان مسرحاً للتنافر والتنافس بين نواب وممثلي كل مهنة ، مما يؤدي إلى ضياع المصلحة العامة بين الانقسامات التي يخلقها هذا النظام.

ثانياً: الاشتراك في السلطة التنفيذية.

من الممكن أن يوجد في السلطة التنفيذية وعلى كافة المستويات (وزارات_ إدارات عامة- فروع تنفيذية) أشخاص إضافة لكونهم موظفين تابعين لهذه السلطة يملكون عضوية في اتحادات أو نقابات أو جمعيات أو غرف تجارية وصناعية ؛ وهم بذلك يشكلون جماعات ضغط باشتراكهم في السلطة التنفيذية وهم ينساقون لمصالحهم ولتعليمات قادة تلك الجماعات فيشكلون ورقة ضاغطة بيد جماعات الضغط على السلطة التنفيذية، وتتنوع قوة وتأثير هؤلاء بحسب المناصب التنفيذية التي يتولونها بدءاً من الوزير إلى كبار موظفي الإدارات العامة إلى الموظفين العاديين الذين تكون الجماعات الضغط القسم الأكبر منهم[1].

وبهذه الوسيلة تصبح جماعات الضغط في مركز القرار الإداري في السلطة التنفيذية وتنتشر في جميع الأجهزة الحكومية وتصبح شريكاً فعلياً في اتخاذ

[1] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل :جماعات الضغط ،مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

القرار دون الحاجة لبذل الجهد للاتصال مع هذه السلطة ومحاولة اقناعها بمطالبها، والواقع العملي مليء بالأمثلة على اشتراك جماعات الضغط في السلطة التنفيذية.

حيث يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً قادة صناعيين أو ماليين كبار يشغلون مراكز وزارية، وقد فتح الرئيس ايزنهاور أبواب الحكومة على مصراعيه لممثلي الأعمال الكبرى بحيث اتهمه خصومه بإنشاء (وزارة كاديلاك)[١].

وفي فرنسا يوجد أيضاً ما يسمى بالغرف الوزارية حيث يوجد مساعدين شخصيين للوزير يختارهم بنفسه ، وقد ازدادت أهمية هؤلاء المساعدين بشكل كبير في الوقت الحاضر وهؤلاء المساعدين يجعلون من أنفسهم مدافعين عن مصالح معينة لجماعات معينة[٢].

ويرى المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل أن التشكيل الوزاري القائم في مصر يعد نموذجاً لاشتراك جماعات الضغط في السلطة التنفيذية ، حيث توجد جمعية رجال الأعمال المصرية التي هي أقوى جماعات الضغط في مصر ممثلة وبقوة في الوزارة منها الوزراء ونواب الوزراء وهؤلاء يسهمون بإصدار قرارات إدارية قد تصب في خدمة الصالح العام باعتبارهم أصحاب خبرة في الأمور المالية والإقتصادية، ولكن ذلك لا يمنع من صدور قرارات تصب في خدمة الصالح الخاص أو في خدمة تلك الجماعة بالذات، وهذه القرارات تكون ناتجة في أغلب الأحيان عن نصائح نائب الوزير أو الوكيل والذي يقوم بإيصال المعلومة بشكل يوحي بأن هدفها الصالح العام بعيداً عن الصالح الخاص.[٣]

---

[١] جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص ١٦.

[٢] مصدر سابق ، ص ٦٥ .

[٣] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

ثالثاً: الاشتراك في السلطة القضائية.

تحدث الباحث فيما مضى أن الدساتير والقوانين كافةً، في العالم تفـرض استقلال السلطة القضائية وتحاول جعلها بمنأى عن تدخل أية سـلطات أخـرى سوى سلطة القانون وقد تحدث كيف أن جماعات الضغط لاتـوفر جهـداً فـي محاولة التأثير على أعمال هذه السلطة وهي من خارجها.

وقد وصف الكاتب ماكس سكيدمور الحواجز التي يقيمها القضاة بينهم وبين العالم الخارجي بعبارة (الستار القرمزي) . فالقضاة ليس من المفروض فيهم أن يناقشوا القضايا مع الأطراف أصحاب المصلحة فدورهم إذاً أكثر أدوار المناصب انعزالاً عن الناس لضمان حيادهم[1].

إلا أن جماعات الضغط تحاول التغلغل ضمن هذه السلطة للتأثير في أحكامها وهي من الداخل وقد تنجح بالفعل وتصبح مشاركة لهذه السلطة وتستطيع الوصول إلى ما تريده عن طريق هذا الاشتراك. وهناك وسائل عديدة تساعد جماعات الضغط في الوصول إلى السلطة القضائية وأهمها: طريقة اختيار القضاة سواء أكان من خلال انتخابهم أم من خلال اختيارهم من السلطة التنفيذية وفي هذه الحالات تستطيع جماعات الضغط التغلغل ضمن هذه السلطة[2].

ومن الأمثلة أيضاً على نماذج الضغط بالاشتراك في السلطة القضائية هو نظام (الاسترجاع) (Reccal١) الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقوم هذا النظام على المشاركة الشعبية في السلطة القضائية من خلال إقالة القاضي بالتصويت الشعبي إذا لم يعد الشعب راضياً عن أدائه في إحدى القضايا، والشكل الثاني من خلال حق الشعب بالاعتراض على الأحكام الصادرة فيحل الشعب محل القاضي الذي أصدر الحكم[3].

---

[1] ماكس سكيدمور وآخر: كيف تحكم أمريكا، مصدر سابق ،ص ٢١٣.

[2] جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص ٦٩ وما بعد ...

[3] د. ادمون الرباط: الوسيط في القانون الدستوري ، بيروت دار العالم للملايين ١٩٧١ ، ص ٥٠٤ .

وعلى كل حال فإن اشتراك جماعات الضغط في الحياة السياسية من خلال تغلغلها في السلطات الثلاث هو استثناء على طبيعة جماعات الضغط الذي يظهرها بمظهر لا يسعى للوصول إلى السلطة بل محاولة التأثير في عمل هذه السلطة وهي من خارجها.

المطلب الثاني

الوسائل غير المشروعة والقسرية لجماعات الضغط

" للتأثير في عمل السلطات العامة"

قد لا تجد جماعات الضغط فيما سبق ذكره من وسائل ودية ومشروعة ما يحقق لها أهدافها في التأثير على عمـل السـلطات العامـة لتحقيـق أهـدافها ومصالحها، فتنطلق من مقولة (الغاية تبرر الوسيلة) إلى أعمال غير مشـروعة بهدف التأثير على عمل السلطات العامة وإجبارها علـى الرضـوخ لمطالبهـا، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى الصدام المباشر مع هذه السـلطات. لـذلك سوف يخصص هذا المطلب للحديث عن الوسائل غير المشـروعة والقسـرية لجماعات الضغط لتحقيق أهدافها وفق ما يلي:

الفرع الأول: عرقلة عمل الحكومة .

الفرع الثاني: المال ودوره في إفساد الجهاز الحكومي .

الفرع الثالث: الأساليب القسرية.

الفرع الأول

عرقلة عمل الحكومة

إذا فشلت مساعي جماعات الضغط للاتصال بالحكومة ومحاولة إقناعها بمطالبها، فإن هذه الجماعات تعمد إلى استعمال أساليب أخرى ترى أنه يمكن من خلالها إجبار الحكومة على تلبية مطالبها وأخذها بعين الاعتبار، ومن هذه الأساليب[1]:

١- رفض التعاون مع السلطات العامة.

٢- الضغط على خزينة الدولة عن طريق تصعيد الأزمات المالية.

٣- رفض دفع الضرائب.

أولاً: رفض التعاون مع السلطات العامة:

يرى جان مينو أن هذا الرفض يمكن أن يضع السلطات العامة في موقف حرج أو يعرقل على الأقل العمل الإداري ، ويذكر مينو على هذا الرفض بعض الأمثلة منها:

رفض اتحاد الحديد والصلب في بريطانيا للعملية الانتقالية أثناء تأميم صناعة الحديد عام ١٩٥٠ فقد منع الاتحاد آنذاك قادته من الجلوس في المجالس الجديدة التي ستدير الصناعة ،ولم يقبل بين صفوفه أي شخص من ممثلي الأجهزة التي أصبحت مسؤولة عن الصناعة.

وفي فرنسا كذلك يذكر مينو موقف الاتحاد الوطني لتعاونيات الزراعية الخاصة بالحبوب، والذي كان مستاء من السعر المحدد للقمح فطلب من قادة الأجهزة

---

[1] د. خضر خضر: مفاهيم أساسية في علم السياسة، مصدر سابق ، ص ٣١٢.

وأعضاء لجان المقاطعات والمجلس المركزي للـ (O.N.I.C) الامتناع عن كل مساهمة في اجتماعات هذه الدوائر المسؤولة عن تلك الأزمة[1].

ثانياً: الضغط على خزينة الدولة :

هذا شكل آخر من أشكال عرقلة عمل الحكومة للضغط عليها وإجبارها على الانصياع لمطالب جماعات الضغط ، وهو يتم بوسائل كثيرة أهمها:

تصعيد الأزمات المالية في الدولة ومن الأمثلة على ذلك اتهام مصرف فرنسا من قبل الحكومة بأنه رفض حسم السندات الحكومية ، وكذلك رفض رفع سعر لهذا الحسم وهذا الأمر أدى إلى حدوث خوف أجبر رئيس مجلس الوزراء في ذلك الحين (اتيلين فلاندان) على ترك السياسة المختارة والعودة إلى ما سمي سياسة الإنكماش[٢]

ثالثاً : رفض دفع الضرائب:

حيث تقوم هذه الجماعات بالإيعاز لمؤيديها الامتناع عن تأدية الضرائب المتوجبة عليهم إلى خزينة الدولة ، وكذلك الإيعاز لهم بالقيام بأعمال من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الشلل في خزينة الدولة ، ومنها سحب الأموال المودعة في البنوك وصناديق التوفيروالشيكات البريدية احتجاجاً على سياسة معينة تنتهجها الحكومة.

---

[1] جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ،ص ٥٥-٥٦.

[٢] المصدر السابق ، ص ٥٦.

-حدثت هذه الحالة عام ١٩٣٥ حيث رفض مصرف فرنسا حسم السندات الحكومية كما أنه في أيار من العام نفسه رفض رفع سعر هذا الحسم وهذا أدى إلى حدوث خوف قرر على أثره رئيس مجلس الوزراء آنذاك ترك السياسة الإقتصادية المختارة والعودة إلى سياسة الإنكماش.

الفرع الثاني

دور المال في إفساد الحياة السياسة

هناك حكمة سياسية تقول أن (المال هو لبن الأم للسياسة) فليس خافياً على أحد مالسلاح المال من تأثير في الحياة السياسية في دول العالم كافةً ،وجماعات الضغط أدركت جيداً أن الحياة السياسية هي مجال رحب لاستعراض القدرات المالية حتى أصبح أحد أسلحتها الفعالة التي تستخدمها للتأثير في عمل السلطات العامة من جهة ولتلميع صورتها الشعبية عن طريق الدعاية والإعلام من جهة أخرى[١].

ويؤيد هذا المنطق الفقيه الفرنسي موريس دوفروجيه فيقول:" إن الثروة تهيئ الوسائل التي تستطيع عن طريقها الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بالسلطة أو المشاركة فيها ، فالمال يتم عن طريقه شراء أسلحة وضمائر وصحف وإذاعة... ورجال سياسيين وموظفين[٢]...إلخ ".

وفي عالم جمع الأموال يميز الكاتب الأمريكي جانيس تيري بين نوعين من الأموال: المال اليسير والمال العسير، حيث يرى أن المال العسير يجمع من قبل أحزاب سياسية ومرشحين لتغطية تكاليف حملة انتخابية لشغل منصب ما. أما المال اليسير فيجمع من قبل أفراد ومؤسسات ونقابات وبالتأكيد هذا المال هو سلاح جماعات الضغط[٣].

_ويبرز دور القوة المالية التي تتمتع بها جماعات الضغط على مستويين فردي وجماعي.

---

[١]- د. خضر خضر: مفاهيم أساسية في علم السياسة، المصدرالسابق ، ص٣١٢.

[٢]- موريس دوفروجيه: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي دروبي، دمشق دار دمشق عام ١٩٨٦، ص١٧٢.

[٣]- جانيس تيري: السياسة الخارجية الأمريكية (دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة ، ترجمة: حسن البستاني ، بيروت ، الدار العربية للعلوم، ص ٧٥.

أولاً: على المستوى الجماعي:

يتعلق الأمر بتمويل الأحزاب السياسية التي تظل مواردها في أغلب الأحيان بمنأى عن الإعلان، ومن الطبيعي أن تقوم جماعات الضغط بتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية التي تؤيد مطالبها. ويظهر الأمر جلياً في إطار النقابات العمالية التي تساعد الأحزاب الاشتراكية دون أن تخفي وجود هذه المساعدات وأحياناً ضخامتها. وفي هذا المستوى يمكن أن تتحد عدة جماعات لمساعدة أحزاب أو مرشحين منفردين ممن يؤيدون توجهاتها[1].

ثانياً: على المستوى الفردي:

وهي الرشوة أي رشوة المسؤولين في مراكز القيادة الذين يؤيدون مصالح الجماعة الضاغطة دون قيد أو شرط بمقابل حصولهم على المساعدات المالية اللازمة . وليس من الضروري أن تأخذ هذه الرشوة في كل الأحيان شكل مساعدات مالية بل من الممكن أن تأخذ هذه أشكالاً أكثر براعة مثل تأدية خدمة لبرلماني ما (تقوم بها إحدى المؤسسات مثل تشغيل عضو عائلته أو من ناخبيه ذوي النفوذ أو يمكن أن تأخذ شكل هدية في نهاية السنة أو تقديم مكاتب للبرلمانيين...إلخ.

_وفي هذين الإطارين يذكر جان مينو بعض الفضائح منها: فضيحة (ستافيسكي، في فرنسا واكتشاف علاقات بين عصابات المجرمين وأجهزة عامة أمريكية من قبل لجنة (كيوفر) عام ١٩٥١ ، وكذلك فضائح الموظفين على درجات عليا في الإدارة الأمريكية ، وكذلك (بوليب بايكر) مساعد الرئيس الأمريكي جونسون[2].

---

[1]- راجع بهذا الخصوص:*د. فوزي أبو دياب:المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية .

*جان مينو : جماعات الضغط ، مصدر سابق، ص ٥٤ – ٥٥.

[2]- المصدر السابق ، ص٥٥.

- وفي جمهورية مصر العربية يذكر المستشار محمد أبو ضيف مساعد المدعي العام الاشتراكي بعض نماذج الفساد التي استشرت في الجهاز الإداري المصري والتي عاينها هو بنفسه بحكم عمله كمساعد للمدعي العام الاشتراكي منها:

ملفات الهروب بعد الحصول على القروض التي سلبت من البنوك من بعض رجال الأعمال وتقدر هذه الأموال بمليارات الدولارات، بما يؤكد تواجد الفساد في هذه البنوك وفي الأجهزة الحكومية.

وكذلك حادثة العبارة (السلام ١٩٨) التي غرقت في البحر الأحمر عام (٢٠٠٦) وعلى متنها أكثر من ألف راكب، والتي هزت الرأي العام المحلي والدولي فهي تعبر عن الفساد في جهاز النقل البحري والأجهزة المعنية كافةً، وهو ما تعرض له المدعي العام الاشتراكي في تقريره عن الحادثة.

ومن صور هذا الفساد أيضاً عدم تحقيق أو قضاء حاجات الناس بسهولة ويسر إلا لذوي الوساطة والمحسوبية. وقد يكون ذلك ناتج عن تدخل جماعات ضغط بوسائل غير مشروعة بما يؤدي إلى الإساءة لموقف الجهاز الحكومي وإفساده بغرض إظهار الحكومة في مظهر العاجز عن تقديم أي خدمات للمواطنين.

ويرى الباحث إن سلاح المال هو سلاح خطير في يد جماعات الضغط سواء على المستوى الجماعي المتمثل بتمويل الحملات الانتخابية أو تعبئة الرأي العام عبر السيطرة على وسائل الإعلام أو على المستوى الفردي من خلال الرشوة لمن هم في مراكز القرار . مما يوجب على الدولة اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا المجال من خلال إقرار القوانين الصارمة في مراقبة الحملات الانتخابية للمرشحين وحجم المبالغ المصروفة، وكذلك من خلال معالجة أسباب الفساد التي تدفع موظفي الإدارة للاعتماد على الرشاوى لتسيير أمور الوظيفة العامة.

الفرع الثالث

التكتيكات والأساليب القسرية

هناك أسباب عديدة تدفع جماعات الضغط إلى استبدال الوسائل السابقة بوسائل أخرى نرى فيها إمكانية الوصول إلى أهدافها، ومن هذه الأسباب عدم وجود سلطة سياسية منفتحة لمطالب جماعات الضغط، وكذلك عندما تفقد هذه الجماعات التمثيل في السلطتين التشريعية والتنفيذية. فتجد أن صناع القرار لا يأخذون بعين الاعتبار مواقفها، ومن هذه الأسباب أيضاً ضعف القدرات المالية لهذه الجماعات... إلخ. هذه الأسباب تدفع جماعات الضغط للجوء إلى الصدام المباشر مع السلطات العامة لإجبارها على الاستجابة لمطالبها ومنها:

أولاً: التهديدات والعنف[1]:

إذا لم تؤد الوسائل السلمية إلى نتائج إيجابية فإن أصحاب المصلحة يتحولون إلى استخدام وسائل أخرى غير سلمية وهي التهديد والعنف، فالتهديد تلجأ إليه الجماعات عندما تجد أنه لا مفر من ذلك خصوصاً إذا ما وصل بها اليأس إلى فقدان أية وسيلة سلمية تستطيع بها التعبير عن مواقفها أو حماية مصالحها الخاصة.

---

[1]- راجع بهذا الخصوص:

- د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية، مصدر سابق ، ص.١٠٤

- د. خضر خضر: مفاهيم أساسية في علم السياسة، مصدر سابق ، ص٣١٢.

- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص١٨٠.

- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق ، ص٥٢.

- يذكر على سبيل المثال : تهديدات العمال في بريطانيا بإسقاط رئيسة الوزراء (تاتشر) نتيجة برنامجها في الإصلاح الاقتصادي وزيادة نسبة البطالة بين العمال.

والتهديد يتم على مستويين: فردي وجماعي.

أما الشكل الفردي : فهوما يتم على شخص واحد بالذات من خلال ما يتمتع به هذا الشخص من مركز يعطيه القدرة على تغيير السياسة العامة بطريقة تؤدي إلى تحقيق مصالح هذه الجماعة، وهذا الشخص قد يكون من أعضاء السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية.

والشكل الثاني الجماعي : وهو مجموع الأعمال التي يمكن لجماعات الضغط التلويح باستخدامها بمواجهة السلطات العامة في الدولة إذا لم تستجب لمطالبها.

ومن أشكال التهديد على المستويين الجماعي والفردي:

١- التهديد للبرلمانيين بما يسمونه أحياناً (التهديد بعدم الانتخـاب مـن جديـد) فالتجمعات غير الراضية من نشاط نائب أو حـزب بكاملـه تقـوم بتحـريض أعضائها على القيام بحملات ضد هؤلاء المعاندين.

٢- في البلدان التي يسودها عدم الاستقرار الوزاري لا تتردد جماعات الضغط بالتهديد بتحريك احتمال إسقاط الوزارة من خلال النواب المنتسبين إليها أو الأصدقاء.

٣- التهديد الموجه من قبل أشخاص أو جهات معينة ومن أصحاب النفوذ الاقتصادي المهم إلى السلطة، كتهديد رجال الأعمال المحتكرين لصناعة معينة للسلطة فتضطر لاتخاذ القرارات الموافقة لمصالحهم أو الرجوع عن قرار صدر لا يرضيهم.

٤- التهديد الموجه إلى المسؤولين وفي المسـتويات والسـلطات كافـةً سـواء التنفيذية أم التشريعية أم القضائية ، والتي تؤدي في النهاية إلى رضـوخ هـذا المسؤول لمطالب الجماعات كالتهديد بكشف مواطن الفساد في وزارة المسـؤول أو علاقته ببعض الشخصيات.

٥- قد يصل الأمر إلى التهديد بـ (فتح صندوق أسرار المسؤولين) سواء أكانت هذه الأسرار تهم المجتمع أم لا وسواء أكانت هذه الأسرار تضر بالمسؤول أم لا إلا أنها في النهاية قد تسبب حرج شخصي للمسؤول ؛ فيضطر إلى الرضوخ لهذه الضغوط خوفاً من زعزعة ثقة الناس والمسؤولين فيه مما يطيح بمنصبه.[١].

وتتوقف فاعلية هذه التهديدات على الحماية الدستورية والقانونية التي يتمتع بها المسؤول فكلما كانت هذه الحماية قوية؛ كانت فاعلية هذه التهديدات ضعيفة في التأثير على المسؤول للرضوخ إلى مطالب هذه الجماعات.

ثانياً: التظاهر والإضراب:

تلجأ جماعات الضغط عادة إلى التظاهر والإضزاب عندما تفشل الأساليب الودية الأخرى في تحقيق مطالبها، والتظاهر إما أن يكون سلمي غير مصحوب بأعمال عنف أو قد يكون تظاهر مصحوب بأعمال شغب وعنف، فيتحول إلى نشاط محظور يضع القائمين عليه تحت طائلة القانون والمسؤولية.

ويختلف التظاهر عن الإضراب، فالأول: سلوك إيجابي أما الإضراب: فهو سلوك سلبي يعني الامتناع عن العمل ، كأن تضرب بعض الجماعات عن العمل مثل إضراب نقابة عمال سكة الحديد أو نقابة عمال المناجم أو نقابات شركات الطيران فيمس هذا الإضراب المجتمع والمصالح العامة ، فيكون ذلك وسيلة ضغط على السلطة لتلبية مصالح هذه الجماعة[٢].

والتظاهر كما الإضراب قد يكون عملاً مشروعاً وقد يكون غير مشروع لأن هناك من الدساتير ما تجيز التظاهر والإضراب ،ومنها ما تجيزه ضمن ضوابط ومنها ما لا يجيزه أصلاً.

---

[١] في الولايات المتحدة الأمريكية قامت جماعات الضغط بفتح صندوق أسرار الرئيس الأمريكي (كلينتون) وعلاقته مع إحدى موظفات البيت الأبيض وكادت تسقطه من منصبه.

[٢] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص١٠٥.

ولذلك تختلف قوة جماعات الضغط في تحريك التظاهرات والإضرابات في حالة إجازة القانون للمظاهرات والإضراب عنها في حالة عدم إجازة القانون لذلك. حيث في الحالة الأولى تتحرك الجماعات بحرية واسعة خلافاً لما هو في الحالة الثانية أي في حال منع القانون للتظاهرات والإضرابات.

والواقع العملي زاخر بالأمثلة عن التظاهرات والإضرابات والتي أجبرت في كثير من الأحيان السلطات العامة على اتخاذ قرارات لتلبية مصالح معينة أو العدول عن قرارات تتعارض مع مصلحة بعض الجماعات ، وعلى سبيل المثال:

_في الولايات المتحدة الأمريكية كان للتظاهر والإضراب دور كبير في تغيير بعض التشريعات، ففي عام ١٩٦٨ انهار أحد مناجم الفحم الحجري في ولاية فرجينيا وقد أودى الحادث بحياة ٧٨ عاملاً من عمال الفحم بالمنجم، وأدى ذلك إلى قيام نقابات العمال بالتظاهر ضد السلطة لأنها لم توفر وسائل الأمان للعمال في هذا المنجم، وتطورت هذه التظاهرات إلى اضرابات عامة أدت إلى تأثر الحركة الاقتصادية في البلاد، فقامت السلطة بتحسين ظروف العمال وإصدار تشريعات جديدة تحقق مطالبهم، وقد أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت (الرئيس نيكسون) أنه وقع على القانون (مكرهاً)[١].

_وفي فرنسا كذلك الأمر شهد عام ٢٠٠٦ تظاهرات واضرابات واسعة شملت أكثر من (١٥٠) مدينة فرنسية شلت الحياة في فرنسا احتجاجاً على مشروع قانون العمل الذي قدمه رئيس الوزراء الفرنسي ، ولم يكن هناك مفر أمام الرئيس جاك شيراك سوى الاستجابة لضغط المجتمع فأعلن سحب المشروع

---

١ COBB.W,Rayger,.Flder Charles Participation in American Politices, the dynamics of agenda. Boilding, Allynand Bacon, inc boston ١٩٧٢ p.٤٦

نقلاً عن المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: مصدر سابق ، ص ١٨٦.

وإلغاءه وطلب من رئيس الوزراء دومنيك دوفيلبان إعداد مشروع جديد يوفر الأمان والاستقرار للشباب الفرنسي.

- وفي بريطانيا كثيراً ما تقوم نقابات العمال باضرابات وتظاهرات واسعة تشل الحركة الاقتصادية في البلاد مطالبة بتحسين ظروف وأوضاع العمال.

ولم تخل أيضاً الساحة المصرية من تظاهرات عديدة على مدى السنين الماضية بالرغم من تحريم القانون المصري للتظاهر والإضراب ، ومنها تظاهرة القضاة عام ٢٠٠٦ التي طالب فيها القضاة باستقلال السلطة القضائية ومنع مظاهر تدخل الحكومة في الشأن القضائي، وقد وصل الأمر إلى حد الاعتداء على بعض القضاة واعتقال البعض الآخر، وكذلك الإضرابات والتظاهرات المستمرة لنقابات العمال وأشهرها: إضراب عمال الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٧٢ الذي امتد لأسابيع[١].

وعلى كل الأحوال يبقى سلاح التظاهر والإضراب من أهم الأسلحة التي تلجأ إليها جماعات الضغط، أو قد تلوح باستخدامها لإجبار السلطات العامة على تلبية مطالبها وتحقيق ما تصبو إليه من غايات.

[١] المستشار محمد أبو ضيف: جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص ١٨٥-١٨٦.

الفصل الثاني

جماعات الضغط في بعض الأنظمة الديمقراطية المعاصرة

المبحث الأول

جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية

يمثل النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية الأرض الخصبة لجماعات الضغط، حتى أصبح يطلق على هذا النظام اسم (ديمقراطية جماعات الضغط) بمعنى أنه لم يعد هناك نظام تقليدي يعبر عن مصالح الناخبين مباشرة (لكل مواطن صوت واحد) ، بل أصبح هذا النظام يعبر عن مدى الضغط الذي تستطيع تلك الجماعات ممارسته على المشرعين لتحديد قرارهم بشأن قضية ما.

فالمواطن الأمريكي لم يعد يمارس حقوقه الديمقراطية مباشرة بل أصبح يمارسها من خلال هذه الجماعات، وبالتأكيد هذه الظاهرة الفريدة من نوعها في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن وليدة الصدفة بل كانت وليدة أسباب وخصائص تميز بها النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي أدت إلى نمو هذه الظاهرة، ولذلك سأتحدث في هذا المبحث عن شكل هذا النظام وأهميته لجماعات الضغط ، وكذلك عن الحيز الذي تأخذه جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية. ثم أنتقل لأخصص مطلباً مستقلاً للحديث عن اللوبي اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة كإحدى جماعات الضغط التي لها نفوذها وأثرها على الساحة الأمريكية وفق ما يلي:

المطلب الأول: شكل النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي وأهميته لجماعات الضغط.

المطلب الثاني: الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية وتقنيات نفوذها .

المطلب الثالث: اللوبي اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول

شكل النظام السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط

أثبتت الإحصائيات السكانية أن عدد سكان الولايات المتحدة حتى العام ٢٠١٠بلغت أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة يقيمون على مساحة قدرت بحوالي ٩،٦٢٩،٠٩١ كلم ،يعتنق معظمهم الديانة المسيحية إضافة إلى خليط سكاني يضم في أطيافه معظم القوميات والعرقيات ، إضافة إلى سكان الولايات المتحدة الأصليين وهم الهنود الحمر الذين يشكلون حتى اليوم جزءاً من المجتمع الأمريكي له حضارته وثقافته.

لكن التاريخ الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية بدأ في القرن الخامس عشر حين وطئت قدم (كريستوف كولومبوس) الأراضي الأمريكية أسوة بغيره من المستكشفين الذين تبعوه واستقروا على الساحل الشمالي . ثم توالت الهجرات الجماعية القادمة من ايرلندا وايطاليا والمكسيك وإسبانيا... بغية كسب المال واستغلال الثروات الطبيعية.

وهكذا تألف المجتمع الأمريكي من جماعات حملت معها ثقافتها وديانتها الخاصة المختلفة عن بعضها البعض ، ليتحول هذا المجتمع كما وصفه أحد الكتاب الأمريكيين إلى (شركة يديرها أفراد).

وفي عام ١٨٤٠ تحدث الكاتب والمؤلف الشهير ألكسي دي توكفيل في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) عن الولايات المتحدة ووصفها بأنها عبارة عن تجمع من (المغامرين والمضاربين) وكذلك وصفها بأنها (أمة من المتضامنين)

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مؤلفة من ثلاث عشرة مستعمرة إنكليزية، استطاعت الحصول على استقلالها بعد فترة من التمرد المسلح عام ١٧٧٦

لتصبح كل مستعمرة دولة حرة مستقلة ،وهذا الإعلان تبعه حرب الاستقلال التي استمرت بضع سنوات حتى انتهت عام ١٧٨١ ، والتي أجبرت المستعمرات على التحالف فيما بينها في اتحاد تعاهدي بقصد تنسيق جهود المستعمرات على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي ، وبعد انقضاء عشر سنوات على نظام هذا الاتحاد تبين لقيادة الاتحاد عجز هذا النظام عن تلبية متطلبات الاستقلال وبقاء الأمة الأمريكية ، فقرروا الاجتماع ودراسة نظام الاتحاد وتعديل الدستور الكونفدرالي ووضع دستور جديد للمستعمرات . وبعد أشهر من المفاوضات الشاقة وضع دستور عام ١٧٨٧ وتمت مصادقة الدول الأعضاء عليه عام ١٧٨٩ ،وعد نافذاً منذ ذلك التاريخ وفي نيسان عام ١٧٨٩. انتخب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، ويعد هذا الدستور الذي ما زالت تعيش الولايات المتحدة في ظله أقدم دستور في العصر الحديث.

ويعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة المثال التقليدي البارز عن النظام الرئاسي على أساس أن هذا النظام نشأ وترعرع في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك سيقوم الباحث من خلال هذا المطلب بدارسة هذا النظام السياسي بمؤسساته الحكومية المتمثلة بالمؤسسات الدستورية، والمؤسسات اللاحكومية المتمثلة بالأحزاب السياسية ،ثم يستعرض أهمية هذا النظام بالنسبة لجماعات الضغط ووفق الفروع التالية:

الفرع الأول: المؤسسات الدستورية الأمريكية.

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: أهمية النظام السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة لجماعات الضغط.

الفرع الأول

المؤسسات الدستورية الأمريكية

- يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث سلطات دستورية على المستوى الإتحادي وهي:

السلطة التنفيذية الإتحادية والسلطة التشريعية الإتحادية والسلطة القضائية الإتحادية وما يهم في النظام السياسي الأمريكي هو دراسة السلطتين التنفيذية والتشريعية وفق ما يلي:

أولاً: السلطة التنفيذية الإتحادية :

يتميز النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكيـة بأحاديـة السـلطة التنفيذية التي تعود إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والوزراء ليسوا سوى مجرد تابعين له لذلك يعتبر الرئيس الأمريكي رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة في الوقت نفسه ،الأمر الذي يميز النظام السياسي الأمريكي عن الأنظمة الديمقراطية الغربية حيث يطلق عليه تبعاً لذلك اسم (النظام الرئاسي)[1]

وينتخب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط،ويشترط في المرشح أن يكون أمريكياً بالولادة متماً الخامسة والثلاثين من العمر وأن لا تقل إقامته في الولايات المتحدة عن أربعة عشر عاماً.

---

[1] حول النظام السياسي الأمريكي راجع:

*د.عبد الله الجوجو:الأنظمة السياسية المقارنة، مصدر سابق ،ص ١٤٤.

*د.سعيد بو الشعير:القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية عام ٢٠٠٢ ، ص٢١٣

*د.رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ -١٥٥

* د. محمد الحلاق ، د. أحمد اسماعيل، د. نجم الأحمد : النظم السياسية مركز التعليم المفتوح ،الدراسات القانونية،جامعة دمشق عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، ص ١٦ -٢٠.

ينتخب الرئيس من قبل هيئة كبار الناخبين المؤلفة من ممثلين عن الأحزاب السياسية في الولاية بحيث يكون لكل ولاية عدد من الممثلين في هيئة كبار الناخبين مساوٍ لعدد المقاعد المخصص لها في مجلسي النواب والشيوخ، وجرت العادة على انتخاب هؤلاء الممثلين عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الشعب، بهذا يمكن القول:إن انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يتم من قبل الشعب لكن على درجتين .

- يتم انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية على مراحل تتمثل في:

أ- تعيين المرشحين للرئاسة

ب- انتخاب الناخبين الرئاسيين

ج- انتخاب الرئيس

والواقع أن المرحلة الأولى لم ينص عليها الدستور الأمريكي، وإنما استقر عليها العرف السياسي الأمريكي نتيجة للدور الكبير الذي يلعبه الحزبان الديمقراطي والجمهوري في الحياة السياسية الأمريكية ، حيث إن الصراع على كرسي البيت الأبيض يبدأ قبل الافتتاح الرسمي لمعركة الانتخاب، فقبل أن يتواجد في الانتخابات مرشحان رئيسيان الأول عن الحزب الجمهوري والثاني عن الحزب الديمقراطي، يخوض هذان المرشحان معركة انتخابية مسبقة كل منهما داخل حزبه للفوز بترشيح الحزب لمنصب الرئاسة، ويتم حسم هذا الصراع في المؤتمر الوطني للحزب.

في حال شغور منصب الرئيس بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العزل أو عدم القدرة على ممارسة عمله يحل محله نائبه إلى أن تنتهي فترة ولايته، وإذا شغر منصب نائب الرئيس يقوم الرئيس بتسمية من يحل محله شريطة موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ معاً) ،اما إذا لم توافق أغلبية أعضاء مجلسي الكونغرس معاً أو وافقت أغلبية أعضاء أحد المجلسين دون الآخر على إسم المرشح لمنصب نائب الرئيس ، فإن على رئيس الجمهورية أن

يسحب ترشيحه ويقوم باقتراح اسم مرشح آخر يحظى بموافقة أكثرية أعضاء مجلسي الكونغرس معاً.[١]

*** تنظيم الإدارة:**

يمارس الرئيس الأمريكي صلاحياته الدستورية عن طريق عدد من الهيئات الاستشارية الملحقة به، وأهمها الوزارة ومكتب الرئيس ولكن لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حكومة بالمعنى الذي يشار إليه في النظام البرلماني (هيئة جماعية مؤلفة من رئيس وعدد من الوزراء مسؤولين عن تنفيذ سياسة الحكومة). بل يكون الرئيس في الولايات المتحدة محاط بمجموعة من الوزراء يحملون لقب سكرتير، يقومون بتنفيذ العمل الإداري والحكومي وتقديم المشورة والنصح للرئيس وهم هيئة ليس لها سلطة البت أو اتخاذ القرار، لأن الرئيس وحده يملك هذه السلطة وهم يتدخلون فقط لإعطاء المشورة للرئيس الذي إذا رآها مفيدة أخذ بها وإلا لا يتبعها، وهذا ما عبر عنه الرئيس ابراهام لنكولن بقوله متهكماً :" سبعة يقولون لا ونعم واحدة ولكن في النهاية نعم هي التي تغلب".[٢]

وهؤلاء يعينهم الرئيس حسب رغبته لكـن يجـب ألا يكونـوا مـن أعضـاء الكونغرس، ويمكن أن يكونوا من أعضاء الحزب المعارض لأن تعيينهم لا يـتم بناء على اتجاهاتهم السياسية بل بناء على قدراتهم، لأنهم في الحقيقة ليسـوا إلا مجرد موظفين لدى الرئيس.

---

[١] - الفقرة الثانية من التعديل الدستوري رقم ٢٥ الصادر عن الكونغرس الأمريكي عام ١٩٦٧،راجع بهذا الخصوص:د:حسن البحري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، مصدر سابق ، ص ٤٠٥-٤٠٦

[٢] حول هذا الموضوع راجع:

*د.عبد الله الجوجو:الأنظمة السياسية المقارنة، مصدر سابق ،ص ١٤٤.

*د.سعيد بو الشعير:القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية الجزائرعام ٢٠٠٢ ، ص٢١٣

*د.رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ وما بعد...

إضافة لهؤلاء الوزراء يساعد الرئيس في مهامه مكتب البيت الأبيض الذي يشكل هيئة الخبراء الخاصة بالرئيس حيث يختارهم الرئيس بصفة شخصية ، وهناك مكتب الأمن القومي الذي أنشئ عام ١٩٤٧ ويتولى مهمة التداول مع الرئيس حول تنسيق السياسات المتعلقة بالأمن القومي ، وأيضاً مكتب الموازنة المكلف بإعداد الموازنة السنوية ومكتب المستشارين الإقتصاديين الذي يتولى مهمة إعداد القسم الاقتصادي من رسالة الرئيس السنوية عن حالة الاتحاد[1].

*** صلاحيات الرئيس الأمريكي:**

مع مرور الزمن بدأت سلطات الرئيس الأمريكي بالتعاظم والازدياد بشكل عرفي ولكن مع خضوعها للرقابة، فمنذ عهد الرئيس روزفلت وامتيازات الرئيس في تعاظم مستمر في مواجهة الكونغرس، بحيث يبدو وكأنه المحرك للعملية التشريعية والعلاقات الدولية . وبالنظر إلى أهم الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس :

أ- بالرجوع إلى نص الفقرتين الأولى والسابعة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي نلاحظ أن الدستور الأمريكي قد أسند صلاحية اقتراح التشريعات إلى أعضاء الكونغرس أما الرئيس فليس له حق اقتراح القانون ولا التدخل في المناقشات المتعلقة بالقوانين، وأعضاء الإدارة ليس لهم الحق في الكلام أمام الكونغرس، ولكن عملياً الرئيس هو المحرك الأول للعملية التشريعية من خلال الرسالة السنوية التي يوجهها إلى الكونغرس عن حالة الاتحاد والتي تشكل في الواقع برنامجاً تشريعياً حقيقياً. كما أن الرئيس بإمكانه أن يودع الكونغرس مشروعات القوانين من خلال أعضاء الكونغرس المقربين منه، هذا بالإضافة

---

[1] كذلك يلحق بمكتب الرئيس عدد من الوكالات الحكومية المستقلة التي أنشئت لتخفيف العبء عن الإدارة الوزارية ومنها : بنك الاستيراد والتصدير للولايات المتحدة والوكالة الوطنية لإدارة الفضاء والطيران (NASA) ،مكتب البريد ، مكتب المعلومات للولايات المتحدة ومكتب إدارة المحاربين القدماء...إ لخ.

إلى اجتماعه بزعماء حزبه في الكونغرس والحزب المعارض ويبين لهم أمانيه الخاصة التي تترجم من قبل هؤلاء بشكل اقتراحات بقوانين.

كذلك يملك الرئيس في مواجهة الكونغرس حق الفيتو أي الاعتراض على القوانين، وعندها يضطر الكونغرس لإعادة التصويت والموافقة بأغلبية ثلثي أعضائه ومجرد تلويح الرئيس باستخدامه هذا الحق فإنه يرغم أعضاء الكونغرس الذين قدموا هذا المشروع إيجاد تسوية مع البيت الأبيض قبل التصويت عليه، وذلك تجنباً للفيتو الرئاسي مستقبلاً.

ب- مع تعاظم القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية تعاظم دور الرئيس في مجال العلاقات الدولية، فالرئيس هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة وهو يعقد المعاهدات مع الدول الأخرى، لكن هذه المعاهدات خاضعة لمشورة مجلس الشيوخ وموافقته.

لكن ما يلجأ إليه الرئيس الأمريكي للتحايل على النص الدستوري الذي يشترط موافقة (٣/٢) من أعضاء مجلس الشيوخ للتصديق على أية معاهدة هو اللجوء إلى ما يسمى بالاتفاقات التنفيذية (Executive Agreements)[١].

هذه الاتفاقيات ابتدعها الفقه الدستوري الأمريكي ، للتهرب من الشكليات التي يفرضها الدستور الأمريكي عند إبرام المعاهدات ، أي التهرب من رقابة مجلس الشيوخ وإطلاق يد الرئيس في إبرام اتفاقات بسرعة ودون الرجوع الى المجلس

١- الاتفاقات التنفيذية : هي نوع من المعاهدات من حيث الشكل توقع من قبل الرئيس أو ممثليه ولا تحتاج لتصديق مجلس الشيوخ وقد ظهر هذا النوع من الاتفاقيات في التعامل الدستوري الأمريكي منذ القرن التاسع عشر وذلك من أجل المعاهدات ذات القيمة البسيطة التي من غير المستحب أن تأخذ شكل المعاهدات الهامة . مع العلم أنه لا توجد تفرقة في القانون الدولي بين الإتفاق التنفيذي والمعاهدة ، فالقواعد الخاصة بصحة المعاهدة ونفاذها وآثارها وتطبيقها وتفسيرها وإنهائها تطبق على كل أنواع الاتفاقات الدولية ، ومنها الاتفاقات التنفيذية.

المذكور لأخذ موافقته ، وقد تعدت حدود هذه الإتفاقيات في كثير من الأحيان حدود الأمورالتنفيذية أو الإدارية إلى أمور جوهرية[1].

كذلك يعين الرئيس السفراء والوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي، وكذلك يخضع التعيين لمصادقة مجلس الشيوخ.

ج – يملك الرئيس سلطات لائحية تخوله إصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لوضع القوانين موضع التنفيذ.

د- للرئيس حق إصدار العفو عن الجرائم المقترفة في حق الولايات المتحدة، كما يملك سلطة إصدار العفو الخاص بالنسبة للأحكام الصادرة عن المحاكم الفيدرالية.

هـ - يعين الرئيس عدد كبير من الموظفين بمفرده والبعض الآخر يعينه بمشاركة مجلس الشيوخ، كما يملك الرئيس صلاحية تعيين قضاة المحكمة العليا بعد موافقة مجلس الشيوخ.

ومن خلال هذه الدراسة للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية، يتبين أن الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية هو القابض على زمام الأمور في السلطة التنفيذية من خلال الصلاحيات الكبيرة والهائلة التي يتمتع بها. فهو الذي يعين الوزراء ويعين قضاة المحكمة العليا إن كان الأمر يوجب اشتراك مجلس الشيوخ معه في الاختيار إلا أن الواقع العملي يترك الأمر له في أغلب الأحيان، كما أنه يملك سلطة إصدار اللوائح التنفيذية ولا يوجد مجلس وزراء بل معاونين للرئيس ليس لهم سلطة البت في الأمور، لذلك يشكل الرئيس في الولايات المتحدة أهمية كبرى بالنسبة لجماعات الضغط.لأن السلطة التنفيذية في يده لذلك تحاول هذه الجماعات التأثير في الناخبين الذين يقومون بانتخاب رئيس

---

[1] -راجع بهذا الخصوص:د:حسن البحري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، مصدر سابق ، ص ٤٥٣.

الجمهورية، كذلك تحاول هذه الجماعات التأثير على الرئيس من خلال التوجه إلى الرأي العام وحثه على إرسال البرقيات والرسائل إلى البيت الأبيض لدفع الرئيس إلى اتخاذ موقف ما من قضية تهمها، كما تحاول هذه الجماعات التوجه إلى الأجهزة والوكالات الحكومية التابعة لرئيس الجمهورية إضافة إلى التوجه للوكلاء لمحاولة الضغط والوصول إلى القرار الذي يحقق مصالحها.

ثانياً: السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ يكونان ما يسمى ب (الكونغرس الأمريكي) والسبب الرئيس في تكوين السلطة التشريعية من مجلسين يكمن في تحقيق نوع من التوازن بين الدويلات الصغيرة والكبيرة من جهة وإيجاد مظهر الدولة الواحدة من جهة أخرى[1].

أ- انتخاب الكونغرس :

يتكون الكونغرس الأمريكي من مجلسي الشيوخ والنواب ، وبالنسبة لمجلس النواب فهو يتألف من (٤٣٥) عضواً يمثلون الشعب الأمريكي بفرضه كياناً واحداً ومدة ولايته سنتين ، ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام المباشر على أساس الاقتراع الفردي الأكثري بدورة واحدة . أما مجلس الشيوخ فهو يتكون من (١٠٠) عضو بمعدل عضوين لكل ولاية بصرف النظر عن عدد سكانها أو اتساع رقعتها ، ومدتها ست سنوات على أساس أن يتجدد ثلث أعضاؤه كل سنتين [2].

---

[1] د. رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مصدر سابق ، ص ١٥٨.

[2] د. محمد الحلاق وآخرون : النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٤٠ وما بعد...

ويشترط فيمن يرشح لمجلس النواب أن يبلغ سن الخامسة والعشرين من العمر، وأن يكون أمريكياً منذ سبع سنوات على الأقل. أما شروط الترشيح لعضوية مجلس الشيوخ فهي أن يكون قد أتم الثلاثين من العمر، وأن يكون أمريكياً منذ تسع سنوات على الأقل.

ب- صلاحيات الكونغرس[1]

تعتبر الوظيفة التشريعية من أهم الوظائف المسندة إلى الكونغرس الأمريكي ، ويمارس المجلسان هذه الصلاحية بصورة مشتركة وعلى قدم المساواة باستثناء المسائل المالية التي تعود الأولوية فيها إلى مجلس النواب، فحسب الدستور الأمريكي يكون حق اقتراح القوانين هو لأعضاء الكونغرس بحيث يتم دراسة الاقتراح أمام المجلس الذي قدم له قبل تحويله إلى المجلس الأخر، وإذا نشأ خلاف حول مشروع قانون معين تشكل لجنة للتوفيق تتكون من أعضاء ممثلين من المجلسين تسعى لحل الخلاف، وذلك بإيجاد صيغة موحدة يتفق عليها الطرفان، وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق يتم التخلي عن المشروع نهائياً.

أما الرئيس الأمريكي فلا يملك الحق باقتراح القوانين، ولكن عملياً يمكن للرئيس أن يلفت نظر الكونغرس إلى الأمور الهامة، من خلال رسالته عن حالة الاتحاد أو من خلال أعضاء الكونغرس المقربين من الرئيس.

والكونغرس يمارس الصلاحية التشريعية في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعسكرية، وذلك بفضل نظرية (الصلاحيات الضمنية)،

---

[1] حول هذا الموضوع راجع :

* د.سام دلة : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٤٢٤.

*د.عبد الله الجوجو:الأنظمة السياسية المقارنة، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

*د.سعيد بو الشعير:القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، مصدر سابق ، ص ٢١٦

إضافة إلى الصلاحية التشريعية التي يتمتع بها الكونغرس هناك صلاحية هامة أخرى وهي الصلاحيات المالية التي تشمل حق فرض الضرائب ومنح القروض وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وكذلك إقرار الموازنة العامة للدولة التي تمثل وسيلة ضغط هامة بيد الكونغرس على الرئيس . لأن دور السلطة التنفيذية يقتصر على عرض مشروع الموازنة فقط على الكونغرس (مجلس النواب) أولاً.

وللكونغرس أيضاً الحق بممارسة صلاحية السلطة التأسيسية أي الحق بتعديل الدستور بعد أن يوافق أغلبية ثلثي أعضائه على هذا التعديل . كما أن للكونغرس نوع من السلطة القضائية تجيز له محاكمة كبار موظفي الدولة الاتحادية بمن فيهم الرئيس ونائبه بتهمة الخيانة العظمى أو الرشوة أو غيرهما من الجنايات والجنح الكبرى . وذلك من خلال الطريقة التقليدية المعروفة بـ (الإمبيشمنت) أو الاتهام في تبعتها الجزائية لا السياسية، من خلال محاكمة تجري في مجلس الشيوخ إذا أدينوا فعلاً بارتكاب هذه الجرائم[1].

ويتضح من دراسة السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه السلطة مكونة من مجلسين (الشيوخ والنواب) ، وهذين المجلسين يتمتعان بصلاحيات تشريعية متساوية تقريباً. لذلك من المهم لجماعات الضغط محاولة التأثير والنفوذ إلى المجلسين لأن ما يمر في المجلس الأول قد يعطله المجلس الآخر. كما أن الكونغرس الأمريكي له دور كبير في الحياة الديمقراطية والسياسية الأمريكية، لذلك تحاول جماعات الضغط التأثير عليه بعدة طرق بدءاً من التدخل في العملية الإنتخابية وصولاً إلى أسلوب اللوبي، وإعداد مكاتب

[1] -راجع بهذا الخصوص د:حسن البحري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، مصدر سابق ، ص ٥١٢.

الدراسات والأبحاث المتخصصة التابعة لهذه الجماعات والتي مهمتها مد الكونغرس بالمعلومات اللازمة عن مشاريع القوانين التي يدرسها.

الفرع الثاني

الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

يتميز النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بالثنائية الحزبية المرنة هذه الثنائية لها خصائص وميزات أضفت على النظام الأمريكي طابعاً مميزاً، حيث يوجد على الساحة السياسية الأمريكية حزبان سياسيان كبيران هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ولكن هذا لا يعني وجود أحزاب سياسية دائمة منظمة على الصعيد الفيدرالي، فهذه الأحزاب تتصارع داخل كل ولاية على المقاعد البرلمانية والوظائف الحكومية وليس لها وجود فعلي إلا على صعيد الولاية. فالحزب في كل ولاية له طابعه الخاص وميزاته الخاصة لدرجة يمكن معها القول أنه لا يوجد حزب ديمقراطي وحزب جمهوري على صعيد الدولة الفيدرالية بل يوجد (أحزاب ديمقراطية وأحزاب جمهورية). وينتج عن هذا التنظيم أن الرئيس عند انتخابه يجد نفسه متحرراً من أي التزام تجاه أي من التنظيمات الحزبية[1].

فالمرونة الحزبية الأمريكية أدت إلى ضعف الدور الأيديولوجي الحزبي في النظام الأمريكي الذي لا يتميز بمذهب عقائدي معين ولا ببنيان اجتماعي يقوم عليه، فالحزب الجمهوري الذي يعد أكثر محافظة من الحزب الديمقراطي وأكثر تمسكا بالليبرالية الاقتصادية وأقوى تعصباً للاعتبارات القومية، نلاحظ أن الفروق بينه وبين الحزب الديمقراطي تتضاءل على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن أنصار الحزب الديمقراطي في الجنوب هم أكثر محافظة ورجعية في الشمال من أنصار الحزب الجمهوري في الشمال كما أن عدم وجود

---

[1] د. رقية المصدق : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٦٣.

حزب اشتراكي في البلاد جعل طابع الصراع السياسي والحزبي ضعيفاً[١].

وقد حدث تبدل جذري على النطاق الأديولوجي بين الحزبين الرئيسيين حيث تحول الحزب الديمقراطي من موقع المدافع عن حقوق الدول الأعضاء تجاه السلطة المركزية إلى موقع المدافع عن حقوق الأفراد وإلى تدخل السلطة المركزية في الحياة الإقتصادية والاجتماعية ، وأدى هذا الأمر إلى اقتراب الحزب أكثر فأكثر من صفوف العمال وأبناء الطبقات المسحوقة وأبناء الاقلية السود. أما الحزب الجمهوري الذي نشأ مؤيداً وداعماً لتقوية السلطة المركزية تجاه الدول الأعضاء فأصبح منذ تسلم روزفلت لمنصب الرئاسة إلى معارض لتلك السياسة، واقترب أكثر فأكثر من أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى والبرجوازيين وأرباب العمل ، وأصبحوا يشكلون مصدر قوته وقاعدته الإنتخابية[٢].

والجدير بالذكر أن خلف هذين الحزبيين الكبيرين اللذان يسيطران على مجمل الحياة السياسية الأمريكية يوجد أحزاب صغيرة لا شأن لها في الحياة السياسية الأمريكية كالحزب التقدمي والحزب الاجتماعي وحزب العمال وحزب المزارعين وحزب الخضر، وهذه الأحزاب ليس لها أي فعالية تذكر في التأثير على مجرى الأمور الانتخابية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

إن هذه الثنائية المرنة أدت إلى نتائج سياسية مهمة على صعيد الولايات المتحدة، أرخت بآثارها على الحياة السياسية والديمقراطية في ذلك البلد ، وبقراءة سريعة للدور الذي تضطلع به هذه الأحزاب يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أولاً: إن الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية هـي أحزاب نخبـة وليست

---

[١] د. محمد الحلاق وآخرون: النظم السياسية مصدر سابق ، ص ٧٠.

[٢] مصدر سابق ، ص ٧٥.

[٣] د. فوزي أبو ذياب المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، مصدر سابق ، ص١٨٩.

أحزاب جماهير ويقتصر الانتساب إليها على بعض اللجان المحلية التي تشكل في إطار كل دائرة انتخابية ، كما أن هذه الأحزاب ليست أحزاب مركزية، فليس هناك من سلطة مركزية للأحزاب ونتيجة لهذه اللامركزية المفرطة للأحزاب في الولايات المتحدة، قيل بوجود (١٠٠) حزب في الولايات المتحدة خمسين حزباً ديمقراطياً وخمسين حزباً جمهورياً كل واحد منهما في ولاية.

ثانياً: تلعب اللجان الحزبية التي تتشكل على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً أثناء الانتخابات الأمريكية، فهي التي تقوم بمهمة تنظيم الحملات الانتخابية وجمع التبرعات وتقوم بعمل الدعاية الانتخابية.

ثالثاً: يعتمد الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية على تحالف برلماني أكثر من اعتماده على حزبه وهذا نتيجة حرية التصويت التي يتمتع بها أعضاء الحزب بعد وصولهم للكونغرس وهذه نتيجة منطقية لتعدد الأحزاب على مستوى الولايات. وهذا أدى إلى عدم وجود معارضة دائمة ومنظمة لأنه في القرارات المهمة لا يلتزم أعضاء الكونغرس بتعليمات حزبية،كما أن ذلك لا يعد خروج عن سياسة الحزب.

رابعاً: إن هذا النقص في أديولوجية الأحزاب السياسية الأمريكية فتح المجال بشكل كبير وكما سنرى لجماعات الضغط حيث وجدت هذه الجماعات لتملأ الفراغ الكبير الذي تركته الأحزاب السياسية في تمثيل الشعب الأمريكي.

الفرع الثالث

أثر النظام السياسي والاجتماعي على جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية

الأمريكيون العاديون يميلون إلى تكوين جمعيات أو روابط لكل غرض يتصوره العقل تقريباً، والولايات المتحدة الأمريكية بها كل ما يمكن تصوره من اهتمامات ومصالح هذه الروابط تساعد في ربط الأفراد في هذا المجتمع بشبكة من الارتباطات الوثيقة، وعندما يتخذ نشاط المجموعة صبغة سياسية فإنه يربط الناس بالنظام السياسي أيضاً.

فهذه الأمة إذاً ليست مكونة من كتلة كبيرة من الأفراد الذين يعملون منفردين سياسياً فحسب بل هي مكونة أيضاً من مجموعة أصحاب المصالح التي تربط المواطن بالنظام وتغير شكل السياسة من وجوه هامة، فالأمريكيون يشكلون دوماً أمة من (المشاركين).

وقد لاحظ المراقب الفرنسي الكسي دي توكفيل هذه الميزة في الأمريكيين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، عندما بد أمامه أن (مبدأ الإتحاد في جمعيات) له جذوره العميقة في العقل الأمريكي. وهي من أسباب هذه الظاهرة التي جعلت عضوية جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية منتشرة، ولاسيما بالنسبة إلى بعض الأمم الغربية الأخرى[1].

فثلثا الأمريكيين تقريباً ينتمون إلى جماعات ضغط مقابل نصف سكان بريطانيا وألمانيا وأقل من ثلث الإيطاليين[2].

---

[1] لاري ألوتيز: نظام الحكم من الولايات المتحدة، مصدر سابق ، ص ٩٤.

[2] ماكس سكيدمور، مارشال كارترولنك ، كيف تحكم أمريكا ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥.

ولعله بعد هذه الدراسة للنظام السياسي والاجتماعي والحزبي للولايات المتحدة الأمريكية يمكن استنتاج بعض الأسباب التي أدت إلى نمو هذه الظاهرة :

أولاً: التركيبة السكانية للولايات المتحدة الأمريكية: حيث إن التنوع العرقي والديني الذي صاحب الهجرات الكبيرة إلى الولايات المتحدة ، أدى إلى التباين الواضح في مصالح الجماعات وأهدافها في المجتمع الأمريكي الذي أصبح مجتمعاً يسمح بتطوير وتنافس الجماعات وتضاعفها بشكل أوضح من أي مجتمع غربي آخر[1].

هذا إضافة إلى العقلية الأمريكية التي ترى أن المصلحة العامة ما هي إلا عبارة عن مجموع المصالح الخاصة لفئات المجتمع.

ثانياً: ضعف أيديولوجية الأحزاب السياسية الأمريكية أرخى بظلاله على الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لطبيعة الدولة الفيدرالية أثر على أيدولوجية كل من الحزبين إلى حد جاز القول بأنه ليس ثمة حزب ديمقراطي وحزب جمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما ثمة أحزاب ديمقراطية وأخرى جمهورية بقدر تعدد منظمات هذه الأحزاب على مستوى الولايات، لذلك وجدت جماعات الضغط لتملأ الفراغ الذي تركته الأحزاب السياسية في تمثيل الشعب الأمريكي. فكثير من الناخبين لا يرى أي اختلافات سياسية هامة بين الحزبين، وتبعاً لذلك لم يعد الناخبون يحددون انتماءاتهم الحزبية على نحو قوي ففي سنة ١٩٥٠ مثلاً كان نحو (٢٠%) من جمهور الناخبين يعتبرون أنفسهم مستقلين وفي عام (١٩٩٠) كان نحو (٣٥%) يعتبرون أنفسهم كذلك[2].

---

[1] د. عادل ثابت: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص ٢٠٩.

[2] المصدرالسابق ، ص ٢٠٨.

ثالثاً: مبدأ فصل السلطات الذي تأخذ به الولايات المتحدة : حيث إن هذا المبدأ يحتم الاتفاق التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قبل إقرار القوانين المختلفة، ولا يتم هذا الاتفاق إلا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والكونغرس. فالنظام في الولايات المتحدة مناسب لعمل جماعات الضغط ومن هنا تتميز جماعات الضغط في الولايات المتحدة باستمرار حاجتها إلى التنظيم ليكون لها المرونة الكافية التي تتيح لها سرعة الإتصال بالرئيس وأعضاء الكونغرس[١].

رابعاً: هيكل الحكومة الأمريكية: تشجع كل من الفيدرالية ومبدأ فصل السلطات على زيادة نشاط جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إن بمقدور الجماعات التي لم تتمكن من تحقيق أهدافها على مستوى الولاية أن تتجه صوب واشنطن لتحقيقه، كما أن الجماعة التي تفشل في الضغط على الكونغرس يمكن أن تجرب التأثير على المحاكم من خلال ما يسمى بالقضية الاختيارية والدليل على ذلك نجاح الجماعات المناصرة للحقوق المدنية مثل الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، في جعل المحكمة العليا تقرر في النهاية عدم دستورية الفصل العنصري عام ١٩٥٤ بعد عدة عقود من معارضة الكونغرس[٢].

---

[١] د. بطرس بطرس غالي: محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق ، ص ٣٢٢.

[٢] لاري آلوتير: نظام الحكم في أمريكا، مصدر سابق، ص ٩٤.

المطلب الثاني

الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية وتقنيات نفوذها

تم الحديث في المطلب السابق عن شكل النظام السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومبيناً الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مناسبة لنشاط جماعات الضغط، وسأتناول من خلال هذا المطلب أنماط جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعريج على أهم هذه الجماعات ، وسأتحدث عن تقنيات نفوذ هذه الجماعات وعن موقف المشرع الأمريكي منها وفق ما يلي:

الفرع الأول: أنماط جماعات الضغط في الولايات المتحدة.

الفرع الثاني: أساليب جماعات الضغط الأمريكية.

الفرع الثالث: موقف المشرع الأمريكي من جماعات الضغط.

الفرع الأول

أنماط جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية

إن جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية والدينية والإقتصادية ، وهي مؤسسات طوعية غير مأجورة بصفة عامة حيث توجد أشكال شتى من هذه الجماعات.

ومن الصعب معرفة العدد الصحيح لجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه من المؤكد أن تأثيرها لا يكف عن التعاظم والازدياد . فعلى سبيل المثال في عام ١٩٦٨ كان هناك حوالي (٢٦٦) جماعة ضغط مسجلة رسمياً في حين أن الرقم قد بلغ عام ١٩٧٨ في مقداره (٢٧٠٠) جماعة ضغط. هذه المجموعات تشكل دون أدنى شك دائرة الاقتراع الأكثر أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن سلطتهم تتناسب طرداً مع خسارة المسؤولين الأمريكيين لتأثيرهم ، لأن هؤلاء يجدون أنفسهم مكرهين دوماً على التآلف الدائم مع جماعات الضغط[1].

وتعتبر مدينة واشنطن مركز الثقل في تركز هذه المجموعات المصلحية الضاغطة ، ففي تسعينات القرن العشرين كان هناك أكثر من (٨٠٠٠٠) ممارس ضغط مسجلين رسمياً في واشنطن. وفي إحصاء نشر سابقاً تبين أنه ما بين كل عشر شركات كبرى فإن ثماني شركات منها لها رجال في واشنطن يعملون في مجال (اللوبي) لمتابعة مصالح هذه الشركات . كما تبين أن المحامين ورجال القانون والأعضاء السابقون في الكونغرس والفروع التنفيذية هم الأداة الأقوى في أيدي جماعات الضغط ، بسبب قدرتهم على التأثير في أعضاء

---

[1] أضواء على المجموعات المصلحية الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية : منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي: ، مكتب الإعلام والنشر دمشق عام ١٩٨٣ ، ص٢٧

الكونغرس من جهة ولكونهم مختصين بالأعمال القانونية ودهاليزها من جهة أخرى. وهذا ما دفع أحد أعضاء الكونغرس المدعو ((داين ويهار)) إلى القول: "إن جماعات الضغط أكبر قوة سياسية في واشنطن ".[1]

_وبالنظر إلى أهم جماعات الضغط الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يلاحظ ما يلي:

أولاً: جماعات الضغط الاقتصادية: هذه الجماعات تسعى لتحقيق فوائد مادية لأعضائها مثل جماعات الضغط الزراعية،وأهمها اتحاد مكتب الزراعة الأمريكي ويضم في عضويته أكثر من (٢,٥) مليون عضو، وكذلك الاتحاد الوطني للمزارعين والجمعية الزراعية الوطنية،وقد ظهرت هذه الجماعات عندما شعر المزارعون بوجوب حماية حقوقهم بعد المشاكل التي تعرضت لها الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية والتراجع التدريجي لهذا القطاع[٢].

ومن جماعات الضغط ذات الأهداف الاقتصادية أيضاً (مؤسسات الأعمال الحرة) وأقواها في هذا المجال غرفة التجارة الأمريكية التي تضم أكثر من (٢٠٠٠٠٠) من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي تعارض قوانين حماية المستهلك وكذلك توجد الجمعيات الوطنية لأرباب الصناعة التحويلية، وتضم أكثر من (١٤٠٠٠) شركة مساهمة ضخمة. إضافة إلى ما يسمى بـ(المائدة المستديرة للأعمال التجارية) التي تضم رؤساء الشركات المساهمة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وهذه المؤسسات تقف بحزم ضد التشريعات التي تهدف لمقاومة الاحتكار وزيادة الضرائب على الشركات[٣].

---

[1] د. عادل ثابت: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص ٢٠٤.

[2] راجع بهذا الخصوص : د. طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص ٨٥.

* لاري آلويتز: نظام الحكم في أمريكا ، مصدر سابق، ص ٩٦-٩٧

[3] د. عادل ثابت: النظم السياسية المصدر الساب ، ص ٢٠١، لاري آلويتز: مصدر سابق، ص ٩٧.

ومن جماعات الضغط ذات الأهداف الاقتصادية (الإتحادات المهنية) التي تهتم بخدمة صناعة معينة، وأهمها (معهد البترول الأمريكي). توجد الاتحادات العمالية المنظمة حيث يشكل اتحاد العمال الأمريكيين ومؤتمر المنظمات الصناعية معاً أكبر جماعة ضغط عمالية، إذ تمثل أكثر من (١٥) مليون عامل وأكثر من مائة اتحاد عمالي فرعي، ويقف اتحاد العمال الأمريكيين إلى جانب السياسات الموالية للعمال مثل التأمين الصحي ورفع الحد الأدنى للأجور. كما نجحت هذه الاتحادات في عام ١٩٨٨ في إقرار قانون يفرض على شركات الأعمال أخطار العمال بالإستغناء عنهم أو إغلاق المصنع قبل ستين يوماً من الإغلاق الفعلي أو الاستغناء.[١]

وإلى جانب الاتحادات المهنية والاتحادات العمالية توجد الجماعات المهنية التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على الرأي العام، وأبرزها جمعية المحامين الأمريكيين التي تعتبر من أبرز المؤيدين للسلطة القضائية الاتحادية وعلى الأخص للمحكمة العليا في الولايات المتحدة[٢].

وبالإضافة لتلك الجماعات يوجد جماعات ضغط تشمل جميع أنواع المصالح الاقتصادية ، حيث يوجد جماعات ضغط للمصالح البترولية وأخرى لمنتجي الألبان وكذلك لمنتجي التبغ وجماعات ضغط لمصنعي السجائر ولصانعي السيارات وأخرى لصانعي الأسلحة ...إلخ.

ثانياً: جماعات الضغط غير الاقتصادية: لا تسعى هذه الجماعات لتحقيق أهداف اقتصادية بالضرورة،وأهمها الجماعات الأيديولوجية والمرأة والجماعات الدينية والعمل السياسي والجماعات البيئية وجماعات المصلحة ذات القضية الواحدة[٣].

---

[١] لاري آلويتز: مصدر سابق، ص ٩٨.

[٢] د. كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، مصدر سابق، ص٢٢.

[٣] راجع بهذا الخصوص: د. عادل ثابت: النظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢، لاري آلويتز :مصدر سابق ، ص ٩٧.

أ- الجماعات الأيديولوجية: تعتنق هذه الجماعات فلسفة سياسية أو أخلاقية معينة، وترغب في إدماجها في السياسات العامة. ومن الأمثلة البارزة لهذا النوع جماعة أنصار الحركة الديمقراطية وجماعة الأغلبية الأخلاقية والتي تعبر عن قيم أصولية مسيحية.

ب- الجماعات النسائية: تهدف هذه الجماعات للدفاع عن حقوق المرأة خاصة في مجال المساواة في العمل ، وأهمها (المنظمة الوطنية للنساء التي تضم أكثر من ١٥٠٠٠٠ عضوا) .

ج- الجماعات البيئية: ازدادت هذه الجماعات مع ازدياد وعي الشعب الأمريكي بالمشاكل الناتجة عن تلوث البيئة بسبب تسرب النفط وانبعاثات المصانع ،وكان من أبرزها نادي (سييرا) الذي يضم في عضويته أكثر من (٢٥٠٠٠٠) عضو والذي مارس ضغوطه من أجل هواء نقي ومياه نظيفة، كذلك جمعية (أوديون) الوطنية وجماعة أصدقاء الأرض، ويوجد أكثر من (٥٠٠) جماعة ضغط تنشط في مجال البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية.

د- الجماعات الدينية : حيث يوجد لوبي كاثوليكي وآخر علماني وثالث يهودي، وكثيراً ما تتخذ هذه الجماعات مواقف بصدد القضايا الاجتماعية بدءاً من الإجهاض إلى حقوق الأقليات، وكذلك تعد السياسة الخارجية مجالاً لاهتمام بعض الجماعات الدينية وعلى سبيل المثال تقف الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية بقوة خلف (إسرائيل) .

هـ - جماعات القضية الواحدة: حيث تهتم هذه الجماعات أساساً بالتأثير في السياسة في أحد المجالات الرئيسة مثل حلف (كلامشل) الذي تشكل لمعارضة محطات توليد الكهرباء النووية في (نيوانيجلند)، أو جماعات الحق في الحياة التي تسعى لتعديل الدستور لمنع الإجهاض، وكذلك الجمعية الوطنية للرماية والتي تعارض القيود على السلاح.

و – جماعات الضغط الحكومية: تتشكل هذه الجماعات للدفاع عن مصالح الدول الأخرى في واشنطن وخاصة في مجال مبيعات الأسلحة والمساعدات الخارجية أو السياسة التجارية. ففي عام ١٩٩٠ كان هناك نحو ألف من هؤلاء يمثلون مصالح دول أجنبية في واشنطن إضافة إلى أن حكومات الولايات والمدن في الولايات المتحدة الأمريكية، تنشأ جماعات الضغط الخاصة بها لممارسة الضغط على واشنطن من أجل الحصول على منح مالية أو عقود دفاعية أو مشروعات فيدرالية للتشديد أو دعم المساكن منخفضة التكاليف ، حيث تقوم هذه الولايات بصورة مستمرة بإحاطة صانعي السياسة في واشنطن علماً بالمشاكل الجارية واحتياجات المستقبل.

ك – لجان العمل السياسي: منظمات تنشأ لجمع تبرعات الأفراد والمؤسسات التابعة لجماعات مصالح أمريكية ، وتوجيه هذه التبرعات لمساندة أعضاء الكونغرس والسياسيين المنتخبين والمساندين لها وسوف يتم الحديث عنها لاحقاً.

الفرع الثاني

أساليب عمل جماعات الضغط الأمريكية

انطلاقاً من عمل جماعات الضغط في ظل ما يفرضه النظام في الولايات المتحدة الأمريكية من قيود استطاع ممارسو الضغط من جماعات وأفراد التأثير في الوسط السياسي السائد ، واستخدموه للتمكن من بلوغ صانعي سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالدرجة الأولى، ومن ثم إقناعهم بتبني سياسات مواتية لبرامجهم المحددة مسبقاً. حيث سعى ممارسو الضغط الاحترافيون المتمركزون في واشنطن وجماعات الضغط المنتشرة في كل أنحاء الأمة للتأثير في السياسة الأمريكية بمختلف وجوهها.

فهناك توافق عام بأن لممارسي الضغوط تأثيراً كبيراً على سن القوانين المحلية والفيدرالية وعلى اتجاه أصوات الناخبين في انتخابات الكونغرس وعلى الأحزاب السياسية وحتى على قرارات المحاكم في بعض الأحيان.

ولابد لممارسة الضغوط من قيام جماعات الضغط باستجماع طاقاتها وعناصر قوتها المختلفة التي قد تكون قوة مالية أو عددية أو تنظيمية أو علمية . فالجماعات الأكثر ثراء تستطيع أن تعتمد بكل ثقلها على قوتها المالية والسياسة الأمريكية حتى بعد صدور قوانين الإصلاح التي لم تزل تتيح مجالاً كبيراً لاستعراض العضلات المالية . أما الجماعات الأقل ثراء يمكن أن تلجأ إلى قوائم العضوية لتتمكن من تحقيق أهدافها فمجموعة المستهلكين لا يتسنى لها أن تجاري الماليين المتحدين لكن تستطيع الانتصار عليهم بالتنظيم الجيد المتماسك ، والذي يضم أعداداً كبيرة من الأصوات ومجموع القادرين على العمل في المعارك الانتخابية.

إن جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تستخدم هذه المصادر والعناصر لبلورة تقنيات نفوذها في نطاق واسع من الأنشطة ، مثل حشد الرأي العام تجاه قضية معينة والانخراط في المعارك الانتخابية للمرشحين، ومحاولة الحصول على قرارات من المحاكم وإعطاء المشورة التشريعية ومساندة المرشحين ونشر الآراء وإقامة مآدب العشاء بقصد إلقاء الخطب والإدلاء بالشهادات، وما إلى ذلك من حملات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وصولاً إلى القيام بإتصالات مباشرة مع الرئيس ومسؤولي البيت الأبيض والمسؤولين المحليين ومساعديهم ، وإجمالاً يمكن اختصار تقنيات النفوذ التي تستخدمها جماعات الضغط في الولايات المتحدة بما يلي :

أولاً : تقنيات قضائية:

كثيراً ما يتأثر موضوع من مواضيع السياسة العامة تأثيراً شديداً بقرارات المحاكم ، وسعياً وراء هذا تعمل كثير من جماعات الضغط عن طريق النظام القضائي آملة منه الاستجابة لها مع إن مثل هذه التكتيكات تتطلب عادة صبراً عظيماً إلا أنها تكون عادة كبيرة الأثر من خلال إحداثها تغييراً جذرياً في السياسة. كما أن النضال لإقناع قاض واحد أو عدة قضاة في إحدى المحاكم أيسر وأقل كلفة من عملية إقناع الهيئة التشريعية بكاملها. فالدفاع عن قضية ما في محكمة في الولايات المتحدة يكلف آلاف الدولارات، ولكن ذلك أقل بكثير من نفقات معركة ضخمة تفتح عشرات الأبواب التشريعية والتكتيك المتبع في هذا المجال هو ما يسمى بـ (الدعوى الفئوية) أو القضية الإختبارية المدفوعة باسم عدد كبير من المواطنين.وهذا التكتيك ضروري لتغيير قرارات متعلقة بالسياسة من المحاكم لأن صدور حكم واحد في قضية واحدة قد يحدد سياسة عامة[1].

[1] ماكس سكيرمور، مارشال كارترولتك، كيف تحكم أمريكا، مصدر سابق، ص ٢١١.

وأغلب الدعاوي والالتماسات التي قدمت إلى القضاء الأمريكي في هذا المجال كانت من وكالات حكومية، وكان أنشطها الجمعية الوطنية لتقدم الملونين والاتحاد الأمريكي للحقوق المدنية[١].

ومن الأمور المؤثرة على أحكام القضاء والمحاكم المقالات المنشورة في المجلات ، ولاسيما مجلات معاهد الحقوق ذات المكانة والسمعة المهيبة مثل كليات حقوق (متشيجان وهارفرد)، والتي يمكن أن يكون لها وزن ثقيل التأثير على السياسة العامة للمحاكم، وقد يذكر القضاة صراحة بعض نصوص هذه المقالات للاستعانة بها . ومن الأمثلة على ذلك الحكم الصادر بشأن التمييز العنصري في قضية (براون ضد هيئة التعليم) سنة ١٩٥٤ الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على نشرات العلماء وكتبهم في القانون ، ومعظمها كتابات أسهم بها الأكاديميون والمناضلون تدعيماً لهذه الدعوة[٢].

وقد لعب النظام القضائي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً في تسهيل عملية تدخل جماعات الضغط في مواجهة السلطة القضائية من خلال عدة أمور أبرزها:

- نظام المحلفين: وهم فئة من الناس يعملون بجانب القاضي بحيث يبحث هؤلاء عن الوقائع، ويطبق القاضي القانون بناءاً على الوقائع التي أقرتها هيئة المحلفين، ويتم اختيارهم بعدة طرق أهمها : إعداد قائمة بأسمائهم بمعرفة موظفين منتدبين لهذا الغرض بحيث يختارون أشخاصاً تنطبق عليهم صلاحية المحلف بعد إجراء استخبارات عنهم ، أو عن طريق قسمة قائمة الناخبين بالدائرة على عدد المحلفين المطلوبين .[٣]

---

[١] لورانس غراهام وآخرون: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص٣١.

[٢] ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك، مصدر سابق ، ص ٢١٢.

[٣] المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل : جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص١٢٢.

و يمثل المحلفون فئات عريضة من فئات المجتمع الأمريكي، فقد يكون المحلفين من أصحاب الأعمال أو الموظفين أو الملاك ومن المهنيين ومن جميع فئات المجتمع ، الأمر الذي يتيح لجماعات الضغط استغلال نفوذها على هؤلاء للتأثير في عمل السلطة القضائية .

كذلك يتم اختيار القضاة في الولايات المتحدة الأمريكية بالانتخاب ويتم الانتخاب بالاقتراع المباشر أو على درجات ، حيث يلجأ لأسلوب الإنتخاب بهدف منع السلطة التنفيذية من التحكم باختيار القضاة وكذلك ربط القضاء بالشعب.[1]

والواقع أن جعل اختيار القضاة من خلال الشعب يسهل من مهمة جماعات الضغط لاختراق السلطة القضائية ، إما عن طريق التغلغل في هذه السلطة من خلال انتخاب قضاة يمثلون جماعات ضغط معينة ، أو من خلال التأثير على القائمين عليها عن طريق التدخل في العملية الانتخابية بسبل شتى.

ثانياً : تقنيات تشريعية :

إن التأثير في عمل السلطة التشريعية يشكل الإهتمام الأول لجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية فالسلطة التشريعية هي المسؤولة عن تشريع القوانين في أشكال النظم السياسية، وبالتالي فإن جماعات الضغط تسعى للتأثير عليها بشتى الوسائل .

والتقنيات المتاحة للاتصال مع السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية أوسع من تلك المتاحة للاتصال بالقضاء ، لأن القضاة في النظام الأمريكي ليس من المفروض عليهم أن يناقشوا القضايا مع الأطراف أصحاب المصلحة فدورهم أكثر أدوار المناصب الأمريكية انعزالاً لضمان حيادهم، ويتمثل ذلك في عبارة (الستار القرمزي) وهو رمز يصف الحواجز التي تقيمها المحاكم الأمريكية بينها

---

[1] المصدر السابق، ص ١٥٣.

وبين العالم الخارجي، أما المشرعون فهم أحرار في سماع حجج أي إنسان، بل أنهم في الواقع ملزمين بذلك باعتبارهم ممثلين عن الشعب ، وبالتالي فإن قنوات الاتصال والضغط مفتوحة بين من يشتغل باللوبي وبين الكونغرس الأمريكي .

ويؤيد هذا المعنى تصريح صادر عن غرفة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية يبين مدى الأهمية التي تعلقها جماعات الضغط هناك للتأثير في أعضاء الكونغرس ، وقد جاء في هذا التصريح ما معناه (بما أن الكونغرس هو المكان الطبيعي للتشريع وسن القوانين فإننا نركز غالبية اتصالاتنا برجال الكونغرس أكثر من أي جهاز حكومي آخر، وخاصة أننا نعرف شخصياً النواب والشيوخ ونعرف كيف نصيغ صداقاتنا معهم بلغة شفوية أو كتابية...إلخ)[1] .

وبالتأكيد إن وسائل الضغط والاتصال لجماعات الضغط من أجل التأثير في عمل الكونغرس الأمريكي متنوعة جداً وتتناسب مع قدرة كل جماعة وإمكانياتها وفي مقدمتها:

أ- القوة الانتخابية التي تمثلها الجماعة:

تحاول جماعات الضغط التأثير في عمل الكونغرس الأمريكي من خلال تلويحها بهذه القوة ، ويذكر في هذا المجال (الاتحادات الزراعية) ،التي يتركز أعضاؤها في منطقة انتخابية واحدة . و(الاتحادات العمالية) وهذه القوة يمكن أن تترجم بصورة مباشرة وعملية في صناديق الاقتراع أثناء الانتخابات. أما بالنسبة للجماعات التي لا تملك هذه القوة فقد تعمل للتأثير على الرأي العام من خلال قوتها الاقتصادية وقدرتها على السيطرة على وسائل الإعلام والاتصال ، وغالباً ما ينشأ صراع بين مختلف هذه الجماعات كالصراع الذي نشأ حول مشروع يقضي بوضع القوة النووية تحت إشراف القطاع الخاص، فإنه وبالرغم من

[1] د.فوزي أبو ذياب،المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ،مصدر سابق،ص٢٠٧.

الضغوطات التي مارستها القطاعات الاقتصادية الكبيرة بقواها الهائلة فإن ما يسمى بـ لوبي الشعب، الذي يضم فئات من الصحفيين والعلماء والمثقفين والمواطنين قد تمكن من التأثير على الرأي العام مبرزاً مساوئ هذا المشروع الذي سقط في النهاية[١].

ب – الاتصالات الودية مع المشرعين:

يسعى المشتغلون باللوبي إلى تنمية اتصالات ودية ووثيقة مع المشرعين عن طريق ما يسمى (أسلوب الطعام والشراب) .[٢]

فالمشتغل باللوبي مستعد أن يأخذ معه مشرع إلى الغداء ويقدم له تذاكر لقضاء الوقت في أماكن فخمة ويقوم برحلة إلى موطن المشرع في طائرة المنظمة التي يعمل لصالحها، وقد يشمل هذا الإكرام أيضاً إعطاء مكاتب للمشرعين لأن مواقف هؤلاء قد تكون ضرورية لإنجاح مساعي جماعات الضغط الساعية للحصول على تشريعات تلبي مصالحها[٣].

وأيضاً المشرعون السابقون وأعوانهم مرشحون مثاليون لأعمال اللوبي ما دام تركهم منصبهم لم يقترن بفضيحة فهم يعرفون سلفاً طريقهم في دهاليز الهيئة التشريعية ، كما أن وجودهم في هذه الهيئة سابقاً سبيل لإنشاء صداقات مع الكثير ممن لا يزالون في السلطة. على سبيل المثال في عام(١٩٤٧)كان في واشنطن وحدها (٢٣) عضواً سابقاً في مجلس الشيوخ و (٨٠) نائباً يعملون كمحترفين للوبي[٤].

---

[١] مصدر سابق ، ص ٢٠٧.

[٢] د. عبد الرضا الطعان: آليات العمل السياسي، عمان، دار الحامد للنشر – الأردن ١٩٩٨ ، ص١٦٢.

[٣] بالرغم من تحريم قانون الولايات والإتحاد الفيدرالي قبول الهدايا من اللوبي ولكن ربما القرب وقوة الاقناع يمكن أن يتسبب في جعل المشرعين يولون مزيداً من الاهتمام للأوضاع التي يؤيدها أصدقاءهم فهذه الأمور صحيح أنها لا تشتري أصوات المشرعين ولكن يمكن أن تكسب انتباههم وربما احترامهم أيضاً.

[٤] ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وولتك: كيف تحكم أمريكا، مصدر سابق ، ص ٢١٥.

ج – إنشاء مكاتب الدراسات والأبحاث المتخصصة:

لجأت جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء مكاتـب خاصة في كل أنحاء الدولة وزودتها بمجموعة من الكتاب والناشـرين ورجـال القانون والدعاية والأبحاث العلمية ،ومهمـة هـذه المكاتـب تزويـد أعضـاء الكونغرس بالمعلومات اللازمة حول الموضوعات المختلفة . حيث تقـوم هـذه المكاتب بجمع الأبحاث ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة، كما تضع التقارير المطلوب تقديمها إلى اللجان. وتعهد هذه المكاتب إلى بعـض أعضاء الكونغرس بعرض وجهة نظرها أمام المجلس والدفاع عـن قضـاياها مقابل أجراً ومكافأة معينة . كما تعين كل جماعة ممثلاً لها في الكونغرس مهمته الاتصال بالأعضاء والتنسيق معهم بشأن التشريعات المختلفة[1].

واليوم أصبحت جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية أهم مورد للبحث التشريعي بالنسبة للمشرعين من خلال تجميعها للأرقام والإحصائيات الدقيقة التي قد لا يتمكن المشرعون كأفراد من الحصول عليها سواء في مجالس الولايات أو مجالس الدولة كلها.

ثالثاً : تقنيات تنفيذية:

ترتبط مصالح الأفراد ارتباطاً وثيقاً بسياسة الحكومة وخاصة مع ازدياد الرقابة الحكومية والأخذ بسياسة التوجيه الاقتصادي ، وجعل معظم النشاط الاقتصادي خاضعاً لإشراف الحكومة . وحتى في الولايات المتحدة ذات النظام الليبرالي الاقتصادي لا تزال السلطة التنفيذية تلعب دوراً مهماً في مجالات عديدة كالضمان الصحي أو بعض المجالات الصناعية مثل بناء السفن وصناعة النقل. كما تقوم بمهمة التنظيم لشؤون التجارة ووسائل الاتصال . كما تقوم بتحديد أسعار السلع الزراعية وغيرها من السلع الأساسية[2].

---

[1] د.بطرس بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة ، مصدر سابق ،ص ٣٢٥.

[2] مصدر سابق ، ص ٣٢٥.

ومن الطبيعي أن تلجأ جماعات الضغط إلى السلطة التنفيذية كي تنتهج السياسات وتصدر القرارات التي تتفق مع مصالحها . وقد تتفق السلطة التنفيذية مع جماعات الضغط لضمان الحصول على موافقة السلطة التشريعية على بعض التشريعات المتفقة مع مصالح الطرفين[١].

فالتلويح باستخدام القوة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية ليس فعالاً ضد السلطة التنفيذية لأن عدداً قليلاً من الموظفين التنفيذيين في أي مستوى يجري اختيارهم بواسطة الانتخاب المباشر . والغالبية منهم ومناصبهم مضمونة عن طريق نظام الخدمة المدنية وبمنأى من تأثير الناخبين عليهم، ومع ذلك فقد اعتمدت جماعات الضغط في الولايات المتحدة تكتيكات معينة للضغط على السلطة التنفيذية بدءاً من الرئيس وحتى الأجهزة الإدارية الأخرى.

فالرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرت سابقاً يختصر بشخصه السلطة التنفيذية ، ويملك صلاحيات تنفيذية واسعة وهو يستعين بكثير من المكاتب والمستشارين والموظفين والخبراء فيكون تأثير جماعات الضغط عن طريق هؤلاء الذين يمكن أن يتبنوا اقتراحاتهم ويوصلوها للرئيس خصوصاً فيما يتعلق بالموازنة والاقتصاد وحقه فيما يخص نقض القوانين[٢].

ومن المفيد الإشارة إلى أن هناك ضغوطاً متعددة تمارس على الرئيس ، و يعود ذلك لتعدد المصالح، وغالباً ما ينشأ صراع عنيف بين مختلف جماعات الضغط وينتصر في النهاية صاحب الحجة الأقوى أو من أجاد استعمال الضغوط المباشرة وسواها.

---

[١] د. رمزي الشاعر : الأيدلوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص ١١٤.

[٢] د. فوزي أبو ذياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢١٠.

رابعاً: تقنيات خاصة:

لا تكتفي جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية بالتقنيات السابقة للتأثير في عمل السلطات العامة وجعل قراراتها مطابقة لمصالحها بل أن طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية أتاح لها مزيـد مـن التقنيـات الخاصة لاستعمالها بغية التأثير على الحكام والمشرعين منها:

أ- إنشاء لجان العمل السياسي: إن تأثير المال على السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية هو ظاهرة طبيعية ، وتاريخياً اعتادت المؤسسات الأمريكية الكبرى وخاصة الاقتصادية منها حشد طاقاتها المالية لمساندة المرشحين السياسيين المساندين لقضاياها . وفي سبعينات من القرن العشرين ظهرت مجموعة من القوانين الأمريكية التي حاولت تنظيم تأثير المال على السياسة من خلال تقنين هذا التأثير وإظهاره على السطح. وفي هذا السياق تم وضع قانون الحملات الانتخابية الفيدرالية لعام ١٩٧٢ والذي سمح للمؤسسات الاقتصادية والاتحادات العمالية المساهمة في الانتخابات من خلال انشاء ما يسمى بـ (لجان العمل السياسي) التابعة لها، والتي يتميز عملها بالشفافية ويرصده القانون وتفرض القوانين على لجان العمل السياسية التسجيل مع لجنة فيدرالية خاصة وهي لجنة الانتخابات الفيدرالية ، والتي تقوم بمراقبة عمل هذه اللجان، يتوجب على هذه اللجان تقديم تقارير مفصلة للجنة الانتخابات الفيدرالية عن الأموال التي قامت بجمعها والتبرعات التي قدمتها للمرشحين، وفي عام ١٩٧٤ تم إضافة بنود جديدة لقانون حملات الانتخابات الفيدرالية سمح لأنواع عديدة من جماعات الضغط والمصالح بتكوين لجان عمل سياسية تابعة لها ، ووضع القانون حدوداً على حجم الأموال التي يمكن أن تجمعها وتتبرع بها لجان العمل السياسي، فوفقا للقانون يجب ألا تقبل لجان العمل السياسي أكثر من عشرة آلاف

دولار أمريكي كحد أقصى في العام لمرشح على معقد في الحزب أو في الانتخابات العامة النهائية. [1]

والواقع أن القانون الأمريكي وضع حداً أعلى للأموال التي يمكن أن تتبرع بها جماعات الضغط أو لجان العمل السياسي بشكل مباشر للمرشحين إلا أنه لم يضع سقفاً للمساعدات المالية غير المباشرة التي يمكن أن تقدمها لجان العمل السياسي للمرشحين ، وذلك عن طريق وسائل عدة تمثل القيام بحملات دعائية للمرشحين أو تقديم مكاتب لهم وغير ذلك من المساندات الانتخابية . الأمر الذي أدى برأي الباحث إلى إفراغ هذا القانون من محتواه في الحد من سطوة المال ولجان العمل السياسي والتي يتضاعف عددها في كل عام[٢].

والجدير بالذكر أن لجان العمل السياسي هذه لم تعد تقتصر على فئة معينة من جماعات الضغط بل أصبحت هذه اللجان من أساليب عمل هذه الجماعات، فهناك لجان عمل سياسية مرتبطة وتمثل مصالح رجال الأعمال وتتميز بقدراتها المالية الكبيرة ، وهناك لجان عمل سياسية تمثل مصالح الاتحادات العمالية ، وأخرى تمثل مصالح جماعات الضغط المهنية مثل المحامين والأطباء وأخرى تمثل مصالح جماعات تدافع عن قضايا معينة ، إضافة إلى لجان عمل سياسية ينشأها كبار السياسيين بغرض دعم حملاتهم الانتخابية[٣].

---

[1] حول هذا الموضوع راجع :* منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي: أضواء على المجموعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية ،مصدر سابق ، ص٢٩.* د. عادل ثابت : نظم السياسية ، مصدر سابق ، ص١٢٠*علاء بيومي:لجان العمل السياسية وتأثيرها على السياسة الأمريكية ، موقع الكتروني-مركز المعرفة- مصدر سابق.

[2] بلغ عدد هذه اللجان عام ١٩٧٤ (٦٠٨) لجنة وفي عام ١٩٨٨ وصل عددها إلى (٢٢٦٨) بينما بلغ عدد هذه اللجان في عام ١٩٩٨ حوالي (٢٨٤٤) وهذه الأرقام تعبر عن النمو السريع للجان العمل السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية .

[3] علاء بيومي :لجان العمل السياسية ، مصدر سابق.

ب- المبادرة والاستفتاء:

في حوالي نصف الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع جماعات الضغط أن تعمل من خلال المبادرة التي تسمح للناخبين أن يتقدموا بطلبات اقتـراح علـى بطاقة الإقتراع وعن طريق الاستفتاء الذي يسمح للنـاخبين بالتصـويت علـى تشريع معين . وبالتالي يمكن بذل جهد كبير من المال والعمل التنظيمي لهزيمة اقتراح أو التصديق عليه ،ولعل أهم هذه المقترحـات هـو اقتـراح (١٣) فـي كاليفورنيا الذي غير جذرياً بنية ضريبة الممتلكات ، وهذا الاقتراح حصل على تأييد قطاع عريض من الجماعات والممولين[١].

ج – اتصالات مباشرة وشخصية مع الرئيس ومسؤولي البيت الأبيض:

يحاول الرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية الاحتفاظ ببعض الاتصالات الشخصية مع جماعات ضغط متنوعة ، وهم يلتقون ممارسي الضـغوط بشـكل دوري أو عندما يكونون على وشك اتخاذ قرار سياسي هام أو اتخذوه بالفعل.

واللقاءات المباشرة تجري عادة عندما يكون هناك ضغط شعبي أو سياسي واسع النطاق تمارسه جماعة معينة أو منظمة للقاء الرئيس أو مسؤولين آخرين ، والأسلوب الفردي لكل رئيس عامل مهم لتحديد الأهمية النسبية للقاءات الشخصية وتكرارها[٢].

وفي سنوات الانتخابات يعمل البيت الأبيض على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جماعات الضغط، وينتدب أشخاصاً يتم اختيارهم من البيت الأبيض لعقد اتفاقات مباشرة مع منظمات معينة.

ففي حملة عام ١٩٧٦ الرئاسية سعى (مابرون كوروباني) وهو مساعد خاص

---

[١] ماكس سكيدمور، مارشال كارتر والتك: كيف تحكم أمريكا، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

[٢] جانيس ج تيري :السياسة الخارجية الأمريكية ،دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الإهتمامات الخاصة ،ترجمة : حسان البستاني، بيروت ،الدار العربية للعلوم ٢٠٠٦ ، ص ٦٢.

للشؤون العرقية إلى كسب تأييد الأمريكيين من أصل بولندي وهنغاري وسلوفيني وجماعات عرقية أخرى معظمهم أوربيون لسياسات الرئيس فوود .[١] ومع ازدياد حملة عام ١٩٨٠ الرئاسية عين الرئيس كـارتر (ألفـرد مـوزس) مستشاراً خاصاً ليكون صلة وصل ولاسيما مع الجالية اليهوديـة، ولـم يعتبـر (موزس) المنصب وسيلة لتحسين العلاقات مع الجالية اليهودية فحسب بل وسيلة للتأثير في السياسة الخارجية أيضاً[٢].

د- حملات عبر الرسائل / الهاتف/ الفاكس/ البريد الإلكتروني:

قد تكون هذه الحملات موجهة إلى البيت الأبيض أو جهات حكومية أخرى ذات صلة بالموضوع (مجلس الشيوخ، مجلس النواب) أو الاثنين معاً . وبالرغم من تجاهل الرسائل البسيطة بشكل عام ما لم تكن محررة من قبل أفراد مقربين إلى البيت الأبيض أو سياسيين رفيعي المقام فإن جماعات الضغط قادرة على استدراج إجابات مباشرة أو غير مباشرة من البيت الأبيض أو من ممثلي الكونغرس.

ومن جهة ثانية كان مستشارو البيت الأبيض يوصون أحياناً برد رئاسي مباشر على رسائل واتصالات محددة ،كما وأن الرسائل والاتصالات الهاتفية ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني الموجهة من أفراد مشهورين أو من قادة منظمات رئيسية معروفة تقابل بإجابات شخصية من الرؤساء أو مسؤولين ذوي مراتب عليا في البيت الأبيض[٣].

وتميل الحملات عبر الرسائل والهاتف والفاكس والبريـد الإلكتروني إلـى لفت

---

[١] المصدر السابق ، ص ١٤.

[٢] Hamelton Jordan Memoto Christopher, april ١٩٨٠-نقلاً عن جانيس تيري ،مصدر سابق ص١٥

[٣] جانيس ج تيري: السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سابق ، ص ٦٣.

انتباه معظم الإدارات الجديدة الساعية إلى تحديد مدى تأييد الرأي العام. وتراجع الإدارات أيضاً وبشكل وثيق الأعداد الكبيرة من الردود والاتصالات التي تتناول كافة المسائل والتعليقات السلبية والإيجابية حول سياسات معينة. ويعتبر المسؤولون الأمريكيون أن هذه الحملات مفيدة لتقييم الرأي العام وسبيلاً لرسم السياسات الداخلية والخارجية.

- ففي عهد الرئيس ترومان حاولت الاتحادات العمالية الضغط على الرئيس كي يضع اعتراضه على القانون (Toft – HARTPY) حتـى قبـل أن يعـرض القانون على الكونغرس ، فقد أرسلت هذه الاتحادات حوالي (٢٠٠ ألف) رسالة و(٥٠٠ ألف) بطاقة و(ثلاثة آلاف) برقية للرئيس ترومان مـن قبـل نقـابيين وعمال وسواهم . ولكن هذا القانون صدر بسبب تعطيل الكـونغرس اعتـراض الرئيس[١].

- وفي عام ١٩٨٨ قامت الجمعية الوطنية للرماية بإنفاق ما يقارب مليوني دولار لحث أعضائها على الاتصال بكبار المشرعين وكانت النتيجة تدفق أكثر من عشرة ملايين رسالة بريد واتصال لمكاتب الكونغرس . الأمر الذي حال دون إقرار مشروع قانون يحدد فترة انتظار مدتها سبعة أيام قبل أن يحق للفرد شراء بندقية وهذا ما يسمى بـ الضغط البريدي.[٢]

---

[١] فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ، ص ٢١٠.

[٢] لاري ألوتيز: نظام الحكم في الولايات المتحدة ، مصدر سابق ، ص ٩٣.

الفرع الثالث

موقف المشرع الأمريكي من جماعات الضغط

ازداد تأثير نشاط جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملموس وأصبحت تشكل سياسات الضغط عنصراً مهماً للغاية بالنسبة للحكومة الأمريكية من خلال تأثيرها في الكونغرس والوكالات الحكومية ووسائل الإعلام التي تؤثر بدورها على الرأي العام .

ويرى العلامة موريس دوفروجيه أن الرأي العام الأمريكي هو الذي كون الدعامة الرئيسة لهذه الظاهرة ، إذ إن الاعتقاد القديم بأن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الخاصة ما زال له قوته في المجتمع الأمريكي ، فضلاً عما يتميز به الأمريكيون من الميل الشديد للانضمام للهيئات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والمهني والثقافي[1].

لذلك حاول المشرع الأمريكي تنظيم عمل جماعات الضغط من خلال إقرار عدة قوانين أهمها:

أولاً – القانون الاتحادي لعام ١٩٤٦ : ويعتبر هذا القانون أول محاولة من الكونغرس الأمريكي للسيطرة على عمل نشاط جماعات الضغط ووضع قيود لها[2].

---

[1] د. احمد عبد البديع : أصول علم السياسة ، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ١٩٨١ ، ص ٢٣٠.

[2] ينص قانون جماعات الضغط (Federal Regulations Loppying act) على ما يلي:

أ – على كل شخص ينوي القيام بضغط على أعضاء الهيئة التشريعية أن يسجل اسمه لدى موظف خاص في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ ويعطي بيانات عن اسمه ووظيفته والجماعة التي ينتمي إليها ويعمل لمصلحتها ومقدار ما يتقاضاه وما أنظمة بهذا الغرض.

ب- على الشخص المسجل اسمه أن يقدم لأجل ثلاثة شهور تقريراً عن الأموال التي جمعها وأنفقها خلال هذه المدة ولمن دفعها والغرض من دفعها.

ج- إعلان هذه التقارير بانتظام في سجل الكونغرس لأن مخالفة هذا القانون تعرض صاحبها لغرامة لا تزيد عن خمسة آلاف دولار أمريكي والسجن لمدة أقصاها اثني عشر شهراً أو بإحدى العقوبتين راجع بهذا المعنى :

* د. رمزي الشاعر : الأيدلوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص ١١٦.

* د. فوزي أبو نياب : المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ، ص ٢١٨.

كما عرف القانون جماعات الضغط بأنها تلك الجماعات ذات المصالح الخاصة التي تسعى للتأثير في مسيرة اتخاذ قرار السلطة التشريعية في الكونغرس . وعرف اللوبينغ ((Lobbying)) في المادة ٣٠٧ بما يلي : اللوبينغ شخص يسعى بواسطته أو بواسطة عميل أو موظف عنده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحصيل أو تجميع أو تلقي نقود أو أي شيء ذي قيمة ليستعمل في سبيل الحصول على مساعدة للقيام بأي من الأهداف التالية :

١- الحيلولة دون سن أي قانون في الكونغرس.

٢- التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إقرار أو عدم إقرار أي تشريع في الكونغرس .

فاللوبينغ كما يلاحظ مظهر من مظاهر سياسة الضغط اعترف بها قانون ١٩٤٦ صراحة ، بل هو عنصر من عناصر عديدة يمكن لعبارة ضغط أن تشملها أي هو أسلوب من أساليب عديدة تستعملها جماعات الضغط لنيل مطالبها بوسائل سياسية.

وقد تعرض هذا القانون لعدد من الانتقادات على أساس أن مواده غامضة وتبعث على الخلط ، كما أن الكونغرس لم يشكل وكالة تشرف على تنفيذه . ولقد طعن في هذا القانون أمام المحكمة العليا عام ١٩٥٤ بسبب الإتهام الموجه من الحكومة لعدد من الأفراد بسبب انتهاكات مفترضة للمادتين الخاصتين بالتسجيل وتقديم التقارير المتعلقة بالدخل والإنفاق ، ولكن المحكمة العليا قد أيدت بأغلبية خمسة ضد ثلاثة دستورية قانون اللوبي[١].

ويرى الباحث أنه من الطبيعي أن يصدر من الكونغرس قانون منزوع الأنياب للحد من عمل جماعات الضغط، لأن هذه الجماعات هي صاحبة الكلمة العليا في

---

[١] د. كريم كشاكش: جماعات الضغط ، مصدر سابق ، ص ٢٩.

تحريك عمل الكونغرس فكيف يمكن لهذه الجماعات أن توافق على إقرار تشريع فعال يحد من نشاطها.

ثانياً : قانون الحملات الانتخابية الفيدرالي لعام ١٩٧٢:

وقد سبق أن تحدثت عن هذا القانون عند حديثي عن لجان العمل السياسي. وملخص هذا القانون أنه حظر على المؤسسات الاقتصادية والاتحادات العمالية المساهمة المباشرة في تمويل الحملات الانتخابية .وإنما سمح لها بذلك بشكل غير مباشر من خلال إنشاء لجان العمل السياسي التابعة لها والتي تقوم بمهمة جمع الأموال والتبرع بها وفق شروط معينة . وكما ذكرت كان هذا القانون محل نقد أيضاً لأنه لم يضع حداً للمساعدات غير المباشرة التي يمكن أن تسلم بها لجان العمل السياسي.

ثالثاً: الرئيس أوباما يفرض قيوداً صارمة على جماعات الضغط السياسي:

قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقب توليه منصب للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع أمر رئاسي تنفيذي فرض فيه قيود لم يسبق لها مثيل على دور أعضاء جماعات الضغط في الفرع التنفيذي للحكومة الأمريكية، ويحظر الأمر التنفيذي على الذين عينهم الرئيس أوباما في مناصب معينة قبول هدايا من جماعات الضغط، كما يحظر عليهم العمل على قضايا أو موضوعات يكون قد سبق لهم السعي لممارسة ضغط على المسؤولين بشأنها أثناء وجودهم في القطاع الخاص ، كما يحظر عليهم ممارسة أي نوع من أنواع الضغط السياسي على الحكومة التي كانوا مسؤولين فيها بعد تركهم مناصبهم الرسمية .[١]

ويرى الباحث أن تحقيق أي تقدم للحد من تأثير جماعات الضغط في الولايات المتحدة سيأخذ وقتاً طويلاً ولابد أن يكون على مراحل لأنها متأصلة في نظام الحكم في الولايات المتحدة.

٢-الحكومة الأمريكية توازن ثابت بين المؤسسات- www.America.gov–موقع الكتروني٢٠٠٩/٩/١٣

المطلب الثالث

اللوبي (اليهودي والصهيوني) في الولايات المتحدة الأمريكية

لا يكتمل الحديث عن جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحديث عن (اللوبي اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة). باعتبار أن هذا اللوبي يشكل أقوى الجماعات الضاغطة والفاعلة على الساحة الأمريكية والمؤثرة في السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً . لذلك سوف أخصص هذا المطلب للحديث عن تعريف هذا اللوبي ومصادر قوته، وعن أهم المنظمات اليهودية والصهيونية التي يضمها هذا اللوبي ثم أنتقل للحديث عن النفوذ الحقيقي لهذا اللوبي في الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما يلي:

الفرع الأول: تعريف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.

الفرع الثاني: أهم المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة.

الفرع الثالث: النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول

تعريف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية

لا شك بأن هناك تحليلات وقراءات متعددة حول طبيعة الأدوار التي قام ويقوم بها اللوبي اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية في مراحل متعددة للتأثير على السياسة الأمريكية، وفرض قياداته أو مؤيدين له في مراكز صنع القرار الحساسة (وليم كوهين – هنري كيسنجر – مادلين أولبرايت...إلخ). رغم التحذيرات الخطيرة والمبكرة التي أطلقها (بنيامين فرانكلين) حول دورااليهود الخطير في الولايات المتحدة باعتباره أحد مؤسسي الولايات المتحدة ومن واضعي دستورها[1].

ويعود التفكير اليهودي بإنشاء لوبي يكون بمثابة ورقة ضغط لليهود في الولايات المتحدة إلى سنوات بعيدة في أواخر القرن التاسع عشر بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام(١٨٩٧)في بال بسويسرا . وقد كانت بدايات ظهور اللوبي آنذاك على شكل منظمات صهيونية صغيرة تشارك وإن كان بأشكال غير رسمية في حملات الضغط على كافة المستويات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن مطالبهم لم تكن تتعدى ترتيب أوضاعهم في تلك الفترة[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت مراكز الصهيونية العالمية وأجهزتها القيادية من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وحصلت عمليات تقارب واسعة بينها وبين الأجهزة السياسية والدعائية والاقتصادية للولايات المتحدة بعد اختيارها

---

[1] د. محمد علي سرحان : اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الإستعماري ، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب عام ٢٠٠٢، ص ٥٦.

[2] د. أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية (١٨٨٢-١٩٩٢) بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر مديرون ،الطبعة الثانية ١٩٩٠، ص ٣٩.

كمركز للصهيونية العالمية ، وذلك بسبب وجود المنظمات اليهودية الصهيونية فيها وهي الأكثر تعداداً والأضخم نفوذاً من النواحي السياسية والمالية[١] .

وبعد هذه الفترة استمرت أعداد المنظمات الصهيونية في التزايد مع تطور في أساليب عملها ، واستغل اليهود في الولايات المتحدة القانون الصادر عام ١٩٤٦ عن الكونغرس الأمريكي الذي نظم عمل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقاموا بتشكيل أول لوبي يهودي رسمي مسجل في عام ١٩٥٤، وهي (اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية للشؤون العامة) (آيباك) وذلك للتأثير المباشر وغير المباشر في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف ضمان مصالح اليهود داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها[٢].

وعبارة (اللوبي اليهودي والصهيوني) في الأدبيات العربية والغربية في كثير من الأحيان تشير إلى معنيين اثنين[٣].

١- اللوبي الصهيوني بالمعنى المحدد: تشير كلمة لوبي في هذا السياق إلى لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) ، وهي من أهم جماعات الضغط ليست اليهودية فحسب بل الأمريكية على الإطلاق ، ومهمتها كما يدل اسمها الضغط على مراكز القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد الكيان الصهيوني ، وهي تعتبر رأس الحربة في الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة والمسؤولة عن رسم سياساتها.

٢- اللوبي اليهودي والصهيوني بالمعنى الشائع: وهو إطار تنظيمي عام يعمل داخله العديد من الجمعيات والتنظيمات اليهودية والصهيونية وتنسق فيما بينها،

---

[١] د. محمد علي سرحان: مصدر سابق ، ص ٥٦.

[٢] د. فايزة سارة: ((الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية)) دمشق، مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ،العدد الرابع، نيسان ١٩٨٩ ، ص ٦٩.

[٣] عبد الوهاب محمد المسيري: اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق ١٩٩٩ ، ص ٣٤٣.

وهذه المنظمات لها ممثلين في واشنطن للتأثير على السياسة الأمريكية بما يخدم اليهود ويخدم (اسرائيل).

هذا ويعد اللوبي اليهودي والصهيوني من أقوى جماعات الضغط في الولايـات المتحدة الأمريكية ولا يستطيع أي باحث أن ينكر قوة هذا اللوبي التـي يمكـن تلخيص مصادرها بما يلي[1]:

ا- يستند هذا اللوبي إلى قاعدة واسعة من الناخبين من أعضاء الجماعة اليهودية.

ب- توجد بين هؤلاء الناخبين نسبة عالية من الأثرياء يقدر بأنهم يتبرعون بأكثر من نصف مجموع الهبات الكبرى للحملة الإنتخابية للحزب الديمقراطي إضافة لمبالغ ضخمة لحملات الحزب الجمهوري.

ج- ارتفاع المستوى التعليمي لأعضاء الجماعة اليهودية.

د- يوجد عدد كبير من المثقفين اليهود الأمريكيين الذين أصبحوا جزءاً عضوياً من النخبة الحاكمة فهم أبناء حقيقيون للمجتمع الأمريكي لا يعيشون على هامشه أو في مسامه ، وإنما في صلبه وهو ما يجعلهم قادرين على ممارسة الضغط والتأثير بشكل مباشر.

ه- الجماعة اليهودية منظمة لدرجة كبيرة وهذا ما يجعلها قادرة على مضاعفة نفوذها لدرجة لا تتناسب مع عدد أعضائها.

و- ساعد نظام الانتخابات في الولايات المتحدة على لعب اليهود دوراً ملحوظاً بسبب تركزهم في بعض الولايات التي تلعب دوراً حاسماً في الانتخابات الأمريكية (نيويورك- كاليفورنيا- فلوريدا)،

والافتراض الكامن في كثير من الأدبيات أن هذا اللوبي يسيطر على مراكز صنع القرار الأمريكي والسياسة الأمريكية ، وأنه يدفع هذه السياسة إلى التناقض مع المصالح القومية الأمريكية الحقيقية في كثير من الأحيان.

---

[1] المصدر السابق ، ص ٣٤٥.

الفرع الثاني

أبرز المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية

اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية هو لوبي اجتماعي سياسي ديني اقتصادي يشمل جميع أوجه الحياة الأمريكية، وحسب معلومات الكتاب السنوي اليهودي هناك أكثر من ثلاثمائة منظمة يهودية في الولايات المتحدة تمثل قرابة ٦ ملايين يهودي أمريكي .وأبرز هذه المنظمات وأكثرها فاعلية هي:[١]

١- لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية - الأمريكية (آيباك)

٢- نساء مزارعي الأمريكيات.

٣- المجلس الأمريكي - الإسرائيلي.

٤- الاتحاد الصهيوني الأمريكي.

٥- منظمة بناي بريث المعادية للافتراء.

٦- بناي بريث.

٧- نساء بناي بريث.

٨- أبناء صهيون.

٩- المؤتمر المركزي لحاخامات أمريكا.

١٠- هداثا.

---

[١] راجع بهذا الخصوص:

منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي: أضواء على المجموعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية ،مصدر سابق ، ص ٣٦ – ٣٧ .

*عبد الوهاب المسيري : اليهود واليهودية والصهيونية ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .

*د. محمد علي سرحان : اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري ، مصدر سابق ، ص ٦٥ .

١١- لجنة العمل اليهودية.
١٢- مؤسسة إعادة البناء اليهودية.
١٣- المحاربون القدماء اليهود في الولايات المتحدة.
١٤- تحالف العمل الصهيوني.
١٥- اللجنة القومية للعمل الإسرائيلي.
١٦- المجلس القومي للنساء اليهوديات.
١٧- المجلس الاستشماري القومي لعلاقات الجالية اليهودية.
١٨- هيئة الإنعاش الإسرائيلية.
١٩- مجلس الشباب اليهودي.
٢٠- النساء الرائدات.
٢١- مجلس الحاخامات.
٢٢- مجلس حاخامات الولايات المتحدة.
٢٣- اتحاد الأرثوذكسية اليهودية في الولايات المتحدة.
٢٤- المجلس المتحد في الولايات المتحدة.
٢٥- النساء الأمريكيات.
٢٦- منظمة التدريب وإعادة التنظيم.
٢٧- عصبة النساء اليهوديات المحافظة.
٢٨- الكونغرس اليهودي الأمريكي.
٢٩- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى.
٣٠- النداء اليهودي الموحد.
٣١- الصندوق القومي اليهودي.

وتتحد هذه المنظمات فيما بينها بمؤتمر يسمى مؤتمر المنظمات اليهودية الكبرى، والذي يوحد عمل هذه المنظمات ويديرها وينسق الجهود فيما بينها ، وخصوصاً

أثناء الانتخابات الأمريكية أو عندما يتعرض الكيان الإسرائيلي لأزمة ، وسوف نقوم بدراسة أهم هذه المنظمات وأبرزها كمثال عن جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية:

أولاً: اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة (آيباك):

American Israel Public Affairs committee (AIPAC)

وهي منظمة (يهودية أمريكية) تأسست عام ١٩٥٤ بغرض التأثير على السياسة الأمريكية تجاه (الشرق الأوسط) ، بحيث تتفق هذه السياسة مع المصالح الإسرائيلية والصهيونية. وهذه المنظمة مسجلة كجماعة ضغط (لوبي) للقيام بمهمة الضغط على السلطات الأمريكية باسم الطائفة اليهودية الأمريكية، وتعود جذور هذه المنظمة إلى عام ١٩٥١ حينما قرر (أشعياء كنن) عضو المجلس الصهيوني الأمريكي بعد التشاور مع الزعماء الإسرائيليين آنذاك تكوين لوبي يهودي هدفه المباشر زيادة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل، وفي عام ١٩٥٤ تكونت اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة ثم تغير اسمها عام ١٩٥٩ إلى (اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة[١]).

وتعتبر هذه اللجنة الرائدة بين جماعات الضغط الصهيونية، لما تتمتع به من تأثير على الإعلام الأمريكي المقروء والمسموع وعلى الكونغرس لكونها جمعية مرخصة وقانونية ولها حرية التحرك واتخاذ القرارات بالطريقة التي تريد دون أي ملاحظة قانونية.

وقد وصفت صحيفة الواشنطن بوست هذه المنظمة بالقول: "إنها القوة التي يجب أن يحسب حسابها في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية والكونغرس الأمريكي"[٢].

---

[١] لي أويرين (المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطها في دعم اسرائيل ، ترجمة: مجموعة من الاساتذة ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت الطعة الأولى عام ١٩٨٦ ، ص ١٨٢.

[٢] د. شادي فقيه : من يحكم أمريكا، بيروت ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع حارة حريك ٢٠٠٤ ، ص٢٣.

والجدير بالذكر أنه ثمة أربعة مناصب أساسية في اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة تتمثل في:

١. المدير التنفيذي.
٢. نائب المدير التنفيذي.
٣. الرئيس.
٤. النائب الأول للرئيس .

ويعتبر المنصب الرئيس داخل (آيباك) هو منصب المدير التنفيذي الذي شغله (كنن) منذ سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٧٤، وقد خلفه (موريس أمتياني) وهو محام وموظف في السلك الخارجي.

وفي عام ١٩٨١ حل (توماس داين) محل (أمتياني) وكان داين متطوعاً سابقاً في كتيبة السلام وفي وزارة الخارجية.

ثم خلفه (هوارد كورفي) حتى عام ١٩٩٧، وبعدها احتل منصب المدير التنفيذي فيها اليهودي (توماس سروداين). [١]

ويشغل عادةً منصب رئيس اللجنة رجل ثري ونافذ يتمتع باحترام المؤسسة اليهودية الأمريكية ، وينتمي إليها وكان أول رئيس لها هو (الحاخام فيليب ببرتشتاين) ودامت رئاسته حتى عام ١٩٦٨.

وتعقد آيباك مؤتمراً سنوياً تحدد من خلاله سياستها للعام القادم على ضوء التطورات الحاصلة في العام السابق.

ولعل هذا المؤتمر هو الكرنفال السنوي الذي تسعى (آيباك) من خلاله إلى فرض مشروعها وبرنامجها على الإدارة الأمريكية أو الساسة الأمريكيين وعلى ضوء

---

[١] د. ياسر زغيب، (آيباك) قصة الإخطبوط في الولايات المتحدة، دار الندى بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ ، ص٧٣.

التزام الساسة الأمريكيين ببنود البيان الختامي للمؤتمر تحدد (آيباك) طريقة تعاملها معهم سلباً أو إيجاباً[1].

ويعتبر المؤتمر من الناحية التنظيمية أوسع هيئة في (آيباك) لها صفة التقرير ، وأوسع هيئة في (آيباك) على الإطلاق بعد الهيئة العامة التي تضم كل منتسب سمي لآيباك.

ويقوم المجلس التنفيذي في (آيباك) بوضع خطة العمل للمؤتمر وهو يضم ممثلين عن أهم ٥٢ منظمة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتضم (آيباك) التي تعلن أن عضويتها تصل إلى (٥٥) ألف شخص ما يعرف باسم (مجلس الرئيس) ، وهو مجلس شرفي ولكن عضويته تقتضي تقديم تبرع للجنة بمبلغ ٣٦ ألف دولار كحد أدنى وأعضاء هذا المجلس هم أعضاء في المؤتمر العام ويحضرون اجتماعاته[٢].

ويحضر عادةً في هذا المؤتمر السنوي ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ عضو يتميز الحضور فيه بالحضور الطلابي والشبابي الكثيف.

ففي مؤتمر عام ١٩٩٦ حضر حوالي ٢٥٠٠ شخص كان بينهم أكثر من ٩٠٠ طالب يهودي من حوالي ٢٠٠ جامعة أمريكية، أما في مؤتمر عام ١٩٩٧ كان ما لا يقل عن ٧٥% من الحضور من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٧-٢٥ عام وكل هؤلاء من طلبة الجامعات.

وتعتمد آيباك على هذا التقليد لإعداد كوادر مستقبلية في مجال القيادة السياسية ومجال حملات الضغط التي تقودها آيباك لدعم وتعزيز موقعها وإنجاح خطتها السنوية وإيصال أعضاء موالين لها إلى مختلف المناصب الحساسة ومنها مجلس

---

[1] مصدر سابق ، ص٧٤.

[٢] جريدة السفير، بيروت، لبنان، ١٩٩٦/٥/٤.

الشيوخ والنواب والإدارة الأمريكية وزارتي الخارجية والدفاع[1]. ويحضر هذا المؤتمر أرفع الشخصيات الأمريكية فعلى سبيل المثال في مؤتمر ١٩٩٦ كان من بين الحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزير الخارجية وارن كريستوفر ، إضافة إلى حوالي (٤٤) عضواً من مجلس الشيوخ وحوالي مائة عضو من النواب[2].

وقد قدم في هذا المؤتمر رئيس آيباك الجديد (ميلفين داو) تقريراً يظهر مدى نشاط هذه اللجنة حيث قال :" إن اللجنة عقدت في العام ١٩٩٥ حوالي ألف اجتماع مع أعضاء مختلفين في الكونغرس على مدى العام ، وأن هذا أدى مع عوامل أخرى إلى موافقة أكثر من ٩٥% من أعضاء الكونغرس على استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل الذي يقدر بثلاثة مليارات دولار سنوياً هذا غير ضمانات القروض والتأييد المستمر للسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية[3].

ولم يخلو مؤتمر آيباك الذي عقد في أيار من عام ٢٠١٠ من الحضور الجماهيري والطلابي والرسمي وعلى أرفع المستويات حيث كان من أبرز الشخصيات التي حضرت بعض أعمال هذا المؤتمر الرئيس الأمريكي(باراك أوباما) الذي أعلن دعمه التام للكيان الإسرائيلي في وجه ما أسماه المنظمات الإرهابية (حماس وحزب الله) والتزامه الدائم أمن (اسرائيل) تجاه ما أسماه (الخطر النووي الإيراني).

وبقيت آيباك طوال سنوات عملها منذ البداية تسعى لاكتساب أكبر عدد ممكن من الأعضاء، وهي تصب جل اهتمامها على البحث عن مؤيدين من بين أعضاء الكونغرس والعاملين في الحملات السياسية ، وهي تبحث عن عاملين أصغر سناً

---

[1] جريدة الأهرام، مصر، القاهرة ، ١٩٩٧/٣/١٢.

[2] د. ياسر زغيب:(آيباك) قصة الأخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة - مصدر سابق ، ص٧٦.

[3] المصدر السابق ، ص٧٦.

في مجالس المدينة المحلية ومجالس تشريع الولايات وشركات المحاماة البارزة وغيرها من المجالس الهامة والشركات المرموقة بدعم سخي من الاتحادات اليهودية ومجالس علاقات الطائفة. وبالإضافة إلى الرواتب الجيدة تقدم آيباك فرصة قيمة للخبرة السياسية، وتقوم بدور ميدان تدريب ومركز توظيف فعال للأشخاص الذين التزموا العمل الدائم لمصلحتها[1].

_وجاء في تقرير لصحيفة (نيويورك تايمز) في إطار ترويجها لقدرات آيباك عام ١٩٨٧ (أن آيباك غدت قوة رئيسة في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت على جانب من القوة يمكنها التأثير على اختبار المرشح الرئاسي لرجال إدارته، ومن الوقوف في وجه بيع الأسلحة لأي بلدعربي). وتقوم وزارة الخارجية وصانعو سياسة البيت الأبيض وأعضاء مجلس الشيوخ وقادة الجيش باستشارة كبار المسؤولين فيها) وخلصت الصحيفة إلى القول:(إن آيباك أصبحت موضع حسد المنافسين من جماعات الضغط الأخرى).

-وفي عام ١٩٨٨ كتبت كاثلين كريستون المحللة السابقة في وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي أي إي) تقول: (لقد أصبحت آيباك في عهد الرئيس ريغين شريكة في وضع السياسة... واللجنة الأمريكية للشؤون العامة متغلغلة في البيت الأبيض وفي الكونغرس إلى حد يستحيل التفكير معه تحديد أين ينتهي ضغط اللوبي وأين يبدأ التفكير الرئاسي المستقل[2]).

وفي عهد الرئيس بوش الأب فإن آيباك استمرت على قوتها وقدرتها المعهـودة في الضغط على الكونغرس وسواه . إلا أن هذه العلاقة بين آيباك وبوش كـان يشوبها بعض التشويش بسبب اعتقاد آيباك أن الرئيس جورج بوش الأب يعمـل

---

[1] لي أويرين:المنظمات اليهودية ونشاطها في دعم إسرائيل - مصدر سابق ، ص١٨٥.

[2] بول فندلي عضو الكونغرس السابق ،(الخداع) ترجمة د. محمد يوسف : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص١١٥.

لمصلحة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية وهو مستعد لتقديم تنازل على حساب اليهود مقابل مصالح أخرى حيوية، منها منع (إسرائيل) من بناء المستوطنات لذلك أحس اليهود في كل من الولايات المتحدة وفلسطين المحتلة بتهديد لمصالحهم الاستراتيجية من الرئيس بوش الأب، فأدلوا بأصواتهم للمرشح الشاب (بيل كلينتون) ودعموا حملته الانتخابية بقوة، وعندما أراد بيل كلنتون التمرد على اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة برزت قضية المتدربة الشابة في البيت الأبيض (مونيكا لوينسكي) لكن ما لبث أن طوي الملف مقابل صفقة تحت الطاولة.

أما الحال مع الرئيس بوش الابن فهو الأكثر صهيونية بين جميع رؤساء الولايات المتحدة على مر التاريخ، صحيح أنه لم يحظ بدعم اليهود في الانتخابات الأولى لتوجسهم أن يحذو حذو والده إلا أنه فاجأهم بإخلاصه للصهيونية مما دفع الناخبين اليهود والممولين لهم بالتأييد القوي لحملته الانتخابية الثانية[1].

ثانياً: بناي بريث Bnai Birith:

(بناي بريث) عبارة يهودية معناها أبناء العهد، وبناي بريث واحدة من أقدم وأكبر المنظمات اليهودية تأسست عام ١٨٤٣ كهيئة يهودية بهدف: توحيد اليهود للعمل من أجل مصالحهم ومصالح الإنسانية، وكان شعارها المعاملة الطيبة والحب الأخوي بين اليهود، وقد توسعت هذه المنظمة حتى أصبح لها فروع في ٤٥ دولة وتضم نحو ٥٠٠ ألف عضو[2].

تأسست هذه الجمعية على يد يهودي ألماني يدعى (هنري جونس)، واتخذت من مدينة نيويورك مقراً لها إضافة إلى فروعها العاملة في أوربا والولايات المتحدة

---

[1] شادي فقيه : من يحكم أمريكا ، مصدر سابق، ص٢٢.

[2] المصدر السابق ، ص١٣.

ومبادئها قريبة من مبادئ الماسونية القائمة على الالتزام والدقة في العمل ويترأسها اليهودي (جاك سبترز)[1].

وقد اهتمت بناي بريث منذ تأسيسها بتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية إلى الجماعة اليهودية داخل الولايات المتحدة وخارجها فأسست المستشفيات وملاجئ الأطفال والعجزة.

وفي عام ١٩١٣ أسست بناي بريث عصبة مناهضة الافتراء التي عملت على مكافحة أشكال التمييز الديني والعنصري كافة.

كما اهتمت المنظمة بتنظيم النساء والشباب فأسست نساء (بناي بريث) عام ١٨٩٧ ومنظمة شباب بناي بريث عام ١٩٢٤.

وتقوم المنظمة بالضغط على صناع القرار في الولايات المتحدة لصالح (إسرائيل)، كما تعاونت مع المنظمة الصهيونية لتعبئة الرأي العام الأمريكي ضد الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩، وضد فرض القيود على الهجرة اليهودية لفلسطين وفي عام ١٩٤٧ طالبت الرئيس ترومان توصية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن تقسيم فلسطين[2].

كما تلعب هذه المنظمة دوراً أساسياً وخاصة من خلال (عصبة مناهضة الافتراء) في خنق أي اتجاهات معادية للصهيونية عن طريق اتهامها بأنها معادية لليهود.

وقد أقام أحد كبار العاملين السابقين في (البناي بريث) دعوى ضد المنظمة عام ١٩٦٨ متهماً إياها بأنها تقوم بأنشطة سياسية وشبه سياسية لصالح دولة أجنبية وهي (إسرائيل) فيما يعد انتهاكاً للقوانين الفيدرالية الخاصة بالمؤسسات الخيرية المعفاة من الضرائب والقوانين الخاصة بالوكالة الأجنبية.

---

[1] د. عبد الوهاب المسيري : اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق ، ص٣٧٠.

[2] المصدر السابق ، ص٣٧٠.

وقد لعبت (بناي بريث) دوراً أساسياً في تأسيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية عام ١٩٥٤ كما كانت من مؤسسي المؤتمر العالمي للمنظمات اليهودية.

ثالثاً: المؤتمر اليهودي الأمريكي:

American Jewish Congress

منظمة يهودية أمريكية انبثقت عن المؤتمر اليهودي الأمريكي الذي انعقد في فيلاديلفيا عام ١٩١٨، بهدف حماية الحقوق الدينية والمدنية للجماعات اليهودية داخل الولايات المتحدة وخارجها ومحاربة كل أشكال التمييز ضدهم، وكذلك مساندة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وتعود فكرة تأسيس المؤتمر إلى عام ١٩١٥.

وقد اكتسب هذا المؤتمر شعبية واسعة بين الجماهير اليهودية فيما مضى ، من حيث تزعم الحملات والتظاهرات المناهضة للنازية وهاجم المؤتمر الكتاب الأبيض البريطاني.

ولعب دوراً مهماً في تنظيم المؤتمر اليهودي الأمريكي عام ١٩٤٣ الذي أقر مبدأ الكومنولث اليهودي العالمي عام ١٩٣٦. وحمل على فرض القضية الصهيونية على الساحة الأمريكية.

ويقوم هذا المؤتمر بالدعاية لإسرائيل في الأوساط الإعلامية والسياسية، كما يؤكد أهمية (إسرائيل) بالنسبة للمصالح الأمريكية الاستراتيجية الحيوية.

رابعاً: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى:

منظمة يهودية أمريكية تعرف عادة باسم (مـؤتمر الرؤسـاء) ومـؤتمر الرؤساء هذا هيئة تمثيلية لـ(٣٧) منظمة يهودية أمريكية تمثل وجهة نظر هـذه المنظمات بشأن المسائل الخاصة بإسرائيل وغيرها من القضايا الدولية ، وهـي تنشط داخل الأوساط السياسية الأمريكية من أجل تحقيق الأهداف الصهيونية.

نشأت هذه المنظمة بشكل غير رسمي عام١٩٥٥ مع انعقاد مؤتمر ضم رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى من أجل دراسة الموضوعات التي تحظى باهتمام خاص بين أعضاء الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٦٠ قرر المؤتمر تغيير طبيعته غير الدائمة والدورية وأن ينظم نفسه على أسس مستمرة ومستقرة ، وأن يعطي لإجراءاته الصفة الرسمية ومن ثم تم تكوين جهاز إداري. كما أدرجت له ميزانية ثابتة وفي العام(١٩٦٦) قرر الأعضاء أن يكونوا هيئة تمثيلية للمنظمات عوضاً عن هيئة لرؤسائها فكان (ناحوم جولدمان) أول رئيس لها.

ورغم أن مؤتمر الرؤساء لا يشكل جماعة ضغط من الناحيتين القانونية والعملية إلا أنه يمكن اعتباره بمنزلة ذراع دبلوماسي للوبي الصهيوني الرسمي (آيباك) ، ويعمل المؤتمر على تحقيق عدد من المهام والوظائف الرئيسة في هذا الإطار منها:

١-التنسيق بين مواقف أعضاء الجماعة اليهودية في العالم.

٢-التخلص من الخلافات بين أعضاء الجماعة تجاه مواقفهم من إسرائيل وتجاه غيرها من القضايا الدولية بشكل هادئ يسعى إلى تحقيق الإجماع فيما بينهم.

٣-يقوم المؤتمر بتفسير موقف الجماعة اليهودية ويبلغه إلى كل من الحكومة الأمريكية وصانعي السياسة والإعلام والحكومة الإسرائيلية والدول والهيئات الدولية الأخرى.

٤-يقوم المؤتمر بمحاولة التأثير في موقف الحكومة الأمريكية والجمهور الأمريكي وتبليغ هذا الموقف للحكومة الإسرائيلية.

يتبنى المؤتمر موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه القضايا الكبرى ويقوم بالدفاع عن المصالح اليهودية في الولايات المتحدة ، وهو في سبيل ذلك يقوم بعقد

المؤتمرات واللقاءات مع المسؤولين الأمريكيين وقادة الجماعات اليهودية في الدول الأخرى، وذلك بالإضافة إلى الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع رجال الإعلام الأمريكيين. كما يسعى إلى الضغط على الكونغرس عن طريق استنفار اليهود الأمريكيين من خلال المنظمات المشتركة في المؤتمر لكي يقوموا بإرسال الخطابات والبرقيات إلى نوابهم في مجلسي الشيوخ والنواب.

وكذلك يشرف المؤتمر على شن الحملات الإعلامية والتحضير للتظاهرات كما يشرف على عقد المؤتمرات الصحفية.

ويتم اختيار رئيس للمؤتمر كل عامين وغالباً ما يكون المرشح لهذا المنصب رئيساً لإحدى المجموعات المنتمية للمؤتمر. ويجري تمويل هذا المؤتمر من الرسوم والتبرعات التي يدفعها أعضاء الفئات المنتمية إليه.

المطلب الثالث

النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية

ليس جديداً القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف دائماً مع (إسرائيل) وليس جديداً القول إن الولايات المتحدة تسعى دائماً في سياستها الخارجية نحو تحقيق مصلحتها القومية بشتى السبل والوسائل المعلن عنها وغير المعلن عنها . ولكن الجديد في القول أن الولايات المتحدة تقف مع (إسرائيل) ولو كان ذلك مخالفاً لمصالحها القومية وفق التحليل السياسي الذي ينطلق من مبادئ العلاقات الدولية المعاصرة.

وسواء أكان الرئيس الأمريكي جمهورياً أم ديمقراطياً فإن من الواقعية بمكان أن لا ينتظر العرب أي تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط . حيث يمثل النفط و(إسرائيل) أهم المصالح التي تدافع عنها الولايات المتحدة هذا بالإضافة إلى وجود لوبي يهودي أمريكي متمكن مادياً وقريب من مركز القرارات الاقتصادية والسياسية إن لم يكن مسيطراً عليها . وهذا اللوبي مستنفر في كل اللحظات للدفاع عن وجوده وعن دوره ومصالحه عن طريق توجيه السياسة الأمريكية وفقاً لمقتضيات مصلحته، ومتمسك بخصوصيته الدينية التي رفعها إلى مستوى الأيديولوجية الصارمة على خلاف كل الأيديولوجيات الأخرى المعروفة والتي تتجدد برؤاها الاجتماعية والسياسية[1].

وللوقوف أكثر على حقيقة هذا الدور نستعرض بعض الآراء التي تناولت النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية:

---

[1] د. ديب علي حسن: الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، الأوائل للنشر والتوزيع دمشق- ط١ ٢٠٠٢ ص٤٠٠-٤١٢.

- ففي الثاني من أيلول عام (١٩٩١)افتتح الصحفي الإسرائيلي (أفينو عام بار يوسف) مقالة في صحيفة معاريف الكبرى يتحدث فيها عن واقع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة تحت عنوان (اليهود يديرون مجلس كلينتون) وذكر النص الحرفي لهذه المقالة ما يلي : (قبل أسابيع قليلة خصص حاخام كينس (آذن يسرائيل) في (كلايفند بارك) في (واشنطن) عظة السبت للحديث عن الثقل الثقافي والسياسي اليهودي في الولايات المتحدة ، قال الحاخام: "للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي، ما عدنا نشعر أننا نعيش في شتات لم تعد الولايات المتحدة حكومة (غوييم)[١] بل اليهود فيها شركاء عاملون في صنع القرار على المستويات كافة ربما بات مطلوباً إعادة النظر في القانون الديني اليهودي المرتبط بتغيير حكومة غوييم بما أنه أصبح تعبيراً بالياً في الولايات المتحدة "[٢]
والكاتب اليهودي الأمريكي جي جين غولدبرنج في كتابه (السلطة اليهودية) استعرض وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جورج بوش ، والذي عارض منح (إسرائيل) عشرة مليارات دولار لضمان قروض من أجل مساعدتها على استيعاب هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي واصفاً تلك اللحظة بالتاريخية قائلاً: "إنه أول هجوم على الجالية اليهودية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من جانب رئيس أمريكي في منصبه ".[٣]
إن هذا الكلام يدلل بشكل واضح على العقل اليهودي داخل المؤسسة السياسية الأمريكية، الذي دفع هذا الكاتب إلى الاستغراب من موقف الرئيس الأمريكي.
- أما رئيس الوزراء (الإسرائيلي) الأسبق اريبل شارون فقد صرح بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣ ما يلي: " كلما قمنا بعمل فإنكم تقولون لي إن أمريكا سوف تفعل

---

[١] (غوييم) معناها بالإنكليزية الأمم أو الشعوب الأغيار.
[٢] السفير ١٩٩٤/١٠/٢٦ نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية (٢ أيلول ١٩٩٤) .
[٣] جي جين غولدبرغ: السلطة اليهودية داخل المؤسسة الأمريكية، نقلاً عن السفير١٩٩٦/٢/٧ الصفحة الأولى.

هذا أو ذاك إني أريد أن أخبركم أمراً واضحاً جداً، لا تقولوا بسبب ضغط أمريكا على إسرائيل نحن اليهود نحكم أمريكا "[1].

وبالفعل وفيما يتعلق باليهود فإن الرئيس (بيل كلينتون) أسهم بالدفع نحو تغيير حقيقي في مظهر إدارته، مختتماً بذلك سلسلة تغييرات لتعزيز القوة اليهودية التي كانت قد بدأت في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان ووزير خارجيته (جورج شولتز)، صحيح أن النفوذ السياسي اليهودي كان واضحاً في العقود الماضية ، وقد وجد وزيراً للخارجية يهودياً (كيسنجر) يتمتع بثقة الرئيس (نيكسون) وكان وزراء يهود في عهد الرئيس جيمي كارتر إلا أنه في عهد الرئيس (كلينتون) اكتسبت إدارته مظهراً يهودياً بحتاً.

بالتأكيد الثقل اليهودي في الإدارة الأمريكية ليس محض صدفة أو حدث طارئ إنه نتيجة الضغط الذي يمارسه اللوبي اليهودي وعلى رأسه آيباك، مستفيداً من القدرات التي يتمتع بها هذا اللوبي والذي استطاع أن يوظفها فيما يخدم مصالحه وأهدافه ، رغم أن اليهود لا يشكلون سوى (٢,٥)% من الشعب الأمريكي.

ويمكن استعراض أهم مفاصل النفوذ والتأثير التي يملكها اليهود والتي استطاع أن يوظفها لخدمة مصالحه من خلال ما يلي:

أولاً:الانتخابات:

صحيح أن اليهود لا يشكلون أكثر من (٢,٥%) من الشعب الأمريكـي إلا أنهم يتركزون في ولايات هامة تلعب دوراً حاسماً في تحديـد هويـة المرشـح للرئاسة . ففي نيويورك يؤلف اليهود ما يقدر بـ(١٤%) من عـدد السـكان ، ولكنهم يدلون بأصواتهم بنسبة تتراوح ما بين ٩٠ إلى ٩٥% في الانتخابـات ، بينما لا تتجاوز النسبة عند باقي فئات الشعب الأمريكي أكثر مـن ٤٠-٤٥%.

---

[1] صحيفة الثورة: ٢٠٠١/١٠/٣ العدد ١٢٠٩١

وهذا يعني بالمحصلة أن أكثر من ٢٢% من الأصوات سـوف يكـون يهوديـاً وولاية نيويورك تملك ثقل انتخابي كبير حيث لهـا (٤٥) مقعـداً فـي الهيئـة الانتخابية المكونة من (٥٣٨) مقعداً والتي تنتخب الرئيس رسمياً بعد أن يجري التصويت العام ، حيث تعطى جميع أصوات الولاية للمرشح الحاصل على أكبر نسبة من الأصوات وهذا يعني أن أي مرشح للكونغرس أو الولايات المتحـدة لا يمكن أن يتجاوز الصوت اليهودي.

وفي فترة الانتخابات الرئاسية فإن اللوبي اليهودي وعلى رأسه (آيباك) يزيد من حالة الطوارئ التي يعيشها دائماً ، حيث تبدأ الحملات الإعلامية والدعائية والسياسية، إضافة إلى التغطية المالية لدعم المرشح الذي يعلن صراحة عن استعداده لدعم مصالح (اللوبي اليهودي) وضمان تحقيق أهدافه ، حيث تقوم هذه اللجنة (آيباك) بتحريك وسائل الإعلام التي تدور في فلكها من محطات إذاعية وتلفزيونية وصحف ومجلات إضافة إلى الإهداءات من كتب ومنشورات ووسائل توزع مجاناً في كافة أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستعين بعدد من المحاضرين من الكونغرس وغيره لإلقاء محاضرات توجيهية للقاعدة الانتخابية في كافة المدن والمناطق. وهنا يبدأ الغزل بين (آيباك) والمرشحين الذين يسرعون لإعلان دعمهم لإسرائيل لضمان تأييد اللوبي اليهودي بما يمثل من قاعدة انتخابية عريضة، فاليهود لا يعتمدون على أصواتهم فحسب بل يسعون من خلال منابرهم المختلفة إلى كسب تأييد الأمريكيين من غير اليهود لأولئك الذين يعربون عن التأييد الكامل لهم واستعدادهم لدعم مطالبهم وعلى رأسهم متدينوا الطائفة البروتستانتية . فيسارع المرشحون في الولايات المتحدة للجلوس إلى مسؤولي (آيباك) بهدف كسب تأييدهم وبركاتهم إلا أن (آيباك) تنتقي من بين هؤلاء وبعد دراسة مستفيضة مع كافة المنظمات اليهودية المعنية المرشح الأكثر

تأييداً للبرنامج اليهودي، إضافة لمراعاتها سيرته التاريخية وكفاءته في إدارة دفةالصراع الداخلي والخارجي لصالح الأهداف (اليهودية والصهيونية)[1].

إن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة ركز جهوده منذ البداية لإحكام السيطرة على البيت الأبيض قبل سواه من المراكز التي تعنى بالشأن السياسي الأمريكي ، لأن البيت الأبيض يشكل رأس الإدارة الأمريكية ورأس القرار الأمريكي أيضاً وفيه تصنع السياسات الأمريكية بصورها النهائية. وهذا ما يفسر المصاريف والأموال الضخمة التي ينفقها اللوبي اليهودي لدعم مرشح الرئاسة الذي يريده.

ولعل أبرز المعارك الانتخابية التي خاضها هذا اللوبي كانت الحملة الانتخابية للرئيس (بيل كلينتون) بوجه منافسة (جورج بوش) عام ١٩٩٢ الذي يسعى للفوز بولاية ثانية ، ولكن اليهود كانوا قد أعلنوا الحرب عليه نتيجة بعض أفعاله التي سعى فيها لمصلحة الولايات المتحدة قبل (إسرائيل) وبعد نجاح كلينتون كشفت صحيفة سيست فضيحة (ديفيد ستاينز) مضمونها أن رجل الأعمال اليهودي (ماري كارتر) مع (آيباك) قاموا بجمع مبلغ ٦٣ مليون من اليهود الأمريكيين دعمت بها حملة كلينتون[2].

وهذا ما فسر المناصب الرفيعة التي احتلها اليهود في إدارة كلينتون.

وزارة الخارجية: مادلين أولبرايت.

وزارة الخزانة: روبرت روبن.

وزير الحرب: وليم كوهين.

وزير الزراعة: داني غيكمان.

مدير وكالة الاستخبارات المركزية: جورج تينت.

رئيس مجلس الأمن القومي: صموئل بيرغر.

---

[1] ياسر زغيب:(آيباك) قصة الأخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة- مصدر سابق ، ص١٣٠.

[2] اللواء ١٩٩٥/٨/١٥، بيروت.

وقد تحدث الكاتب الأمريكي (ألكسندر كوكبرني) عـن النفـوذ اليهـودي فـي الولايات المتحدة الأمريكية، وعن الضغط الذي يمارسه اللوبي اليهودي وخاصة اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامـة (آيبـاك) بـالقول: "إن أعضـاء الكونغرس يعيشون في رعب قاتل من اللجنة الإسرائيلية الأمريكيـة للشـؤون العامة، ومن اللوبي الأكبر الموالي لإسرائيل ويعلم هـؤلاء الأعضـاء بشـكل واضح مصير من يقرر اللوبي عدائه ".[١]

ثانياً: وسائل الإعلام:

سعت وسائل الإعلام الأمريكية إلى تحجيم اليهود إلا أن الحقيقة تشير إلى أن الولايات المتحدة واقعة تحت سيطرة اليهود إعلامياً. حيث أن أكثر القنوات التلفزيونية والإذاعية أهمية هي واقعة عملياً تحت سيطرة اللوبي اليهودي . فعلى سبيل المثال في مجال التلفزيون شبكة (أي بي سي ABC) و(سي بي إس CBS) و(إن بي سي NBC) مالكيها يهود ومن الصحف والمجلات النيويورك تايمز (N.Y TIMES) وواشنطن بوست (Wachington Post) وول ستريت جورنال (WALL. STREET GOURNAL) ومجلات التايم (TIME) ونيوزويك (Newsweek) وشركات طباعة الكتب مثل شركة برنتيك[٢](Printic Hall).

إن هذه الوسائل الإعلامية أداة فعالة في يد اليهود للتحكم في مجريات الحياة السياسية الأمريكية، وتعبئة الرأي العام الأمريكي وفقاً لمصالحها عن طريق بث الأخبار المسمومة وتشويه الحقائق على أرض الواقع.

---

[١] ألكسندر كوكبرني في الكونغرس يرتعبون من (إسرائيل): مقال في جريدة الوطن العربي- تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩ نقلاً عن المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق، ص٣٢١ . وتأكيداً لمدى تأثير هذا اللوبي على المجتمع الأمريكي ما تعرض له عضو مجلس النواب الأمريكي (بول فندلي وديفيد ديوك) عندما حاول طرح القضية الفلسطينية بشيء من الموضوعية، وعند مناقشة موضوع المساعدات الأمريكية لإسرائيل حيث نجحت الحملة في عدم انتخابهما مرة أخرى في مجلس النواب عام ١٩٨٠.

[٢] د. هاشم ميراوحي:أمريكا بلا قناع، ترجمة علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.، ص٣٨٣ .

فعلى سبيل المثال: (إذا رمى فلسطيني أحد الصهاينة بحجر وأدى إلى جرح هذا الصهيوني. نجد آنذاك أن هذا الخبر قد بث بشكل مثير مصحوباً بلقـاءات مـع أفراد أسرة هذا الصهيوني، وبالمقابل هناك تعتيماً إعلامياً على ممارسات القتـل والتعذيب الجارية يومياً على يد الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني، ففي مجـزرة الحرم الإبراهيمي على سبيل المثال فهذا الخبر قد بث على أن أحد الإسرائيليين (مختل عقلياً) قام بقتل عدد من الفلسطينيين..).

ليس فقط وسائل الإعلام من تلفزيون وإذاعة وصحف ومجلات واقعة تحت تأثير اليهود بل أن مصنع السينما الأمريكية (هوليود) هي فعلياً تحت سيطرة اليهود . ويؤكد هذا القول أحد الممثلين الأمريكيين القدامى بقوله: "إن هوليود هي ملك اليهود وتدار بواسطتهم "[1].

وأكبر شاهد على هذه السطوة الإعلامية هو ما قاله عضو الكونغرس الأمريكي السابق (ديفيد ديوك) في كتابه الشهير (الصحوة) عن هذه الهيمنة حيث قال : " بينما كنت أحصل بالمعرفة حول هيمنة اليهود على وسائل الإعلام الإخبارية والترفيهية ، عثرت على دليل واضح على سلطتهم السياسية الهائلة إذ اكتشفت أن لسلطتهم رأسين أحدهما يعمل عبر وسائل الإعلام للتأثير على مسار الانتخابات والقضايا العامة ، إذ بإمكانهم التأثير ليس فقط على المفاهيم العامة عن طريق الإعلام بل إطلاق حملات دعائية ضد من يشاءون ومع من يشاءون من أشخاص وقضايا وكذلك تقرير ما إذا كانت هذه القضية أو تلك جديرة بالبحث أساساً)[2].

ثالثاً: الاقتصاد:

اليهود هم من أكثر الأقليات في العالم ثراء وهم في الولايات المتحدة الأمريكية شركاء حقيقيون في الاقتصاد الأمريكي ويسيطرون على مرافق مهمة فيه:

---

[1] (MARLON BRANDO) ممثل قديم من هوليود ولد ١٩٢٤ وتوفي عام ١٩٧٢ وله أفلام كثيرة .

[2] ديفيد ديوك: الصحوة (النفوذ اليهودي في أمريكا)، ترجمة د. إبراهيم الشهابي، بيروت،دار الفكر المعاصر-لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ص٢٠

فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة يوجد خمس مصارف كبرى أربعة هـي ملك تام لليهود، والآخر يملكه روكي فيلر (إلا أن أقرب مساعديه هو يهـودي. وسعر الفائدة يعتمد أساساً على قرارات هذه المصارف وسياسته)[1].

وكذلك القسم الأعظم من سوق بطاقات الائتمان يتعلق باليهود وبعض هذه الشركات تعود ملكيتها لليهود. وعلى سبيل المثال شركة (أمريكن إكسبرس) تعد واحدة من هذه النماذج وهم يجنون مليارات الدولارات جراء تداول هذه البطاقات[2].

وكذلك الأمر بالنسبة لسوق بورصة الأسهم لا يكتفي اليهود فقط بإدارة سوق بورصة الأسهم والسيطرة عليها، بل إن اليهود هم أصحاب الأسهم الحقيقيون للشركات الكبيرة في الولايات المتحدة وهم يحصلون على عمولات طائلة من هذه السوق. وهم يسعون إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار في أسعار الأسهم من خلال بث أخبار واهية وملفقة من جانب اليهود أو المرتبطين بهم، مستفيدين من ارتفاع الأسهم المفاجئ وهبوطها المفاجئ حيث من خلال استغلالهم لهذه التقلبات يحصلون على مبالغ طائلة. والحقيقة أنهم اللاعبون الأساسيون في لعبة مفادها {سوف تجده الآن ولاحقاً لن تجده}[3].

- وهكذا فالإدارة الأمريكية واقعة تحت تأثير ضغط جمعيات ومنظمات اللوبي اليهودي، حتى أصبحت مقرات هذه المنظمات أماكن مقدسة لكل المرشحين على الرئاسة أو الكونغرس . بحيث يجب عليهم أن يأخذوا البركة والتوصيات قبل أن يخوضوا الانتخابات والفشل كل الفشل ممن لا ينال بركة اللوبي الصهيوني اليهودي وإذا عارض أحد السياسيين المصلحة اليهودية فإن التهم والفضائح ستلازمه بشكل محرج حتى يزعن لإدارة اللوبي الذي لن يتورع عن افتعال

---

[1] د. هاشم ميرلوحي: أمريكا بلا قناع ، مصدر سابق، ص٤٠١

[2] المصدر السابق ، ص٤٠١

[3] المصدر السابق ، ص٤٠٢

المكائد والمؤامرات لمصلحة اليهود وأصدقاءهم. وقد استعانوا بلوبي إعلامي ضخم يسيطرون عليه سيطرة تامة منذ فجر الإعلام الأمريكي.

تقييم جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية:

من خلال هذه الدراسة لجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الجماعات أضفت على عمل السلطات العامة في هذه الدولة طابعاً خاصاً، وأن الديمقراطية في هذه الدولة أصبحت تمارس من خلال هذه الجماعات . وربما تكون هذه هي الطريقة الوحيدة والفاعلة لتنظيم الحياة السياسية في مجتمع حضري متحرك ومعقد. فالتركيبة السكانية والتنوع العرقي والديني لسكان الولايات المتحدة يسمح بتطور وتنافس الجماعات الضاغطة ، كما أن الفراغ الذي تركته الحياة الحزبية الأمريكية قد ساهم بشكل فعال في نجاح جماعات الضغط في التأثير على عمل السلطات العامة في ذلك البلد تحقيقاً لأهدافها . كما أنه من الثابت وجود علاقة توافق بين الأوضاع الطبيعية والاجتماعية وبين الوضعيات السياسية الأمريكية، حيث أثرت تلك الأمور على نشاط القوى السياسية الفعلية في الولايات المتحدة (الأحزاب-جماعات الضغط). كما أن التنافس بين هذه الجماعات سيكون مستقبلاً على النفوذ داخل الأحزاب السياسية ، والوضع الراهن في الولايات المتحدة يميل إلى تقوية هذا الوضع لا إلى تمزيقه. فبالرغم من محاولة المشرع الأمريكي تنظيم عمل هذه الجماعات من خلال تشريعات عديدة إلا أن الثغرات القانونية وعدم وجود آلية ناجحة تضمن تطبيق هذه التشريعات فتح المجال أمام هذه الجماعات لتزيد من سلطتها وسطوتها حتى باتت المحرك الأساسي لعمل السلطات العامة في تلك الدولة.

المبحث الثاني

جماعات الضغط في بريطانيا

تحدث الباحث في المبحث السابق عن جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعرف نظامها السياسي بـ(النظام الرئاسي) ، وعن الدور الكبير الذي باتت تلعبه هذه الجماعات في ظل هذا النظام والذي أصبح يطلق عليه اسم (ديمقراطية جماعات الضغط) . وسيتحدث في هذا المبحث عن أثر جماعات الضغط في ظل نظام سياسي آخر ، وهو النظام البريطاني الذي يعرف بأنه مهد (النظام النيابي) وأساليبها للتأثير على الحياة الديمقراطية والاجتماعية في ذلك البلد ووسائلها للتأثير في عمل السلطات العامة وإن كان ذلك بأشكال وأساليب تختلف عن نظيرتها الأمريكية. مقسماً المبحث إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** شكل النظام السياسي في بريطانيا.
- **المطلب الثاني:** الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ودورها في الحياة الديمقراطية البريطانية .
- **المطلب الثالث:** النقابات المهنية والعمالية في بريطانيا كإحدى جماعات الضغط.

المطلب الأول

شكل النظام السياسي في بريطانيا

المجتمع البريطاني مجتمع يجمع بين الارستقراطية والليبرالية ويتمثل ذلك بالأغنياء ونفوذهم الاقتصادي والسياسي، وسيطرتهم على مقاليد الأمور في بريطانيا منذ العصور القديمة وكذلك في نزعة الشعب البريطاني إلى الحرية.

وتاريخياً يتألف الشعب البريطاني من طبقات اللوردات والأغنياء والعمال أو بالأحرى من الطبقات صاحبة الامتيازات وطبقات المحرومين ، حيث تسيطر الطبقات صاحبة الامتيازات على السلطة في بريطانيا ولها نفوذ سياسي واقتصادي واجتماعي كبير. وقد مارست هذا النفوذ عبر أجيال طويلة حتى ثارت الطبقات المحرومة، واستطاعت تحويل المجتمع وبشكل تدريجي إلى مجتمع تحكمه حكومة وبرلمان تشارك فيه جميع طبقات الشعب لا مجتمع تحكمه طبقات معينة[1].

واليوم يشكل الشعب البريطاني بمجموعه أولى القوى السياسية الفاعلة نظراً لدوره التاريخي والأساسي في تحديد شكل المؤسسات الدستورية الحالية ولتعلقه ببعض المبادئ وطباعه الخاصة والتي لخصها السيرموريس آموس بقوله عن الشعب البريطاني : "أنه صديق القوانين- مخلص لرؤسائه يعشق الحرية- إقليمي- يحب التسويات- بناء كبير للقواعد- يحترم السوابق. . .إلخ).

وهو شعب متمسك بالتاريخ والعادات والتقاليد من خلال احترامه لمؤسساته التقليدية، ولو أصبحت عديمة الجدوى ويعرفون كيف يكيفونها مع الواقع تراث واستمرار[2].

---

[1]- د. عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة (دراسة مقارنة)، مصدر السابق،ص١٦١- ١٦٢.

[2]- د. سام سليمان دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق، ص ٤٤٩.

وتعد بريطانيا مهد النظام البرلماني الذي نشأ وتطور فيها عبر تطور تاريخي طويل إلى أن بدا بالصورة الموجودة في الدول التي يسودها هذا النظام. وإن كانت التفاصيل التطبيقية لهذا النظام تختلف من دولة لأخرى إلا أن جوهر هذا النظام واحد في الدول التي أخذت بالنظام البرلماني. هذا النظام يعد تطبيقاً لمبدأ فصل السلطات هذا الفصل الذي يقوم على أساس التعاون المتبادل بين هذه السلطات ، إضافةً إلى الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي من شأنها ضمان التوازن بين هاتين السلطتين.

والمطلع على هذا النظام سوف يجد أن (العرف) قد لعب دوراً أساسياً في نشأة هذا النظام واستقراره، حيث أن أهم القواعد الدستورية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير مدونة، ولكنها أكثر رسوخاً من النصوص المكتوبة في دساتير بقية دول العالم. فقد عرف عن البريطانيين تمسكهم بالتقاليد والأعراف السائدة ومع ذلك توجد هناك بعض النصوص المكتوبة مثل (الميثاق الأعظم عام ١٢١٥) و (قانون الحقوق) الذي صدر عام ١٨٢٨ وكذلك قانون البرلمان لعام ١٩١١ وعام ١٩٤٨ كل هذه القوانين والمواثيق وثائق دستورية مكتوبة إلا أنها تشكل بالمقارنة مع الأعراف والتقاليد الجزء البسيط من النظام الدستوري الرسمي للبلاد[١].

وقد مر النظام البرلماني عبر تطوره التاريخي في بريطانيا بثلاث مراحل سياسية واضحة المعالم إلى أن وصل إلى ما هوعليه اليوم وهذه المراحل هي[٢]:

١- **مرحلة الملكية المطلقة:** في هذه المرحلة كان الملوك يحكمون حكماً مطلقاً وتبدأ منذ عام ١٠٦٦ حتى بدايات القرن السابع عشر.

---

[١]- د. حسن سيد أحمد إسماعيل: النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، القاهرة دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، ٨٥ .

[٢]- د. حافظ علوان الدليمي: النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة ، عمان،دار وائل للطباعة والنشر- ٢٠٠١ ، ص ٨٠- ٨١ .

٢- **المرحلة الثانية:** تبدأ عندما وقع الملك قانوناً للحقوق يدعم سلطة البرلمان، ويقلل من امتيازات التاج بشكل واضح وكان ذلك بداية ١٦٨٩، وتبلور في تلك الفترة نظام الوزارة وتطور نتيجة عدد من السوابق المهمة، وكانت من أبرز الوزارات في تلك الفترة وزارة (روبرت وولبول).

٣- **المرحلة الثالثة:** جاءت عند اعتلاء جورج الثالث ١٧٦٠- ١٨٢٠ العرش ، والذي كلف وليم بي بتشكيل الوزارة لاستعادة بعض سلطاته كملك. وبعد أن حصل وليم بيت على موافقة مجلس العموم على الميزانية بأغلبية صوت واحد ، طلب من الملك حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة وجاءت النتيجة بأغلبية ساحقة لصالحه. ومنذ ذلك التاريخ تبدت خصائص النظام البرلماني وأصبح من المقرر أنه لا يمكن للوزارة أن تحكم إلا مؤيدة بأغلبية أحد الحزبين الكبيرين آنذاك (المحافظين- الأحرار) .

- ويقوم النظام البرلماني الإنكليزي اليوم على ثلاث مؤسسات دستورية وهي (التاج- البرلمان- الحكومة) ، وسأقوم من خلال هذا المطلب بدراسة موجزة لهذه المؤسسات الثلاث واختصاصاتها والعلاقة فيما بينها وفق الفروع التالية:

- **الفرع الأول:** التاج .
- **الفرع الثاني:** الحكومة .
- **الفرع الثالث:** البرلمان .
- **الفرع الرابع:** أهمية النظام السياسي البريطاني لجماعات الضغط .

الفرع الأول

التاج

بريطانيا دولة تحتفظ بالنظام الملكي الوراثي ويشكل التاج المؤسسة الأقدم في المؤسسات الدستورية البريطانية مع تراجع كبير في الصلاحيات التي يتمتع بها الملك.

ففي العصور الوسطى كان يسود بريطانيا ما يسمى (نظام الملكية المطلقة) ، حيث كانت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تتركز بيد الملك. وفي القرن الثالث عشر وبعد نضال طويل ظهر ما يسمى بنظام (الملكية المقيدة) ، حيث انتقلت بعض الصلاحيات التشريعية من يد الملك إلى يد البرلمان المكون من الأساقفة والأشراف ، ثم أخذت صلاحيات البرلمان تتوسع شيئاً فشيئاً على حساب صلاحيات الملك ، والذي أصبح لا يستطيع أن يصدر أي تشريع دون عرضه على البرلمان. وقد ثبتت هذه الصلاحيات بمقتضى أحكام العهد الأعظم أو الشرعة الكبرى (MAGNACARTA) وكان ذلك في عام (١٢١٥)[١].

وفي القرن الرابع عشر أصبح البرلمان مكون من مجلسين: المجلس الأعلى ويضم ممثلي النبلاء (مجلس اللوردات) والمجلس الأدنى ويضم الطبقات الأخرى (مجلس العموم) . وتراجعت سلطات الملك تدريجياً حيث فقد حقه في رفض الموافقة على القوانين .

وفي القرن الثامن عشر تولى العرش في بريطانيا عائلة (هانوفر) الألمانية الأصل وكان لذلك أثر كبير على المؤسسات في بريطانيا ، حيث إن عدم تمكن هذه العائلة من إتقان اللغة الإنكليزية شكل حائلاً دون رئاستها للمجلس الملكي

---

[١]- د. محمد الحلاق وآخرون: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص ٨٨.

الخاص أي مجلس وزراء الملك ، وأدى ذلك الفراغ إلى بروز مؤسسة الوزير الأول ومن ثم ظهور الحكومة. فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية تتركب من جهة من ملك لا يحكم فعلياً ومن حكومة يرأسها الوزير الأول وهو الحاكم الفعلي للسلطة التنفيذية ، وهذا أدى إلى ظهور المسؤولية السياسية لهذه الحكومة أمام البرلمان باعتبارها صاحبة السلطة الفعلية . وشيئاً فشيئاً ظهر عرف في بريطانيا يجعل الملك مجبراً على تعيين الوزير الأول من الحزب الفائز في الانتخابات، وهكذا أصبح هناك ثنائية في السلطة التنفيذية وتتكون هذه الثنائية من ملك (يسود ولا يحكم) أي أن مهامه شرفية وهو غير مسؤول سياسياً، وحكومة يرأسها الوزير الأول تكون وحدة سياسية مسؤولة أمام البرلمان المكون من مجلسي العموم و اللوردات[1].

وفي إطار الحديث عن مؤسسة التاج يمكن التمييز بين ما يلي:

أولاً: صلاحيات الملك:

مؤسسة التاج هي المؤسسة التي تحقق شبه إجماع من الشعب البريطاني على دورها وهي تشكل للشعب البريطاني تجسيداً لمشاعر الولاء والوطنية.

والملك كما ذكرت سابقاً كان يتمتع بصلاحيات مطلقة أما اليوم فإن هذه السلطات انتقلت إلى البرلمان والحكومة. وبالرغم من امتلاك الملك بعض الاختصاصات القانونية مثل تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومنح الألقاب والأوسمة وتولي قيادة الجيش وتصديق القوانين وتوقيع الاتفاقيات... إلخ. فإن هذه الاختصاصات شكلية وفي الواقع أن مجلس الوزراء والوزير الأول هو الذي

٢-د.محمد شفيق صرصار: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، تونس ، المدرسة الوطنية للإدارة ٢٠٠٧، ص٣٧- ٣٨.

يمارس هذه السلطات، فالملك كما ذكرت (يسود ولا يحكم) وهو غير مسؤول وهذا نتيجة طبيعية لأنه لا يحكم[1].

فالملك لا يتدخل في القضايا العامة وهذا ما يشكل ضمانة لبقاء واستمراره الملكية، وعلى الرغم من أن الملك لا يتمتع سوى باختصاصات شرفية فيما يتعلق بالمسائل العامة ؛ فإنه يبقى على إطلاع واسع بهذه المسائل عن طريق تلقيه الدوري للوثائق الهامة واستقباله الأسبوعي للوزير الأول في كل يوم ثلاثاء[2].

ثانياً:المجلس الملكي الخاص:

يفترض بهذا المجلس إعطاء استشارات للملك ، ويتألف من عدد كبير من الأعضاء يعينون من قبل الوزارة وهم : (الوزراء- والوزراء القدامى- كبار رجال الكنيسة- وشخصيات سياسية وإدارية والقضاة وبعض شخصيات الكومنولث. .. إلخ) . وكانت له في الماضي صلاحيات كبيرة ومتشعبة (سياسية- إدارية- تشريعية) ،ويجتمع هذا المجلس برئاسة لورد يسمى (اللورد رئيس المجلس)، ويكتفي أن يحضر ثلاثة أعضاء لتكون الجلسة صحيحة، واليوم فقد هذا المجلس صلاحياته تدريجياً حيث يقتصر دوره على وظيفتين أساسيتين وهما الاجتماع للموافقة على زواج الملك وسماع خطاب اعتلاء العرش[3].

---

[1]- د. عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة ،المصدر سابق ، ص ١٦٤.

[2]- د. سام سليمان دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، المصدر سابق ، ص ٤٥٧.

[3]- د. محمد الحلاق وآخرون:النظم السياسية، المصدر سابق، ص ٢٣٤- ٢٣٥.

الفرع الثاني

الحكومة

انشقت الحكومة تاريخياً عن المجلس الملكي الخاص وهي وريثة لسلطات هذا المجلس ولسلطات الملك وهي أهم الهيئات في بريطانيا ، لأنها تقوم بتنفيذ كافة القوانين التي تخص سياسة الدولة الداخلية والخارجية ومن خلال معنى الحكومة في بريطانيا يمكن أن نميز ثلاثة مستويات[1].

١- الوزير الأول:

يتم تعيين الوزير الأول نظرياً من قبل الملك أو الملكة . ومنذ عام(١٨٩٤) أصبح الملك مجبراً على تعيين زعيم حزب الأغلبية في مجلس العموم بمنصب الوزير الأول ، ولذلك عملياً يمكن القول أن الوزير الأول يعين بطريقة غير مباشرة من قبل الناخبين وتعتبر شخصية الوزير الأول أمراً حاسماً للفوز بالانتخابات التشريعية.

وهو يتمتع بسلطات واسعة: فهو يشكل الحكومة نظرياً بالاتفاق مع الملك، وينشئ الوزارات الجديدة ويرأس اجتماعات مجلس الوزراء ويحدد جدول أعماله ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ويعتبر الرئيس الأعلى للجيش... إلخ .

٢- الوزارة:

الوزارة هي الجهاز الحكومي بالمعنى الواسع وتضم عدداً كبيراً من الوزراء، فهي تضم وزراء دولة بدون حقائب وزارية ومهمتهم تنسيق العمل بين

---

[1]- تحول النظام السياسي البريطاني راجع:

* د. سام سليمان دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، المصدر سابق ، ص ٤٦٥ -٤٦٧

* د. محمد الحلاق وآخرون: النظم السياسية، المصدر سابق ، ص ٢٢٢ -٢٢٣.

* د. عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة، المصدر سابق ، ص ١٦٢- ١٦٣.

*د. حافظ علوان الدليمي: النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة، المصدر سابق ، ص ١٠٢-١٠٣.

مختلف الوزارات ، إضافة إلى عدد من الوزراء الفخريين الذين لا يتمتعون بأي صفة سياسية ، إضافة إلى الوزراء الذين يشغلون وزارات قديمـة مثـل وزارة الخارجية، إضافة إلى عدد من الوزراء الذين يشـغلون وزارات حديثـة وإلـى جانب كل وزير سكرتير برلماني وهو غير وكيل الوزارة ورئيس الوزراء هـو الذي يعين السكرتير البرلماني بالاتفاق مع الوزير المختص.

ويتمتع الوزير الأول بنفوذ كبير على الوزراء وهذا ناتج من منصبه الحزبي بوصفه زعيم الأغلبية حيث بإمكانه عزلهم وإرغامهم على الاستقالة وتبديل حقائبهم والحلول محلهم.

٣- الحكومة المصغرة:

لأجل إعطاء فعالية أكثر لعمل الحكومة ومناقشاتها تم تقليص عدد الوزراء الذين يحق لهم المشاركة في مناقشات مجلس الوزراء، والذين يملكون السلطات الحكومية الفعلية إلى عدد قليل جداً حيث لا يتجاوز العشرين عضواً ويتم تقليص هذا العدد في أوقات الأزمات إلى أكثر بكثير.فخلال الحرب العالمية الأولى كان عدد أعضاء الحكومة المصغرة (حكومة تشرشل) خمس أعضاء وهم (الخارجية- الدفاع- الاقتصاد- التموين- المواصلات)،وتشكل هذه الحكومة مركز التنظيم والقرار الحكوميين وأعضاؤها متضامنون وقراراتها بعد المداولة تلزم الجميع.

صلاحيات الحكومة:

تملك الحكومة جميع السلطات التنفيذية التقليدية التي تمتلكها الحكومات في الأنظمة السياسية المعاصرة ، فهي ترسم السياسة العامة للدولة وتتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها تسير أمور الإدارة العامة وتعين كبار الموظفين وتوجه عملهم وتراقبه، كما تتمتع الحكومة وبالتحديد الوزير الأول بسلطة حل مجلس العموم، وتملك الحكومة حق اقتراح القوانين وباعتبار الحكومة مؤيدة من الأغلبية

البرلمانية فإن معظم ما تعده من مشروعات قوانين يتم تأييده من قبل البرلمان. وتقوم الحكومة بإعداد الموازنة والقوانين المالية ولها الحق في اقتراح ما تراه مناسباً من نفقات وإيرادات، كما تملك الحكومة صلاحية التشريع مباشرةً عن طريق تفويض البرلمان للحكومة المصغرة بالتحديد جزءاً من صلاحياته التشريعية.

الفرع الثالث

البرلمان

لقد جاء البرلمان البريطاني نتيجة تطور تاريخي طويل اتسم فيها بالسلمية وعدم العنف. ويتألف البرلمان الإنكليزي من مجلسين: مجلس العموم ومجلس اللوردات وعلى الرغم من أن مجلس اللوردات هو أقدم من مجلس العموم إلا أنه حالياً لا يتمتع بأية صلاحيات فعلية حيث انتقلت هذه الصلاحيات إلى مجلس العموم.[1]

أولاً: مجلس اللوردات:

تمثيل مجلس اللوردات ليس تمثيل انتخابي بل هو في أغلبه مجلس وراثي يتوارثه الأبناء عن الآباء ، كما يمكن تعيين أعضاء جدد لهم مكانة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من قبل الملك. وجميع أعضاء مجلس اللوردات يتولون العضوية مدى الحياة ما عدا ممثلي لوردات اسكتلندا حيث ينتخبون في نفس موعد انتخاب أعضاء مجلس العموم. وعدد مجلس اللوردات غير ثابت لأن الملك كل فترة يمنح لقب لورد لمن يؤدون خدمات متميزة للأمة. ولكن يبلغ عدد أعضائه حوالي /٧٤٠عضواً/ تقريباً ، ويرأس مجلس اللوردات شخصاً يسمى (اللورد المستشار) و هو في الوقت نفسه وزير العدل.

---

[1] حول هذا الموضوع راجع:

* د. محمد الحلاق وآخرون :النظم السياسية ، مصدر سابق، ص١٩٦ .
* د. محمد شفيق صرصار: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٣٨.
* د.حافظ علوان الديلمي: النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١٣.

صلاحيات المجلس:

في البداية كانت لمجلس اللوردات صلاحيات مساوية تقريباً لمجلس العموم في مجال التشريع والرقابة على عمل الحكومة ، ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر بدأت هذه الصلاحيات تتقلص وتنحسر.وفي القرن العشرين صدر قانونين برلمانيين (PARLIAMENT ACT) في عامي(١٩١١- ١٩٤٩) قلّصا من صلاحيات مجلس اللوردات كعقوبة لمواقفه من بعض المشاريع التي تقدمت بها الحكومة الأمر الذي أدى لتجريده من معظم صلاحياته، ولم يعد له أي دور عملياً في الحياة السياسية البريطانية إلا نوع من السلطة المعنوية هذه السلطة تعود إلى تعلق الشعب البريطاني بالتقاليد، والتي جعلت الكثير منهم يعتقد بأن وجود مجلس اللوردات وإن كان غير أساسي فهو يبقى أمراً مفيداً.

ثانياً: مجلس العموم:

يتم اختيار أعضاء مجلس العموم بالاقتراع العام السري المباشر بطريقة الأغلبية البسيطة في دوائر فردية لمدة أقصاها خمس سنوات ما لم يحل قبل ذلك، أو تمدد فترة ولايته بقانون برلماني خاص في أوقات الحرب والطوارئ ، وعدد أعضاء مجلس العموم حسب الانتخابات التي جرت في شهر أيار عام /٢٠٠٥/ بلغ ٦٤٦ عضواً، أما في انتخابات عام ٢٠١٠ فقد بلغ عدد أعضائه ٦٥٠ عضواً ، ويرأس مجلس العموم شخص يسمى (الخطيب).

صلاحيات مجلس العموم:

يتمتع مجلس العموم بسلطات واسعة في مجال التشريع والرقابة على عمل الحكومة ، ولكن عملياً هذه السلطات تقلصت بشكل كبير لأن الحكومة هي التي تمثل الأغلبية البرلمانية ، وبالتالي لا تجد الحكومة أي صعوبة في تمرير مشروعات القوانين ومن النادر عملياً قيام البرلمان بحجب الثقة عن الحكومة.

ففي مجال التشريع وبسبب عدم وجود دستور مدون في بريطانيا يتمتع مجلس العموم بسلطات غير محدودة في مجال التشريع ، لكن هذه السلطات مقيدة بمبدأ عرفي يقضي بعدم إمكانية إحداث أي نفقة أو زيادة النفقات القائمة إلا بناء على اقتراح مقدم من الحكومة . وفي مجال الرقابة على عمل الحكومة نجد أن الحكومة من حيث المبدأ مسؤولة أمام البرلمان ويتمتع مجلس العموم بحق حجب الثقة عن الحكومة . ولكن كما ذكرت لأن هذه الحكومة هي ممثلة للغالبية البرلمانية وبسبب الانضباط الحزبي فهذه المسألة تعتبر مستحيلة أو شبه مستحيلة، ويبقى الأثر الأكبر للرقابة في الأسئلة الموجهة من البرلمانيين لأعضاء الحكومة حيث تخصص في كل جلسة ساعة للأسئلة الشفهية[1].

[1]- د. سام سليمان دلة:مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص ٤٦١- ٤٦٢.

الفرع الرابع

أهمية النظام السياسي البريطاني لجماعات الضغط

من خلال هذه الدراسة دراستنا لشكل النظام السياسي البريطاني وأهم مؤسساته الدستورية المتمثلة بـ(التاج –الحكومة-البرلمان) واختصاصات كل واحدة وصلاحياتها ودورها في الحياة السياسية البريطانية ، يمكن الوصول إلى بعض النتائج الهامة بخصوص أهمية شكل النظام السياسي البريطاني لجماعات الضغط:

ومنها أن الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وله بعض الاختصاصات من الناحية النظرية إلا أنه في الواقع العملي مجرد من كل سلطة فعلية ، و مجلس الوزراء هو الذي يختص برسم السياسة العامة للدولة وهو يملك زمام السلطة التنفيذية ، وجماعات الضغط تسعى للتأثير على صاحب القرار الذي يحقق مصالحها. وبذلك يكون سعيها وراء الوزراء بصفة عامة ووزراء مجلس الوزراء بصفة خاصة بوصف مجلس الوزراء هو رأس السلطة التنفيذية المتمثلة بوجود (المجلس الخاص- الوزارة – مجلس الوزراء) وعن طريقه تصدر القرارات ولا أهمية لسعي أو لجوء جماعات الضغط إلى الملك لأنه لا يملك سلطات فعلية ولا يملك سلطة إصدار القرارات.

أما بالنسبة للبرلمان الانكليزي فمكون من مجلسين هما مجلس العموم ومجلس اللوردات ، وكيف أن التطور التاريخي جعل من اختصاصات مجلس اللوردات اختصاصات شرفية ذات طابع استشاري، وأصبح مجلس العموم هو صاحب الاختصاص الفعلي والقرار النهائي. لذلك فأن أهمية مجلس العموم لجماعات الضغط تبدو أكبر من أهمية مجلس اللوردات لكون هذا المجلس لا يملك سلطات مؤثرة وليس بإمكانه تحقيق مصالح جماعات الضغط ،أما مجلس العموم فيتكون من أعضاء منتخبين من الشعب يمكن التأثير عليهم وهو صاحب الاختصاصات الفعلية التي تحقق مصالح جماعات الضغط.

المطلب الثاني

الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ودورها

في الحياة الديمقراطية البريطانية

تحدثت في المطلب السابق عن المؤسسات الدستورية البريطانية واختصاصاتها ودورها في الحياة السياسية والديمقراطية البريطانية، والتطور التاريخي لهذه المؤسسات والذي جعل من السلطتين التشريعية والتنفيذية تنهضان بمسؤولية رسم هذه السياسة بعد أن كان الملك ولفترة طويلة من الزمن مسيطر على هذه المسؤولية.

ولكن عند دراسة النظام السياسي البريطاني لا يمكن تجاهل مؤسسات أخرى ليست من النسيج الدستوري ، لبيان الدور الكبير الذي تلعبه في توجيه الحياة الديمقراطية والسياسية في الدولة . وأهمها: وجود حزبين كبيرين (المحافظين والعمال) ودورهما في الحياة السياسية البريطانية، إضافة للدور الكبير الذي تلعبه جماعات الضغط والمصالح في توجيه ورسم هذه السياسة ، خصوصاً مع ازدياد الصلة بين هذه الجماعات والدولة من جهة وبين هذه الجماعات والأحزاب السياسية من جهة أخرى. وهذا ما عبر عنه العلامة موريس دوفرجيه بقوله : "في بلاد مثل بريطانيا حيث يسيطر حزبان فقط، وحزبان منظمان تنظيماً جيداً يمكن أن ينشأ توازن ما بين التنظيمات السياسية التي تعبر عن مصالح قوية وجماعات الضغط التي تعبر عن مصالح طائفية".

ولذلك سأتحدث في هذا المطلب عن الأحزاب السياسية في بريطانيا وعن الحيز الذي تأخذه جماعات الضغط في ذلك البلد ،ومن ثم دراسة العلاقة ما بين جماعات الضغط البريطانية والأحزاب السياسية هناك. وفق الفروع التالية:

- **الفرع الأول:** الأحزاب السياسية في بريطانيا.

- **الفرع الثاني:** الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في بريطانيا .
- **الفرع الثالث:** العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية البريطانية .

الفرع الأول

الأحزاب السياسية في بريطانيا

إن المتتبع للحياة السياسية البريطانية يدرك عن كثب سيطرة الثنائية الحزبية على هذه الحياة هذه الثنائية متمثلة بوجود حزبين كبيرين يتقاسمان معظم مقاعد البرلمان ويتناوبان على السلطة في بريطانيا باستمرار وهذان الحزبان هما حزب العمال وحزب المحافظين.

تعود الجذور التاريخية للأحزاب البريطانية إلى بدايات القرن السابع عشر، حيث نشأت تدريجياً استناداً إلى ولاءات طبقية واجتماعية وأيديولوجية وجغرافية معينة ، وكان الطريق عسيراً أمام هذه الأحزاب عندما بدأت بالظهور لكونها اعتبرت عنصراً خطراً على الوحدة القومية وتهدد الأمة البريطانية بالانقسام والتفتت.[1]

كما أن صدور قوانين الإصلاح الانتخابي عام ١٨٣٢ ساعدت في نمو هذه الأحزاب وازديادها وخاصة مع توسع حق الاقتراع وحصول العمال على حق الانتخاب بعد أن كان مقصوراً على الأثرياء وذوي النسب ، وسرعان ما بدأت ثنائية حزبية تتكرس بين حزبين رئيسين وقويين وهما: ١_حزب (Tory) التوري والذي سمي فيما بعد حزب المحافظين والمؤيد لسلطات التاج .

٢_حزب الويغز (Whigs) والذي سمي فيما بعد حزب الأحرار والمؤيد لسلطات البرلمان .

وفي عام ١٨٩٩ شكل مؤتمر النقابات العمالية بالاشتراك مع ثلاثة تنظيمات اشتراكية هي (حزب العمل المستقل- والفيدرالية الديمقراطية والاجتماعية-

---

[1] - د. حافظ علوان الديلمي: النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة، مصدر سابق ،ص ٨٣.

والجمعة الفابية) لجنة تمثيل العمال بهدف دعم المرشحين الذين يؤيدون الطبقة العاملة لدخول البرلمان البريطاني.

وفي عام ١٩٠٦ استطاعت هذه اللجنة أن توصل إلى مجلس العموم (٢٩) من أصل (٣٩) مرشحاً،مما دفعها لتغيير اسمها ليصبح (حزب العمال) الذي ظهر بقوة على الساحة السياسية البريطانية ، إضافة إلى حزبي المحافظين والأحرار وقد كان الانتساب في البداية يتم بشكل جماعي (نقابات- تعاونيات...) ، ولكن فيما بعد أصبح الانتساب لهذا الحزب يتم بشكل فردي إلى جانب الانتساب الجماعي.[١]

وبعد النجاح السريع الذي أحرزه هذا الحزب عاشت بريطانيا في ظل الثلاثية الحزبية (محافظين- أحرار- عمال) . وبعد فترة قصيرة من عدم الاستقرار الحكومي (١٩٢٢- ١٩٣٥) عادت الثنائية الحزبية بعد خروج حزب الأحرار من حلبة المنافسة على السلطة . وبقي حزبان رئيسان يتداولان السلطة حتى اليوم وهما حزبا (العمال والمحافظين).[٢]

إن تطور النظام الانتخابي والمؤسسات والعادات يبرر وجود نظام الحزبين ويتيح أيضاً تفسير الطبيعة الفريدة للأحزاب البريطانية الكبيرة ، فتسمية الحزب السياسي اليوم تجد معناها في بريطانيا والإنكليز واقعيون جداً في السياسة لا يعلقون أهمية إلا على التجربة فهم متعلقون بنظام الحزبين لأنه أظهر جدواه ،ويؤمن منذ زمن طويل الاستقرار السياسي والحكومي. ويرى (ألبير ماييلو) أن الإنكليز "لا يعنون أبداً بالمناقشات الأيديولوجية ويتبعون في حياتهم عقلية النظام، وقد فهمت الأحزاب هذا الواقع ولم تتمسك بمذهب حقيقي، وإنما حصرت نشاطها في مفهوم واقعي لتصل إلى السلطة والتمرس بها، وقد علمتهم التجربة

---

[١] - د. محمد الحلاق وآخرون : النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٢١٨.

[٢] - د. سام دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق، ص ٤٥٠.

أن الاعتدال هو الوسيلة الأسلم لهم وهي تفسر ذكاء اللعبة السياسية البريطانية وهو ما يسميه الإنكليز عن جدارة عبقرية التسوية).[١]

ولعل هذا ما يفسر التناقص الكبير في الاختلاف بين الحزبين الرئيسيين (العمال- المحافظين) التي أصبحت تتركز حول بعض الأمور التفصيلية الفرعية أكثر منها حول أمور جوهرية. و سأتوقف في هذا الفرع بإيجاز عند أهم الأحزاب السياسية البريطانية:

أولاً- حزب المحافظين:

يمثل حزب المحافظين التيار المحافظ في بريطانيا والذي عبر عن نفسه بإنشاء هذا الحزب، والذي ضم مجموعة النواب التي أطلقت على نفسها (Tory) أي النواب المدافعون بشراسة عن الملك وصلاحياته وعن امتيازات النبلاء والإقطاعيين.[٢]

وحزب المحافظين يعتبر نفسه من أحزاب النخبة فهو ليس حزباً جماهيرياً ومع ذلك يتمتع بشعبية كبيرة ، وكانت نشاطاته الجماهيرية تنحصر أيام الانتخابات. ولكن فيما بعد وجد هذا الحزب نفسه مجبراً على الاتصال بالناخبين الجدد للتصويت لصالحه، مما دفعه لتنظيم لجان على صعيد الدوائر المحلية. وتعتبر الطبقات الوسطى الأكثر انضماماً لهذا الحزب والقاعدة الانتخابية الرئيسة له. ويسيطر هذا الحزب انتخابياً على جنوب البلاد، وكذلك نجد النساء يشكلون قلة من نواب الحزب. كما أن معظم نوابه هم من خريجي الجامعات البريطانية العريقة (أكسفورد. كامبردج).[٣]

---

[١] - ألبير مابيلو، مارسيل ميرك: الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى، ترجمة: محمد برجاوي، بيروت مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدات ، الطبقة الأولى١٩٧٠ ،ص٨.

[٢] - د. محمد الحلاق وآخرون : النظم السياسية، مصدر سابق ، ص٢١٤.

[٣] - د. سام دلة: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص٤٥١.

أما البنية التنظيمية لحزب المحافظين فهي تضم (الاتحاد الوطني- المجلس المركزي واللجنة التنفيذية- المكتب المركزي- الرئيس)

حيث يعقد الحزب مؤتمراً سنوياً يكون أشبه باجتماعات حزبية لعمل الدعاية لزعماء الحزب ، ويضم هذا المؤتمر ممثلين عن قواعد الحزب (٣٠٠٠) ممثل إضافة إلى وكلاء الحزب وأعضاء المجلس المركزي الذي يتألف من رئيس الحزب وأعضاء المكتب المركزي ونواب الحزب ومرشحيه للنيابة وممثلي اللجان الاستشارية ومهمة هذا المجلس مناقشة تقارير اللجنة التنفيذية ، وانتخاب رئيسين للاتحاد الوطني أحدهما رئيس فخري.

أما اللجنة التنفيذية فهي التي تقوم فعلياً بإدارة الحزب وتجتمع مرة على الأقل كل شهرين ، وتضم نواب الحزب وقادته الرئيسيين إلى جانب مدير المكتب المركزي.

وبالنسبة للمكتب المركزي فهذا المكتب يضم عدداً من الموظفين ، مهمته إعداد مشروعات القوانين والدراسات الحزبية وعمل الدعاية للحزب.

أما رئيس الحزب فيتم انتخابه ومنذ عام ١٩٦٥ عن طريق أعضاء البرلمان المنتمين للحزب وفق أسلوب انتخابي معقد، وتجري الانتخابات بعد كل انتخابات نيابية عامة ويتمتع رئيس الحزب بصلاحيات واسعة جداً ، وخاصة عندما يكون حزبه هو الحزب الفائز في الانتخابات فهو الوزير الأول ويسمى بحرية أعضاء حكومته، وهو يسمي أيضاً كبار مسؤولي الحزب وبشكل عملي رئيس الحزب هو الذي يختصر بشخصه حزب المحافظين فسياسته هي سياسة الحزب؛ ومواقفه هي مواقف الحزب.[١]

وقد تدهورت شعبية ورصيد حزب المحافظين كثيراً في المرحلة الأخيرة خاصة

---

[١] - المصدر السابق، ص ٤٥١.

في نهاية التسعينات، بعد أن حقق نجاحاً لافتاً ببقائه ثماني مرات في السلطة أربعة منها متتالية. ولعل ذلك مرده إلى أسباب كثيرة أهمها:[1]

١- أن طول الفترة التي بقي فيها المحافظون في الحكم جعلهم يتصرفون كطبقة حاكمة لا كحزب حاكم عرضه للانتقال إلى صفوف المعارضة في أي وقت مع ما رافق ذلك من صلف وغرور ومخالفة للقوانين وفضائح وفساد...إلخ.

٢- الخلافات التي تفجرت بين أجنحة الحزب المختلفة حول انضمام بريطانيا إلى العملة الأوربية حيث يرى فريق من الحزب أن هذا الأمر سيفقد بريطانيا استقلالها وسيادتها.

٣- الاستياء الشعبي من السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها تاتشر وخاصة ما يسمى بضريبة (الرؤوس)، وتقليصها لدور الاتحادات العمالية وحظر الإضرابات...إلخ.

٤- الفضائح المالية الكثيرة التي طالت أعضاء بارزين في الحزب، والتي كرست الإحساس لدى المواطنين بالخداع والزيف تجاه هذا الحزب الذي ينادي في مؤتمراته بالقيم والجذور الأصلية ومحاربة الجريمة والفساد.[2]

ثانياً: حزب العمال:

كما ذكرت سابقاً تشكل حزب العمال بفعل النقابات العمالية وتحديداً عام ١٨٩٩، عندما شكل مؤتمر النقابات العمالية بالاشتراك مع ثلاثة تنظيمات أخرى لجنة تمثيل العمال بهدف دعم الذين يؤيدون الطبقة العاملة للوصول للبرلمان،

---

[1] - د. حافظ علوان الدليمي:النظم السياسية في أوربا وأمريكا، مصدر سابق، ص ٩٩ وما بعد...

[2] - أهم تلك الفضائح هي فضيحة (آلان دونكات) الوكيل البرلماني لوزير الصحة الذي تورط في فضيحة رشوة ، وفضيحة وزير البيئة الذي تورط في فضيحة أخلاقية، وكذلك فضيحة (اسيل نادر) وهو رجل أعمال معروف حصل منه حزب المحافظين على مبلغ (٤٤٠) ألف جنيه مقابل تسوية دعوى قضائية.

ولكن هذا لا يعني أن جميع العمال ونقاباتهم منضمون إلى حزب العمال((٥/٤) من أعضاء هذه النقابات ينتمون إلى حزب العمال، ولم يعد الانضمام إلى هذا الحزب عن طريق النقابات فقط، وإنما أصبح بالإمكان الانتساب إليه عن طريق الانتساب المباشر ولكن يبقى هذا الأسلوب قليل الحدوث إذا ما قورن بأعضاء الحزب من النقابيين.

ويعتبر حزب العمال من الأحزاب الجماهيرية حيث كان لانفتاحه على الطبقات الوسطى وتبنيه الفكر الاشتراكي الأثر الكبير في تطوره وترجم ذلك بنتائج انتخابات(١٩٢٤)، حيث تفوق على حزب الأحرار بالندوة البرلمانية البريطانية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح حزب العمال من اللاعبين الأساسيين في تشكيل الحكومة إما متحالفاً مع حزب الأحرار أو مع حزب المحافظين (وزارة تشرشل). ومع نهاية الحرب العالمية الثانية حصل حزب العمال بمفرده على الأغلبية في مجلس العموم البريطاني، والتي تمكنه من تشكيل الحكومة ومنذ ذلك التاريخ أخذ هذا الحزب يتناوب على السلطة مع حزب المحافظين.[١]

ومن الناحية التنظيمية يعقد حزب العمال مؤتمراً سنوياً يضم هذا المؤتمر في صفوفه مندوبين عن مختلف التنظيمات المتحدة في الحزب وخاصة نقابات العمال ، وهو من الناحية النظرية الهيئة العليا في الحزب ومهمة هذا المؤتمر انتخاب اللجنة التنفيذية للحزب وتحديد برنامج الحزب .ومن الناحية العملية نجد أن اللجنة التنفيذية المؤلفة من (٢٩) عضواً هي التي تنفذ سياسة الحزب وتقوده، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة في تطبيق توجهات مؤتمر الحزب، وتتولى تنظيم اللجان المحلية والإقليمية وتهتم بالشؤون المالية، وتقسم هذه اللجنة إلى خمس لجان ومقرها هو المقر الرسمي للحزب.[٢]

---

[١] - د. محمد الحلاق وآخرون: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص ٢١٨.

[٢] - مصدر سابق، ص ٢١٩

أما بالنسبة لرئيس الحزب فكما هو الحال في حزب المحافظين كان ينتخب من قبل نواب الحزب، ولكن منذ مؤتمر الحزب الاستثنائي المنعقد عام ١٩٨١ اختلفت طريقة انتخاب رئيس الحزب، وأخذ ينتخب من قبل جسم انتخابي خاص يضم لـ ٣٠% من نواب الحزب، ٤٠% ممثلي النقابات، ٣٠% من قبل ممثلي الدوائر المحلية، ولكن هذه الطريقة تعدلت مرة أخرى حيث أصبح لكل مجموعة من المجموعات السابقة ثلث عدد الأصوات.[١]

أما من الناحية الأيديولوجية فيعتبر حزب العمال حزباً يسارياً وكذلك يمكن اعتباره من أحزاب اليسار الوسط،وبعد النقاش الذي دار داخل الحزب حول الاشتراكية في التسعينات ،وخاصة المؤتمر الاستثنائي المنعقد عام ١٩٩٥ والذي أدى إلى إلغاء كلمة اشتراكية، اعتبر الحزب حزباً ديمقراطياً اجتماعياً متمسك بالمؤسسات الدستورية القائمة في البلاد راغباً بدولة قوية وطامحاً لإنشاء مجتمع قوي أفضل للبريطانيين يحقق العدالة والرحمة.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فلا يختلف حزب العمال مع حزب المحافظين إلا في بعض المسائل الفرعية خاصة في قضايا الشرق الأوسط والقضايا العربية الأخرى، وهذه المسائل تقررها مصلحة بريطانية وليس مصلحة الأحزاب فيها.[٢]

ثالثاً: حزب الأحرار والأحزاب الوطنية الأخرى:

تعود أصول حزب الأحرار إلى الويغز (Whigs) الذي أخذ اسمه عام ١٨٤٧، وكان يضم جميع المناهضين لسلطة الملك والمطالبين بسلطة تنبثق عن الشعب ، وكان لحزب الأحرار ماض مجيد في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ولكنه فيما بعد وبعد صعود حزب العمال إلى الساحة السياسية ، وتبلور ثنائية حزبية متمثلة في حزبي العمال والمحافظين لم يعد هذا الحزب إلا

---

[١] - د. سام دلة:مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق، ص ٤٥٢.

[٢] - عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص ١٦٨ .

ظل لحزب كبير في الماضي، ودوره مكمل وثانوي في الحياة السياسية البريطانية.[1]

ويعزو المراقبون تراجع دور حزب الأحرار إلى عاملين رئيسيين وهما: انقسام الحزب على ذاته والسبب الثاني يعود إلى الثنائية الحزبية والنظام الانتخابي المطبق في بريطانيا، والذي كرس هذه الثنائية وحجم حزب الأحرار بالحزب الثالث.[2]

إن هذه الثنائية جعلت حزب الأحرار وأحزاب أخرى تعي بأن فرصتها في البزوغ على المسرح السياسي والمشاركة الفعلية في الحكم ستزداد في إطار الاندماج وتوحيد البرامج ، ومن هنا نجد أن حزب الأحرار والحزب الاشتراكي الديمقراطي شكلا تحالف انتخابي عام(١٩٨١) في ظل برنامج مشترك، ثم قاما بالاندماج عام(١٩٨٨) تحت اسم:

حزب الأحرار الديمقراطي أو الديمقراطيين الأحرار والذي نال (٦٢) عضواً في مجلس العموم في انتخابات عام(٢٠٠٥).[3]

وإلى جانب هذه الثنائية الحزبية والحزب الديمقراطي يوجد في بريطانية سلسـلة طويلة من الأحزاب الصغيرة تكافح في سبيل الحصول على مركز أيديلوجي أو تدافع في سبيل الحصول على مصالح محلية أو تساند أحد الحزبين الرئيسيين في تدعيم أغلبيته في البرلمان. ويمكن على سبيل المثال أن نذكر الحزب الشـيوعي الذي تأسس عام (١٩٢٠)،و حزب العمل المستقل الذي أقصـي عـن حـزب العمال عام(١٩٣٢)بعد أن ساهم في تشكيله ، والحزب الاشـتراكي لبريطانيـا

---

[1] - ألبير ملبيلو:الأحزاب السياسية في بريطانيا، مصدر سابق، ص٦.

[2] - د.محمد الحلاق وآخرون : النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٢١٤.

[3] - راجع بهذا الخصوص:- د. حافظ علوان الدليمي: النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٨٤.

العظمى وحزب الأحرار الوطنيين والحزب الـوطني الأوربـي وكـذلك مـن الأحزاب الإقليمية يوجد الحزب الوطني الأيرلندي الذي يمارس بعض النشـاط في ايرلندا الشمالية والحزب الاسكتلندي والحزب الوطني الغالي.[١]

ولكن في واقع الأمر ليس من المفروض الأخذ بهذه اللائحة الطويلة من الأحزاب فهي بالرغم من تسميتها ليست إلا عبارة عن نواد أو جمعيات فكرية تحيط برجل أو بمنشورات ذات إصدار ضئيل لا يجرؤ على مجابهة الناخبين ،أما الباقي فيخوض معركة ضخمة وقد يصل بصعوبة بأحد مرشحيه إلى مجلس العموم. وتبقى الكلمة العليا للثنائية الحزبية المكرسة في بريطانيا والتي أحرزت عدة نتائج على النظام السياسي البريطاني أهمها:

١- تفادي تشكيل الحكومات الائتلافية حيث يتم تشكيل الحكومة إما من حزب المحافظين أو العمال.[٢]

٢- الأحزاب هي السيدة في تقديم المرشحين والمستقلون حظوظهم بالفوز تكاد تكون مستحيلة.

٣- سيطرة الحزب الذي يملك الأغلبية في مجلس العموم على العمل التشريعي والحكومي.

---

١ - ألبيرمابيلو: الأحزاب السياسية في بريطانية العظمى، مصدر سابق ، ص٢٦١.

٢ باستثناء ماحدث في الإنتخابات الأخيرة عام(٢٠١٠)حيث لم يستطيع حزب المحافظين أن يحصل على أغلبية الأصوات إلا بالتحالف مع حزب الأحرار الديمقراطيين.

الفرع الثاني

الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في بريطانيا

جماعات الضغط في المملكة المتحدة ليست حديثة النشأة إنما يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأت النقابات المهنية تتبلور لتشكل أداة ضاغطة على الحكومات.[1]

هذه الظاهرة بالرغم من قدمها أصبحت اليوم قوية ونامية في السياسات البريطانية والذي أعطى دفعة قوية لعمل هذه الجماعات هو أن الحكومة البريطانية تعمل باتصال مباشر بالجماهير، هذا الأمر ساعد جماعات الضغط على استغلال التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال للتأثير الفعال في الرأي العام البريطاني في مجتمع يعد أكثر مجتمعات العالم تنظيماً.[2]

وجماعات الضغط والمصالح في بريطانيا تختلف عنها في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث العدد والتنظيم إضافة إلى اختلاف النظام السياسي في كلا الدولتين. وتلعب جماعات الضغط البريطانية دوراً مهماً في التأثير على عمل السلطات العامة البريطانية، ولكن هذا الدور لا يجاري الدور الذي تلعبه هذه الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لعدة أسباب منها:

١- البناء القوي للأحزاب السياسية البريطانية القائمة على مركزية قوية وأيديولوجية محددة، فقد احتفظت بسيطرتها على عملية اتخاذ القرارات إلى حد ما بعيداً عن المصالح والأهواء المختلفة لجماعات الضغط، وهذا يعني أنه إذا كان هناك من اتصالات وعلاقات وثيقة بين جماعات الضغط وبعض الاتجاهات

---

[1] - د. طارق فتح الله خضر:دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي،مصدر سابق،ص ٩٠.

[2] - د. كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة،مصدر سابق، ص٣٠ .

السياسية في الدولة، إلا أنها لم تصل إلى درجة التحكم التام بصنع القرارات وتنفيذها كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

فالأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر إلى أيديولوجية واضحة المعالم، مما جعلها في تناول المصالح الخاصة. كما أن تسابق هذه الأحزاب وسعيها للفوز بالانتخابات بأي ثمن من أجل الوصول إلى السلطة جعلها بحاجة للمال الوفير الذي تسارع جماعات الضغط لتقديمه بسخاء إلى المرشحين المؤيدين لمطالبها.

٢- إن كبر حجم الدولة وتنوع أوجه النشاط الإقليمي يحتم على الحكومة الأمريكية المركزية أن تبني سياستها على أساس التوفيق بين المصالح الإقليمية المختلفة ،أما في بريطانيا فمصدر النشاط السياسي هو الحكومة وحدها ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها إلا في نطاق الحكومة ، بينما في الولايات المتحدة حيث يتأثر التشريع إلى حد كبير بمساع جماعات الضغط.[٢]

٣- السبب الثالث وبرأيي الأهم وهو التعاون الوثيق والصلة القوية بين الحكومة وجماعات الضغط، وخصوصاً خلال العقدين اللاذان تلا الحرب العالمية الثانية حيث كان التنافس شديداً بين المجموعات الضاغطة، حيث عملت الحكومة كوسيط للتوفيق وفي أحياناً كثيرة كان الوزراء يفرضون نمطهم السياسي بهدف الوصول إلى القضايا المتنازع عليها مثل الأجور والأسعار والسياسة الصناعية.[٣] وهناك ملامح معينة في النظام السياسي البريطاني ساعدت على نمو وزيادة نشاط جماعات الضغط وأهم هذه الملامح هي:[٤]

---

[١] - د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصدر سابق ،ص ٩٠.

[٢] - د. فوزي أبوذياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق ، ص ١٧٧.

[٣] - جابرييل الموند: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبدالله ، الدار الهلية للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٧ ، ص٢٩٣.

[٤] - د. كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص ٣١.

١- إن النظام البريطاني موحد وتتركز السلطة في الحكومة المركزية، وهذا يعني أن جماعات الضغط توجه نشاطها مباشرة لجهاز واحد هو الحكومة المركزية.
٢- بسبب تجانس سكان المملكة المتحدة وحياتهم فوق رقعة محدودة نسبياً فإن المواطنين البريطانيين أكثر ميلاً من غيرهم للاهتمام بالسياسات الوطنية، مما يدفعهم للتوحد في جماعات ضغط لتحقيق ما يصبون إليه من أهداف.
٣- إن الانتخابات العامة تجري عندما تتطلب السياسات العامة ذلك وليس وفقاً لفترات دورية محددة.
٤- وفي الوقت ذاته هناك في بريطانيا تقليد تاريخي للعلاقات بين أعضاء البرلمان والهيئات ذات النشاط الاقتصادي، وهذا يساعد في النظرة المشروعة للعلاقات القائمة في بريطانيا اليوم بين الأحزاب السياسية، وبعض جماعات الضغط يتمثل هذا التقليد بقيام جماعات الضغط البريطانية بمناقشة مشروعات القوانين التي تمس مصالحها مع أعضاء البرلمان قبل طرحها للمناقشة.
٥- أن النشاط السياسي لجماعات الضغط في بريطانيا مفتوح لمعظم الناس ، وينتمي زعماء جماعات الضغط في بريطانيا إلى مختلف فئات المجتمع وليس الأمر مقصوراً على اتحادات العمال أو على النخبة المختارة المثقفة في المجتمع، ولذلك فنفوذ النخبة التي تسيطر على كلا الحزبين يمتد إلى معظم جماعات الضغط القوية.

وقد تطورت العلاقات في بريطانيا بين جماعات الضغط وبين الحكومة لدرجة إن بعض الكتاب يقولون بأن كل من جماعات الضغط والحكومة يحتاج إلى الآخر، إذ أن هذين الجزأين من النظام السياسي هما مترابطان إلى حد ما. وكسائر العلاقات فإنها تؤدي أحياناً إلى ترابط وانسجام وأحياناً أخرى إلى اختلافات.[١]

[١] - د. فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق، ص١٩٦.

إن هذه العلاقة القوية بين جماعات الضغط والحكومة في بريطانيا جعلت نشـاط (اللوبي) محدود التأثير، فالحكومة تستشير عادة أهم جماعات الضـغط فمعظـم الوزارات في بريطانيا لها لجان استشارية تمثـل مصـالح مختلفـة والأفكـار بخصوص أي مشروع قانوني جديد سوف تمر على هذه اللجان لمعرفة رأيهـا والتعديلات التي تقترحها، أما عملية التشريع التي تفوضها السـلطة التشـريعية للسلطة التنفيذية فهي الأكثر أهمية لجماعات الضغط. فمن المعلوم في دول العالم أن السلطة التشريعية هي التي تقوم بوضع السياسة العامـة وتشـريع القـوانين اللازمة، وتترك عملية التطبيق المرنة للسلطة التنفيذية وموظفي الخدمة المدنية . وفي بريطانيا العديد من القوانين التي تحكم الحياة فـي بريطانيـا هـي لـوائح وتنظيمات من صنع موظفي الخدمة المدنية على أساس تفويض ممنوح لهم مـن السلطة التشريعية، والأجهزة الإدارية تتشاور بقوة مع جماعات الضغط في طور إعداد هذه اللوائح والتنظيمات حيث تعرض مشاريع هذه اللـوائح والتنظيمـات على جماعات الضغط والمصالح كإجراء روتيني مانحة لهم فرصة كبيرة للتأثير عليها وتعديلها بما يناسب مصالحهم.[1]

إذاً فالحكومة في بريطانيا مستعدة لتقديم هذه الخدمة لجماعات الضغط لأن تعاون هذه الجماعات مع الحكومة ضروري لنجاح تطبيق القوانين ، كما أن اللوائح والتنظيمات الجديدة تتطلب خبرة تقنية واسعة وجماعات الضغط لديها مثل هذه الخبرة ، ولهذا فجماعات الضغط والحكومة في بريطانيا يتمتعون بعلاقات جيدة. وقد تكون هذه العلاقات ليست ظاهرة مثلً اللوبي أو جماعات الضغط في الولايات المتحدة، ولكن ممكن القول إن هذه الجماعات باتت تلعب دوراً مهماً في المملكة المتحدة.[2]

---

[1] - لورانس غراهام وآخرون: السياسة والحكومة، مصدر سابق ، ص١٣٠-١٣١.

[2] - لورنس غراهام وآخرون، المصدرالسابق، ص ١٣١.

إن هذه العلاقة القوية والوثيقة بين جماعات الضغط والحكومة في بريطانيا انعكست أيضاً على البرلمان الإنكليزي حيث لا تشكك السياسة الإنكليزية في ذمة أعضاء البرلمان الذين يحصلون على مساعدات مالية من جماعات الضغط أو أي منظمة أخرى. ويتضح ذلك من اعتراف رئيس الحكومة الأسبق (ونستن تشرشل) حيث قال: " نحن لا نفرض في أنفسنا أننا نؤلف مجلساً من سادة لا مصلحة لهم على الإطلاق إن هذا لهراء فاربما يحدث ذلك في السماء ولكنه لحسن الحظ لا يحدث هناك ".[١]

فالسلطة الإنكليزية تنظر بواقعية لجماعات الضغط فهي تتشاور مع هذه الجماعات قبل التقدم بمشروعات قوانينها للمجلس وفي آلية تنفيذ هذه القوانين ، وتركز جماعات الضغط في بريطانيا نشاطها على الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار موظفي الدولة.[٢]

وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن جماعات الضغط في بريطانيا تخصص وقتاً ومجهوداً أقل للتأثير في أعضاء البرلمان الإنكليزي ، وذلك لسبب هام متمثل في أن أعضاء البرلمان الإنكليزي يتبعون القيادة الحزبية في طريقة التصويت ، ومع ذلك فهناك فائدة يمكن أن يقدمها أعضاء البرلمان لجماعات الضغط حيث تستطيع جماعات الضغط إقناع بعض أعضاء البرلمان بإثارة إحدى القضايا الهامة للنقاش. لذلك الكثير من الاتحادات المهنية في بريطانيا تتبنى أعضاء البرلمان وهذا التبني يعني أن هذا الاتحاد يتحمل بعض أو كل تكاليف الحملة الانتخابية لهذا المرشح الذي يؤيد مطالبها.[٣]

---

[١] - د. بطرس بطرس غالي- محمد خير عيسى: المدخل إلى علم السياسة، مصدر سابق ، ص ٣٢٣.

[٢] - المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط وأثرها على القرارات الإدارية، مصدر سابق، ص ٣٩٣.

[٣] - لورنس غراهام وآخرون: السياسة والحكومة، مصدر سابق، ص١٣٠.

وأبرز جماعات الضغط في المملكة المتحدة: اتحادات النقابات المهنية والاتحاد العام للصناعات البريطانية، ومؤتمر اتحاد الصناعات والجمعية الطبية البريطانية، والحركة الداعية إلى نزع السلاح النووي، وجماعة أنصار الأطفال وكذلك جماعات التنظيمات الكنائسية التي لا يطلق عليها جماعات الضغط إلا أن تلك التنظيمات لها تأثيرها ودورها ، إضافة إلى رابطة المحاربين القدماء حتى لو كانت تتمتع بتأثير ضعيف.[1]

ويمكن أن تميز جماعات الضغط في بريطانيا على النحو التالي:[2]

١-جماعات لها مصالح اقتصادية ومنها:

أ- اتحادات العمال: وهي تحاول إقناع الحكومة بسياسات اجتماعية واقتصادية من شأنها تحسين ظروف العمال.

ب-هيئات أصحاب العمل: تحاول تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية لصالح نشاط هذه الهيئات.

جـ- الروابط المهنية: وهي تمثل أصحاب المهن وتدافع عن مصالحهم مثل الاتحاد القومي للمدرسين.

٢-جماعات نوعية لخدمة قضية معينة وهي على نوعين:

أ- جماعات ذات أهداف جزئية بمعنى أنها تدافع عن مصالح جماعات اجتماعية معينة مثل(كبار السن- الأطفال).

ب-جماعات رأي: أي جماعات لها ذات الأفكار والمعتقدات مثل(جمعية إصلاح نظام الانتخاب- أو المجلس القومي للحريات المدنية...إلخ).

---

[1] - راجع د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص٩٠.

د. عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية، مصدر سابق، ص ١٧١.

[2] - د. كريم كشاكش:جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص٣١.

هذا بالإضافة إلى جماعات الضغط الصهيونية التي تمارس جميع وسائل الضغط والتأثير على الحكومة البريطانية لتبني سياسة داخلية وخارجية تؤيد فيها سياسة الكيان الصهيوني، إلا أن الجماعة اليهودية في بريطانيا ضعيفة بالمقارنة معها في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن السبب الرئيس لدعم الحكومة الإنكليزية للسياسة الإسرائيلية هو اقتراب السياسة الإنكليزية من السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل بسبب تلاقي المصالح الإستراتيجية.[1]

ويرى الباحث أنه بالنسبة لجماعات الضغط في بريطانيا أن الكلمة العليا تبقى لاتحادات نقابات العمال والنقابات المهنية كأكبر جماعات الضغط في المملكة المتحدة وأكثرها نفوذاً. لذلك سوف يخصص مطلباً مستقلاً لدراسة حالة النقابات المهنية البريطانية كإحدى جماعات الضغط الفاعلة في المملكة المتحدة.

[1] - عبد الوهاب محمد المسيري: اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق،ص ٣٤٩.

الفرع الثالث

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية في بريطانيا

إن الضعف في فلسفة الأحزاب وعدم قيامها على بنية أيديولوجية قوية يعطي المزيد من الحيز والنفوذ لجماعات الضغط للتأثير على هذه الأحزاب فتصبح هذه الأحزاب أداة طيعة في يد جماعات الضغط. وقد سبق الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية أن ضعف أيديولوجية الأحزاب قد سمح بازدياد دور جماعات الضغط في ذلك البلد.

وفي بريطانيا هناك تداخل بين جماعات الضغط وبين الأحزاب السياسية نظراً للصلة الوثيقة بينها وخصوصاً لاتصال هذه الجماعات بالحزبين الرئيسيين (حزب العمال وحزب المحافظين).[1]

وتبدو هذه العلاقة جلية من خلال الصلة الوثيقة بين حزب العمال البريطاني والنقابات المهنية والاتحادات العمالية البريطانية.

ففي عام ١٩٧٩ بلغ عدد النواب من حزب العمال الذين تم انتخابهم (٢٦٩) نائباً منهم (١٣٣) عضواً تم ترشيحهم من قبل اتحادات العمال، وازدادت هذه الصلة بين النقابات والحزب إلى درجة أصبحت فيها النقابات تؤيده وتقف إلى جانبه على كافة المستويات، وقد تعدى الأمر حزب العمال إلى حزب المحافظين والذي أصبح بدوره مرتبطاً بعلاقات قوية مع بعض النقابات الصناعية والتجارية والزراعية بحيث أصبح يتلقى مساعدات مالية لها وزنها من كبار أصحاب الأعمال والمصالح الإقتصادية الهامة في المجتمع. ويمكن ملاحظة أن بعض أعضاء مجلس العموم يقومون بعمل دعاية لأهداف بعض الجماعات التي ينتمون

---

[1] - د. كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص ٣٣.

إليها في البرلمان، وقد تجاوز الأمر ذلك وأصبح الكثير منهم مستشارين لتلك الجماعات وتصرف لهم مكافآت عن خدمات يؤدونها لصالحها.[1]

ومما سبق يتضح لنا وجود علاقة مهمة بين الأحزاب السياسية الرئيسة في بريطانيا وبين جماعات الضغط والمصالح المهمة في المجتمع.

[1] - د.طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي،مصدر سابق، ص ٩١-٩٢ .
د. كريم كشاكش، مصدر سابق، ص ٣٣.

المطلب الثالث

النقابات المهنية والعمالية في بريطانيا

تعتبر النقابات وسيلة اتصال مهمة بين الحكومة والمواطنين حيث تنقل آراء ورغبات كل طرف إلى الآخر، وكثيراً ما تستعين الحكومة بمجالس هذه النقابات أو بلجان تمثلها كي تسهم برأيها في السياسات العامة التي ترتبط بهذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال في حالة تطوير سياسة التعليم الطبي أو التعليم الهندسي تتشكل لجان متخصصة من نقابات الأطباء أو نقابات المهندسين لكي تبدي آراءها فيما يتعلق بهذه الموضوعات وتستفيد بذلك الحكومة أثناء قيامها بصنع القرار.

ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار العلاقة العضوية بين الدور الذي تلعبه النقابات وبين الديمقراطية. فكلما توافر المناخ الديمقراطي وخاصة حريات الرأي والتعبير والتعددية السياسية كان الدور الذي تؤديه النقابات أكثر فاعلية وأهمية، وإذا طبق ذلك على مستوى بريطانيا سوف يلاحظ تصاعد تدريجي في دور النقابات في الحياة السياسية والديمقراطية. وخاصة منذ بدايات القرن العشرين مع توافر مناخ ديمقراطي يكفل لها القيام بأدوارها تجاه أعضائها وتجاه قضايا المجتمع بحيث أصبحت تشكل عنصراً ضاغطاً على الحكومة وقوة يحسب لها ألف حساب عند صياغة أي تشريع أو تنفيذ أي قانون ، ولكن هذا التأثير جاء بعد نضال طويل ومجابهات عديدة وسأقوم بدراسة دور النقابات في بريطانيا من خلال هذا المطلب وفق الفروع التالية:

- **الفرع الأول:** مفهوم النقابة العامة ووظائفها.
- **الفرع الثاني:** تطور الحركة النقابية في بريطانيا.
- **الفرع الثالث:** صور ونماذج من ضغط النقابات البريطانية.

الفرع الأول

مفهوم النقابة العامة ووظائفها

أولاً: مفهوم النقابة:

مفهوم النقابة هو مفهوم شائع ومتداول كثيراً وتعرف النقابة بأنها: مجموعة من الناس تنشأ على أساس تطوعي وأحياناً إجباري تضم من يعملون في مهنة واحدة أو تخصص واحد، قد يكون زراعياً أو صناعياً أو تجارياً كل حسب الفئة التي يمارس مهنتها بهدف تحقيق مصالح أعضائها.[1]

إذاً فهذه التنظيمات لابد أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص حتى تسمى نقابة وهي:

١- تجمعات منظمة لها إطار مؤسس وقانون يحكمها وهذا يجعلها تختلف عن تجمعات الأفراد غير المنظمة.

٢- إنها تجمعات تستند على مفهوم مشترك للمصالح يربط بين أعضائها، وبالتالي فإن إدراك الأعضاء لوجود مصالح مشتركة فيما بينهم يدفعهم للتضامن.

٣- إن هذه المصالح قد تكون منصرفة إلى حماية المهنة وتطويرها أو قد تتجه نحو مطالب الأعضاء المادية والاجتماعية.

٤- إن العضوية في النقابات قد تكون اختيارية بمعنى أن كل فرد يمكن أن ينضم إلى النقابة بمحض إرادته وقد تكون إجبارية بمعنى أن القانون لا يسمح لأعضاء بعض المهن بممارستها إلا إذا كان منضماً للنقابة.[2]

---

[1] - د. أماني قنديل:النقابات المهنية، مصر ، المكتب العربي للمعارف، منشورات الغالي ١٩٩٥، ص ٣ .

[2] - المثال على العضوية الإجبارية للنقابات (نقابة المحامين السورية) حيث لا يستطيع الشخص ممارسة مهنة المحاماة إلا إذا كان منتمياً لنقابة المحامين

وقد كانت النقابات في بداية الأمر تمثل العمال فقط ومحصورة في هؤلاء إلا أن التطور الاجتماعي والسياسي سمح بتكوين نقابات تمثل جميع فئات المجتمع من أطباء ومهندسين وفنانين...إلخ.

ثانياً: أهداف النقابة:[1]

أ- رفع مستوى المهنة التي ينتمي إليها الأعضاء.

ب- حماية مصالح الأعضاء والدفاع عنهم ومحاولة التأثير في القوانين والسياسات العامة التي يمكن أن تؤثر في الأعضاء أصحاب المهنة الواحدة أو التخصص الواحد.

جـ- توفير نظام التأمين الصحي والذي يكفل العلاج للأعضاء وأسرهم في حالات الوفاة أو الشيخوخة أو العجز أو المرض.

د- ربط أعضاء النقابة الواحدة أصحاب التخصص الواحد أو المهنة الواحدة برباط من الزمالة يحقق التضامن بين الأعضاء.

وكذلك تعتبر النقابات منظمات وسيطة بين أعضاء المهنة الواحدة أو التخصص الواحد وبين المجتمع، فالنقابات تسعى لتحقيق خدماتها على صعيد المجتمع ككل. وعلى سبيل المثال سعي نقابة الأطباء أو الصيادلة لوضع سياسة عادلة لتوزيع الدواء. وكذلك تقوم النقابات بواجب وطني تجاه المجتمع فعند حدوث كارثة مثل زلزال أو فيضان تسرع النقابات لنجدة ومساعدة من لحق بهم الضرر، من خلال الأطباء المتبرعين وكذلك حال نقابة المهندسين من خلال تشكيل لجان من المهندسين لمعاينة أوضاع المباني بعد كارثة الزلزال.

وبالنسبة للعلاقة بين النقابات والسلطات العامة فهذه العلاقة تختلف من بلد لآخر تبعا للنظام الديمقراطي والسياسي السائد في البلاد، حيث أن من النقابـات مـا لا

---

[1] - راجع: قانون نقابة المعلمين السورية، الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٢ لعام ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٠ لعام ١٩٨٢.

يعتمد في إنشائه على السلطة، كما لا تتدخل السلطات في اختيـار قـادة هـذه النقابات أو التعبير عن مصالحها، وإنما تضع الإطار القانوني الدستوري لعمـل هذه النقابات ثم تترك بحرية. بحيث تستطيع أن تمارس هذه النقابـات الضـغط على السلطات لتحقيق مصالح أعضائها . ففي الأنظمة الديمقراطية للنقابة (كنقابة المحامين) دوراً كبيراً في الاعتراض على مشروعات القوانين التي تعرض على البرلمان وتعيينات رجال القضاء، كما أن النظام السياسي يحرص على الاستماع لرأيها في القضايا التي تهم مصالحها. بالمقابل في الأنظمـة الشـمولية هنـاك سيطرة من قبل السلطات على النقابات حيث يتم تكوينها من فئات متميزة ملتزمة ولا تعبر عن تنافس أو ضغط حقيقي،كما تمارس السلطة التحكم في اختيار قادة النقابات لكي تبقى هذه النقابات تابعة للسلطة.[1]

[1] - المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل:جماعات الضغط وأثرها على القرارات الإدارية والدولية،مصدر سابق، ص ١٣٤- ١٣٥.

الفرع الثاني

تطور الحركة النقابية في بريطانيا

بريطانيا هي الدولة السباقة في العالم التي شهدت بداية الحركة النقابية حيث ظهرت هذه الحركة في بداية الأمر على شكل اتحادات نقابية، وقد بدأت ملامحها تظهر منذ عام ١٧٢٠ عندما رفع الخياطون في لندن ظلامتهم إلى البرلمان مطالبين بزيادة أجورهم وتخفيض ساعة واحدة من ساعات العمل اليومي، ومن أجل تحقيق هذه الغاية دون كل شخص اسمه في سجلات وضعت في المتاجر وفي مراكز الاجتماعات التي كانوا يترددون إليها، وجمعوا مبالغ مالية تساعدهم في الدفاع عن أنفسهم في حال تعرضهم للملاحقات. وقد تألفت اتحادات مماثلة لدى عمال السكاكين وعمال النسيج في المنطقة الغربية من بريطانيا. والواقع أن هذه الحركة النقابية التي ولدت في بريطانيا قبل أي بلد في العالم . لم تكن لأن بريطانيا هي مهد الثورة الصناعية ولكن الأمر الحاسم في الموضوع كان الفصل بين العمل وملكية وسائل الإنتاج فحيث حصل هذا الأمر تكونت الاتحادات قبل أن تظهر الآلات وحيث لم يحصل لم تقم جمعيات عمالية حتى في حال استعمال الآلات الصناعية.[١]

وفي أواخر القرن الثامن عشر انتشر الإضراب في أوساط عمال النسيج في بعض المقاطعات البريطانية، فأقلق ذلك السلطات العامة وخلال (٢٢) يوماً. أقر البرلمان ونشر الملك نصاً يقضي بمعاقبة أي تكتل كان. حدث هذا عام ١٧٩٩ ، وكان التطبيق صارماً في الصناعات الحديثة أما القديمة منها حيث ترسخت

---

[١] - جورج لوفران: الحركة النقابية في العالم، ترجمة: الياس مرعي، منشورات عويدات بيروت- باريس ١٩٨٦، الطبعة الثالثة، ص ٩-١٠.

التقاليد فكان أكثر تسامحاً وليونة، وأصبح بالتالي تأليف اتحادات جديدة من الأمور الصعبة فالاتحادات القائمة توصلت إلى المحافظة على وجودها تحت أشكال جمعيات مساعدة تعاونية والسلطة لم تكن تتدخل ضدها إلا بناء على شكوى.[1]

وفي سنة (١٨٢٥و ١٨٢٦) رفع الحظر القانوني عن التشكيلات وأصبحت الاتحادات مرخصة ومقبولة في المفاوضات الجماعية دون أن تكون لها الأهلية المدنية، وهكذا فقد حصل العمال البريطانيون على حق التجمع قبل نظرائهم الفرنسيون بأكثر من نصف قرن، ولم يكرس هذا المكسب بنص تشريعي إلا نتيجة العمل الدائب الذي قام به بعض الناشطون بقصد تنظيم التجمع العمالي وضبطه. وفي عام (١٨٣٣) تكون بفضل روبرت أوين الاتحاد التضامني للنقابات الذي كان يرمي إلى ضم العمال مهما كانت مهنتهم، وخلال بضعة أسابيع ضم الاتحاد خمسمائة ألف منتسب بينهم الكثير من النساء والعمال الزراعيين ،مما أقلق الحكومة فأعدت العدة لمواجهة الحركة ولجأت إلى نص قانوني يعود لسنة (١٧٩٩) يحظر أداء يمين الطاعة لجمعية غير قانونية. وبعد نضال طويل وحركات إضرابية عارمة صدرت قوانين (١٨٧١- ١٨٧٥- ١٨٧٦) التي أعطت للنقابات وجوداً شرعياً. وأجاز قانون (١٨٧٥) الإضراب شرط عدم اللجوء إلى أي عنف ولم يعد الإضراب مخالفة جماعية .وأصبح تشكيل محاكم خاصة وعلى درجة واحدة من قبل الاتحادات أمراً مقبولاً وذلك من أجل النظر في الخلافات التي تنشأ بين هذه الاتحادات وبينها وبين أفرادها.[2]

---

[1] - مصدر سابق، ص ١١.

[2] - راجع بهذا الخصوص:

- كلود غيو: النظام السياسي والإداري في بريطانيا، منشورات عويدات بيروت- باريس، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص ١٤١.

- جورج لوفران: الحركة النقابية في العالم، مصدر سابق، ص ١٥ .

ومنذ العام (١٨٧٤)أصبح مؤتمر الاتحادات يجمع ممثلي حوالي مليون ومائتي ألف منتسب، وأخذ يزيد الضغط على البرلمان من أجل وضع التشريعات التي تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعمال، وفي سنة (١٨٩١) تقدم باقتراح ينص على خفض ساعات العمل إلى ثماني ساعات في اليوم.

وفي سنة (١٨٨٩) عمل مؤتمر النقابات العمالية بالاشتراك مع ثلاثة تنظيمات اشتراكية على تسمية لجنة التمثيل العمالي التي كان عليها دعم الترشيحات النقابية في مجالس المقاطعات ،وفي سنة (١٩٠٣) ضم المؤتمر ممثلي حوالي (١٦) اتحاداً يتكلمون باسم أكثر من مليون منتسب، وقرر الخوض في المعترك السياسي. فأسفرت الترشيحات العمالية عن انتخاب (٢٩) عضواً في مجلس العموم. وفي نهاية تلك السنة تأسس حزب العمال من أجل التعبير عن الحركة النقابية تحت قبة البرلمان.[١]

- النقابات في عهد حكومات العمال (١٩٤٥- ١٩٥١) :

- منذ سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥١ سادت الحياة النقابية بوجود حكومة العمـال في الحكم تساندها النقابات، وكانت هذه تضـم سـنة (١٩٣٩) حـوالي (٠٠٠، ٢٣٠، ٦) منتسب، ثم ارتفع هذا العدد إلى ٨ ملايين سنة ١٩٤٥ ثم إلى (٠٠٠، ٢٥٠، ٩) سنة ١٩٤٨ ، مع العلم أن النقابات لم تكن جميعها منضمة إلى مؤتمر اتحاد النقابات. هذا بالإضافة إلى اتحادات المهن والاتحادات الصـناعية التـي تنضم إليها الاتحادات العامة، وأهمها اتحـاد النقـل ويضـم (٠٠٠، ٢٥٠، ١) عضواً. واستطاع قادة الحكومة العمالية أن يحققوا مكاسب كبيرة للعمال تمثلـت في الزيادة في الأجور، والتي وصلت إلى نسبة ٦٨% عام ١٩٤٥ بالمقارنة مع عام(١٩٣٩) هذا بالإضافة إلى تخفيض ساعات العمل اليومية ثم إلغاء قـانون

---

[١] - د. محمد الحلاق وآخرون: النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٢١٨.

- جورج لوفران، مصدر سابق، ص ١٧-١٨ .

النزاع لعام (١٩١٧). كما وضعت الحكومة برنامجاً تأميمياً استجابة لرغبات النقابات (بنك بريطانيا- الصناعة الفحمية- الطيران- السكك الحديدية...إلخ) .ورغم ذلك وفي بعض الأحيان كان فقدان الصبر يستولي على المنتسبين في القاعدة فتنطلق الإضرابات التي لم تكن النقابات لتوافق عليها وكثيراً ما كانت تشجبها كما هي الحال في إضرابات المرافئ وتدعو الحكومة إلى التدخل لمواجهة ما أسمته (الهجمات المجرمة التي تجعل الإنتاج في خطر).[١]

- عودة المحافظين للحكم (١٩٥١- ١٩٦٤):

بعد الانتخابات النيابية عام (١٩٥١) عاد المحافظون إلى الحكم وقد سببت خسارة حزب العمال خيبة أمل للمجلس العام لاتحادات النقابات البريطانية، ورغم ذلك فقد ظل يحافظ على علاقاته المقررة بالسلطات العامة، وبدا الزعماء النقابيون منشغلين بعدم تحول الطبقات الوسطى عن حزب العمال وعدم مطالبة المحافظين بما يعجز حزب العمال عن تحقيقه لو كان بالسلطة. وقد ظلت أعداد النقابيين تتزايد أما عدد النقابات فقد انخفض إلى (٥٩٦) نقابة في أواخر عام ١٩٦٣ مقابل (٨٢٠) نقابة قبل ذلك بعشر سنوات.[٢]

- من وزارة ولسون (١٩٦٤- ١٩٧٠) إلى وزارة هيث :

عندما عاد العمال إلى الحكم في خريف ١٩٦٤ لم يكن عندهم إلا أكثرية متأرجحة، ولهذا تجنبت النقابات الوقوع بأي عمل طائش ولكن مع الانتخابات الجديدة في عام (١٩٦٦) والتي حققت أكثرية مريحة لـ (هاورد ولسون) بدت النقابات العمالية متململة من عدم حصولها على مغانم أكبر من الحكومة،مما أدى لإضرابات ضخمة في قواعدها كان يقودها مناضلون نافذون. وقد بدا (هاورد ولسون) منزعجاً جداً من هذه الإضرابات غير الرسمية، وأراد أن يحمل مجلس

---

[١] - المصدر السابق، ص ١٢١ -١٢٢

[٢] - المصدر السابق، ص ١٢٢-١٢٣.

العموم على إقرار تشريع يضعف من سلطة النقابات، ولكن المشروع اصطدم بمعارضة حازمة من قبل النقابات وبعد أشهر من النقاش سحب المشروع في النهاية.

- عودة المحافظين للحكم عام (١٩٧٤) مع ادوارد هيث:

قاب رجوع المحافظين للحكم معطيات القضية النقابية فكان على وزارة هيث أن تواجه موجة الإضرابات العامة، حيث كان رصيد عام (١٩٧٠) اثنا عشر مليون يوم عمل ضائع؛وهذا أكبر مجموع منذ عام (١٩٢٦) سنة الإضرابات العامة. واستطاع وزير الاستخدام الجديد استصدار قانون من مجلس العموم قصد به قمع الإضرابات غير الرسمية ومفاده:

١- ملاحقة منظمي هذه الإضرابات.

٢- إيجاد مرحلة تفكير مدتها ستون يوماً في كل نزاع يسود الحياة الاقتصادية وقبل أي إضراب لابد أن يصوت العمال المعنيون وفقاً للاقتراع السري.

٣- تنظيم لائحة بالإجراءات غير الشرعية التي تعرض مرتكبيها للملاحقات.

وقد أقر هذا النص بالرغم من معارضة اتحادات النقابات العمالية.[1]

- النقابات وحكومة العمال (١٩٧٤):

في انتخابات تشرين الأول (١٩٧٤)فازت حكومة أقلية عمالية بأغلبية برلمانية ضئيلة لا تزيد عن ٣٩ بالمائة، وحافظت هذه الحكومة على الوفاق السياسي وبدلاً من المواجهة مع النقابات دعت إلى عقد اجتماعي، يهدف إلى الحد من ارتفاع الأجور في مقابل زيادة النفقات العامة على الرعاية الاجتماعية. لكن هذه

---

[1] - المصدر السابق، ص ١٢٤- ١٢٥

السياسة انهارت في العام (١٩٧٥) ،وهبط الاقتصاد من سيء إلى أسوأ ووصلت نسبة البطالة إلى ١,٥ مليون عاطل عن العمل. هذه الأمور أدت بمجملها إلى نتائج كبيرة على حزب العمال. حيث فاز المحافظون عام (١٩٧٩)بأغلبية وصلت إلى (٤٤) بالمائة مقابل (٣٧)% لحزب العمال وأصبحت مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء في بريطانيا.[١]

- من النقابية إلى التعامل بتحفظ :

اتبعت مارغريت تاتشر استراتيجية التعامل بتحفظ مع نقابات العمال ومجموعات الأعمال، وبدلاً من جعل الدولة عاملاً مركزياً في المفاوضات مع مجموعات الضغط اتبعت استراتيجية محاولة إبعاد الحكومة عن التدخل في نشاطات السوق اليومية (المساومة على الأجور- قرارات الاستثمار- سياسات التعبير....إلخ). وسعت إلى الحد من قدرة نقابات العمال على إحباط سياسات الحكومة وتجاهلت الحكومة انتقادات النقابات المستمرة باعتبار أن لديها الأغلبية في البرلمان.[٢]

وتبنت حكومة المحافظين سياسات وتوجهات أسهمت في تصفية القطاع العام،وخصخصت الشركات المؤممة، وأسهم ذلك في تفاقم حجم المعاناة التي تحملتها الطبقات الفقيرة والمتوسطة وأكثر ما جلب الاستياء الشعبي هو ضريبة الرؤوس. كما قلصت حكومة المحافظين نفوذ الاتحادات العمالية وحظرت الإضرابات الثانوية، واشترطت الاقتراع السري في انتخابات القيادة، هذه السياسات أدت إلى تآكل التأييد الشعبي لحكومة المحافظين وعودة العمال للحكم بعد أربع دورات انتخابية متتالية لحزب المحافظين.[٣]

---

[١] - جابرييل آلموند: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

[٢] - المصدر السابق ، ص ٢٩٣.

[٣] - د. حافظ علوان الدليمي: النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة، مصدر سابق، ص ٩٠.

وفي بريطانيا العظمى اليوم يوجد أكثر من ٤٦٠ نقابة عمال تضم حوالي ١١ مليون عضو ولكن ثلاثة أرباع النقابيين ينتمون إلى الخمس والعشرين نقابة كبرى التي يبلغ عدد أعضاء كل منها أكثر من (١٠٠) ألف. وأهمها جميعاً نقابة عمال النقل والتي تضم (٠٠٠ ٠٠ ١٥) عضو، وتنظيم نقابات العمال غير مبني على أساس نموذج واحد ففي القاعدة ينتمي كل نقابي إلى شعبة محلية وفي هذا المستوى تعقد الاجتماعات لبحث مسائل العمل والأجور، وبحث النشاطات على الصعيد المحلي عند الاقتضاء. ومعظم النقابات لها ممثلون محليون ينسبون أعضاء جدد ويجمعون الاشتراكات وعلى المستوى المركزي توجد نقابة عمال تضم الممثلين الرسميين المنتخبين الذين يوجد لهم أمين عام ومكتب يهتمان بالعمل، وهما مسؤولان أمام لجنة وطنية مسؤولة هي نفسها في المؤتمرات الفصلية والسنوية.[١]

وبالرغم من صعوبة تقسيم النقابات في المملكة المتحدة إلى مجموعات؛ وذلك بسبب التعقيد الموجود في النظام النقابي وهيكل النقابات إلا أنه من الممكن اعتماد التقسيم الآتي:

- **الشكل الأول:** نقابات رجال الحرف وتتميز بقوتها في المساومة والأجور المرتفعة والتدخل المحدود والمزايا التي تعود للأعضاء.
- **الشكل الثاني:** النقابات الصناعية
- **الشكل الثالث:** النقابات العامة للعمل

وبالنسبة للهيئات الصناعية يمكن أن تمييز ثلاث هيئات صناعية وهي:
(اتحاد الصناعات البريطانية- النقابات الأهلية للمصنعين- اتحاد أرباب العمل الصناعية).

---

[١] - كلود غيو: النظام السياسي والإداري في بريطانيا، مصدر سابق، ص ١٤٢ .

وأهم الوظائف التي تقوم بها الاتحادات الصناعية من الاتحاد العام للصناعات البريطانية إلى الغرف التجارية المحلية هي تمثيل الأعضاء عند الاتصال بالحكومة وإدارتها، وكذلك الاتصال بالإدارات الحكومية وتتبع التظلمات التي يتقدم بها الأعضاء بخصوص القرارات التي تتخذ من هذه الإدارات.[1]

والحقيقة أن هذه النقابات والاتحادات تتمتع بقوة كبيرة وتستمد هذه القوة من تمثيلها لمجموعات كبيرة من أصحاب المصالح واتصالها بالإدارات المختلفة والثقة التي توليها هذه الإدارات لهذه المنظمات. كما أن هذه المنظمات لا تحول الشكاوى التي يتقدم بها الأعضاء إلى الجهات المسؤولة إلا إذا أقرت بنفسها أنها تستحق الدفاع عنها.

[1] - د. شوكت قنواتي: المملكة المتحدة النظام السياسي والاقتصادي، دمشق، رئاسة الجمهورية، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية- بدون- ص ١٣٤.

الفرع الثالث

نماذج من ضغط النقابات في بريطانيا

تعد النقابات في بريطانيا من أقوى جماعات الضغط الموجودة هناك إن لم تكن أقواها على الإطلاق، وذلك بسبب القوة العددية الهائلة التي تتمتـع بهـا إضافة إلى الهيكلية التنظيمية الجيدة التي تساعدها في التعبير عـن مصـالحها والضغط لتحقيق هذه المصالح بأساليب شتى، إضافة للعلاقات الوثيقة التي تربط النقابات البريطانية بالأحزاب السياسية المؤثرة وخاصة حزب العمال .

وتتنوع أساليب هذه النقابات وتتدرج قوة وتأثيراً للتعبير والضغط بدءاً من عقد الندوات والمؤتمرات والكتابة في وسائل الإعلام وتشكيل لجان متخصصة من أعضائها لبحث موضوع معين يهمها، كذلك تشكيل لجان مشتركة مع الحكومة للتوصل إلى حلول بشأن القضايا المهمة المختلف عليها. وتعمد النقابات إلى التعاون والتحالف فيما بينها لجعل صوتها أكثر قوة في التعبير عن مواقفها.[1]

هذا عدا عن المؤتمرات السنوية التي تعقدها النقابات والتي تعبر من خلالها عن مواقفها من القضايا العامة المطروحة وهناك بطبيعة الحال لنقابات العمال البريطانية سلاح قوي وباتر يمكن أن تستخدمه ما لم تلبى مطالبها فهي تهدد باستخدام قدراتها الصناعية لكي تضغط على المعارضين لها فما معنى ذلك:

يعني أن النقابات ستدعو العمال للقيام بإضراب أي عدم الذهاب إلى مكان العمل أو عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح ،ويمكن للنقابات أن تدرج بعض البضائع والعملاء في القائمة السوداء بمعنى أنها تحرض العمال على عدم التعامل مع هؤلاء العملاء أو تلك البضائع. وكذلك تقوم النقابات بوضع صفوف

---

[1] - د. أماني قنديل: النقابات المهنية، مصدر سابق ، ص ٩٨.

الاعتصام بحيث لا يمكن عبورها أو التجرؤ على عبورها،وتدعو العمال الآخرين والصناعات الأخرى التي لم تتأثر بالإضراب لكي تخرج لمؤازرة العمال المضربين أو المعتصمين حتى الحصول على مطالبها.[١]

ويجوز للعمال وفق القانون البريطاني الإضراب ولكن بشرط أن يعطوا إنذاراً قانونياً بالتوقف عن العمل، وليس ذلك فحسب بل يجوز أن تكون مدة هذا الإنذار مماثلة لمدة الإنذار الصحيح لإنهاء عقد العمل. أما الإضراب المفاجئ أو الخروج من محل العمل دون إنذار مسبق فلا يعد عملاً قانونياً بل يعتبر إخلالاً بعقد العمل وكل من يحاول إقناع أو تحريض العمال على ذلك يكون مرتكباً لفعل ضار وفقاً لقانون العمل.[٢]

وبالرغم من هذا فقد يسود بريطانيا في بعض الأحيان إضرابات تشل الحركة الاقتصادية للدولة على الرغم من معارضة قادة النقابات لهذه الإضرابات التي كانت تنطلق من القاعدة وشجبها في كثير من الأحيان ،وبهذا الشأن صرح (الوثير) رئيس الاتحاد الوطني لعمال المناجم في أيار (١٩٤٧) أمام إضراب عمال المناجم قائلاً:[٣]

" إن هذا الإضراب غير الرسمي يجب أن يحاربه كل عضو مخلص ونحن لن نتساهل تجاهه، ويجب على الحكومة أن تتدخل بكل الوسائل حتى توقف هذه الهجمات المجرمة التي تجعل الاقتصاد في خطر".

ومن أهم صور ضغط النقابات في بريطانيا يمكن ذكر مايلي:

---

[١] - اللورد لينغ: نقابات العمال بين القانون والسياسة، ترجمة: هنري رياض عبد العزيز صفوت، دار الجيل بيروت١٩٨٧،ص ١٤.

[٢] - المصدر السابق، ص ١٥-١٦.

[٣] - جورج لوفران: الحركة النقابية في العالم، مصدر سابق، ص ١٢١.

أولاً: النقابات العمالية تبدد أحكام قانون العلاقات الصناعية لعام (١٩٧١):

عندما عاد المحافظون للحكم عام (١٩٧٠)كان لديهم تفويض كبير من جماعة الناخبين للحد من سلطة النقابات العمالية وقادتها، وقد تقدموا بمشروع هام للبرلمان في هذا الإطار، وكان المحامي (السير جيفري هاو) هو المهندس الذي صمم هذا المشروع لتنظيم العلاقات الصناعية بطريقتين على وجه الخصوص:

١- وضع سجل لنقابات العمال وإضفاء الحماية على النقابات التي تقوم بالتسجيل.

٢- إنشاء محكمة العلاقات الصناعية القومية وأطلق عليها فيما بعد (المحكمة الصناعية لتنفيذ القانون).

قوبل المشروع بعاصفة من النقد في البرلمان الإنكليزي، فقد وجد معارضة شديدة من جانب حزب العمال البريطاني، ولكن المشروع أقر وأصبح قانوناً سمي بـ (قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧٠) وبدأ العمل به منذ ٢٨ /شباط/ ١٩٧٢.

ووجد هذا القانون منذ البداية مقاطعة من جانب جهات متعددة ، وذلك أن كثيراً من النقابات العمالية رفضت التسجيل وفقاً لأحكامه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تنظر تلك الجهات إلى المحكمة الصناعية باعتبارها محكمة قانون بل اعتبرتها أداة طيعة بيد الحكومة، وامتنعت النقابات عن التمثل بالمحكمة والاعتراف بسلطاتها لم تقبل التراجع أمامها ولا الانصياع لأحكامها. كما آثر بعض أعضاء النقابات الذهاب إلى السجن اعتقاداً منهم أنه قد يترتب على مبادرتهم إضراب عام قد يؤدي إلى سقوط الحكومة.

وخلال بضعة أسابيع وضـع القانون موضع التطبيق والاختبار وفـي معظـم

الموانئ قام العمال باتخاذ إجراءات نقابية، وحاول أصحاب العمل حماية مصانعهم ومتاجرهم فتقدموا بدعوة أمام المحكمة الصناعية.

إلى أن حدثت السابقة المعروفة بقضية (هيوتنس) (Heaton's Case) والتي كانت بمثابة رصاصة الرحمة التي أُطلقت على قانون العلاقات الصناعية، والتي ترتب عليها نتائج سياسية كبيرة وملخص هذه الحادثة:

بأنه جرى العمل فيما مضى بنقل البضائع في البحر وهي معبئة في صناديق وبعد ذلك أصبحت البضائع تنقل من المخازن إلى السفن في حاويات كبيرة .مما أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وعندما رأى العمال أن أعمالهم تختفي رويداً رويداً توقفوا عن العمل، ولم يفرغوا البضائع على الأرصفة ولم يملؤا الرافعات ويستخدموا الروافع ويكوموا البضائع في أماكنها. وبلغ الغضب في عمال المرافئ حداً جعلهم يقررون وضع قوائم سوداء لكل اللواري الناقلة للبضاعة من تلك المخازن إلى أرصفة الميناء ، وقام اتحاد العمال بإدراج اسم (هيوتنس) للشركة التي تقع متاجرها في سانت هيلانة في القائمة السوداء.

وفي ٢٠ آذار ١٩٧٢ اتجهت إحدى عربات الشركات إلى ميناء ليفربول وعند مدخل الميناء منعها العمال من الدخول بحجة أنها من القائمة السوداء، وتوالت أحداث مماثلة لذلك يوم بعد آخر وقد أعدت القائمة من قبل العمال المشرفين على الميناء ولجأت الشركة إلى المحكمة الصناعية ضد النقابة (اتحاد النقل وعموم العمال) بحجة أنها أصيبت بأضرار بالغة.

ولكن هذا الاتحاد لم يعترف بقانون العلاقات الصناعية لعام (١٩٧١) ولم يسجل وفقه كنقابة عمال، ولم يمثل أمام المحكمة الصناعية لا بواسطة محامين ولا شخصياً. ورغم ذلك أصدرت المحكمة الصناعية في مواجهته أمراً بعد أمر تحظر عليه أن يمنع ناقلات (هيوتنس) من الوصول إلى الميناء. وقد صدر حكم بمواجهة النقابة لا بمواجهة المشرفين على العمل. وعلى الرغم من ذلك استمر

العمال بعملهم غير المشروع وقامت المحكمة بتغريم الاتحاد بمبلغ (٥٥٠٠٠) جنيه إسترليني. عند ذلك قام الاتحاد باستشارة محاميه الذين قرروا تمثيله أمام المحكمة لمعاودة المحاكمة وبالفعل في ١٣ تموز١٩٧٢ قامت محكمة الاستئناف بإلغاء الغرامة بحجة أن النقابة غير مسجلة وغير مسؤولة عن أعمال المشرفين على العمال.

كان هذا الحكم بمثابة صدمة عنيفة لقانون العلاقات الصناعية حيث علقت صحيفة التايمز في اليوم التالي على الموضوع بالقول: "إن حكم محكمة الاستئناف في قضية المشرفين على العمال يعتبر ضربة قاصمة لأهداف الحكومة". وكانت النتائج السياسية المترتبة على ذلك كثيرة وضخمة فقد تبددت أحكام قانون العلاقات الصناعية حيث إن الحكومة أنشأت المحكمة الصناعية لتنفيذ أحكام القانون، ولكن الأحداث أثبتت أن المحكمة لم تفلح في شيء من ذلك. وأصدرت المحكمة أمر قبض على ثلاثة من عمال الميناء ثم خمسة ولكن أطلق سراح جميع الموقوفين فيما بعد.

وبعد فترة جرت انتخابات عامة وعاد حزب العمال إلى الحكم. ولقد سبق بأن وعد الحزب بإلغاء قانون عام(١٩٧١) الجائر. وقام بإلغائه فعلاً ودأب العمل سريعاً على ذلك وفعلاً وخلال أربعة أشهر تم إنجاز قانون نقابات العمال سنة (١٩٧٤) ونص على إلغاء قانون(١٩٧١).[1]

إن هذه الأحداث أثبتت عن جدارة قدرة النقابات البريطانية على حماية مصالحها ومصالح أعضائها ومعارضتها لأهداف الحكومة إذا ما أرادت ذلك، كما برهنت على قدرتها على التحكم في العملية التشريعية.فعندما أعلنت النقابات رفضها لقانون العلاقات الصناعية لعام(١٩٧١) والمحكمة التي أنشئت للإشراف على

[1] - اللورد ألبيغ: نقابات العمال بين القانون والسياسة، مصدر سابق ، ص ٢٣ وما بعد..

تنفيذه استطاعت ومن خلال خطوات عملية تبديده وجعل أحكامه غير ذات جدوى. وانتهى الأمر في النهاية إلى إلغاء قانون (١٩٧١) وإصدار قانون (١٩٧٤)الذي يرضي النقابات.

ثانياً: الإضرابات العمالية تسقط حكومة حزب العمال:

بالرغم من العلاقة التي تربط حزب العمال البريطاني بالنقابات البريطانية حيث إن هذا الحزب يعتمد على أعضاء هذه النقابات كقاعدة شعبية وانتخابية له ونجده ينبري للدفاع عن مصالحها، فقد استطاعت هذه النقابات أن تجبر حكومة حزب العمال على الاستقالة عام (١٩٨٠)، نتيجة للإجراءات الكبيرة التي قام بها اتحاد نقابات العمال احتجاجاً على السياسات التي انتهجها الحزب أثناء مسيرته الحكومية. حيث اتبع الحزب سياسة تهدف إلى الحد من رفع الأجور في مقابل زيادة النفقات العامة على الرعاية الاجتماعية والصحية ولكن هذه السياسة انهارت ومع بداية العام(١٩٧٩) هبط الاقتصاد البريطاني من سيء إلى أسوأووصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من (٥،١) مليون، وهذا أعلى رقم منذ الثلاثينات وارتفعت الأسعار منذ عام(١٩٧٤) وهبطت الأجور الحقيقية وانكمش الاقتصاد البريطاني، مما أدى إلى موجة غضب عارمة اجتاحت أوساط الطبقة العاملة البريطانية، أدت إلى اضطرابات كبيرة أجبرت فيها حكومة حزب العمال على الاستقالة[1].

---

[1]- راجع بهذا المعنى: جابرييل ألموند: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، مصدر سابق ، ص٢٣٥.

- د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ٩٢.
- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

ثالثاً: إضراب عام (١٩٨٤):

في منتصف عام(١٩٨٤) في عهد رئيسة الوزراء المحافظة مارغريت تاتشر أضرب أكثر من (١٣٦٠٠٠) عامل من عمال الفحم بالمملكة المتحدة عن العمل ،واستمر الإضراب ما يقارب العام ولكن هذا الإضراب لم ينجح بسبب السياسات الحاسمة التي اتبعتها رئيسة الوزراء تاتشر، ومع ذلك فقد عاد العمال لعملهم وكان زعيم نقابات عمال الفحم (ArTin Skorgel) قد أعلن بعد انتهاء الإضراب في آذار عام(١٩٨٥)أن الخلاف سوف يستمر مع حكومة تاتشر[١].

ومما ورد يجد الباحث أن الحركة النقابية في بريطانيا وخاصة العمالية ازداد دورها وتأثيرها بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت تشكل أكثر من ٤٠% من مجموع الطبقات العاملة في بريطانيا. وما من شك أن الاتحادات العمالية أصبحت اليوم قوة سياسية واقتصادية واجتماعية لها بأسها ولها كلمتها العليا في السياسات التي تنتهجها الحكومة والبرلمان. فهذه الاتحادات تمثل ما يقارب (١٢) مليون عضو، وتقوم نيابة عنهم بالدفاع عن مصالحهم ومناقشة شروط عملهم وهي تهب بشكل دائم للدفاع عنهم والمطالبة بزيادة أجورهم، ولاسيما في أوقات التضخم النقدي وارتفاع الأسعار ولها قوة لا يستهان بها في المساومة مع أرباب العمل وتنظيم الإضرابات، وأصبحت لا تنظر إلى أجور العمال باعتبارها تتحدد على ضوء العرض والطلب بل أصبح تحديد الأجور موضوعاً يتعلق بالعدالة الاجتماعية. والاتحادات العمالية تؤمن بهذه العدالة لذلك فهي تسعى دائماً للذود عن مصالح العمال لتحقيق هذه العدالة.

ومع ذلك هناك ظاهرة ملفتة للنظر يمكن استخلاصها على ضوء هذه الدراسة للحركة النقابية البريطانية ألا وهي ظاهرة تناقص عدد الاتحادات العمالية،

---

[١]- د. طارق فتح الله خضر، مصدر سابق، ص ٩٢ .

فبالوقت الذي يزداد عدد الأعضاء الذين ينضمون لهذه الاتحادات يتضاءل عـدد الاتحادات نفسها. والسبب في ذلك أن هذه الاتحادات تستهدف التركيز وتوحيـد جهد العمال من خلال الانضمام إلى بعضها البعض حتـى أصـبح مجموعهـا يقارب (١٨٦) اتحاداً بعد ما كان يزيد على المئات وأهمها وأقواها (نقابة عمال النقل واتحاد العمال الحكوميين الذين يعملون في المجالس المحلية).

تقييم جماعات الضغط في بريطانيا:

بعد هذه الدراسة للنظام السياسي البريطاني من مؤسسات دستورية (التاج- الحكومة- البرلمان) ومؤسسات غير دستورية (أحزاب سياسية- جماعات ضغط) يمكن استخلاص بعض النتائج المتعلقة بجماعات الضغط في المملكة المتحدة وأهمها:

أولاً: يرتكز نظام الحكم في بريطانيا على درجة من الإجماع والثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة ولا تقوم الحكومة بفرض رغباتها على الشعب، ولهذا تتمتـع الحكومة برضى الشعب وهو أقصى ما تطمح إليه. لذلك فالعلاقة بين الحكومـة وجماعات الضغط مميزة فكل منها بحاجة للآخر فالحكومة لا تصدر أي قـرار إلا بعد التشاور مع جماعات الضغط التي يمكن أن تتأثر بهـذا القـرار حيـث تجري المفاوضات بدون رشوة أو إكراه أو تهديد لأن كل طرف بحاجة لجهـود الطرف الآخر .وجماعات الضغط في بريطانيا توجـه جهـوداً للتـأثير علـى الحكومة أكثر بكثير من البرلمان، حيث أن عضو البرلمان البريطاني في مـأمن إلى حد ما من تأثير جماعات الضغط بسبب الإلزام المهيمن للانضباط الحزبـي على عكس الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث أن عضو الكـونغرس الأمريكي كثيراً ما يتعرض لضغوط قاسية في منطقتـه الانتخابيـة مـن قبـل جماعات الضغط.

ثانياً: تعتبر النقابات البريطانية من أقوى جماعات الضغط وأكثرها فاعلية على الإطلاق في بريطانيا، وذلك بسبب القوة العددية لهذه النقابات ووسائل الضغط التي يمكن أن تلجأ إليها في حال عدم الاستجابة لمطالبها (الإضراب- المظاهرات- الانتخابات). هذا عدا عن الصلة الوثيقة بين هذه النقابات وحزب العمال البريطاني الذي ينبري دائماً للدفاع عن مصالحها سواء أكان في السلطة أم في المعارضة.

ثالثاً: إن معظم جماعات الضغط في بريطانيا وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية لا توجد جماعات ضغط تدافع عن مصالح خارجية في بريطانيا ذات نفوذ قوي،حيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً (اللوبي اليهودي) وهو أقوى جماعات الضغط الأمريكية يدافع عن مصلحة الكيان الصهيوني حتى ولو كانت هذه المصلحة متعارضة مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أحياناً.

المبحث الثالث

جماعات الضغط في فرنسا

فرنسا دولة كباقي الدول الأوربية تلعب فيها جماعات الضغط والمصالح دوراً بالغاً في التأثير على عمل السلطات العامة فيها وبالتالي التأثير على السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية . ولكن دراسة جماعات الضغط في فرنسا تكتسب أهمية خاصة حيث شكلت هذه الجماعات مع الأحزاب في فرنسا بنية المشاركة في الحياة السياسية فيها ، كما أن تنظيم هذه الحياة قد حددته بقدر كبير الانقسامات الطبقية التاريخية والتقاليد الدينية ، ولذلك فقد اشتركت جماعات الضغط الفرنسية في الجذور الأيديولوجية والالتزامات مع الأحزاب السياسية، كما أن النقص المضطرد في الأحزاب الفرنسية فتح الطريق أمام زيادة نشاط هذه الجماعات ونفوذها وتأثيرها في جو مفتقر إلى الإجماع على القيم السياسية بين هذه الجماعات ،مما أدى إلى تفاقم الصراع بين هذه الجماعات . وسأقوم في هذا المبحث بدراسة عمل هذه الجماعات في ظل النظام السياسي الفرنسي الذي يعرف بأنه نظام شبه رئاسي ، وكذلك الحزبية الفرنسية وعلاقتها بجماعات الضغط ثم أتعرف على بعض طرق وأساليب عمل الجماعات وفقاً للمطالب التالية:

- **المطلب الأول:**شكل النظام السياسي الفرنسي وأهميته لجماعات الضغط.
- **المطلب الثاني:** التعددية الحزبية الفرنسية وأثرها على جماعات الضغط.
- **المطلب الثالث:** الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في فرنسا .

المطلب الأول

شكل النظام السياسي في فرنسا

كانت فرنسا في الماضي امبراطورية مترامية الأطراف تمتد إلى آسيا وإفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، وكان عليها حماية تلك الأقاليم التي تضم إمبراطوريتها الأمر الذي فرض عليها إقامة جيش قوي لحماية نفسها ومستعمراتها. مما زاد من مسؤولية الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى جانب منافسة قوية من الدول الأخرى لاسيما ألمانيا وبريطانيا على الصعيدين القاري والدولي.

وكانت فرنسا من الدول الصناعية العملاقة حيث كانت تتمتع باقتصاد قوي ومتقدم إلا أنه لم يدم طويلاً خاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية التي أفقدت فرنسا الكثير من استثماراتها ورؤوس أموالها ، إضافة إلى الاحتلال الألماني لها في بداية الحرب العالمية الثانية مما ساعد على تحطيم اقتصاد فرنسا التي فقدت هيبتها، هذه الظروف مجتمعة أدت إلى ذهول في الأوساط الشعبية والحزبية الفرنسية التي وقفت صامتة أمام هذه الأحداث . أما القادة السياسيون فكان همهم الوحيد هو الوصول إلى مراكزهم ثانية ولهذا فقد اضطربت السياسة الفرنسية داخلياً وخارجياً وكان أطول عمر لأي حكومة لا يتجاوز تسع أشهر وهذا دليل واضح على الاضطراب والفوضى التي سادت فرنسا خلال تلك الفترة الزمنية. وكانت الصورة لدى الفرنسيين قاتمة يريدون معرفة الحقيقة التي أوصلت فرنسا إلى هذا الوضع ويبدوا كأنهم ينتظرون منقذ لفرنسا.

وكان الرئيس ديغول هو ذلك الرجل المهيأ لإنقاذ فرنسا من محنتها عام (١٩٥٨) حيث قال : " جئت لأعيد إلى فرنسا مجدها " ، وقد استطاع هذا القائد

أن يجمع بين الفلسفة والحكمة والتعبير عن اتجاهات فرنسا المعاصرة وأسس المدرسة الديغولية .

وجاء دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لعام (١٩٥٨) والذي يمثل شخصية الرئيس ديغول ونظرته إلى السلطة والحكم.

وقبل هذا الدستور شهدت فرنسا تقلبات سياسية كبيرة ، مما أدى إلى قيام أنظمة سياسية متنوعة جمهورية وملكية وسلطوية وثورية ومحافظة أي إن فرنسا لم تعرف الاستقرار الدستوري خلال فترة طويلة من تاريخها السياسي.

إلى أن أتى هذا الدستور الذي أثبت جدواه خصوصاً بعد فشل النظام السياسي الذي أقامه دستور الجمهورية الرابعة ، حيث أقام هذا الدستور نظاماً جديداً فأخذ من النظام الرئاسي بعض آلياته إضافة إلى فكرة عقلنة البرلمان . لذلك يعتبر تحديد طبيعة هذا النظام مهمة صعبة وهذا ما دفع قسم من الفقه الفرنسي وعلى رأسهم العلامة (موريس ديفروجيه) إلى وصف هذا النظام المستحدث بالنظام شبه الرئاسي . وسأستعرض في هذا المطلب بإيجاز شكل النظام السياسي الذي أوجده هذا الدستور وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط وفق الفروع التالية:

- الفرع الأول: السلطة التنفيذية .
- الفرع الثاني:السلطة التشريعية.
- الفرع الثالث : المؤسسات الدستورية الأخرى .
- الفرع الرابع : أهمية النظام السياسي الفرنسي لجماعات الضغط .

الفرع الأول

السلطة التنفيذية

حافظ دستور الجمهورية الخامسة على صيغة النظام البرلماني من حيث ثنائية السلطة التنفيذية ولكن أعطى الأولوية لرئيس الجمهورية على الحكومة[1].

أولاً: رئيس الجمهورية:

حرص دستور عام (١٩٥٨) على تقوية مركز رئيس الجمهورية وتوسيع صلاحياته بصورة جعلته يقترب من مركز رئيس الدولة في النظام الرئاسي . وتعززت هذه الصلاحيات أكثر فأكثر بعد التعديل الدستوري في ١٩٦٢/٩/٢٠ والتي جعلت الرئيس ينتخب من قبل الشعب مباشرة.

انتخاب الرئيس:

كان رئيس الجمهورية ينتخب في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة من قبل أعضاء البرلمان، ولكن رغبة من الرئيس ديغول أن يسحب هذه السلطة من يد البرلمان وحتى لا يقع الرئيس تحت رحمة الأحزاب المسيطرة في البرلمان ، جاء دستور(١٩٥٨) بأسلوب جديد للانتخاب حافظ فيه على حق البرلمان

---

[1]- حول النظام السياسي الفرنسي راجع:

د. سعيد بو الشعير:القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص٢٨٠ وما بعد...

د. حافظ علوان الدليمي:النظم السياسية، مصدر سابق، ص١٢١ .

د. سام دلة: مبادئ النظم السياسية والقانون الدستوري، مصدر سابق، ص٥,٣ .

د. عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية ، مصدر سابق، ص١١٣ .

د. محمد الحلاق وآخرون: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص١٣٢ .

د. كريم فرمان: في كيفية عمل النظام السياسي ، بيروت، الدار العربية للموسوعات ، ط١ ،عام ٢٠٠٨ ص٢٧٩.

بالمشاركة في الانتخاب. ولكن إضافة إلى هيئة خاصة تساهم في اختيار الرئيس وهذه الهيئة نظراً لكبرها تذوب فيها أصوات أعضاء البرلمان . وهي تضم إضافة لأعضاء البرلمان- أعضاء المجالس العمومية وممثلين عن سكان أقاليم ما وراء البحار- وممثلين عن المجالس البلدية) . وقد بلغ أعضاء هذه الهيئة الانتخابية عام (١٩٥٨) حوالي٨١،٢٩٠ عضواً حيث لا يمثل أعضاء البرلمان فيها إلا نسبة ضئيلة ، ووفقاً لهذه الطريقة انتخب الجنرال ديغول رئيساً عام (١٩٥٨).

وبقصد تحقيق مزيد من الدعم لمنصب الرئاسة تم تعديل الدستور في عام (١٩٦٢) بناء على رغبة الرئيس ديغول بحيث أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب مباشرة وفقاً لقاعدة الأكثرية وعلى دورتين.

ولم ينص الدستور على شروط للترشيح وإنما جاءت القوانين فيما بعد ببعض هذه الشروط لتخفيف عدد المرشحين أهمها أن يكون المرشح فرنسياً متماً للثالثة والعشرين من العمر ويحظى بتزكية ٥٠٠ شخصية ممن يملكون ولاية انتخابية وهم أعضاء البرلمان وأعضاء مجالس الأقاليم وأعضاء المجالس العمومية وغيرهم.

ومدة ولاية رئيس الجمهورية حسب التعديل الجديد خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، وفي حال شغور منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان يشغل منصب الرئيس رئيس مجلس الشيوخ بالوكالة وهو يتولى صلاحيات الرئيس كافة ، عدا اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي أو حل الجمعية الوطنية أو اتخاذ مبادرة تعديل الدستور وفي حال عجز رئيس مجلس الشيوخ عن تولي صلاحيات الرئيس تتولاها الحكومة بشكل جماعي.

صلاحيات رئيس الجمهورية:

يتمتع رئيس الجمهورية الفرنسية بصلاحيات واسعة جداً وتقسم هذه الصلاحيات إلى نوعين:

سلطات خاصة به وسلطات يمارسها مع الحكومة، وبالإجمال يمكن تقسيم سلطات الرئيس الى ما يلي:

أ- سلطات الرئيس في مجال علاقته مع الأمة:

يعتبر الرئيس رجل الأمة الأول بامتياز فهو حامي الدستور والحكم بين السلطات العامة والضامن لاستقلال الأمة ووحدة أراضيها.

وكذلك يحق لرئيس الجمهورية حسب الدستور الفرنسي أن يعرض أمراً ما على الاستفتاء الشعبي بناء على اقتراح مقدم من الحكومة أو من مجلسي البرلمان ، وذلك لأجل قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة أو التصديق على المعاهدات التي لا تتعارض مع الدستور أو تؤثر على المؤسسات العامة[1].

وكذلك يحق لرئيس الجمهورية توجيه خطاب إلى الأمة الفرنسية يشرح فيه وجهة نظره حيال أي قضية من القضايا الهامة.

ب- السلطات العادية لرئيس الجمهورية:

وهذه الصلاحيات تتصل بمواضيع مختلفة أهمها:

- تعيين الوزير الأول: رئيس الجمهورية هو الذي يقوم بتعيين الوزير الأول وله سلطة تقديرية في ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف

---

[1]- المادة (١١) من دستور الجمهورية الخامسة لعام (١٩٥٨).

لجأ الرئيس ديغول عدة مرات الى الاستفتاء الشعبي منذ صدور دستور عام ١٩٥٨ كانت الاولى عام ١٩٦١ وكان استفتاء خاص باستقلال الجزائر اما الثاني فكان عام ١٩٦٢ حول اتفاقية ((افيان مع الجزائر))وحول تعديل طريقة انتخاب الرئيس والثالث كان عام ١٩٦٩ وهو الاستفتاء حول شخص الجنرال ديغول وقد خذله الشعب به.

المحيطة ، وأهمها أن يحظى الوزير الأول وحكومته بثقة الجمعية الوطنية، وتبدو هذه السلطة أكثر أهمية في حال عدم وجود أغلبية واضحة في الجمعية الوطنية الفرنسية.

- تعيين الوزراء: يتولى رئيس الجمهورية تعيين الوزراء بناء على اقتراح من الوزير الأول.

ومن صلاحياته أيضاً تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين وله الحق في تفويض هذا الاختصاص.

- رئيس الجمهورية هو قائد الجيش ويملك الحق بتوجيه الأوامر مباشرةً للجيش بالتدخل في جميع أنحاء العالم ويملك الرئيس سلطة إقرار استعمال السلاح النووي.
- وفي مجال العلاقات الدولية يعين رئيس الجمهورية السفراء والمبعوثين لدى الدول الأجنبية، ويصادق على المعاهدات وهذه السلطات يمارسها بالتعاون مع الحكومة ، إلا أن له الدور البارز فيما يتعلق بتحديد السياسة الخارجية للدولة.
- ويملك رئيس الجمهورية صلاحية رئاسة مجلس الوزراء وهذه الرئاسة ليست شرفية بل فعلية فهو يحدد جدول أعمال المجلس بعد استشارة الأمين العام للحكومة ، ويلعب دوراً فعالاً في سير عمل المجلس والمناقشات فيه.
- وكذلك يملك رئيس الجمهورية صلاحية ممارسة السلطة التنظيمية مع الحكومة من خلال إصدار الأوامر التنظيمية ولكن هذه تحتاج إلى توقيع إضافي . وكذلك يملك الرئيس صلاحية رئاسة المجالس الوزارية والمجالس المصغرة التي تعقد اجتماعاتها في قصر الرئاسة.

ج- السلطات المتعلقة بالأزمات:

حسب نص المادة (١٦) من الدستور الفرنسي (عندما تصبح مؤسسات الجمهورية أو وحدة أقاليمها أو تنفيذ تعهداتها الدولية مهددة بصورة خطرة وفورية، وعندما ينقطع السير المنتظم للسلطات العامة الدستورية فإن رئيس الجمهورية يتخذ التدابير التي تستوجبها هذه الظروف ، وذلك بعد استشارة الوزير الأول ورئيسي المجلسين التشريعين ورئيس المجلس الدستوري استشارة رسمية .ويحيط الأمة علماً بذلك لإعلامها بالأمر، ويقتضي أن تكون هذه التدابير مستوحاة من الإرادة لتأمين الوسائل الضرورية التي تمكن السلطات العامة الدستورية من القيام بمهماتها بأقصر المهل على أن يستشار المجلس الدستوري بشأنها ، وينعقد عندئذ البرلمان حكماً ولا يجوز حل الجمعية الوطنية أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية)

إذاً فهذه المادة تعطي الرئيس إمكانية أن يحل محل البرلمان والحكومة أي تجتمع جميع السلطات بيده "ديكتاتورية مؤقتة" لكن مع قيود أهمها:عدم إمكانية تعديل الدستور أثناء تطبيق المادة "١٦" . وعدم إمكانية حل الجمعية الوطنية التي تعتبر في حالة اجتماع دائم بقوة القانون خلال هذه الفترة.

د- سلطات رئيس الجهورية في علاقته مع البرلمان :

يملك رئيس الجمهورية سلطات واسعة تجاه البرلمان حيث يساهم رئيس الجمهورية في العمل التشريعي من خلال أمرين وهما : التدخل في بعض إجراءات العمل التشريعي وإصدار القوانين، فالحكومة لا تتقدم بأي مشروع قانون إلى البرلمان بدون موافقة رئيس الجمهورية. وغالباً ما يكون الرئيس وراء المشاريع التي تتقدم بها الحكومة إلى البرلمان. وكذلك يملك الرئيس بعد إقرار القانون من البرلمان سلطة إصداره أو عدم إصداره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالته إليه، وخلال هذه الفترة يمكن للرئيس عرضه على

المجلس الدستوري أو رده للبرلمان من أجل مناقشة ثانية ،ويعتبر إصدار الرئيس للقانون شرطاً لابد منه لوضعه موضع التنفيذ.

ويملك رئيس الجمهورية وضمن الشروط التي حددتها المادة (١٢) من الدستور الفرنسي إمكانية حل الجمعية الوطنية بعد استشارة الوزير الأول ورئيسي مجلسي البرلمان.

هذا بالإضافة إلى حق رئيس الجمهورية بتوجيه رسائل للبرلمان يعرض فيها وجهة نظره حيال مختلف القضايا الهامة. ويحق لرئيس الجمهورية وفقاً للمادة (٢٩) من الدستور دعوة البرلمان إلى الانعقاد في جلسة استثنائية بناء على اقتراح الوزير الأول أو الأغلبية المطلقة لأعضاء الحكومة ولجدول أعمال محدد.

هـ - سلطات رئيس الجمهورية في مجال القضاء :

رئيس الجمهورية الفرنسية وحسب الدستور هو الضامن لاستقلال القضاء وهو يمنح العفو الخاص بتوقيع إضافي للوزير الأول ووزير العدل.

كما يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ويعين أعضاءه ويحق له تعيين ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس الدستوري.

ثانياً: الحكومة:

تتكون الحكومة من الوزير الأول والوزراء ووزراء دولة ووزراء مفوضين لدى الجهات العامة أو بمهام معينة وكذلك أمناء الدولة.

ورغم المظاهر العديدة للنظام البرلماني في الدستور الفرنسي إلا أنه رفض مبدأ ازدواجية الوظيفة لأعضاء الحكومة بأن يكونوا كذلك أعضاء في البرلمان، أو أي تمثيل وطني أو مهني أو تولي وظائف عمومية أو ممارسة أي نشاط مهني[1].

[1] - المادة (٢٣) من الدستور الفرنسي لعام (١٩٨٥).

ويتولى الوزير الأول قيادة العمل الحكومي وهو مسؤول عن الدفاع عن سياسة الحكومة ويتولى ضمان تنفيذ القوانين. كما يمارس السلطة التنظيمية ويقوم بالتعيين للوظائف المدنية والعسكرية ، ويساعد رئيس الجمهورية في رئاسة المجالس واللجان المحددة في المادة (١٥) وفي رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء بتفويض صريح ولجدول أعمال محدد[١] .والحكومة كهيئة جماعية (تحدد سيادة الأمة وتقودها وتتصرف بالإدارة والقوى المسلحة)[٢].

ولكن نص هذه المادة يجب أن يفهم على ضوء المادة (٥) من الدستور الفرنسي. فالحكومة تحدد سياسة الأمة وتقودها في مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية ، والذي يعد الضامن لاحترام الدستور والحكم لسير عمل السلطات العامة و الاستمرارية الدولة[٣].

١- المادة (٢١) من الدستور الفرنسي لعام (١٩٨٥).

٢- المادة (٢٠) من الدستور الفرنسي لعام (١٩٨٥).

٣- راجع بهذا الخصوص:

- سعيد بو الشعير : القانون الدستوري والنظم السياسة ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢.
- د. محمد الحلاق وآخرون : النظم السياسية، مصدر سابق ، ص ١٥٦.
- د. كريم فرمان: في كيفية عمل النظام السياسي ، مصدر سابق ، ص٢٩٢ .

الفرع الثاني

السلطة التشريعية

في ظل دستور الجمهورية الخامسة لعام (١٩٥٨) تراجع دور البرلمان إلى حد كبير بالمقارنة مع الدور الذي كان يمارسه في ظل دستوري الجمهوريتين الثالثة و الرابعة. وذلك بسبب رغبة الجنرال ديغول بـ(عقلنة) عمل البرلمان أي جعله عملياً خاضعاً للحكومة ، وهذا من شأنه الحد من الأزمات السياسية وتأمين الاستقرار الحكومي استناداً لفلسفة الجنرال ديغول . ويتكون برلمان الجمهورية الخامسة من مجلسين (الجمعية الوطنية- مجلس الشيوخ) :

أولاً: الجمعية الوطنية:

تتكون الجمعية الوطنية من (٥٧٧) نائباً وينتخب أعضائها بالاقتراع العام الشامل والمباشر في دوائر فردية وعلى أساس قاعدة الانتخاب الفردي الأكثري ذي الدورتين، ويعد فائزاً في الدورة الأولى من يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها شريطة أن لا تقل هذه النسبة عن ربع عدد الناخبين المسجلين في الدوائر الانتخابية، ومدة ولاية الجمعية الوطنية خمس سنوات. ويشترط فيمن يرشح نفسه أن يكون متمتعاً بصفة الناخب وقد أتم الثالثة والعشرين من العمر[١].

---

[١]- راجع:

- د. سعيد بو الشعير:القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص٢٧٣.

- د. سام دله: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٤٢.

ثانياً: مجلس الشيوخ:

يلعب هذا المجلس دور أقل من الدور الذي تلعبه الجمعية الوطنية في المجالين التشريعي والرقابي وهو يؤمن تمثيل الهيئات المحلية والفرنسيين المقيمين خارج فرنسا[1].

ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ منذ عام ٢٠٠٨ (٣٤٣) عضواً من الأعضاء المنتخبين من جسم انتخابي خـاص مؤلـف مـن نـواب الجمعيـة الوطنيـة والمستشارين العامين ومندوبين عن المجالس البلدية. ويـتم انتخابـه بطريقـة الانتخاب الغير مباشر على أساس المقاطعة ومدة ولاية المجلس ست سـنوات. ويتجدد نصفه كل ثلاث سنوات عن طريق تقسيمه إلى فئتين وتقرر القرعة نظام خروج الفئات واستبدالها كل ثلاث سنوات وهو بخلاف الجمعية الوطنيـة غيـر قابل للحل. ويشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ أن يكون فرنسـياً متماً الثلاثين من العمر ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، أما بالنسبة لمكتسـبي الجنسية الفرنسية فيشترط أن يكون مضى على اكتسابهم الجنسية الفرنسية عشر سنوات[2].

ثالثاً: صلاحيات البرلمان الفرنسي:

إن المتتبع للدستور الفرنسي لعام (١٩٥٨) يمكن أن يلاحظ نقطة غاية في الأهمية وهي التعاظم الكبير لدور السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ممثلة بـ(الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) ويتجلى ذلك في عدة نقاط أهمها:

---

[1]- المادة (٢٤) من دستور الجمهورية الفرنسية لعام ١٩٥٨.معدلة نتيجة التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨ .

[2]- د. سام دلة : مصدر سابق، ص٥٤٤. د. محمد الحلاق وآخرون : النظم السياسية ،مصدر سابق، ص١٦٣- ١٦٤.د. كريم فرمان: في كيفية عمل النظام السياسي، مصدر سابق ، ص٢٩٦.

أ- إمكانية رئيس الدولة حل الجمعية الوطنية وعدم قدرة الجمعية الوطنية على إقالة رئيس الدولة.

ب- حق رئيس الجمهورية في الاعتراض ليس فقط على القوانين التي يقرها البرلمان ، وإنما يحق له أيضاً الاعتراض على بعض بنود هذه القوانين والموافقة على بنود أخرى (اعتراض جزئي)[1].

ج- حقه في مخاطبة البرلمان برسائل تتلى عليه ودون أن تكون هذه المسائل عرضة لأي نقاش[2].

د- حق رئيس الجمهورية في تجاوز البرلمان ومخاطبة الشعب مباشرة في مسائل التشريع (الاستفتاء الشعبي)[3].

ه- إمكانية إقرار القوانين دون التصويت عليها وذلك إذا تمسكت الحكومة بها وطرحت الثقة بنفسها على أساسها.

إن هذه الأمور وغيرها تعكس جلياً رغبة الرئيس ديغول في عقلنة عمل البرلمان ، وجعله خاضعاً للسلطة التنفيذية ممثلة برئيسها.ولكن بالرغم من ذلك مازال يتمتع برلمان الجمهورية الخامسة بصلاحيات مهمة وخاصة في المجالين التشريعي والمالي والرقابة على عمل الحكومة:

أ- الصلاحيات التشريعية: جعل الدستور الفرنسي الحكومة صاحبة الاختصاص العام والبرلمان صاحب الاختصاص المقيد في مجال التشريع فحدد المسائل التي يمكن للبرلمان أن يشرع بها، واعتبر أن كل المجالات التي لم ينص عليها الدستور صراحة من اختصاص القانون هي ضمن اختصاص الحكومة لتنظيمه عن طريق المراسيم . ومن أهم ما يدخل في اختصاص البرلمان:(الحقوق المدنية،الضمانات الأساسية الممنوحة

---

[1]- المادة (١٠) من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام (١٩٥٨).

[2]- المادة (١١٨) من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام (١٩٥٨).

[3]- المادة (١١) من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام (١٩٥٨) .

للمواطنين،القيود التـي وضـعت علـى المـواطنين لصـالح الـدفاع الوطني؛الجنسية- الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم- الأنظمة المتعلقـة بالزواج والتركات والهبات- تحديد الجرائم والجنح والعقوبات المطبقـة عليها- الضرائب والرسوم ونسبها- إنشاء فئـات المؤسسـات العامـة- التصويت على القانون المالي).[1]كمـا أن المـواد (٣) (٥٣) (٧٢) (٧٤) أعطت صلاحيات تشريعية أخرى للبرلمان.[2]

ب- مراقبة عمل الحكومة: من خلال توجيه الأسئلة المكتوبة والشفهية للحكومة حول موضوع معين . وكذلك يمكن للبرلمان تشكيل لجان تحقيق من بين أعضائه للتحقيق في قضية ما.

ج- طرح الثقة بالحكومة: إما بناء على طلبها حسب المادة (٤٩) من الدستور الفرنسي أو بناء على اقتراح $\left(\frac{1}{10}\right)$ من أعضاء الجمعية الوطنية.

حيث يتم حجب الثقة أو حجبها بطلب يوقعه (١٠ %) من أعضاء البرلمان وفق إجراءات خاصة نظمها الدستور أهمها: عدم إمكانية التصويت على حجب الثقة إلا بعد مرور (٤٨) ساعة على طرح الاقتراح، وكذلك يجب أن ينال الاقتراح موافقة الأكثرية المطلقة لأعضاء الجمعية الوطنية وفي حال نجاح الاقتراح يتقدم الوزير الأول باستقالته واستقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية. أما في حال طرح الحكومة الثقة بنفسها إما على أساس برنامج الحكومة أو على أساس نص قانوني ومشروع قانون فتسقط الحكومة بالأكثرية النسبية للأصوات المقترعة.[3]

---

[1]- المواد (٣٤) (٣٧) من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام (١٩٥٨) .

٢-المادة (٣) تتعلق باختصاص البرلمان بالتشريع الانتخابي والمادة (٥٣) تتعلق بالتصديق على بعض المعاهدات اما المواد (٧٢) و (٧٤)تتعلقان بالوحدات المحلية والحقوق الفردية.

٣-د.محمد الحلاق،وآخرون:النظم السياسية ، مصدر سابق، ص١٧٧-١٧٨

الفرع الثالث

المؤسسات الدستورية الأخرى

إلى جانب المؤسسات الدستورية التي سبق ذكرها أنشأ دستور الجمهورية الخامسة مؤسسات دستورية أخرى لها وزنها في الحياة السياسية والقضائية والاقتصادية الفرنسية وأهمها:

أ- المجلس الدستوري:

حسب المادة (٥٦) من الدستور الفرنسي يتكون المجلس الدستوري من تسعة أعضاء تستمر عضويتهم تسع سنوات غير قابلة للتجديد يتجدد ثلثهم كل ثلاث سنوات يعين رئيس الجمهورية ثلاثة منهم ورئيس الجمعية الوطنية ثلاثة وثلاثة يختارهم رئيس مجلس الشيوخ ،بالإضافة لهؤلاء التسعة فإن رؤساء الجمهورية السابقين بحكم منصبهم سيكونون أعضاء في المجلس الدستوري ، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري من بين أعضاء المجلس الدستوري ولهذا التعيين أهمية بالغة إذ أن الدستور الفرنسي ينص على أن لرئيس المجلس الدستوري صوت مرجح عند تساوي الأصوات[1].

وأهم صلاحيات هذا المجلس الرقابة على دستورية القوانين قبل إصدارها ومشروعية انتخاب رئيس الجمهورية إضافة للدور الاستشاري المنصوص عليه في المادة (١٦) من الدستور،وكذلك الفصل في المنازعات المتعلقة بصحة انتخابات أعضاء مجلسي البرلمان والشيوخ (المادة ٦٠).

ب- المجلس الاقتصادي والاجتماعي :وهو ذو طبيعة استشارية يتكون من فعاليات اقتصادية واجتماعية (مزارعون- عمال- تعاونيون- رجال

[1]- د . حسن البحري : القانون الدستوري (النظرية العامة) ، جامعة دمشق، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٩، ص٢٧٥

أعمال.... إلخ).البعض يعين من قبل الحكومة والبعض الآخر من قبل التنظيمات المهنية الأكثر تمثيلاً.ومهمته إبداء الرأي بناء على طلب الحكومة بالخطط الاقتصادية والاجتماعية واقتراحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

ج- مجلس القضاء الأعلى :

ومهمته مساعدة رئيس الجمهورية الضامن لاستقلال السلطة القضائية[2] ويرأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه وزير العدل .

د- المحكمة العليا:

هيئة قضائية يرأسها رئيس الجمعية الوطنية. ومهمة المحكمة محاكمة رئيس الجمهورية في حال اخلاله بواجباته بما يتنافى بشكل واضح مع ممارسة ولايته وينطق بالنتيجة البرلمان المشكل في هيئة محكمة عليا، ويرسل اقتراح عقد اجتماع المحكمة العليا الذي يصادق عليه أحد مجلسي البرلمان إلى المجلس الآخر الذي يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً،وتكون القرارات المتخذة تطبيقاً لهذه المادة بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتشكل منهم المجلس المعني أوالمحكمة.[3]

---

[1]- المادة (٦٩) من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام(١٩٥٨) المعدلة وفق التعديل الدستوري عام ٢٠٠٨.

[2]- المادة (٦٤) من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام (١٩٥٨).

٣-المادتان (٦٧)و(٦٨)من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لعام (١٩٥٨)المعدلة حسب التعديل الدستوري في ٢٣ شباط ٢٠٠٧ .

الفرع الرابع

أهمية النظام السياسي الفرنسي لجماعات الضغط

يتميز النظام السياسي الفرنسي كما ذكرت بثنائية السلطة التنفيذية المتمثلة بوجود رئيس للجمهورية الفرنسية وكذلك وجود حكومة ورئيس حكومة، وقد رأينا أن دستور الجمهورية الخامسة أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في الأحوال العادية والأحوال الاستثنائية فهو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية. ويعين رئيس الحكومة والوزراء ونوابهم ويشارك الحكومة في وضع السياسة العامة للدولة، كما يرأس جلسات مجلس الوزراء ويشارك بصورة فعلية في مناقشاته. إذاً فالكلمة العليا تكون له في السلطة التنفيذية. لذلك من الطبيعي أن يكون توجه جماعات الضغط بالدرجة الأولى للتأثير على رئيس الجمهورية عن طريق الانتخابات التي تجري بواسطة الشعب. كما تتخذ هذه الجماعات طريقها إلى مجلس الوزراء والوزراء إذا أمكن لها ذلك بهدف الوصول إلى القرار الذي تراه يحقق مصالحها.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية المكونة من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، فقد سبق الحديث أن الجمعية الوطنية تملك صلاحيات أقوى من صلاحيات مجلس الشيوخ وخاصة في المجالين التشريعي والرقابي على عمل الحكومة . كما أنها هي صاحبة الحق في حجب الثقة عن الحكومة لذلك من الطبيعي أن تولي جماعات الضغط اهتماماً أكبر للتأثير والضغط على الجمعية الوطنية باعتبارها صاحبة السلطة في القرار الذي يمكن أن يحقق مصالحها.

المطلب الثاني

التعددية الحزبية وأثرها على جماعات الضغط في فرنسا

يختلف وضع الأحزاب السياسية في فرنسا عما هي عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد حزبان كبيران هما:(الحزب الجمهوري- والحزب الديمقراطي) يتداولان السلطة، ويسيطران على الحياة السياسية الأمريكية . وفي بريطانيا تتميز الحياة السياسية فيها أيضاً بوجود ثنائية حزبية متمثلة بـ(العمال والمحافظين) مع وجود ضعيف لأحزاب أخرى تذوب فاعليتها في ظل هذه الثنائية الحزبية.

أما في فرنسا فإن تعدد الأحزاب السياسية يعتبر من أهم المظاهر التي يتميز بها النظام السياسي الفرنسي من أحزاب يمينية إلى أحزاب يسارية متطرفة، وكذلك أحزاب الوسط هذا إضافة إلى ظهور ظاهرة التطرف في العديد من الأحزاب الفرنسية سواء أكانت يمينية أم يسارية، فهناك اليسار الوسط واليمين والحزب الديمقراطي الفرنسي والحزب الشيوعي[1]... إلخ.

وقد اختلفت آراء الكتاب في تفسير ظاهرة تعدد الأحزاب الفرنسية فمنهم من أرجع هذه الظاهرة إلى طبيعة الفرنسيين المستمدة من أصلهم اللاتيني الذي يميل إلى الجمود الفكري وشدة التمسك بالرأي . ومنهم من أرجعها إلى سرعة تأثر الفرنسيين بالصراعات والشخصيات القوية الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الكثير من الأحزاب التي تعرف بـ(أحزاب الأشخاص) التي تنشأ متأثرة بشخصية زعيم الحزب وتزول بزوال هذه الشخصية. ومن التفسيرات أيضاً لهذه الظاهرة استمرار تأثر الفرنسيين بالخلافات والأزمات التقليدية التي شهدها تاريخ

---

[1]- د.عبدالله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص١٨٨.

أمتهم كالصراع بين الدولة والكنيسة أو بين الملكية والجمهورية. ومهما كانت التفسيرات فإن الاتجاه العام أو السبب المباشر لهذه الظاهرة يرجع إلى كثرة الانقسامات داخل الاتجاهات السياسية الواحدة ، وخاصة داخل اليمين الذي ينقسم إلى متطرف ومعتدل واليمين المعتدل الذي ينقسم بدوره إلى عدة أحزاب وكذلك الحال بالنسبة لليسار والوسط[١].

إضافة إلى سمة التعددية الحزبية في فرنسا هناك ظاهرة أخرى تتميز بها هذه الأحزاب وهي ضعف شعبية هذه الأحزاب أو ضعف تمثيل هذه الأحزاب للشعب الفرنسي، ويتضح ذلك من انتخابات عام (١٩٦٢) حيث من بين تسعة عشر مليوناً اشتركوا بالتصويت كان يوجد فقط نصف مليون منهم أعضاء حزبيين. إن هذه النسبة تظهر ضعف تمثيل الأحزاب الفرنسية للشعب الفرنسي وهي تبدو أضعف بكثير مما هو عليه الحال في بريطانيا.

كما أن هذه النسبة تصغر أكثر فأكثر كلما فرقنا بين الملتزمين والمشاركين فعلياً في نشاط الأحزاب، وهم المسؤولون الذين لا تتعدى نسبتهم نسبة بسيطة من عدد الأعضاء الرسميين[٢].

وتنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة المتعلقة من دستور الجمهورية الخامسة لعام (١٩٥٨) بشأن الأحزاب السياسية على ما يلي:

(إن الأحزاب والتجمعات السياسية تساهم في التعبير عن الرأي بالإقتراع. وهي تتشكل وتمارس نشاطها بكل حرية . ويتعين عليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية)[٣].

١- Francais Borella:Les Partis Politiques Dans La France D'aujourdhui sed, souil, Paris, ١٩٧٤, P.٥-٩٣ نقلاً عن د.حافظ الدليمي: النظم السياسية، مصدر سابق ، ص١٢٦.

٢- د. فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق، ص١٨٢.

٣- د. فوزي أبو دياب : مصدر سابق، ص ١٨٠.

إن قراءة هذا النص تعطى فكرة بأن وظيفة الأحزاب الفرنسية تقتصر على التعبير عن إرادة الأمة أثناء الانتخابات مع أن نشاط الأحزاب يجب أن يكون ذا مفهوم شامل يتناول كامل الحياة السياسية للأمة. وعلى سبيل المثال (الحزب الشيوعي الفرنسي) وهو حزب معارض فلو نظرنا دور هذا الحزب كحزب معارض لوجدناه يتجاوز الدور التقليدي الذي وضعه له الدستور في فقرته الرابعة لأنه يشكل أقوى أحزاب المعارضة ولا يمكن أن ينحصر دوره في أثناء الانتخابات فقط. لهذا من الأحرى أن يكون نص الدستور قد ذكر بأن الأحزاب السياسية تعبر عن الإرادة السياسية للأمة لأن إرادة المواطن لا يمكن تحديدها فقط بالعملية الانتخابية.

وقد انقسمت الأحزاب الفرنسية بعد تولي الديغوليين السلطة مع حلفائهم إلى اتجاهين كبيرين وهما[1]:

١- اتجاه يميني عام يتكون من اليمين التقليدي والوسط الديغوليين الذين ينقسمون إلى يمين ويسار.

٢- اتجاه يساري عام يتكون من الحزب الشيوعي والاشتراكي واتجاه اليسار بالإضافة إلى الحزب الراديكالي الذي يقود المعارضة ضد نظام الجمهورية الخامسة ويسعى لإسقاطه.

أولا: قوى اليمين: تتكون قوى اليمين الفرنسية من الأحزاب التالية:

أ- حزب التجمع من أجل الجمهورية: تعود جذور هذا الحزب إلى الأربعينات عندما بذل الرئيس ديغول محاولاته لتنظيم اليمين الفرنسي ،

---

[1]- حول الأحزاب السياسية الفرنسية راجع:

د. حافظ علوان الدليمي: النظم السياسية المقارنة ، مصدر سابق ، ص١٢٩ .

- د. فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق، ص١٨٤ .

- د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص٥,٣ .

د. كريم فرمان: في كيفية عمل النظام السياسي، مصدر سابق ، ص٢٨٧ .

وقد أطلق عليه أسماء عديدة قبل أن يأخذ اسمه هذا (حزب تجمع الشعب الفرنسي R.P.F ١٩٤٧)- (حزب الوحدة من أجل الجمهورية ١٩٥٨) وصولاً إلى حزب (التجمع من أجل الجمهورية بقيادة جاك شيراك).

ب- **الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية:** تأسس هذا الحزب عام **(١٩٧٨)** وتتمثل أطروحاته في بناء الدولة الحديثة من خلال القضاء على العنف والإرهاب ومحاربة الفساد والهجرة غير الشرعية...إلخ.

ويعتبر هذا الحزب (كونفدرالية) تضم مجموعة من الأحزاب أهمها:

١- الحزب الجمهوري.

٢- الحزب الراديكالي.

٣- الوسط الديمقراطي.

٤- الجبهة الوطنية.

ثانياً: قوى اليسار الفرنسية: وتضم هذه القوى اليسار واليسار المتطرف.

أ- **الحزب الاشتراكي الفرنسي:** تأسس عام (١٩٠٥) ويعد واحد من أهم القوى السياسية الفرنسية في الوقت الحاضر، وقد تعرض هذا الحزب لانقسامات عديدة وانبثقت عنه أحزاب كثيرة.

وقد نجح هذا الحزب في إيصال مرشحه لرئاسة الجمهورية (ميتران) في أيار عام (١٩٨٠) لغاية (١٩٩٤).

ب- **الحزب الشيوعي الفرنسي:** تأسس هذا الحزب عام (١٩٢٠) ويعد من أكثر الأحزاب الفرنسية تنظيماً. وفي السنوات الماضية تقلّص نفوذ هذا الحزب وشعبيته لأسباب داخلية وخارجية مرتبطة إلى حد ما بالجو العام الذي صاحب فشل التجربة الشيوعية ،وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

ج- **حركة الراديكاليين اليساريين:** انبعثت هذه الحركة من الجناح اليساري للحزب الراديكالي في حزيران (١٩٧٢) ، وقد أسهمت هذه الحركة الحكومة الاشتراكية بعد فوز (ميتران) عام (١٩٨١).

د- **اليسار المتطرف:** وهو وليد عدة عوامل منها: (الحرب الفيتنامية- مشكلات العالم الثالث – والأزمة الشيوعية العالمية ... إلخ) .

وما يهم من هذه الدراسة للأحزاب السياسية الفرنسية الوصول إلى نتيجة مؤداها بأن النقص المضطرد في بنية الأحزاب السياسية الفرنسية، وضعف تمثيل هذه الأحزاب للشعب الفرنسي فتح المجال أمام الجماعات الضاغطة ولاسيما جماعات رجال الأعمال والشركات والنقابات للتأثير على المشرعين. حتى فاق نفوذ هذه الجماعات نفوذ الأحزاب نفسها بينما خلق عدم الاجماع على القيم السياسية والأخلاقية تفاقم الصراع بين هذه الجماعات بدلاً من أن يسوى[١].

حيث وجد الفرنسيون من خلال هذه الجماعات ضالتهم في المشاركة في الحياة السياسية العامة، والتأثير في عمل المؤسسات الدستورية بقصد الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما بالنسبة لعلاقة الأحزاب السياسية الفرنسية بالجماعات الضاغطة هناك يمكن القول أن النقابات الفرنسية التي تعتبر أهم جماعات الضغط هناك كانت تحرم على أعضائها في البداية الانتماء إلى الأحزاب السياسية الموجودة ولكن نقابات العمال وجدت من مصلحتها الالتحام مع الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها من خلال تلك الأحزاب. وفي المقابل وجدت تلك الأحزاب في النقابات ضالتها لتؤيدها وتساند سياساتها لاتساع حجمها وأهميتها على الساحة الفرنسية[٢].

---

[١]- جوندولين كارتر: نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين، ترجمة: ماهر نسيم: مصر، دار الكرنك للنشر والطباعة والتوزيع ١٩٨٦، ص١٧٣.

[٢]- د. فوزي أبو ذياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سابق، ص١٨٣.

وخير مثال يوضح هذه العلاقة هو الترابط القائم بين الحزب الشيوعي الفرنسي والـ(C.G.T) أي (الاتحاد العام للعمال الفرنسيين) فمنذ عام (١٩٢٢) وحتى سنة (١٩٤٧) يظهر الارتباط بين الاتحاد العام للعمال الفرنسيين والحزب الشيوعي قوي للغاية رغم الانشقاقات التي كانت تحصل في الـ(C.G.T).

وقد أشار العلامة موريس دوفرجيه في إطار العلاقة ما بين الأحزاب السياسية الفرنسية والجماعات الضاغطة إلى أن وضع بعض جماعات الضغط في فرنسا أصبح يشابه ما يسمى بـ(المنظمات الملحقة) ، حيث يستولي الحزب على الجماعة التي غالباً ما يكون قد خلقها وراقبها ويسعى لتلبية مطالبها الخاصة ولكنه لا يخشى من استخدامها بشكل مكشوف في سبيل الدفاع عن أغراضه الخاصة. وقد أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي متقناً لهذا النوع من التكتيك فقد عرف كيف يوجد شبكة واسعة من الأجهزة يمتد الانضمام إليها إلى أبعد من مؤيديه.(اتحاد النساء الفرنسيات- اتحاد شبيبة الجمهورية- الإغاثة الشعبية... إلخ) .[١]

والحقيقة إن نظام التعددية الحزبية الذي يشكل قاعدة النظام السياسي الفرنسي يسمح للجماعات الضاغطة أن تمارس دورها على صعيد أحزاب سياسية متعددة فلا ترتبط بحزب معين بل تتمكن من التحرك على صعيد الأحزاب بمجموعها[٢].

ومن ناحية أخرى يصعب تحديد مدى تمثيل الأحزاب الفرنسية لجماهير الشعب الفرنسي والعدد الثابت لعدد أعضاء هذه الأحزاب وسبب ذلك ناتج عن انخفاض شعبية هذه الأحزاب وارتفاعها تبعاً للظروف والحالات السياسية والاقتصادية

---

[١]- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق، ص٤٥.

[٢]- المثال على ذلك الجمعية الوطنية لتشجيع الزراعة وغيرها من التنظيمات الزراعية تبدو غير قابلة للارتباط بالأحزاب السياسية حتى تتمكن من التحرك على صعيد كافة الأحزاب، ولذلك يأخذ الجسم الزراعي أهمية بالغة بالنسبة لجميع الأحزاب أثناء الانتخابات.

والاجتماعية، إضافة إلى أن بعض الأحزاب تحتفظ بسرية أعضائها وبعضها الآخر يعطي صورة غير صحيحة عن عدد أعضائها[1].

ولهذا فإن دور الأحزاب السياسية في فرنسا وفي سياستها دور معقـد ويخلـق مشاكل كثيرة لكثرة عقائدها واتجاهاتها الأمر الذي يصعب التوفيق بينهمـا فـي القضايا الممثلة وخاصة السياسية منها. لذلك فالكثير مـن الأحـزاب السياسـية الفرنسية تتحاشى أثناء عملية الانتخابات التطرق إلى مواضيع مهمة كالسياسـة الخارجية أو بعض المواضيع المتفرعة عن السياسة الداخلية[2].

---

[1]- د. فوزي أبو دياب: مصدر سابق، ص١٨١- ١٨٢.

[2] د. كريم فرمان: في كيفية عمل النظام السياسي، مصدر سابق ، ص٢٨٩.

المطلب الثالث

الحيز الذي تشغله جماعات الضغط الفرنسية

تحدث الباحث في المطلب السابق عن التعددية الحزبية وأثرها على جماعات الضغط الفرنسية، موضحاً أن النقص المضطرد في بنية الأحزاب الفرنسية قد فتح المجال أمام هذه الجماعات لتأخذ دوراً واسعاً في الحياة الفرنسية، وكيف يجد الشعب الفرنسي من خلال هذه الجماعات ضالته للتعبير عن مصالحه. وسوف يدرس من خلال هذا المطلب على موقف المشرع الفرنسي من وجود هذه الجماعات وكذلك على أبرز هذه الجماعات الموجودة على الساحة الفرنسية، وعلى بعض من أساليبها وصور من نماذج ضغطها من خلال الفرعين التاليين:

- **الفرع الأول:** جماعات الضغط الفرنسية بين الحظر القانوني والوجود الفعلي.
- **الفرع الثاني:** جماعات الضغط في فرنسا: (طرق الوصول وأساليب العمل).

الفرع الأول

جماعات الضغط الفرنسية بين الحظر القانوني والوجود الفعلي

يختلف الوضع القانوني لجماعات الضغط الفرنسية عما هي عليه الحال بالنسبة لنظيراتها في الولايات المتحدة وبريطانيا فالنظام السياسي الأمريكي نظر بواقعية لهذه الجماعات وشرعن وجودها من خلال قانون عام (١٩٤٦). وكذلك الأمر في بريطانيا حيث تعترف الحكومة بهذه الجماعات وتدخل معها في مفاوضات لأجل الوصول إلى حلول بشأن القضايا المختلف عليها.

أما في فرنسا فإن النظام الداخلي للجمعية الوطنية الفرنسية منع إنشاء أي جماعة تهدف للدفاع عن مصالح مهنية أو محلية أو الانضمام إليها إن وجدت بعد ذلك. وكذلك يمنع على النائب بموجب النظام التأديبي الوارد في الفصل الرابع عشر من النظام الحالي أن يلتحق بجمعية أو تجمع يهدف للدفاع عن مصالح خاصة مهنية عملية أو يوقع إزاءها تعهدات خاصة بنشاطها البرلماني الخاص.عندها يعتبر هذا الانضمام أو هذه التعهدات بمثابة افتراض قبوله لوكالة خاصة[1].

ولكن من الناحية الواقعية ورغم غياب النصوص القانونية التي تشرع عمل هذه الجماعات، فالعلاقة قوية بين هذه الجماعات والحكومة من ناحية وبين هذه الجماعات والبرلمان من ناحية أخرى.

واليوم في فرنسا يوجد المئات من جماعات الضغط ذات المصالح الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية . وتعتبر النقابات من أهم هذه الجماعات والتي بقيت لفترة طويلة محرومة من العمل النقابي والدفاع عن مصالح

---

[1]- راجع بهذا الخصوص:

- د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مصدر سابق، ص٩٣.

أعضائها بموجب قانون عام (١٧٩١) (Lachapelier)، حيث حرم أي تجمع لأصحاب المهنة الواحدة من عمال وموظفين والزملاء في الحرفة الواحدة، وأكد بأنه ليس لديهم الحق أن يتجمعوا في مكان واحد أو أن يتداولوا أو أن يصدروا بيانات عن مصالحهم المشتركة المزعومة[١]

وفي عام (١٩٤٦) رفع الحظر القانوني والدستوري عن النقابات وأصبح معترف بها كأهم جماعات الضغط الفرنسية ، حيث نص دستور عام (١٩٤٦) على ما يلي: (من حق كل رجل أن يدافع عن مصالحه خلال العمل النقابي).

وفي ظل دستور الجمهورية الخامسة قوي دور النقابات لأسباب عديدة أهمها:

التسليم بأنه من المستحيل وجود حاجز بين المجال السياسي والمجالات الأخرى الاقتصادية أو المهنية، وظهر أن العديد من المشاكل المهنية هي في حقيقتها سياسية.

وكذلك أيضاً تغير ظروف العمل بالنسبة للعمال وازدياد مكانة الأجراء. وبالتالي أصبح للنقابات صلة بالسياسة وأصبحت تتدخل في اتخاذ القرارات[٢].

وفي هذا الإطار ظهر في فرنسا الكثير من النقابات تحت أشكال ومسميات متنوعة فوجدت نقابات لأرباب الأعمال الفرنسيين وأهمها:

١- المجلس الوطني لأرباب الأعمال الفرنسيين الذي تأسس عام (١٩١٩).

٢- الاتحاد العام للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي تأسس عام (١٩٤٤).

وفي مقابل نقابات أرباب العمل ظهرت نقابات أخرى تدافع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للعمال والأجراء في مواجهة أرباب العمل ومن أهمها:

١- الاتحاد العام للعمل (C.G.T): الذي أنشئ عام (١٨٩٥) وهو يعتبر من أهم جماعات الضغط الفرنسية، كما أن هذا الاتحاد هو قريب كما ذكرت من الأحزاب اليسارية وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي.

١- Lavroff, Dmitni, le Systeme Polutique Fransais, Dallos- ١٩٧٩.P.١٦٩

٢- د. طارق فتح الله خضر:الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي، مصدر سابق، ص٩٤.

ويوجد في فرنسا ما يسمى أيضاً بالنقابات الفئوية مثل اتحاد التعليم الوطني والاتحاد العام للموظفين والإداريين، وكذلك يوجد ما يسمى بالنقابات ذات الأساس الطائفي مثل الاتحاد الوطني الفرنسي للعاملين المسيحيين والذي يسعى لتحسين وضع الطبقة العاملة من خلال تطبيق مبادئ المسيحية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن النقابات في فرنسا تتعدد وتتنافس فيما بينها بشكل خطير، وهذا الأمر كان حائلاً دون وحدة الحركة العمالية في ذلك. وأغلب أسباب التجزئة تعود لأسباب أيديولوجية وإقليمية كما في حالة النقابية العمالية. وكذلك حالة (الاتحاد الوطني للنقابات الزراعية) ذي اللون السياسي المعتدل و(الاتحاد الوطني لتبادل الاعتماد والتعاون الزراعي) المتأثر بالراديكالية الاشتراكية. وكذلك هناك صراعات تبدو أكثر انتشاراً منها المجابهة(الزراعية- الصناعية) التي يمكن تشبيهها إلى حد كبير بنزاع (الأرياف- المدن) ونشر إحصاءات الدخل القومي يزود الخلاف بغذاء جديد. وذلك بسماحه للفروع التي قد تجد نفسها غير محظوظة بالمطالبة بحصة مقنعة[٢].

وهناك نظريتان متعارضتان فيما يتعلق بجماعات الضغط عند الفرنسيين الأولى تنظر لهذه الجماعات بأنها حصون للحرية من حيث أنها تقف بين الفرد المنعزل وسلطة الدولة المركزية.

---

[١]- حول النقابات الفرنسية راجع:

- آلان تورين، ميشيل فيفوركا، فرانسواديب: الحركة العمالية، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة في سورية- دمشق ١٩٩١، ص٣٥١ -٣٥٥.

- جورج لوفران: الحركة النقابية، مصدر سابق، ص١٢٥.

- د. طارق فتح الله خضر: مصدر سابق ، ص ٩٤ -٩٥

[٢]- د. عدنان الجليل: نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة اسكندرونة ١٩٧٤ ، ص١٧٩.

- جان مينو: الجماعات الضاغطة، مصدر سابق، ص٣٠- ٣١.

والثانية تعود إلى جان جاك روسو الذي عارض وجود جماعات ضغط للتأثير على عمل السلطات، وجعل قراراتها مطابقة لمصالح الأفراد. معتبراً أن القوانين الصالحة لابد أن تكون تعبيراً عما أسماه الإرداة العامة أي ما قد يريده الناس إذا شارك كل شخص بالتساوي باتخاذ القرار وإذا كان هذا القرار يسري أيضاً على كل شخص[1].

والواقع إن جماعات الضغط الفرنسية وبالرغم من الحظر القانوني قد أصبحت واقعاً مفروضاً على الساحة الفرنسية له تأثيره المهم في عمل السلطات العامة الفرنسية التنفيذية والتشريعية، بل إن أساليبها في كثير من الأحيان قد تعدت في حدود تأثيرها أساليب جماعات الضغط في بلدان تعتبر أنها الأرض الخصبة لهذه الجماعات كالولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- كريم كشاكش: جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق ، ص ٣٦.

الفرع الثاني

جماعات الضغط في فرنسا (طرق الوصول وأساليب العمل)

خلال فترة الجمهوريتين الثالثة والرابعة وجدت جماعات الضغط الفرنسية أن البرلمان هو المكان المناسب لمخاطبة السلطة السياسية، واستطاعت التأثير عليه والتحكم بمجمل العملية التشريعية .وفي أحيان كثيرة استبدلت هذه المجموعات مشروعات القوانين التي كانت تقترحها الحكومة بمشاريع أخرى من وضعها. وقد كان من بين الأسباب التي أدت (لعقلنة البرلمان الفرنسي) تقليص دور جماعات الضغط في العملية التشريعية، ولكن واقع الحال أثبت أن جماعات الضغط لم تخسر نفوذها كله سواء في مجالات وضع القواعد أم تشكيل السياسات. وتلجأ إلى استخدام الطرق التي تمنحها مدخلاً مباشراً إلى الإدارة.[1]

وإلى درجة ما فإن دور جماعات الضغط الفرنسية يشابه دور جماعات الضغط الأمريكية وخصوصاً أثناء فترة الجمهورية الثالثة والرابعة، حيث كانت الأحزاب الفرنسية تفتقد للانضباط والالتزام الحزبي الذي تتمتع به الأحزاب البريطانية، وعدم الالتزام هذا كان يجعل أعضاء البرلمان يصوتون بحسب ما يرونه مناسباً وليس بحسب توجيهات القيادة الحزبية، وبهذا تختلف التحالفات بحسب القضية المطروحة للتصويت. وهذا الأمر قدم تربة خصبة لعمليات(اللوبي) أي الاتصال بأعضاء البرلمان وإقناعهم بالتصويت لصالح جماعات الضغط.[2]

وقد تميزت جماعات الضغط الفرنسية بأساليب لا توجد في دول أخرى لإجبار الحكومة على تلبية مطالبها. فغالباً ما تقوم جماعات الضغط الفرنسية بإضرابات

---

[1] جابرييل آيه ألموند : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، مصدر سابق ، ص ٥٧.

[2] لورانس غراهام : الساسة والحكومة ، مصدر سابق، ص ١٣١.

لأهداف سياسية، كما تقوم برفض دفع الضرائب أو تزوير الكشوف لتخفيض قيمة الضرائب. وكثيراً ما يقوم الفلاحون بسد الطرقات واحتلال المباني العامة وتخريبها أو من خلال المظاهرات التي تعم البلاد وتشل حركتها والتي هددت في كثير من الأحيان بسقوط حكومات فرنسية. (كما حدث مع حكومة السيد اندري ماري في آب عام ١٩٤٨) على إثر موقف النقابات العمالية التي رأت أن التنازلات الممنوحة للفلاحين مفرطة) . وكذلك(إسقاط حكومة رينه مايرعام ١٩٥٣ والتي كانت بسبب المصالح الريفية وتدخل الرابطة البرلمانية الزراعية). وكذلك(استطاعت بعض جماعات الضغط المؤسساتية أي موظفي بعض قطاعات الحكومة التي تؤثر على السياسة العامة مثل ضباط الجيش أو موظفي إدارة معينة أن تلعب دوراً مهماً في صنع تاريخ فرنسا ، فقد لعب الجيش الفرنسي دوراً هاماً في صنع السياسة الفرنسية تجاه الجزائر. كما أن التهديد القائم بأن الجيش الموجود في الجزائر سيغزو فرنسا أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة وعودة الرئيس ديغول للسلطة. و بعد عقد من الزمن لعب الطلاب دوراً مهماً في إسقاط ديغول حيث إن مظاهراتهم وأعمال الشغب التي قاموا بها في ربيع عام ١٩٦٨ دفعت الحكومة إلى الفوضى، ومع أن الرئيس ديغول استطاع التحكم بالقضية فإن حكمه أصبح مهدداً ومهتزاً مما اضطره للاستقالة بعد سنة من تلك الأحداث.[١]

ومن خصائص النظام الفرنسي المهمة لجماعات الضغط وجود ما يسمى بـ (الغرف الوزارية) أي وجود مساعدين شخصيين للوزير يختارهم بنفسه ويعتبرون مسؤولين أمامه فقط. ومن هنا كان هدف الجماعات الضاغطة إقامة

---

[١]- راجع بهذا المعنى :

* جان مينو : الجماعات الضاغطة ، مصدر سابق ، ص ٥٣.

*لورانس غراهم: السياسة والحكومة ، مصدر سابق، ص ١٣٢.

علاقات شخصية مع هؤلاء، وبهذه الغرف حتى يجعلوا من أنفسهم مدافعين عن مصالح تلك الجماعات.[1]

وأصبح في فرنسا فيما بعد تعاون وثيق بين الدولة ومجموعات المصالح المنظمة من خلال تشكيل لجان استشارية ملحقة بمعظم الوكالات الإدارية تتكون بشكل رئيس من موظفين مدنيين وممثلين من المجموعة، بحيث أصبح هؤلاء الموظفين مجبرين على الأخذ بعين الاعتبار الوثائق المقدمة من جماعات الضغط قبل اتخاذ أي قرار، وغالباً ما يذعن صانعو القرار لاقتراحات جماعات الضغط حتى قيل أن الوظيفة الإدارية في فرنسا تسير لصالح المجموعات الاقتصادية و الاجتماعية .[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القدرة في النفاذ إلى مصانع القرارات الإدارية الفرنسية ليست متاحة لكل جماعات الضغط الفرنسية بذات السوية لأن هذا يتوقف كما ذكرت سابقاً على قوة الجماعة وتنظيمها.

إن هذا الأسلوب جعل لجماعات الضغط الفرنسية شريكاً حقيقياً في اتخاذ القرارات السياسية. وعلى سبيل المثال فقد صادق البرلمان الفرنسي على قانون عام(١٩٧١) والخاص بإدخال بعض التعديلات على الاتفاقيات الجماعية، وذلك بعد أن شكل وزير العمل الفرنسي لجنة للاجتماع بممثلي نقابات أرباب العمل والإجراء لوضع الاقتراحات الخاصة بنظام هذه الاتفاقيات الجماعية،وكذلك الاتفاقيات التي أبرمت في/ ١٠ تشرين الأول عام ١٩٦٩ /بين سكرتير الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالوظيفة العامة والإصلاح الإداري من جهة وبين المنظمات النقابية الممثلة للموظفين العموميين من جهة أخرى، وذلك لتحسين الأجور والرواتب بالنسبة للموظفين وانتهى الأمر بزيادة الأجور بنسبة ١٣ %

---

[1] - جان مينو: مصدر سابق ، ص ٦٥.

[2] - جابرييل ألموند : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، مصدر سابق،ص ٣٥٨.

وكما ازداد دور النقابات وخاصة في الثمانينات بعد وجود مستمعين داخل الحكومات أكثر تقبلاً لقضاياهم من ذي قبل.[1]

تقييم لجماعات الضغط في فرنسا:

بالرغم من أن النظام الداخلي للجمعية الوطنية الفرنسية لا يعترف من الناحية القانونية بدور جماعات الضغط كما ذُكِر سابقاً حيث يتضح ذلك من نص المادة (٢٣) والتي تمنع إنشاء فئات للدفاع عن مصالح خاصة محلية أو مهنية. وبالرغم من الحظر الموجود على النائب من الالتحاق بجمعية أو تجمع للدفاع عن مصالح خاصة محلية أو مهنية. فإننا وبالرغم من هذا الحظر القانوني نجد في الواقع أن العلاقة وثيقة بين جماعات الضغط والحكومة والوزراء والغرف الوزارية، ولهذه العلاقة أهمية كبرى في شرح وجهة نظر هذه الجماعات. كما أن العلاقة قوية بين هذه الجماعات و أعضاء البرلمان الذين لا يستطيعون إلا أن يأخذوا بعين الاعتبار مصالح جماعات الضغط القوية عند سن أي تشريع. إضافة لذلك فإن جماعات الضغط الفرنسية تجدها أكثر قوة وشراسة في الدفاع عن مصالحها من جماعات الضغط في بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أن هذه الجماعات استطاعت إسقاط حكومات فرنسية وهددت أخرى بالتصدع وأجبرت حكومات على التراجع عن قراراتها تحت وطأة التظاهرات والإضرابات التي هزت فرنسا على مر العقود الماضية. (كما حدث عام ٢٠٠٦ أثناء حكم الرئيس شيراك)، إضافة لذلك فان التشرذم الحزبي الفرنسي المتنامي سيعطي لهذه الجماعات قوة أكبر في التأثير على عمل السلطات العامة الفرنسية مستقبلاً.

---

[1] راجع بهذا الخصوص :

د.طارق فتح الله خضر : الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي ، مصدر سابق ، ص٩٦-٩٧.

المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل :جماعات الضغط ، مصدر سابق، ص ١٣٩.

جابرييل ألموند : السياسات المقارنة ، مصدر سابق ، ص ٣٥٩.

المبحث الرابع

جماعات الضغط في جمهورية مصر العربية

سبق وأن تحدثت عن جماعات الضغط وأثرها في عمل السلطات العامة في بعض أنظمة الحكم الغربية وأهمها (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا).

حيث اتضح أثناء تلك الدراسة أن هناك ارتباط وثيق بين جماعات الضغط والنظم الديمقراطية الغربية. فهذه الجماعات تبرز في الأدبيات الغربية باعتبارها تأكيداً لتوافر الحريات الأساسية وهي حرية الرأي والكلمة والاجتماع... إلخ. وهي بالتالي ضمان لاستقرار واستمرار النظام وتعزيز لدور الفرد لممارسة حقوقه وحرياته.

وفي هذا المبحث سأتحدث عن دور هذه الجماعات وأنماطها في ظل نظام سياسي واجتماعي مختلف، وهو النظام السياسي المصري حيث سأستعرض من خلال هذا المبحث أهم هذه الجماعات ودورها في هذا النظام. ثم سأدرس حالة النقابات المهنية والعمالية وجمعية رجال الأعمال كأبرز الجماعات الضاغطة في ظل النظام السياسي المصري. ولكن لابد في البداية من التعريف بطبيعة وشكل النظام السياسي المصري وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط وفق التقسيم التالي:

- المطلب الأول: شكل النظام السياسي المصري وأهميته لجماعات الضغط.
- المطلب الثاني: العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية المصرية وانعكاسها على الحياة الدستورية والديمقراطية.
- المطلب الثالث:نماذج عن جماعات الضغط المصرية(النقابات المهنية والعمالية وجمعية رجال الأعمال المصرية).

المطلب الأول

شكل النظام السياسي المصري وأهميته لجماعات الضغط

تعيش جمهورية مصر العربية اليوم في ظل الدستور الدائم لسنة ١٩٧١ والذي أصبح نافذاً بالموافقة عليه باستفتاء شعبي ، حيث كان يتكون من ستة أبواب تضم (١٩٣) مادة .

وقد عدل هذا الدستور ثلاث مرات كانت المرة الأولى في ٢٢ أيار من العام ١٩٨٠ حيث أضيف إلى هذا الدستور باب سابع تضمن ثماني عشرة مادة لتصبح مواد الدستور مائتين وإحدى عشرة مادة. تحدد صفات الدولة وسلطاتها الأساسية وتنظيم السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ونظام الحكم والحكومة وتنظيم المحكمة الدستورية العليا للنظر في القضايا الخاصة بدستورية أو عدم دستورية القوانين.وقد تضمن هذا التعديل أحكاماً جديدة تتعلق بمجلس الشورى ودوره ووظائفه وتشكيله وعدد أعضائه. إضافة إلى المواد من (٢٠٦- ٢١١) التي نظمت أمور الصحافة والإشراف عليها[١].

أما المرة الثانية فقد كانت في ٢٥ أيار من العام ٢٠٠٥ كما عدل هذا الدستور نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

وذكرت المادة الأولى من الدستور المصري بأن (جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة)[٢] .

---

[١]- دساتير الدول العربية: مركز بيروت للدراسات والأبحاث، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان ٢٠٠٥، ص٥٠٧ -٥٠٩

[٢]- المادة الأولى من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) المعدلة بنتيجة الإستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٦ آذار عام ٢٠٠٧ .

واهتم الدستور بالمقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المصري الذي يجب أن يتحلى بفضائل الدين؛ فجعل الدستور الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع[١].

كما نص الدستور على أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات[٢].

وكذلك حرص الدستور المصري على حماية الحقوق والحريات العامة، فجعل المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم حسب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة. وكذلك اهتم بالحريات الشخصية وحرية العقيدة وحرمة المساكن وحرية الإقامة والتنقل. وجعل القانون وسيادته أساس الحكم في الدولة وأكد على استقلال القضاء وسيادة حكم القانون[٣].

وكذلك نظم في الباب الخامس المؤسسات الدستورية وهي السلطات الثلاث (التشريعية- والتنفيذية- والقضائية) واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض وكيفية ممارسة عملها الدستوري.

وسأتحدث في هذا المطلب عن هذه السلطات الثلاث وعلاقاتها فيما بينها من خلال الفروع الأربعة الآتية :

- **الفرع الأول:** السلطة التنفيذية.
- **الفرع الثاني:** السلطة التشريعية.
- **الفرع الثالث:** السلطة القضائية.
- **الفرع الرابع:** أهمية النظام السياسي المصري لجماعات الضغط.

---

[١]- المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) المعدلة نتيجة الإستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٢ أيار عام ١٩٨٠.

[٢]- المادة (٣) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١).

[٣]- البابان الثالث والرابع من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

الفرع الأول

السلطة التنفيذية

جمع دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) بين النظام البرلماني من جهة والنظام الرئاسي من جهة أخرى، فمن ناحية نص على ازدواجية السلطة التنفيذية التي تتكون من طرفين هما رئيس الجمهورية والوزارة؛ وهذا مظهر من مظاهر النظام البرلماني ، وكذلك يبدو طابعه البرلماني من أن الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ليس فصلاً جامداً بل فصلاً مرناً بحيث تتحقق في ظله علاقة تعاون ورقابة متبادلة بين هاتين السلطتين ،ومن ناحية أخرى تتجلى خصائص النظام الرئاسي من خلال النظر إلى اختصاصات رئيس الدولة فدوره ليس دور شكلي فقط (الحكم بين السلطات) ، كما يقضي النظام البرلماني بل له الدور الأرجح والأقوى بالمقارنة مع دور الحكومة. الأمر الذي يجعل منه صاحب الكلمة العليا في السلطة التنفيذية وقائدها الحقيقي وكأنه رئيس جمهورية في نظام رئاسي بالمعنى الكامل[١].

وسأدرس في هذا الفرع هذه الثنائية المتمثلة في رئيس الدولة من جهة والحكومة من جهة أخرى وفق ما يلي:

أولاً: رئيس الجمهورية:

هناك شروط عامة وضعها دستور عام(١٩٧١) فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية حيث اشترط أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن لا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية[٢].

وطبقاً للمادة(٧٦) من دستور(١٩٧١) قبل تعديلها كانت طريقة انتخاب رئيس الجمهورية تتمثل في مرحلتين:

---

[١]- د. محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٧،ص٣٩٧.

[٢]- المادة ٧٥ من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

الأولى: وهي ترشيح مجلس الشعب له بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضائه على الأقل، وبعد ذلك يعرض هذا الاقتراح على المجلس لاختيار مرشح وحيد للرئاسة وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس كله.فإذا لم يحصل أحد على هذه الأغلبية يتم تصويت ثانٍ بعد يومين من التصويت الأول وعندها يكفي المرشح حصوله على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

الثانية: يتم استفتاء الشعب على هذا المرشح بنعم أو بـ لا[1].

ولكن في أيار عام(٢٠٠٥)تم تعديل دستوري للمادة (٧٦) من الدستور، وذلك بسبب النقد الكبير الذي وجهه فقهاء القانون لهذه الطريقة في اختيار رئيس الجمهورية؛ ليصبح انتخاب الرئيس عن طريق الشعب مباشرةً ومن بين عدة مرشحين للرئاسة حيث يشترط ليصبح المرشح رئيساً حصوله على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية تتم الإعادة بعد سبعة أيام بين المرشحين الأعلى في الأصوات، ويصبح رئيس الجمهورية المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات وقد تمت الانتخابات الرئاسية بناء على هذا التعديل عام ٢٠٠٥.

إضافةً لهذا التعديل فقد نصت المادة المعدلة على شروط أخرى واجب توافرها في المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية.[2]

---

[1] - المادة ٧٦ من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

[2] أ - فإذا كان المرشح للرئاسة مستقلا عن الأحزاب فان التعديل يشترط لقبول الترشيح أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي للمحافظة في أربع عشرة محافظة على الأقل . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح.

ب – فإذا كان المرشح حزبيا أي منتميا لأحد الأحزاب القائمة فالتعديل يشترط أن يكون الحزب مضى على تأسيسه خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح لانتخاب رئيس الجمهورية ، واستمر طوال هذه المدة في ممارسة نشاطه مع حصوله في أخر انتخابات على نسبة ٥ % على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، ويشترط أن يكون المرشح من الحزب لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا للنظام الأساسي للحزب ، وان يكون مضى على عضويته في الهيئة العليا للحزب مدة سنة متصلة على الأقل.

وقد تم تعديل بعض أحكام هذه المادة أيضاً مرة أخرى بنتيجة الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٦ آذار من العام٢٠٠٧ فاشترطت على المرشح المنتمي إلى أحد الأحزاب القائمة أن يكون مضى على تأسيس الحزب خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل فتح باب الترشيح ،واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر إنتخابات على نسبة ٣% على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى ، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين ، ، ويشترط أن يكون المرشح من الحزب لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا للنظام الأساسي للحزب ، وأن يكون مضى على عضويته في الهيئة العليا للحزب مدة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها ، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات ، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتباراً من أول أيار من العام٢٠٠٧ ، أحد أعضاء هيئته العليا وفقاً لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل[١].

ومدة ولاية رئيس الجمهورية هي ست سنوات تبدأ من إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بفوز المرشح الحائز على أغلبية أصوات الناخبين وإعلان فوزه كرئيس للجمهورية[٢].

---

[١]- المادة (٧٦) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) والمعدلة نتيجة استفتاء ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

[٢]- المادة (٧٧) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) والمعدلة بنتيجة استفتاء ٢٢ أيار ١٩٨٠.

وإذا قام مانع مؤقت يمنع رئيس الجمهورية من مباشرته لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه . ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة[١].

صلاحيات رئيس الجمهورية:

يسهر رئيس الجمهورية على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني[٢].

وإذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري، لرئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلس الشعب والشورى ، ويوجه بياناً للشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها ولا يجوز حل مجلسي الشعب والشورى أثناء ممارسة هذه السلطات[٣].

ويعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزرا والوزراء ونوابهم واعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء [٤].

---

[١]- المادة (٨٢) من دستور جمهورية مصر العربية المعدلة طبقاً لنتيجة الاستفتاء الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧.

[٢]- المادة (٧٣) من دستور جمهورية مصر العربية والمعدلة نتيجة الاستفتاء الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

[٣]- المادة (٧٤) من دستور جمهورية مصر العربية المعدلة نتيجة استفتاء ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

[٤]- المادة ("١٤١)من دستور جمهورية مصر العربية المعدلة نتيجة استفتاء ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

ولرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ويحق له طلب تقارير من الوزراء ويعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين[١].

ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور ويضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور[٢].

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في إصدارها وكذلك يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة. وإذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون على أن تعرض فيما بعد على مجلس الشعب للنظر فيها[٣].

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجـه المبين فـي القانون وكذلك يملك رئيس الجمهورية الحق في منح العفو الخاص وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب[٤].

١- المادتان (١٤٢-١٤٣) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

٢- المادتان (١٣٧-١٣٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

٣- المواد (١٤٤-١٤٥-١٤٦) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(٩٧١١) .

٤- المواد (١٤٨-١٤٩-١٥٠) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

ورئيس الجمهورية هو الذي يبرم المعاهدات ويبلغها إلى مجلس الشعب وكذلك يحق لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا[١].

ويحق لرئيس الجمهورية دعوة مجلس الشعب لانعقاد غير عادي في حالة الضرورة أو بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاءه وكذلك لرئيس الجمهورية بتفويض من أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشعب أن يصدر قرارات لها قوة القانون على أن تعرض على المجلس بعد انتهاء مدة التفويض في أول جلسة له[٢].

ولا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وإذا حل المجلس لأمر لا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر.[٣]

إذاً يتمتع رئيس الجمهورية حسب دستور عام (١٩٧١) بصلاحيات واسعة تكاد تفوق تلك التي يتمتع بها رئيس الدولة في النظام الرئاسي.

ثانياً: الحكومة:

تنص المادة (١٥٣) من الدستور المصري لعام(١٩٧١)على أن: (الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة) .

والوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم السياسة العامة للوزارة في حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها ولا يجوز أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة[٤].

---

[١]- المادتان (١٥١-١٥٢) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

[٢]- المواد (١٠٢-١٠٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) .

[٣]- المادة (١٣٦) من دستور جمهورية مصر العربية والمعدلة نتيجة استفتاء ٢٦ آذار من العام٢٠٠٧ .

[٤]- المواد (من١٥٧حتى١٥٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

والوزارة مسؤولة أمام مجلس الشعب حيث يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم وعلى هؤلاء الإجابة عن أسئلة الأعضاء والوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة. وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد أعضاءمجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ،ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس [1].

وللمجلس أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس. وفي حال تقرير المسؤولية يعد المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأي في هذا الشأن. ولرئيس الجمهورية أن يقبل استقالة الوزارة أو يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد مجلس الشعب إلى إقراره بأغلبية ثلثي أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة، وإذا رفض المجلس اقتراحاً بمسؤو لية رئيس مجلس الوزراء فلا يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في ذات دور الانعقاد [2].

صلاحيات الحكومة:

نصت المادة ١٥٦ من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١)على اختصاصات مجلس الوزراء وحددتها بما يلي:

أ- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية.

---

[1]- المادتان (١٢٥- ١٢٦) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

[2]- المادة (١٢٧) من دستور جمهورية مصر العربية معدلة نتيجة الاستفتاء الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

ب-توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

ج- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

د- إعداد مشروعات القوانين والقرارات. هـ- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة. و- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة. ز- عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور.

ح – ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

ولرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها. ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس [1].

[1]- المادة (١٥٩) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

الفرع الثاني

السلطة التشريعية

كانت رغبة المشرع الدستوري الذي وضع دستور عام(١٩٧١) جعل السلطة التشريعية مكونة من مجلس واحد فقط وهو مجلس الشعب وجعله الهيئة التشريعية الوحيدة في البلاد، وذلك لأجل السرعة في الإصلاح والبت في الأمور وإصدار تشريعات إصلاحية تغير وجه الدولة، وذلك لأنه اتضح من تجارب بعض الدول ذات النظام القائم على المجلسين البطء في اتخاذ القوانين. وهو الأمر الذي لا يتناسب مع الرغبة في السرعة في الإصلاح وذلك بسبب عرقلة أحد المجلسين لعمل المجلس الآخر.

ولكن نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذي جرى بتاريخ/ ٢٢ أيار عام ١٩٨٠/، تم إضافة باب آخر للدستور تضمن إيجاد مجلس آخر إلى جوار مجلس الشعب وهو مجلس الشورى، وقد كان هذا المجلس لا يملك نصيباً حقيقياً من سلطة التشريع وإنما له دور استشاري غير ملزم ولم يكن يشترك إيجابياً في عملية صنع القوانين ولا يشارك مجلس الشعب في رقابة الحكومة[١].

ولكن هذا الوضع تغير وكما سنرى لاحقاً بعد التعديل الدستوري الذي تم طبقاً لنتيجة الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ ، حيث أنيطت بهذا المجلس صلاحيات هامة .

أولاً: مجلس الشعب:

مجلس الشعب هو الهيئة التشريعية في الدولة التي تتولى سلطة التشريع ويختص كذلك بإقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية

---

[١]- د. محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، المصدرالسابق، ص ٣٦٧.

والاجتماعية، كما يمارس الرقابة على أعضاء السلطة التنفيذية. ويتكون مجلس الشعب من أربع مائة وأربع وأربعين عضواً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون اختيارهم بطريق الانتخاب السري والمباشر والعام، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين عدداً من أعضاء مجلس الشعب لا يزيد على عشرة أعضاء، ومدة ولاية المجلس هي خمس سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول انعقاد له، ويجري الانتخاب لتجديد مجلس الشعب خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء ولايته. ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء[1].

اختصاصات مجلس الشعب:

بالنظر إلى المادة (٨٦) من دستور عام(١٩٧١)يمكن ملاحظة ثلاثة اختصاصات أساسية لمجلس الشعب المصري وهي:

١- اختصاص تشريعي.

٢- اختصاص في المسائل المالية.

٣- اختصاص في الرقابة على السلطة التنفيذية.

بالنسبة للاختصاص التشريعي فهو يعني حق المجلس في اقتراح أي مشروع قانون لتنظيم موضوع معين أياً كان ثم مناقشة مشروع القانون وإقراره. حيث نصت المادة (١٠٩)من دستور عام(١٩٧١) على أن: (لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين)

وبعد دراسة مشروع القانون في اللجنة المختصة تأتي مرحلة اتخاذ القرار النهائي بصدده، ويجب في هذه الحالة أن يحضر جلسة المجلس أغلبية الأعضاء

---

[1]- راجع :

- المواد (٨٦-٨٧-٩٢) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) والمعدلة نتيجة استفتاء عام ٢٠٠٧.

– المادة الأولى من قانون مجلس الشعب معدلة بالقرار بقانون رقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ .

حتى يكون انعقاد الجلسة صحيحاً ،ويتخذ المجلس قراره بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين (نصف الحاضرين + واحد)[١].

وبالنسبة للاختصاصات المالية أوضح الدستور بأن مجلس الشعب يقوم بإقرار الخطة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢].

ومجلس الشعب يقر الموازنة العامة للدولة بعد إحالتها إليه من السلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية[٣].

وكذلك لا يجوز إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون صادر عن مجلس الشعب، وكذلك أوجب الدستور ضرورة موافقة مجلس الشعب على القروض التي تعقدها السلطة التنفيذية[٤].

أما بالنسبة لاختصاص المجلس بالرقابة على السلطة التنفيذية فهذا الأمر يعتبر أهم مظهر من مظاهر النظام البرلماني في دستور عام (١٩٧١) وهو وجود تعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتطبيقاً لذلك أعطى الدستور وسائل عديدة لتحقيق هذه الرقابة على السلطة التنفيذية. ومن ذلك حق المجلس في توجيه أسئلة واستجوابات للوزراء وبالذات تقرير المسؤولية الوزارية الفردية للوزراء كل وزير على حده والتضامنية لكل مجلس الوزراء وكذلك حق المجلس في إجراء أي تحقيق لفحص نشاط أي إدارة عامة[٥].

---

[١]- د. محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، مصدر سابق ، ص ٣٨٦.

[٢]- المادة (١١٤) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ .

[٣]- المادة (١١٥) من دستور جمهورية مصر العربية معدلة نتيجة استفتاء ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

[٤]- المواد (١١٩-١٢١) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

[٥]- المواد (١٢٥-١٢٦-١٢٧) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

ثانياً: مجلس الشورى:

كما ذكرت نشأ مجلس الشورى بموجب التعديل الدستوري الذي جرى في ٢٢/ أيار عام١٩٨٠/ ، وقد حددت المادة الأولى من القـانون ١٢٠ لعـام ١٩٨٠ والمعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ عدد أعضـاء مجلـس الشـورى ب٢٦٤ عضواً وينتخب ثلثاهم بالاقتراع العام المباشر والسـري علـى أن يكـون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ،ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي.
ومدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتمـاع له ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينـين كـل ثـلاث سنوات[1].

اختصاصات مجلس الشورى:

تنص المادة (١٩٤) من الدستور والمعدلة طبقاً لنتيجة الاستفتاء الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ على أن:(يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي،وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة) .
وتجب موافقة المجلس على مايلي :

١- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور على أن تسري على مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٨٩ .
٢- مشروعات القوانين المكملة للدستور والتي نصت عليها المواد (٥-٦ ٤٨- ٦٢ -٧٦-٨٥-٨٧- ٨٨-٨٩-٩١-١٠٦-

[1]- د. محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، مصدر سابق، ص ٣٩١.

-١٦٣-١٦٧-١٦٨-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٥-١٧٦-
-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٣-١٩٦-١٩٧-١٩٨-٢٠٦-٢٠٧-
٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١ من الدستور) .

٣- معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة .

وقد نظمت هذه المادة أيضاً الوضع في حال قيام خلاف بين مجلس الشعب والشورى بالنسبة لهذه المواد .

كما نصت المادة(١٩٥) من الدستور والمعدلة نتيجة استفتاء ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧على أن يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي:

١- . مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- مشروعات القوانين المحالة إليه من رئيس الجمهورية .

٣- مايحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية .

ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب .

الفرع الثالث

السلطة القضائية

ينص دستور عام(١٩٧١)على أن : (السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون) .[١]
(والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة، ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها، كما أن القضاة غير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً وجلسات المحاكم علنية إلا إذا أرادت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة)[٢].

المحكمة الدستورية العليا:

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة، وتتولى هذه المحكمة دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ويبين القانون كيفية تشكيلها، والشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم. كما أن قضاة المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل[٣]

١- المادة (١٦٥) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .
٢- المواد (١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .
٣- المواد (١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧) من دستور جمهورية مصر العربية لعام(١٩٧١) .

الفرع الرابع

أهمية النظام السياسي المصري لجماعات الضغط

ذكرت أن النظام السياسي المصري جمع بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي من حيث ازدواجية السلطة التنفيذية الممثلة في وجود رئيس منتخب ومجلس وزراء. وكذلك من خلال تمتع رئيس الجمهورية بسلطات وصلاحيات واسعة قد تفوق الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة في النظام الرئاسي، فهو القابض على زمام السلطة التنفيذية وله الكلمة العليا فيها، فهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون، وكذلك يصدر القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المصالح العامة. لذلك تبدي جماعات الضغط أهمية كبيرة للتأثير على عمل رئيس الجمهورية نظراً للصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها. ومن خلال عدة أساليب أهمها العلاقات المميزة التي تربط هذه الجماعات وخصوصاً جماعة رجال الأعمال بالحزب الحاكم،وكذلك من خلال النواب المنتمين لها في مجلس الشعب من خلال العلاقات الشخصية أيضاً .

أما بالنسبة للحكومة فهي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون من رئيس مجلس الوزراء والوزرا،وهي تصدر القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين، و تقوم بإعداد مشروعات القوانين. وجماعات الضغط تحاول أن تصل إلى الحكومة للتأثير في عملية إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وجعلها مطابقة لمصالحها .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فوجدت أن النظام السياسي المصري أخذ بمبدأ المجلسين أي وجود مجلس الشعب ومجلس الشورى، وكما ذكرت كان مجلس الشورى فيما مضى لا يمارس اختصاصاً تشريعياً ملزماً فكل اختصاصاته كانت

استشارية غير ملزمة للحكومة. كما أنه لا يمارس أي رقابة سياسية على الحكومة أما مجلس الشعب فقد كان صاحب الاختصاص التشريعي الحقيقي، وهو صاحب الرقابة على الحكومة، وهو الذي كان يقر ويعدل مشروعات القوانين دون الاعتداد برأي مجلس الشورى، ولذلك كان يمثل اختراقه أهمية كبرى لجماعات الضغط باعتباره صاحب السلطة الحقيقية. أما مجلس الشورى صاحب الاختصاص الاستشاري فلم يكن يمثل أي أهمية لجماعات الضغط.

أما وبعد التعديلات الدستورية التي جرت في العام ٢٠٠٧ والتي أناطت بهـذا المجلس اختصاصات ملزمة ، فقد بات يمثل اختراقه أهمية كبـرى لجماعـات الضغط بغية التأثير على مجمل العملية التشريعية للوصـول إلـى التشـريعات الكفيلة بخدمة مصالحها .

المطلب الثاني

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية

وانعكاسها على الحياة الدستورية في مصر

باتت جماعات الضغط أو المصالح والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والديمقراطية والسياسية المصرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلعب هذه التنظيمات دور الوسيط بين المنظمات الحكومية الرسمية القانونية التي تدير المجتمع وتضبط سلوك الأفراد فيه ولها حقوق وسيادة على كل من يعيش فيه وبين المنظمات التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد دون اختيار مثل الأسرة والقبيلة والجماعات العرقية والطائفية والمذهبية . . إلخ. وهذه الوساطة تعطيها فعالية كبيرة في التأثير في عملية التحول الديمقراطي والدستوري في مصر. لذلك سأدرس في هذا المطلب الأحزاب السياسية المصرية وجماعات الضغط المصرية، والعلاقة بين هذه الجماعات والأحزاب السياسية وانعكاسها على عمل المؤسسات الدستورية في جمهورية مصر العربية وفق الفروع التالية:

- **الفرع الأول:** الأحزاب السياسية المصرية.
- **الفرع الثاني:** جماعات الضغط في مصر.
- **الفرع الثالث:** العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية في مصر.

الفرع الأول

الأحزاب السياسية في مصر

كانت مصر قبل قيام/ ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٣/ تتعدد فيها الأحزاب حيث كان النظام السياسي السائد يسمح بتعدد الأحزاب، ولكن بعد قيام هذه الثورة عملت على إلغاء الأحزاب السياسية في مصر وذلك في /١٧ كانون الثاني ١٩٥٣/ نظراً لانزلاق تلك الأحزاب في متاهات فساد العهد البائد وتعاون هذه الأحزاب مع الملك المستبد ومع المستعمر البريطاني. ووجدت هذه الثورة أن التنظيم السياسي الواحد هو الأسلوب الأفضل لتلافي فساد هذه الأحزاب وحماية الثورة وأهدافها[١].

ولقد مرت مصر في ظل الثورة بتطبيقات عديدة ومتلاحقة كان أولها(هيئة التحرير)التي صدر ميثاقها في/ ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣/ والذي أعلن أهدافه بضرورة جلاء المستعمر البريطاني عن وادي النيل وتحقيق الاستقلال الكامل. ثم إلغائها ليحل محلها الاتحاد القومي الذي نص عليه دستور (١٩٥٦) وإلغائه أيضاً ليحل محله الاتحاد الاشتراكي العربي الذي بدأت فكرته عقب إقرار الميثاق الوطني للقوى الشعبية عام(١٩٦٢) ثم نص عليه دستور(١٩٦٤)بوصفه التنظيم السياسي الأوحد في مصر[٢].

وظل هذا الوضع مستمراً مع دستور(١٩٧١)، حيث نصت المادة الخامسة منه قبل التعديل الذي جرى في ٢٢ أيار من العام ١٩٨٠ على ما يلي:

١- د. رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري،مصدر سابق ، ص ٣٥٠- ٣٥١ .

٢- المستشار أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط ، مصدر سابق ، ص ١٩٨١.

(الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة) .[١]

وقد أثبتت التجارب أن أسلوب التنظيم السياسي الواحد لا يحقق الديمقراطية على الوجه الأفضل، وتعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية هو تعبير عن حق المواطنين في التنوع وفي أن يكونوا مختلفين في آرائهم عن أفكار وآراء السلطة . وإيماناً بذلك صدر قانون الأحزاب السياسية رقم/٤٠ لعام ١٩٧٧/ وقد اعترف هذا للمصريين بحق تكوين الأحزاب السياسية، وحدد شروط إجراءات تأسيسها وشروط العضوية فيها والحالات التي يجوز فيها حلها.

وقد عرفت المادة الثانية من هذا القانون الحزب السياسي بأنه:(كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم) .[٢]

وفي/٢٢ أيار عام١٩٨٠/ تم تعديل المادة الخامسة من دستور عام(١٩٧١) تماشياً مع فكرة تعدد الأحزاب بعد أن كان النظام قائم بموجب هذه المادة على فكرة التنظيم السياسي الواحد ليصبح نصها كالآتي : (يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور) .[٣]

---

[١]- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق، ص ٥٢٨ .

[٢]- المادة الثانية من قانون الأحزاب السياسية المصرية رقم /٤٠/ لعام(١٩٧٧) .

[٣]- المادة الخامسة من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١)المعدلة بموجب استفتاء/ ٢٢ أيار ١٩٨٠ / .

وقد حددت المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية الشروط اللازمة لتكوين الأحزاب ، وقد رأى البعض[1] أن المشرع الذي قام بصياغة قانون الأحزاب السياسية لعام (١٩٧٧) ،بالغ في كثرة هذه الشروط إلى درجة تجاوزت حدود الاعتبارات الموضوعية إلى الآراء الشخصية للسلطة الحاكمة وقت وضع القانون. وبعد ذلك تم تعديل هذه المادة بموجب القرار بقانون رقم ٣٦ لعام ١٩٧٩ وبالقانون رقم ١٤٤ لعام ١٩٨٠ ثم بالقانون رقم ١٧٧ لعام ٢٠٠٥ حيث أصبحت تنص هذه المادة على أنه: يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي:[٢]

أولاً : أن يكون للحزب اسم لا يماثل أو يشابه اسم حزب قائم .

ثانياً : عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع الدستور أو مع مقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي .

ثالثاً : أن تكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية وفق أهداف وأساليب محددة .

رابعاً : عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته أو أعضائه على أساس ديني أو طبقي ، أو طائفي ، أو فئوي أو جغرافي ، أو على اسغلال المشاعر الدينية ، أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة .

خامساً : عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية .

سادساً : عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي

١- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق، ص ٥٤٤ .

٢- المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية المصرية رقم /١٧٧ لعام ٢٠٠٥/ .

سابعاً : علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله .

شروط العضوية في الحزب السياسي:

نصت المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية على أنه مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين يشترط فيمن ينتمي لعضوية أي حزب سياسي ما يلي:

١- أن يكون مصرياً وإذا كان متجنسا وجب أن يكون مضت على تجنسه عشر سنوات على الأقل. ومع ذلك يشترط فيمن يشترك في تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصري .

٢- أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية .

٣- ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة السلك السياسي والقنصلي أو التجاري.[١]

لجنة شؤون الأحزاب:

لا ينشأ الحزب السياسي في مصر إلا بترخيص من لجنة شؤون الأحزاب، وتتشكل هذه اللجنة من:[٢]

١- رئيس مجلس الشورى	رئيساً
٢- وزير الداخلية	عضواً
٣- وزيرشؤون مجلس الشعب	عضواً
٤- ثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي.	أعضاء

[١] - المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية المصريةمعدلة بالقانون رقم/ ١٧٧ لعام ٢٠٠٥/ .

[٢] - المادة الثامنة من قانون الأحزاب السياسية المصرية معدلة بالقانونرقم /١٧٧ لعام ٢٠٠٥/.

٥- ثلاثة من الشخصيات العامة غيرالمنتمين إلى أي حزب سياسي. أعضاء ويصدر باختيار الأعضاء المنصوص عليهم في البندين (٤) و (٥) قرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ومهمة هذه اللجنة البت في طلبات تأسيس الأحزاب السياسية خلال ثلاثة أشهر من عرض أخطار التأسيس عليها ، وإذا صدر قرار الاعتراض على تأسيس الحزب يجب أن يكون مسبباً . وعند ذلك يجوز لطالب التأسيس الطعن بالإلغاء في هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من نشره بالجريدة الرسمية أمام الدائرة الألى في المحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة ،ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وستة من أعضائها على الأقل ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس .

ويوجد على الساحة المصرية أكثر من أربع وعشرون حزباً سياسياً تمثل شرعية البعض منها قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية، بينما كان مصدر الغالبية منها أحكام قضائية منحتها الصفة الشرعية. كما يوضح الجدول التالي أن غالبية هذه الأحزاب السياسية قد نشأ في عهد الرئيس مبارك ، ومن خلال أحكام قضائية وليس من خلال قرار لجنة شؤون الأحزاب.[١]

[١] - راجع بهذا الخصوص : د. أماني قنديل: عملية التحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع عام ١٩٩٥، ص ١٢٢- ١٢٣ .

جدول رقم /١/

جدول بالأحزاب السياسية المصرية

	اسم الحزب	تاريخ الإنشاء	مصدر الشرعية
١	التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي	١٩٦٧	موافقة لجنة الأحزاب
٢	الأحرار الاشتراكيين	١٩٧٦	موافقة لجنة الأحزاب
٣	الحزب الوطني الديمقراطي	١٩٧٨	موافقة لجنة الأحزاب
٤	العمل	١٩٧٨	موافقة لجنة الأحزاب
٥	الوفد الجديد	١٩٧٨	موافقة اللجنة ثم حكم قضائي عام ١٩٨٣ بعودته بعد أن حل نفسه
٦	الأمة	١٩٨٣	في عهد السادات
٧	مصر الفتاة	١٩٩٠	حكم قضائي
٨	الخضر	١٩٩٠	حكم قضائي
٩	الاتحادي الديمقراطي	١٩٩٠	حكم قضائي
١٠	الشعب الديمقراطي	١٩٩٢	حكم قضائي
١١	مصر العربي الاشتراكي	١٩٩٢	حكم قضائي
١٢	الحزب العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢	حكم قضائي
١٣	حزب العدالة الاجتماعية	١٩٩٢	حكم قضائي

تعبير الأحزاب عن القوى السياسية والاجتماعية في مصر:

بالنظر إلى هذه التعددية الحزبية الموجودة على الساحة السياسية المصرية يثور تساؤل مهم، وهو مدى تعبير هـذه الأحـزاب عـن القـوى الاجتماعيـة والاقتصادية في مصر أو تعبيرها عن القاعدة الجماهيرية هناك .

- بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي وعند مراجعة الأصول التاريخية لهذا الحزب يلاحظ أنه يعبر عن شرائح تنتمي إلى البيروقراطية العليا والبرجوازية الجديدة التي نمت خارج القطاع العام، كما يعبر عن فئات عديدة داخل الطبقة المتوسطة ويحرص على خطاب ودي تجاه الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ويشغل المواقع السياسية العليا في الحزب كبار رجال الأعمال وأساتذة الجامعات، كما يضم كبار ملاك الأراضي الزراعية ومجموعة كبيرة ممن يشغلون المناصب التنفيذية العليا في الأقاليم ، ويقدر حجم عضويته بحوالي (٢,٥ مليون) مواطن وتنتشر قواعده في كافة المحافظات المصرية[١].

- حزب الوفد: يمثل مصالح قطاع هام من البرجوازية المصرية الكبيرة ويلقى تأييد قطاعات واسعة من المثقفين ذوي الاتجاهات الليبرالية، ويضم (١٦) فرعاً في محافظات الجمهورية ويقدر عدد أعضائه بـ (٢) مليون عضو. أما حزب الأحرار الذي نشأ عام (١٩٧٦) فيقدم نفسه باعتباره حزب اليمين الذي يدافع عن مصالح القطاع الخاص ، ولكن قاعدته التي استند إليها تآكلت كثيراً بعد ظهور حزب الوفد.

- حزب العمل الاشتراكي :يتوجه نحو شرائح الطبقة المتوسطة وقد ركز على هذه الطبقة بحكم المكون الاشتراكي للحزب، ويبدي هذا الحزب اهتماماً خاصاً بالفقراء والمناطق الفقيرة بالحضر والريف وحسب تصريحات الحزب فإن حجم عضويته يبلغ (٢٠٠,٠٠٠) عضو.

- حزب التجمع: ويتجه نحو قطاعات العمال والفلاحين والمثقفين باعتباره يعبر عن مصالحهم، وقد عكس برنامج الحزب وخطابه السياسي ذلك التوجه وقد تراجع هذا الحزب كثيراً بعد تراجع اليسار في العالم عموماً، وظهور الحزب الناصري الذي أخذ كثيراً من شعبيته.

---

[١]- د. أماني قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر،مصدر سابق ، ص١٢٤.

أما باقي الأحزاب فأغلبيتها عبارة عن جمعيات أهلية ثم أصبحت أحزاباً وتضم عدداً محدوداً من الأعضاء، كما أن نشاطها السياسي محدود وليس لها فروع أو انتشار في أغلب المحافظات المصرية[1].

- ومن خلال هذا العرض الموجز عن الأحزاب السياسية المصرية يمكن أن نستخلص بعض النتائج الهامة المتعلقة بمشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الحياة الديمقراطية والسياسية على الساحة المصرية وأهم هذه النتائج:

١- بالنظر للتقديرات التي يذكرها كل حزب عن حجم العضوية فيه نجد أن حجم هذه العضوية هو محدود للغاية بالمقارنة بدولة كبيرة مثل مصر.

٢- محدودية تغلغل هذه الأحزاب في القاعدة الأساسية للمجتمع فأغلبها هي أحزاب نخب اقتصادية واجتماعية وثقافية، بينما القليل منها يتوجه إلى الطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع.

٣- لا توجد اختلافات جوهرية بين معظم الأحزاب من حيث البرامج باستثناء بعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي مثل حزب العمل الذي يسعى لإقامة حكم إسلامي في مصر.

٤- وجود قوة سياسية واجتماعية لها وزنها في مصر، ورغم ذلك هذه القوى محجوبة عن الشرعية وعن التمثيل السياسي المتمثل في وجود حزب سياسي ناطق باسمها. وأهمها جماعة (الإخوان المسلمين) المصرية التي تمثل شريحة واسعة من الطبقات المتوسطة ، كما تتمثل في الطبقة الدنيا من الفقراء. حيث نجحت هذه الحركة في خلق قنوات اتصال معهم من خلال الجمعيات الإسلامية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تقدمها لهم.

---

[1]- مصدر سابق، ص ١٢٥- ١٢٦.

الفرع الثاني

الحيّز الذي تشغله جماعات الضغط في مصر

كان للتحولات الكبيرة التي شهدها القرن الماضي في سياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من ذلك القرن أثراً كبيراً على عمل جماعات الضغط. وتمثلت أبرز هذه التحولات في سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية التي وفرت مناخاً من الحريات أثر بشكل كبير على نمو هذه الجماعات وسهولة تحركها لأجل تحقيق أهدافها. وهذا الأمر ليس بعيداً عن الساحة المصرية حيث شهدت بداية السبعينات نوعاً من المصالحة بين السلطة السياسية وهذه الجماعات هذه المصالحة تبلورت من خلال تعديل قوانين بعض الجماعات المهنية، ونشوء جماعات جديدة (نقابة الفنانين التشكيليين- نقابة المهن التطبيقية- نقابة التمريض... إلخ). كما ظهرت على الساحة المصرية جماعات رجال الأعمال، وتم تعديل قانون النقابات واستجاب النظام لمطالب بعض الجماعات بخصوص زيادة مواردها ورفع المعاشات وبدلات التفرغ. . . إلخ.[1]

حيث أدت هذه المصالحة إلى تعايش كل من النمط التعددي للجماعات والنمط السلطوي داخل إطار النظام السياسي، حيث يسمح النمط التعددي باستقلالية النشأة والتنظيم بالإضافة إلى تمتع الجماعات بحرية كبيرة في صياغة جدول أعمالها، بينما يشير النظام السلطوي إلى درجة محدودة من الحرية والاستقلالية تتمتع بها الجماعات في مواجهة الدولة. حيث إنه بالرغم من هذه المصالحة

---

[1]- د. مصطفى كامل السيد: المجتمع السياسي في مصر، (دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري)، القاهرة ، دار المستقبل العربي ١٩٩٣ ، ص ٧٣ وما بعد...

لاتزال تعتمد الدولة بعض إجراءات التضييق خاصة بالنسبة للنقابات العمالية والغرف التجارية، حيث استمرت سياسة المنع والترهيب التي تستخدمها الدولة في وجه هذه الجماعات على وجه العموم[١].

وفي إطار الحديث عن الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في جمهورية مصر العربية يجد الباحث أن جماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية واتحادات الصناعات المصرية إضافة إلى النقابات (المهنية والعمالية) هي أقوى الجماعات الضاغطة وأكثرها فاعلية على الإطلاق في التوجيه والتأثير على عمل السلطات العامة المصرية. ويثار التساؤل هنا : ما هي التكوينات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها هذه التنظيمات ؟ أو ماهي القاعدة الاجتماعية لهذه الجماعات وطبيعة المصالح التي تلبيها؟

تمثل جماعة رجال الأعمال كإحدى الجماعات الضاغطة في مصر الشرائح البرجوازية العليا وأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي ،ويتراوح عدد أعضاء كل جماعة بين ثلاثمائة وستمائة عضو على الأكثر وتضم كبار رجال الأعمال ، ويتضح ذلك من لائحة شروط إحدى هذه الجماعات. حيث تنص على أن من شروط العضوية (أن يكون العضو قد باشر عملاً متصلاً بالنشاط الاقتصادي لفترة لا تقل عن عشر سنوات بصفته مالكاً أو رئيساً لمجلس إدارتها أو عضواً منتدباً للإدارة أو مديراً عاماً أو من له الحق في اتخاذ القرار النهائي) .[٢]

وكذلك لا تقتصر العضوية في هذه الجماعة على أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، وإنما أيضاً تضم في عضويتها أشخاصاً من القطاع العام وقطاع الأعمال وبنوك الدولة باعتبارهم أصحاب النفوذ المؤثرين في عملية صنع القرار، ومصدر النفوذ لبعض هذه الشرائح لا ينبع من الثروة والمال فقط وإنما

١- د. أماني قنديل:عملية التحول الديمقراطي في مصر، مصدر سابق ، ص ١٤١.

٢- النظام الأساسي لجمعية رجال الأعمال المصريين.

من شغل الوظائف السياسية العليا في الدولة، ويعمل أعضاء هذه الجماعات في جميع المجالات التجارية والصناعية وقطاع السياحة واستصلاح الأراضي ومجالات المبادلات المالية. . . إلخ[1].

أما الغرف التجارية والصناعية فهي تعبر عن مصالح القاعدة العريضة والمتوسطة من أصحاب الأعمال، وهذه الجماعات لا تتسم في التجانس في تكوينها الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما يفتح الباب لتناقض هذه المصالح وتضاربها في بعض الأحيان. والسبب في ذلك يعود الى أن العضوية فيها إجبارية حيث لا يسمح لأي شخص بممارسة مهنة التجارة والصناعة مالم يكن مسجلاً في هذه الغرف التجارية والصناعية. ولعل ذلك يفسر اتجاه كبار أصحاب الأعمال إلى إنشاء جماعات رجال الأعمال لكي تكون أكثر استقلالية وأكثر تعبيراً عن مصالحهم. الأمر الذي يفسر كذلك التوتر والصراع الذي كان سمة أساسية للعلاقة بين جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية[2].

أما بالنسبة للنقابات في مصر (العمالية والمهنية) فهذه النقابات تعبر عن الشرائح الواسعة والعريضة من أبناء الشعب المصري ،وباتت تلعب دوراً لابأس به باعتبارها منظمات تجمع أصحاب المهنة الواحدة أو التخصص الواحد، وهذا الدور يتخطى حدود أعضاء كل نقابة ليصل إلى أسرهم والى المجتمع كله.

طبيعة العلاقات بين جماعات الضغط المصرية:

تختلف العلاقات بين جماعات الضغط المصرية من جماعة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى (تعاون- صراع- توتر) وعلى وجه العموم يمكن تلخيص هذه العلاقات بما يلي:

---

[1]- د. مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة في مصر، مصدر سابق ، ص ٧٥ .

[2]- د. أماني قنديل :عملية التحول الديمقراطي في مصر، مصدر سابق ، ص ١٤٥.

١- بالنسبة للجماعات المهنية: شهدت هذه الجماعات منذ السنوات الأولى للثمانينات أنماطاً من التعاون والتحالف لم تكن قائمة من قبل أهمها ما يتعلق بقضايا الحريات والديمقراطية، وكانت نقابة المحامين مركز استقطاب للجماعات المهنية الأخرى؛ لتصديها للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والحريات النقابية. ومع بداية عام(١٩٩٠)تطورت أنماط التحالف بين هذه الجماعات المهنية، حيث تم إنشاء لجنة لتنسيق العمل النقابي عرفت فيما بعد باسم (التجمع النقابي المهني) والذي يسعى لتنظيم تحركات وخطوات هذه الجماعات بهدف تحقيق أكبر هدف من الترابط فيما بينها لمواجهة القضايا الرئيسة التي تهم المجتمع. وقد أصدر مؤتمر هذه الجماعات الذي عقد عام (١٩٩١) قرارات هامة تمس بشكل مباشر قضايا التطور الديمقراطي وأهمها[١]:

١- التأكيد على مبدأ استقلال هذه الجماعات واحترام قرار جمعياتها العمومية.

٢- ضرورة مشاركة هذه الجماعات في الحياة السياسية وفي عملية صنع السياسات.

٣- إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف.

٤- احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

٢- جماعات رجال الأعمال: أدركت هذه الجماعات منذ البداية القيمة الحقيقية لتحالفها مع بعضها البعض لتحقيق أهدافها في توجيه السياسة الاقتصادية للحكومة بما يخدم مصالحها. والذي ساعد في تقوية هذا التحالف هو أن نسبة كبيرة من أعضاء هذه الجماعة هم أعضاء في جماعة أخرى، إضافة إلى عوامل أخرى (الاستقلالية- النفوذ السياسي والاقتصادي- تجانس المصالح) ،هذه العوامل ساهمت في توحيد جهود هذه الجماعات لتحقيق أهدافها. وقد عبر هذا التحالف عن نفسه بإنشاء لجان مشتركة تعبر عن هذه

[١]- المصدر السابق، ص١٥٢.

الجماعات وتنسق فيما بينها. وبالنسبة للعلاقة بين جمعية رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية فقد شهدت هذه العلاقة توتراً مستمراً منذ نهاية السبعينات حتى عام(١٩٨٩). وكانت هذه الصراعات تدور حول شرعية تمثيل رجال الأعمال في مصر، وميل الحكومة إلى التعاون مع جماعات رجال الأعمال، وضم ممثليها إلى لجان تنفيذية وتشريعية وتجاهل الغرف وإمكانات مشاركتها[١].

وبعدها اتجهت هذه العلاقة إلى التعاون والتحالف بعد إنشاء ما سمي: (اللقاء المشترك بين منظمات الأعمال في مصر) والذي يضم ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية إضافةً لممثلين عن رجال الأعمال،والذي يهدف إلى تنسيق وتوحيد المواقف إزاء عملية التحول إلى القطاع الخاص.

٣- أما عن طبيعة العلاقة بين النقابات العمالية فهناك ازدواجية تتسم بها حركة النقابات وتتجلى هذه الازدواجية في مواقف الاتحاد العام للعمال الذي يميل إلى تأييد مواقف الدولة، وبعض النقابات التي اتخذت مواقف مستقلة. ويبرز ذلك في قرارات الإضرابات (إضراب عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى(١٩٨٨) إضراب عمال سكك الحديد(١٩٨٩) .وكذلك يبرز عندما يكون هناك تناقض بين مصالح العمال ككل والدولة، ومن ذلك إثارة قضية بيع القطاع العام والبدء عام (١٩٩٣) في تصفية بعض هذه الشركات وفصل العمال. وفي مثل هذه الحالات كانت بعض النقابات العمالية تتخذ مواقف مستقلة قد لا تتفق بل وقد تتناقض مع موقف الاتحاد العام للعمال، ويتوقف ذلك على طبيعة الأحداث المحركة للأزمة وعلى قيادة هذه النقابات وعلاقاتها بالدولة[٢].

---

[١]- المصدر السابق ، ص ١٥٤.

[٢]- راجع بهذا الخصوص: مصدر سابق، ص ٥٥. د. مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة في مصر، مصدر سابق، ص ٨٠.

الفرع الثالث

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية في مصر

كما ذكرت سابقاً تشكل جماعات الضغط في مصر بنية المجتمع المدني المصري، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النقابات (المهنية والعمالية) والغـرف التجارية والصناعية وجمعية رجال الأعمال هي أكثـر هـذه الجماعـات قـوة وتنظيماً وأقواها نفوذاً . لذلك يمكن أن نستخلص عنـد دراسـة علاقـة هـذه الجماعات بالأحزاب السياسية أن هذه العلاقة تختلف من جماعة لأخرى ومـن ظرف لآخر حيث نجد:

أولاً - بالنسبة للعلاقة بين الجماعات المهنية والأحزاب السياسية: هناك نوعاً من التحالفات المؤقتة المرتبطة بظروف أحداث معينة، ولعل السبب الرئيس في ذلك يعود إلى الخشية من انتقال الصراعات الحزبية إلى ساحات الجماعات المهنية، مما يؤثر سلباً على تضامن الجماعة وأهدافها الأساسية في حماية مصالح أعضائها وهذه العلاقة تسير في اتجاهين:

- **الأول:** تحالف الجماعات المهنية التي يهيمن عليها التيار الإسلامي مع بعض أحزاب المعارضة التي تنتمي إلى نفس التوجه ومن هذه الأحزاب (حزب العمل)، ومن أبرز هذه التحالفات ما تعلق بمعارضة حرب الخليج وتأكيد مقاطعة أحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب عام(١٩٩٠) .
- **الثاني:** يبدو من خلال فترات انتخابات مجالس النقابات المهنية حيث تنشط الأحزاب لتأييد وتعبئة أنصارها. فينشط الحزب الوطني لمساندة مرشحي الدولة وينشط حزب الوفد في بعض ساحاته التقليدية (نقابة

المحامين). أما حزب العمل فيترجم تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين لمساندة ممثلي هذه الجماعة في الجماعات المهنية.

ثانياً - أما عن العلاقة بين النقابات العمالية والأحزاب السياسية فقد أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال عن استقلال الحركة النقابية عن الأحزاب السياسية، وأوضح في بيان له: "أن الحركة النقابية لها استقلالها وديمقراطيتها وشخصيتها القائمة بذاتها داخلياً وخارجياً في إطار الخط السياسي الوطني لمصر، وأنها في حركتها غير خاضعة لأي جهة أو تنظيم أو حزب وأن هذه الحركة مرتبطة بمصالح الطبقة العاملة المصرية وحقوقها، وحتمية الحل الاشتراكي والتمسك بالمكاسب الاشتراكية التي تحققت للطبقة العاملة"[1].

ولكن واقع الحال يؤكد وجود علاقة بين النقابات العمالية والأحزاب السياسية ،ولكن هذه العلاقة هي في المستويات القيادية العليا وتقتصر على الحزب الحاكم وممثليه، ولكن على مستوى القاعدة لا توجد تفاعلات واضحة بين هذه النقابات والأحزاب السياسية. ولكن منذ عدة سنوات سعت بعض القوى السياسية "الإخوان المسلمين" وأحزاب المعارضة إلى مد جسور بينها وبين النقابات العمالية ولكن وبسبب الطبيعة الخاصة لاهتمامات العمال التي تتجه نحو المطالب اليومية والمعيشية ، وكذلك حرص الدولة على بسط نفوذها على هذه النقابات لم تنتج هذه الجسور مواقف تحالفية مترجمة على الصعيد العملي[2].

ثالثاً - بالنسبة لعلاقة جماعة رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية بالأحزاب السياسية المصرية فهذه العلاقة وثيقة من خلال عضوية عدد كبير من

---

[1]- د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص ١١٠-١١١.

[2]- مصدر سابق، ص ١١٠- ١١١.

رجال الأعمال وقيادات الغرف التجارية والصناعية في الحزب الوطني الحاكم، وترشيحهم في الانتخابات النيابية على قوائم هذا الحزب، وهذا ما يفسر اتفاق توجهات الحكومة ورجال الأعمال بخصوص السياسات الاقتصادية والتحول للقطاع الخاص وعدم وجود أي دلائل على علاقة هذه الجماعات بالأحزاب الأخرى.

المطلب الثالث

نماذج عن جماعات الضغط المصرية

تحدثت في بداية هذا المبحث عن النظام السياسي والدستوري في مصر، وعن الأحزاب السياسية المصرية وعلاقاتها بالجماعات الضاغطة. وسوف أتحدث في هذا المطلب بشيء من التفصيل عن أهم جماعات الضغط المصرية وهي(النقابات وجمعية رجال الأعمال) ، حيث تشكل هذه التنظيمات العمود الفقري في جماعات الضغط المصرية. وسأتناول في هذا المطلب الحديث عن الخريطة الحالية للنقابات المصرية (المهنية والعمالية) ودورها في الحياة الديمقراطية المصرية،وكذلك عن جمعية رجال الأعمال التي باتت تلعب دوراً بارزاً في عمل المؤسسات الدستورية في مصر وذلك من خلال الفرعين التاليين:

- **الفرع الأول:** النقابات المهنية والعمالية في مصر.
- **الفرع الثاني:** جمعية رجال الأعمال المصرية.

الفرع الأول

النقابات المهنية والعمالية في مصر

بدأت ملامح مسيرة الحركة النقابية في مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ،حيث ظهرت البداية الأولى للنقابات العمالية من خلال تأسيس أبناء الصناعة الواحدة لروابط تجمع بينهم وتحقق التكافل والتضامن الاجتماعي فيما بين أبناء المهنة الواحدة. ففي عام (١٨٩٨) تم الإعلان عن قيام نقابة عمال التبغ لتكون أول تنظيم عمالي للدفاع عن العمال والمطالبة بحقوقهم، والتصدي لقوى الاستغلال الأجنبي التي كانت تعتمد على وجود قوات الاحتلال البريطاني، وحماية الامتيازات الأجنبية التي تحرم الشعب والعمال المصريين من الحقوق الأساسية[١].

وقد شهد القرن العشرون نمواً حقيقياً لهذه النقابات فبعد نقابة عمال التبغ (١٨٩٨) تتابع إنشاء النقابات العمالية بقيام نقابة لعمال المطابع والمصانع اليدوية وعمال الموانئ والمحال العامة...إلخ .

ومع قيام ثورة تموز عام(١٩١٩) ازداد عدد النقابات العمالية وتتابع إقبال العمال على الانضمام إليها حتى بلغ عام(١٩٢١)عدد النقابات ما يقارب/٣٠ نقابة/ تضم في عضويتها نحو(٥٠٠،٠٠٠) عامل وقد ساعدت التيارات الفكرية العالمية التي

---

[١]- حول تطور الحركة النقابية في مصر راجع:

* د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي ، مصدر سابق، ص ١٠٩ -١١٠

* د. أماني قنديل: النقابات المهنية، مصدر سابق ، ص ١٠ -١٢.

* جويل بنين، زكاري لوكمان: العمال والحركة السياسية في مصر، ترجمة : إيمان حمدي، عصمت صلاح الدين، مصر ،مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنش ط١ ١٩٩٦ ، ص١١ -١٣

سادت المجتمع الدولي وامتدت إلى مصر على نضج الطبقة العاملة المصرية. وكان من أبرزها إعلان حقوق الإنسان وكذلك الفكر الاشتراكي[1].

وكان لاهتمام الحركة الوطنية والأحزاب السياسية أثره الكبير في النشاط النقابي، مما دعا العمال إلى المطالبة بقيام اتحاد عام للنقابات ينظم حركتها ويوحد نضالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وبعد عدة نشاطات واحتجاجات عمالية قام الحزب الحاكم في مصر بتطبيق عدد من الإجراءات لصالح العمال بهدف كسب تأييد العمال واستعادة زمام المبادرة. وكان من أهم هذه الإجراءات إصدار القانون رقم/ ٨٥ في شهر إيلول لعام ١٩٤٢/. الذي منح الاعتراف القانوني الصريح للنقابات العمالية لأول مرة في مصر، ولكن بالنظر إلى المدى الذي وصل إليه تنظيم النقابات العمالية ونشاطها قبل هذا التاريخ ينبغي ألا يبقى أي شك في أن الاعتراف الرسمي لم يكن هو الذي قدم الدفعة الرئيسة لنمو نشاط نقابات العمال في مصر، ولكن باعتبار أن الاعتراف القانوني ظل مطلباً نقابياً لعدة سنوات في مصر،فقد اعتبر صدور هذا القانون نصراً واسعاً للعمال وعلامة على أن (وزارة الشعب) كما كان حزب الوفد يسمي نفسه هو الذي قدم الدفعة الرئيسة لنمو النقابات والوقوف مع العمال في النزاعات مع أصحاب العمل[2].

ثم صدر القانون /٣١٩ لعام١٩٥٢/الذي ألغى القانون رقم/٨٥ لسنة ١٩٤٢/ أعطى العديد من المكاسب للحركة النقابية ،وارتفع عدد النقابات العمالية إلى (٤٧٢)نقابة عام(١٩٥٢)ثم إلى(١٤٠٠)نقابة ولكن دون وجود اتحاد عام للعمال، وإنما اقتصر الأمر على وجود مكتب اتصال بالعمال.

---

[1]- د. طارق فتح الله خضر: مصدر سابق ، ص ١٠١.

[2]- جويل بنين، زكاري لوكمان: العمال والحركة السياسية في مصر، مصدر سابق، ص ١٦ -١٧.

ولكن مع ازدياد ضغط العمال وزيادة مطالبهم تم تكوين المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر العربية كبداية للاتحاد العام لنقابات العمال، وذلك حتى الإعلان عن قيام هذا الاتحاد في /٣٠ كانون الثاني عام ١٩٥٧ /والذي يعتبر من أهم القوى الضاغطة في مصر، وتم تشكيله على أساس أن يضم نقابات الوحدات الإنتاجية وقد بلغ عدد هذه النقابات (١٩٦٠) أكثر من (٥٠٠) نقابة وفي عام (١٩٦٦) أعيد النظر في قرار التصنيف النقابي. وصدر قرار وزير العمل رقم/ ١٤ لسنة ١٩٦٧ / الذي حدد عدد النقابات العامة بـ(٢١) نقابة ثم صدر قرار لاحق من وزير العمل، وهو القرار رقم /٨٣لعام ١٩٧١/ عدل القرار السابق ليصبح عددها (٢٦) نقابة عامة.

ثم صدر القانون رقم/ ٣٥ لعام ١٩٧٦/ المعدل بالقانون رقم/١ لعام ١٩٨١ /الذي حدد النقابات العامة بـ(٢١) نقابة ، وأصبح رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال يعين وزيراً للقوى العاملة. وفيما يلي سأستعرض أبرز هذه النقابات العمالية: مع حجم العضوية في كل نقابة لعام (١٩٨١)[1]:

[1]- د. طارق فتح الله خضر: الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي، مصدر سابق ، ص١٠٣.

جدول رقم /٢/

جدول بالنقابات العامة المصرية مع حجم عضويتها

	اسم النقابة	حجم العضوية فيها
١	نقابة الزراعة والري والثروة المائية	٢٥٤٨٣٩
٢	نقابة الغزل والنسيج	٣٠٤٠٣٠
٣	نقابة التجارة	١٣٧٦١٥
٤	نقابة البنوك والتأمينات والأعمال المالية	٩٥٠٠٠
٥	نقابة السكك الحديدية	٨٠٩٠٠
٦	نقابة البريد والبرق والتليفون	٩٥٠٠٠
٧	نقابة المرافق العامة	١٠٥٠٠٠
٨	نقابة الخدمات التعليمية	١١٥٨١٤
٩	نقابة الخدمات الصحية	٨٥٠٠٠
١٠	نقابة الصناعات الغذائية	٢٥٠٧٩٨
١١	نقابة البناء والأخشاب	٢٩٥٩٠٣
١٢	نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية	١٤٠٠٠٠
١٣	نقابة النقل البري	٤٥٣٥٠٥
١٤	نقابة النقل البحري	٦٨٩٧٣
١٥	نقابة النقل الجوي	١١٥٠٠
١٦	نقابة البترول والكيماويات	١٤٥٠٠٠
١٧	نقابة المناجم والمحاجر	٣٠٠٠
١٨	نقابة الصحافة والطباعة والإعلام	٧٥٠٠٠
١٩	نقابة السياحة والفنادق	٤٧٠٠٠
٢٠	نقابة الخدمات الإدارية والاجتماعية	١٤٥٠٠٠
٢١	نقابة الإنتاج الحربي	٦٤٦٦٥

أمابخصوص النقابات المهنية نلاحظ إن أقدمها تاريخياً نقابة المحـامين التـي تأسست عام (١٩١٢) ،وأدت دوراً مهماً فـي حركـة الكفـاح الـوطني ضـد الاستعمار والدفاع عن الحريات العامة. ثم تتابع تأسيس النقابات المهنية فتأسست نقابة الصحافيين عام (١٩٤١) ثم نقابة المعلمين عام (١٩٥٤) ، ثم تتابع انتشار النقابات المهنية وتعتبر نقابة المعلمين أكبر النقابات المهنية حجماً إذ يصل عـدد أعضائها إلى (٧٥٠٠٠٠) ،ثم نقابة التجاريين. وكذلك توجد مجموعـة مـن النقابات المهنية لا يصل عدد أعضاء كل نقابة إلى أكثر من خمسة آلاف عضو من ذلك نقابة الصحافيين والرياضيين والمرشدين السياحيين والفنانين. ويمكـن القول أن عدد أعضاء النقابات المهنية في مصر بلغ أكثر من خمسـة ملايـين عضو والجدول التالي يبين الخريطة الحالية لهذه النقابات وتاريخ تأسـيس كـل منها[1]:

[1]- د. أماني قنديل: النقابات المهنية، مصدر سابق، ص ١٤- ١٥.

جدول رقم /٣/

جدول بالنقابات المهنية مع تاريخ تأسيسها

	اسم النقابات	تاريخ تأسيسها
١	نقابة المحامين	١٩١٢
٢	نقابة الصحفيين	١٩٤١
٣	نقابة المهندسين	١٩٤٦
٤	نقابة الأطباء البشريين	١٩٤٩
٥	نقابة أطباء الأسنان	١٩٤٩
٦	نقابة الأطباء البيطريين	١٩٤٩
٧	نقابة الصيادلة	١٩٤٩
٨	نقابة الزراعيين	١٩٤٩
٩	نقابة المعلمين	١٩٥٤
١٠	نقابة السينمائيين	١٩٥٥
١١	نقابة المهن التمثيلية	١٩٥٥
١٢	نقابة المهن الموسيقية	١٩٥٥
١٣	نقابة التجاريين	١٩٥٥
١٤	نقابة المعلمين	١٩٦٤
١٥	نقابة الاجتماعيين	١٩٧٣
١٦	نقابة المهن الفنية التطبيقية	١٩٧٤
١٧	نقابة مصممي الفنون التطبيقية	١٩٧٦
١٨	نقابة الفنانين التشكيليين	١٩٧٦
١٩	نقابة التمريض	١٩٧٦
٢٠	نقابة الرياضيين	١٩٨٧
٢١	نقابة مستخلصي الجمارك	١٩٩٤
٢٢	نقابة العلاج الطبيعي	١٩٩٤
٢٣	نقابة المرشدين السياحيين	١٩٨٣
٢٤	نقابة محفظي القرآن الكريم	١٩٨٣

والمشرع الدستوري المصري وإدراكاً منه لأهمية العمل النقابي في التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي فقد نص في المادة(٥٦)على ما يلي :(إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية ،وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها، وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها.[١]

ثانياً: نماذج من ضغط النقابات في مصر:

تؤدي النقابات المهنية والعمالية دوراً حيوياً في المجتمع فهي قنوات منظمة للتعبير والدفاع عن مصالح الأعضاء باعتبارها تجمعات من الأفراد الذين يشتركون في مهنة واحدة ولهم مصالح مشتركة، وهي من ناحية أخرى مراكز للمشاركة الديمقراطية والدفاع عن القضايا الوطنية والقومية. وليس بعيداً عن ذلك فقد لعبت النقابات المهنية والعمالية في مصر دوراً كبيراً في تعميق أسس الممارسة الديمقراطية وزيادة اهتمام أعضاء النقابة بقضايا المجتمع وهمومه. وقد قامت هذه النقابات في كثير من الأحيان بممارسة أشكال شتى من الضغوط على السلطات العامة في مصر دفاعاً عن مصالح أعضائها ، وإن أخذت هذه الضغوط في بعض الأحيان شكل غير ديمقراطي وتعتمد النقابات المصرية على عدة وسائل لشرح قضاياها أمام السلطات العامة والتأثير عليها بدءاً من عقد المؤتمرات والندوات والكتابة في وسائل الإعلام، إضافة إلى تشكيل لجان مشتركة مع الحكومة لبحث موضوع معين يهمها والوصول إلى

[١] - المادة (٥٦) من دستور جمهورية مصر العربية المعدلة طبقاً لنتيجة الاستفتاء الذي جرى في ٢٦ آذار من العام ٢٠٠٧ .

حلول بشأن المواضيع المتنازع عليها .إضافة إلى المؤتمرات العامة والفرعية التي تعقدها النقابات والتي تكون مناسبة للتعبير عن مصالح أعضائها والتعبير عن مواقفها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة من قبل الحكومة. ومن نماذج ضغط هذه النقابات في مصر مثلاً دور نقابة المعلمين:
حيث كان يتولى رئاسة النقابة وزير التربية والتعليم وكان وزير التربية والتعليم في حقبة الخمسينات يمثل وسيلة ضغط باعتباره رئيساً للنقابة وممثلاً للسلطة التنفيذية في الوقت نفسه، وكان هناك حلقة تواصل بين النقابة والسلطة التنفيذية وبعد أن انفصل منصب رئيس النقابة عن منصب الوزير كان للنقيب دور مهم ضاغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً وحصلت النقابة على أكثر مطالبها.[1]

وكان موقف النقابة في تلك الفترة متفقاً من الناحية السياسية مع السلطة. أما من الناحية التشريعية فقد استطاعت النقابة النفاذ إلى السلطة التشريعية من خلال أعضائها المنتخبين في مجلس الشعب واستطاعوا الحصول على مكاسب كبرى في هذا المجال، وأهمها تعديل قانون النقابة ليشمل حل بعض مشاكل المعلم المتعلقة بالإعانات والأجور والرعاية الصحية وغيرها. وقد استطاعت نقابة المعلمين بحق أن تكون وسيلة ضغط بحسب موقعها التعليمي وصلتها التامة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. ففي البداية كان الوزير هو النقيب وكانت السلطة التنفيذية بجانبها وفي السلطة التشريعية كان الكثير من النواب من المعلمين.

[1] - المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط، مصدر سابق، ص ١٣٥.

وكذلك الحال بالنسبة لنقابة الأطباء فإن هذه النقابة مارست وما زالت تمارس شتى الأنواع من الضغوط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق مطالبها في مناسبات عديدة منها على سبيل المثال:

الضغوط الذي تمارسها النقابة على السلطة التشريعية ومن خلال أعضائها لإصدار تشريعات لصالح النقابة لحل مشكلات الأطباء الشبان، وقانون استقدام الأطباء الأجانب. وكذلك وعقب إصدار القانون رقم/ ١٩٩ لسنة ١٩٩٤/نظمت النقابة إضراباً عن العمل بشكل رمزي لمدة ساعة ، ونظمت مسيرات سليمة وذلك بقصد إثارة الرأي العام على السلطة.

ومن نماذج الضغط على السلطة التنفيذية ما تقوم به نقابة الأطباء من تكوين لجان مشتركة بشأن بعض الأعمال والمسائل الهامة مع السلطة التنفيذية عن طريق وزارة الصحة. إضافة إلى ما قامت به النقابة عن طريق مناصب الأطباء في الجامعات لتحديد عدد الطلاب في كليات الطب، وكان ذلك يمثل ورقة ضغط على السلطة التنفيذية ،وقد كانت النقابة تحرص على أن يكون النقيب من الأشخاص الذين تؤيدهم الحكومة حتى تحصل على مطالبها وتحقق مصالحها وذلك على أساس أن تعيين شخص من المؤيدين للحكومة هو نوع من الضغط السلبي لتحقيق المصالح.[١]

وكذلك فقد اتسم دور التجمع النقابي المهني بفاعلية نسبية أثناء حرب الخليج الثانية حيث نجح في تعبئة عدد كبير من مجالس النقابات المهنية في منبر واحد لمعارضة الموقف الرسمي لمصر في حرب الخليج وتأييد الحل السلمي؛ إلا أن هذا النجاح النسبي للتحالف النقابي المهني والذي اعتمد على التوجه إلى الرأي العام والتحالف مع الأحزاب المعارضة قد استدعى تدخل الدولة واتخاذها

---

[١] - مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية: الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، دراسة حالة نقابة الأطباء، القاهرة، مطابع الأهرام ١٩٩٦، ص ٨٢ وما بعد...

إجراءات صارمة إزاء قيادات النقابات المهنية ،ومن هذه الإجراءات اعتقال بعض المنتمين إلى التيار الإسلامي ثم إصدار (قانون النقابات المهنية الموحد)[1] وتحجيم دور هذه النقابات الذي أخذ يتصاعد فيها وزن القوى الإسلامية رويداً رويداً.[2]

ويمكن أيضاً أن نذكر بهذا الخصوص موقف النقابات المهنية المعارض لقانون النقابات المهنية الذي صدر عام (١٩٩٣) والذي شهد عقد مؤتمرات عامة، واعتصاماً من جانب بعض أعضاء هذه النقابات للتعبير عن احتجاجها الأمر الذي أدى إلى مواقف صدامية بينها وبين الدولة.

وكذلك من المواقف الصدامية بين الدولة وبين النقابات أحداث انتفاضة المعلمين عام(١٩٩١)والتي عبر فيها المعلمون ولأول مرة عن احتجاجهم على تبعية النقابة للدولة، ومطالبتهم بتغيير قانون النقابة لتوفير الاستقلالية لها. وكذلك أحداث تأجيل انتخابات نقابة المهندسين ثلاث مرات عام (١٩٩٣)والتي احتج فيها المهندسون على قانون النقابات المهنية الموحد ،واعتمدت نقابة المهندسين على عدة آليات للتعبير عن موقفها الاحتجاجي ومن أهمها عقد جمعية عمومية للنقابة والتي شارك فيها أكثر من عشرة آلاف عضو، وإصدار البيانات والتوجه إلى الرأي العام والأعضاء. وفي مقابل ذلك اعتمدت الدولة على تحريك القضاة كطرف أمام النقابة باعتبار أن القانون المذكور ينص على إشراف القضاء على العمليات الانتخابية. كما لجأ إلى أسلوب الترهيب لقيادات النقابات من خلال اعتقالات مؤقتة وتحقيقات في نيابة أمن الدولة. وقد كشف ذلك عن رغبة الدولة في منع أي موقف معارض للنقابات من جهة ورغبتها في تصفية القوى الإسلامية المهيمنة على مجالس بعض النقابات من جهة أخرى.[3]

---

[1] - قانون النقابات المهنية الموحد رقم (١٠٠) لعام ١٩٩٣،والذي يعرف باسم ديمقراطية التنظيمات المهنية.

[2] - د. أماني قنديل :عملية التحول الديمقراطي في مصر،مصدر سابق ، ص ١٥٢- ١٥٣.

[3] - المصدر السابق، ص ١٥٧.

وليس بعيداً عن مواقف النقابات المهنية فقد قام الإتحاد العام لنقابات عمال مصر بمواقف جريئة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال منها: [1]

رفض الاتحاد لقرارات رفع الأسعار وكذلك المطالبة بإلغائها،والمطالبة بضرورة لقاء رئيس الجمهورية لتوضيح آرائه ومواقفه إزاء ذلك. وحدث هذا عام (١٩٧٧) بل أكثر من ذلك فقد قامت النقابات العمالية التي يشملها هذا الاتحاد بإضرابات كثير منها:

إضراب عمال مصانع الحديد والصلب بحلوان سنة(١٩٧٢) واستمرار الإضراب عدة أسابيع ،وكذلك إضراب عمال النقل عام(١٩٧٦)، وكذلك في شباط(١٩٦٥) قام عدد من النقابات بتحركات إضرابية واسعة، احتجاجاً على أحكام القضاء الصادرة ضد قيادات الطيران التي اعتبرت مسؤولة عن هزيمة حزيران (١٩٦٧).ومن المواقف الصدامية أيضاً مظاهرات العمال بالمحلة في شباط عام(١٩٨٦) وفي العام نفسه أيضاً اندلعت مظاهرات وإضرابات عمال سكك الحديد على خط القاهرة مطالبين بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي (١٩٨٦/٨/٤) اعتصم أكثر من خمسة آلاف من شركة(اتيكو) للصناعات الخشبية بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال بسبب ضعف الرواتب، وتسريح الشركة لأكثر من ألفي عامل.[2]

وفي شهر كانون الأول(٢٠٠٦) اندلعت تظاهرات في بعض مشروعات الغزل والنسيج، وكانت للعمال مطالب محددة تتعلق بصرف الأرباح والمكافآت. وحرصت الحكومة المصرية على تلبية مطالب العمال بل أعلنت الحكومة قراراتها التي تلبي رغبات العمال على شاشات عرض ضخمة في الشركات

---

[1] - د. طارق فتح الله خضر: الإحزاب السياسية، مصدر سابق، ص ١٠٤- ١٠٥.

[2] - د.جهاد عودة : مركز البحوث والدراسات السياسية، النظام السياسي المصري (التغير والاستمرار)، مكتبة النهضة المصريةالقاهرة١٩٨٨، ص١٩٣ .

التي حصلت فيها التظاهرات. وحدث الأمر نفسه في شركات الغـزل والنسـيج عام(٢٠٠٧)مما اضطر السلطة إلى الاستجابة لمطالب العمال والتي لـم تكـن لتخرج عن تحسين أحوالهم.

والجدير بالذكر أن المشرع المصري ونتيجة الأحداث المؤسفة التي رافقت الإضراب في بعض الأحيان فقد حرمه واعتبره جريمة جنائية يعاقب عليها قانون العقوبات المصري.[١]

[١] - تنص المادة ١٢٤ من قانون العقوبات المصري على "إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو في صورة الانتقال أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث شهور ولا تجاوز السنة لا تزيد عن مائة جنيه. ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو من شأنه أن يحدث إضراباً أو فتنة بين الناس"

وكذلك عاقبت المادة نفسها بالعقوبات المذكورة كل من يشترك أو يحرض في تلك الجرائم المنصوص عليها في نص المادة (٥٠.) ويحكم عليه بالعزل من الوظيفة إذا كان مرتكب هذه الجريمة من الموظفين أو المستخدمين العموميين".

الفرع الثاني

جماعة رجال الأعمال المصرية

أولاً - التعريف بجماعة رجال الأعمال:

شهدت بداية السبعينات في مصر ظهور أنماط جديدة من الجمعيات تمثلت هذه الأنماط في ظهور جمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد البنوك واللجنة الاقتصادية لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة وغيرها من جماعات رجال الأعمال التي تشكلت للضغط على السلطة لتحقيق مصالحها الاقتصادية. والجدول التالي يوضح أهم جماعات رجال الأعمال في مصر وتاريخ تأسيسها بالإضافة إلى مكانتها القانونية.[1]

جدول رقم /٤/

جدول بجماعات رجال الأعمال المصرية

اسم الجماعة	تاريخ تأسيسها	المكانة القانونية لها
المجلس المصري الأمريكي	١٩٧٥	قرار رئيس الجمهورية
جمعية رجال الأعمال المصريين	١٩٧٧	قانون ٣٢ لسنة ٦٤ الخامس بالجمعيات
غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة	١٩٨١	قرار رئيس الجمهورية
اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية	١٩٨٣	فرع للغرفة التجارية بالإسكندرية
جمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان	١٩٨٦	القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤
جمعية المستثمرين بمدينة السادس من أكتوبر	١٩٨٦	القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

[1] - د. أماني قنديل: عملية التحول الديمقراطي في مصر، مصدر سابق، ص ١٤٣.

وجماعات رجال الأعمال هذه لا توفر خدمات صحية أو اجتماعية لأعضائها. كما هو الحال في النقابات المهنية ولكنها تيسر الاتصال بين كبار رجال الأعمال في مصر والخارج وتدافع عن المصالح الاقتصادية للأعضاء في إطار سياسة التحرر الاقتصادي، وتحاول توجيه جهود وأهداف رجال الأعمال المصريين للدفاع عن مصالحهم والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر من خلال التنسيق مع الجماعات الأخرى باجتماعات مستمرة ودورية تعقد بين رؤساء هذه الجمعيات كل شهر إذا كان هناك حاجة لذلك. وتتلخص أهداف هذه الجمعية فيما يلي:

١- تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب لمساعدة رجال الأعمال على ممارسة دورهم في البناء الاقتصادي.

٢- تبني القضايا التي تواجه رجال الأعمال مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المختلفة من خلال حوار بناء يهدف إلى حلول ترضي جميع الأطراف.

٣- تعميق التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأجنبية.

٤- تقديم الخدمات الفنية والاستشارية والتشريعية لرجال الأعمال بما يخدم نشاطهم الاقتصادي.[١]

وقد أشهرت جمعية رجال الأعمال المصرية بوزارة الشؤون الاجتماعية استناداً إلى قانون الجمعيات،وقد شهدت هذه الجمعية قبل وبعد إشهارها صراعاً شديداً حول شرعية وجود هذه الجمعية، وواجهت الحكومة ضغوطاً مع الغرف التجارية حيث مرت جماعة رجال الأعمال بصراعات عديدة مع هذه الغرف كإحدى الجماعات الضاغطة المنافسة لها على الساحة المصرية حتى

---

[١] - مركز البحوث والدراسات السياسية: التطور السياسي في مصر ١٩٨٢- ١٩٩٢ القاهرة ١٩٩٤، ص ٥٦٩.

عام(١٩٨٦) حيث تم إنشاء غرفة لرجال الأعمال في إطار الاتحاد العام للغرف التجارية، ولكن مع نهاية ذلك العام كانت هذه الجمعية قد أكدت شرعيتها ووجودها وهويتها كإحدى أهم جماعات الضغط والمصالح الفاعلة في مصر.

ثانيا - مصادر قوة جمعية رجال الأعمال المصرية[١]:

لجماعة رجال الأعمال المصرية مزايا تميزها عن غيرها من باقي جماعات الضغط الموجودة في مصر، وهذه المزايا أكسبت هذه الجمعية نفوذاً وتأثيراً على السلطات العامة المصرية لا تملكه أي جماعة ضغط أخرى وأهم هذه المزايا:

أ- القوة المالية للجمعية: ذكرت فيما سبق أن من عناصر قوة أي جماعة ضغط (القدرة المالية) بمعنى أن الجماعة كلما كانت قوية مادياً استطاعت أن تؤثر بشكل أقوى. وجمعية رجال الأعمال المصرية بالرغم من قلة عدد أعضائها (٣٠٠ إلى٥٠٠ عضو) إلا أن اشتراك العضو فيها يصل إلى (٥٠٠) جنيه في السنة.وهذا يعطيها مورداً مالياً هاماً واستقلالاً أكبر مما يمنحها قوة متميزة عن باقي الجماعات الضاغطة.

ب- ضعف رقابة الدولة على الجمعية: المطلوب في جمعية رجال الأعمال أن يتوافق نشاطها مع النظام الأساسي لها.وتخضع هذه الناحية لرقابة وزارة الشؤون الاجتماعية وهذا الأمر منح نشاط الجمعية الميداني استقلالاً عن رقابة الدولة طالما أنها تباشر نشاطها في حدود القانون والدستور.[٢]

جـ- الاستقلال الإداري لجمعية رجال الأعمال: تتمتع جمعية رجال الأعمـال باستقلال إداري لا تملكه باقي الجمعيات، فهي تملك مبنى برج النيـل بـالجيزة

---

[١] - المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل :جماعات الضغط، مصدر سابق ، ص ١٥٩.

[٢] - مركز البحوث والدراسات السياسية: التطور السياسي في مصر (١٩٨٢- ١٩٩٢القاهرة ،مصدر سابق ، ص٥٧٨.

كمقر لمزاولة نشاطها الإداري في حين أن باقي الجمعيات لضـعف مواردهـا المادية تعجز عن الحصول على شقة لمزاولة نشـاطها فهـذا الأمـر يعطيهـا استقلالية إدارية ومادية هامة.[1]

د- الخلفية الاقتصادية والثقافية لجماعة رجال الأعمال المصرية: والتجانس بينها وبين السلطة حتى قيل أن علاقة رجال الأعمال بالسلطة هي علاقة أشبه بعلاقة الدم أو النسب. فهناك قرابة سياسية وروابط عائلية بين رجال الأعمال والحكومة فأصبحت بذلك تجمع بين نفوذي المال والسلطة.[2]

ويرأيي إن هذه النقطة هي من أهم عناصر قوة هذه الجمعية فالتجانس بين مصالح أعضائها يوحد ويركز جهودها، وكذلك العلاقات المتميزة مع السلطة سمح لهذه الجمعية باستخدام وسائل غير مشروعة كالرشوة لتمرير بعض الأمور غير المشروعة التي تحقق المصالح الخاصة لأعضائها بشكل لا ينسجم مع مصلحة المجتمع ككل.

هـ- العلاقات الخارجية لجماعة رجال الأعمال: تملك جماعة رجال الأعمال المصرية علاقات متميزة مع جهات دولية خارجية أهمها المؤسسات الأجنبية المانحة لمصرومنها صندوق النقد الدولي ،إضافة لعلاقة هذه الجمعية مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية بمصر،وقد عقدت هذه الجمعية اجتماعات مشتركة مع الوكالة والحكومة المصرية بخصوص توزيع المعونة الأمريكية لمصر. كما عقدت هذه الجمعية عدة اجتماعات مع المجموعة الأوربية في بروكسيل لتوطيد العلاقة فيما بينهما. وكذلك قام وفد من الجمعية بعدة زيارات للولايات المتحدة والدول العربية والأوربية.[3]

---

[1] - مصدر سابق ، ص ٥٧٩.

[2] - المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط ، مصدر سابق، ص١٦٢.

[3] - د. حاتم نصار: دور رجال الأعمال المصريين في التأثير على السياسة الاقتصادية، ص ٥٧٩ . نقلاً عن المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: مصدر سابق ، ص ١٦٢.

ثالثاً: نماذج من ضغط جمعية رجال الأعمال:

بالنظر إلى علاقة جماعة رجال الأعمال وتفاعلاتها مع الدولة أجد أن هذه العلاقة تسير بانسجام مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع تبني بعض آليات الضغط التي تهدف إلى الإسراع فيما يعرف باسم سياسة التحرر الاقتصادي لأن هذه الجماعات ارتبط ميلادها وتطورها بسياسة الانفتاح الاقتصادي وهي تعكس مصالح نخبة رجال الأعمال في مصر وتتحدد أهدافها في إطلاق حرية آليات السوق ودعم القطاع الخاص وتصفية شركات القطاع العام الخاسرة.

وأبرز ما تعتمد عليه جمعية رجال الأعمال لتحقيق أهدافها هو(وضع تصورات رجال الأعمال أول بأول أمام المسؤولين عن اتخاذ القرارات بأجهزة الدولة)، وهي تبذل جهود خاصة لفتح قنوات اتصال بين الجماعة والوزراء المسؤولين بالحكومة . ولذلك فإن تفاعلات الدولة مع مطالب وضغوط هذه الجماعات يسير في إطار من التفاهم والتعاون المشترك، والذي يعكس تكوين لجان مشتركة عليا بين رجال الأعمال وأعضاء الحكومة وضمهم إلى اللجان التشريعية بمجلس الشعب،واعتبار قيادات هذه الجماعات مكوناً أساسياً في المباحثات الرسمية الاقتصادية للدولة مع الدول الكبرى.[١]

ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه العلاقة بين جمعية رجال الأعمال والسلطات العامة في مصر لم تكن توافقية دائماً بل تخلل هذه العلاقة بعض المواقف الصدامية على أثر بعض القرارات التي لم تكن ترضي هذه الجمعية. ولعل أبرزها كان عام(١٩٨٥) أثر مجموعة القرارات الاقتصادية التي اتخذها وزير الاقتصاد الأسبق د. مصطفى السيد بخصوص الاستيراد وتداول العملة، والتي انتهت بتعيين وزير اقتصاد آخر.[٢]

---

[١] - د. أماني قنديل: عملية التحول الديمقراطي في مصر، مصدر سابق ، ص١٥٩.

[٢] - التقرير الإستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسية الأهرام القاهرة ١٩٨٦، ص ٣٤٠ _ ٣٤١.

وتتلخص قصة هذه القرارات بأن مصر ومنذ عام(١٩٧٧) بدأت تعاني من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة تزايد أرقام الدين الخارجي وعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري وميزانية الدولة، فكانت هناك حاجة ماسة لإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية الجذرية. وتمثلت هذه الإجراءات بقرارات وزير الاقتصاد الأسبق في/٥ كانون الثاني ١٩٨٥/ والتي بسطت سيطرة الدولة على سعر النقد الأجنبي بتحديد البنك المركزي لسعر صرف العملة، واستيعاب الجهاز المصرفي الشرعي للنقد المتداول في السوق، وإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل العملة واستبداله بالاستيراد بالجنيه المصري وبعد موافقة لجان ترشيد الاستيراد. ولكن هذه القرارات اصطدمت بمعارضة كبيرة من التنظيمات المعنية بهذا الأمر وأهمها: (جمعية رجال الأعمال- واتحاد الغرف التجارية- واتحاد المصدرين والمستوردين) إضافة إلى بعض أجنحة السلطة والقوى السياسية وعلى رأسها حزب الوفد الذي أعلن المعركة ضد هذه القرارات.

واستمرت المناقشات حتى آذار من العام نفسه وانتهى الأمر إلى انتصار جماعات الضغط، وإلغاء هذه القرارات الاقتصادية وإقالة وزير الاقتصاد وتعيين وزير اقتصاد آخر. وكذلك انتصرت وجهة نظر هذه الجماعات وعلى رأسها جماعة رجال الأعمال التي أرجع المراقبون في ذلك الحين إلى أن القوة الضاغطة ضد هذه القرارات والأكثر تأثيراً هي (جمعية رجال الأعمال)،والتي ترى بإخضاع سعر صرف النقد الأجنبي للعرض والطلب والسماح بنظام الصيارفة، وقصر ترشيد الاستيراد على الرسوم الجمركية على الكماليات ودون المغالاة في الرسوم وكان لها ما أرادته[١].

---

[١]- المصدر السابق ، ص ٣٤١.

وكما ذكرت فقد استغلت جمعية رجال الأعمال علاقاتها المميزة مع المؤسسات الأجنبية المانحة لمصر واستعملتها كأداة ضاغطة على السلطات المصرية لجعل سياساتها منسجمة مع مصالح هذه الجمعية. فعلى سبيل المثال في عام (١٩٩١) قام (ميتشل كامدسيسو) مدير عام صندوق النقد الدولي بالاستفسار عن رأي مجتمع رجال الأعمال في خطوات الإصلاح الاقتصادي، فأشار أحد رجال الجمعية إلى سلبيات ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الأسقف الائتمانية، وارتفاع الضرائب على رجال الأعمال إلى نسبة تصل (٦٥%) ،وطلب إعادة النظر في هذه النسبة بحيث لا تتجاوز (٥٠%) ،وقد استجاب صندوق النقد الدولي لذلك، وعلق اتفاقه مع مصر حتى تنفيذ هذين المطلبين[١]:

وكذلك في عام (١٩٩٣) التقى أعضاء الجمعية مع (كايوكو كنسوار) نائب رئيس البنك الدولي بحضور رئيس الوزراء المصري، وطالب أعضاء الجمعية بتنشيط سوق المال وسرعة تطوير القوانين المحلية ،وتوفير برامج التدريب وتوفير الخبرات العالمية. وقد أبدى البنك الدولي ملاحظاته في أنه يرى في الجمعية وسيلة لدعم القطاع الخاص. كما أنها تسعى لتدعيم القروض التي يحصل عليها القطاع الخاص[٢].

وفي إطار الحديث عن ازدياد دور جماعات رجال الأعمال في جمهورية مصر العربية يقول الدكتور حسن حنفي: " واستمر الانفتاح الاقتصادي منذ قوانين الاستثمار حتى انتهى الأمر إلى بيع القطاع العام بأبخس الأثمان، وغلبة القطاع الخاص وزيادة سطوة رأس المال الخاص والمحلي والإقليمي والدولي باسم التحرر الاقتصادي وحرية الاستيراد والتصدير، وتكونت حكومات رجال الأعمال التي تبيع الوطن من أجل الربح وتنسى حقوق الفقراء. نظراً لتبني

١- د. حاتم نصار: دور رجال الأعمال في التأثير على السياسة الاقتصادية، مصدر سابق ، ص ٥٧٩.

٢- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل: جماعات الضغط ،مصدر سابق، ص ١٦٢- ١٦٣.

الرأسمالية دون قيمها مثل حرية المنافسة والضرائب التصاعدية .....فجمعت طبقة رجال الأعمال بين الثروة والنفوذ في السلطة والمؤسسات التشريعية والإعلامية وأجهزة الدولة التنفيذية ".[١]

تقييم جماعات الضغط في جمهورية مصر العربية:

من خلال هذه الدراسة لأبرز الجماعات الضاغطة في جمهورية مصر العربية يمكن الوصول إلى بعض النتائج المتعلقة بعمل هذه الجماعات، وفاعليتها في التأثير على عمل السلطات العامة في ذلك البلد.

بالنسبة للنقابات في مصر (العمالية والمهنية) يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة، وهي أهمية الدور الذي باتت تؤديه هذه النقابات باعتبارها منظمات تجمع أصحاب المهنة الواحدة أو التخصص الواحد وهذا الدور يتخطى حدود أعضاء كل نقابة ليصل إلى أسرهم وإلى المجتمع كله. فبالنظر إلى إجمالي أعضاء النقابات المهنية في مصر بلغ حوالي أربعة ملايين عضو عام(١٩٩٥). بينما بلغ أعضاء نقابات العمال حوالي(٣,٥مليون عضو). والجدير بالذكر أن العضوية في النقابات العمالية هي اختيارية وفقاً للقانون وليست إجبارية، ومن ثم عدد أعضائها لا يتطابق مع إجمالي عدد أعضاء العمال في مصر والبالغ أكثر من(١٣ مليون)عامل، كما أن هذه النقابات تمثل وسيلة ضغط على هذه السلطات ولكن هذه الوسيلة محدودة التأثير لأن هذه النقابات لا تتمتع بالاستقلال التام في ظل النظام المصري، لأنها من حيث المنشأ والاستمرار تابعة للسلطة السياسية والتنفيذية ومؤيدة لقراراتها في أغلب الأحيان. وإن كانت بعض النقابات بدأت التململ من هذا الوضع مثل (نقابة المعلمين) إضافة إلى أن تحريم الإضراب بقانون العقوبات المصري، واستعمال الدولة أساليب الترهيب في وجه النقابات التي تخرج عن سياستها قد أفقد هذه النقابات الكثير من فاعليتها وتأثيرها.

---

[١] - د.حسن حنفي : نظرية الدوائر الثلاث ، دار العين للنشر القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ، ص٤٦.

أما بالنسبة لجمعية رجال الأعمال فبالرغم من أنها من جماعات الضغط حديثة النشأة إلا أنها استطاعت أن تكون من أكثر الجماعات الضاغطة فاعلية في جمهورية مصر العربية لأسباب سبق ذكرها .وأهمها العلاقة القوية بين هذه الجماعة ومسؤولي الدولة والحزب الوطني الحاكم، إضافة إلى أن رجال الأعمال في مصر أصبحوا ممثلين بالحكومة والبرلمان بحقائب وزارية ومقاعد نيابية هذا عدا عن العلاقة التي تربط هذه الجماعة بالمؤسسات الدولية الخارجية.

كما أن النظام السياسي المصري وإن كان يقوم على تعدد الأحزاب شكلاً إلا أنه من حيث المضمون مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج الانتخابية لوجدنا أن هناك حزب واحد يسيطر على مجمل الساحة المصرية وهو الحزب الوطني الحاكم وهذا الأمر يضيق المجال أمام عمل جماعات الضغط في مصر بالمقارنة مع دول أخرى تتعدد فيها الأحزاب المتنافسة على السلطة كفرنسا مثلاً.

ومنذ بداية التسعينات بدأت تظهر على الساحة المصرية الجماعات الإسلامية مثل (جماعة الأخوان المسلمون) إلا أن هذه الجماعة تم تحجيمها من قبل السلطة المصرية، وتغييبها عن الساحة السياسية من خلال الملاحقات والاعتقالات لقيادة هذه الجماعة وأفرادها.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة عن جماعات الضغط وأثرها في عمل السلطات العامة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة لايريد الباحث أن تكون هذه الخاتمة تكراراً أو ترديداً لما أورده في هذا البحث وإنما يأمل أن تكون هذه الخاتمة خلاصة لرؤيته لظاهرة جماعات الضغط وكذلك سيحاول أن يضع بعض المقترحات والتوصيات التي تمثل رأيه في أسلوب عقلنة عمل هذه الجماعات للاستفادة من ايجابياتها وتلافي سلبياتها.

ولابد من الإشارة إلى أن مختلف الباحثين لا يرون جماعات الضغط من زاوية واحدة فالبعض رأى في هذه الجماعات أداة قوية لإلغاء الديمقراطية وتفتيت الأمة وضياع المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة وعارض وجودها من أساسه ، ووجدت البعض دافع بشدة عن ايجابيات هذه الجماعات وأشاد بها و بآثارها الطيبة في المجتمع.

ويرى الباحث أن هذه الجماعات أصبحت اليوم جزءاً جوهرياً في الحياة السياسية لكل نظام ديمقراطي وذلك لأن تطور القوى الفاعلة في المجتمع وكذلك نوعية التراث السياسي لبنية السلطة والثقافة السائدة أفرزت على السطح قوى عديدة تتراوح اتجاهاتها العامة من مجموعات قبلية وعشائرية إلى تيارات دينية إلى جماعات ضغط تمتاز بالقدرة على التأثير في نظام الحكم وهي في الواقع تسعى لنيل حصتها من الحكم عبر العمل على إبقاء نفوذها مستمراً على السلطة الحاكمة بهدف المحافظة على مكتسباتها ومواقعها ومن الطبيعي أن تحتفظ هذه القوى بأدوات التأثير الضاغطة على جسم النظام السياسي، كما أن هذه الجماعات وقد بلغت حجماً جديداً ، وهي أكثر فاعلية في الوقت الحاضر بالمقارنة مع أي فترة تاريخية مضت،وهي ذات حجم كبير ومنظم وباتت واقعاً

مفروضاً لا يستطيع أي نظام سياسي يريد البقاء والمحافظة على اسـتمراره أن يتجاهله.

والباحث يشيد بإيجابيات هذه الجماعات المتمثلة في كونها وسيلة اتصال وتفاعل متبادل بين الشعب والحكومة. ووسيلة مهمة في طرح الآراء والأفكار المهمـة التي تخص شرائح مختلفة من الناس وبلورتها عبر إشراك المختصين ورجـال القانون والاقتصاد، كما أن هذه الجماعات تمثل مصالح فئات كثيرة من المجتمع لها مشاكلها التي قد لا يستطيع المرشحون للنيابـة أو الأحـزاب الإلمـام بهـا وطرحها على طاولة البحث، إضافة إلى أن هذه الجماعات أصبحت في الوقـت الحاضر مورداً هاماً للعملية التشريعية والبحث التشريعي وذلك بحكم تخصصها وتمرسها بها وامتلاكها لزوي الخبرة في مختلف ألوان المعارف ومن ثم تسهيل عمل الحكومة وهي وسيلة مهمة لنقل العمل السياسي من الفرد إلى الجماعة وفق أطر قانونية وتنظيمية وبالتالي عقلنته.

ولكن في الوقت نفسه لا أنكر ما لهذه الجماعات ((إذا مـا أسـاءت اسـتخدام إمكانياتها ووسائل الضغط المتوفرة لديها)) من مساوئ وسـلبيات قـد تغلـب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة وتؤدي إلى التطاحن والتنافر بين فئات المجتمع وجعله عبارة عن جماعات متصارعة كل منها تحاول الحصـول على مكاسب أكبر عبر الرشوة وإفساد الجهـاز الإداري والتهديـدات وإثـارة الاضطرابات التي تهز أركان الدولة وتعطل الاقتصـاد الـوطني فـي سـبيل الحصول على مصالح فئوية أو طبقية وكذلك الخشية من تحول هذه الجماعـات إلى امتداد لعناصر خارج البلاد تعمل على تقسيم الشعب إلى فئـات وطبقـات متنازعة المصالح والأغراض مما يضعف الوحدة الوطنية على حساب الـولاء لطبقة أو جماعة معينة في حين أن عماد الحياة الديمقراطية والدستورية يقـوم على مبدأ سيادة الشعب وليس سيادة طبقة على طبقة من المجتمع.

لذلك نقترح أن نضع المقترحات التالية التي قد تخفف من سلبيات هذه الجماعات وتفيد من ايجابياتها وفقاً لمايلي :

أولاً: مع التقدم الكبير في وسائل الإعلام والاتصال أصبح التوجه للرأي العام وتعبئته من أهم الوسائل التي تلجأ إليها جماعات الضغط لتحقيق مصالحها وإجبار السلطات العامة على الاستجابة لطلباتها تحت ضغط الرأي العام والجمهور وخصوصاً تلك الفئة غير الواعية التي تردد ما تسمع دون تدقيق وتمييز بين ما هو مصلحة عامة وما هو مصلحة خاصة ولذلك من الممكن مقاومة تأثير هذه الجماعات على الرأي العام من خلال تنويره وتوعيته بالمصلحة العامة وكذلك من خلال توجه الحكومة إلى الرأي العام وقياسه باستمرار للوقوف على اتجاهاته حتى تأتي قراراتها منسجمة مع نبض المجتمع.

ثانياً: الأخذ بنظام تمثيل المصالح والمهن : فالمجتمع لا يتكون فقط من قوى سياسية لها آرائها واتجاهاتها وإنما يتكون من قوى سياسية واقتصادية واجتماعية وبالتالي يجب أن تعطى هذه الجماعات الحق في تمثيل نفسها في البرلمان وفي كافة المجالس كما أن هذا النظام في حال وجود شعور عال بالمسؤولية الوطنية يكفل وصول الكفاءات إلى البرلمان وإثرائه بالخبرات المختلفة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويؤدي إلى وجود مجلس فني مختص قادر على الإلمام بدقائق المسائل التي تعرض عليه.

ثالثاً: تنظيم عمل جماعات الضغط حتى لا يؤدي وجودها إلى إفساد الحياة السياسية والديمقراطية وهذا التنظيم لا يمكن أن يتم إلا من خلال التشريعات الكفيلة بعقلنة جماعات الضغط واهم ما يجب أن تتضمنه هذه التشريعات:

أ- القوانين الخاصة بمحاربة ومكافحة الرشوة بكافة أشكالها وصورها وكذلك التشهير والقذف والاستخدام غير الشرعي لوسائل الاتصال والإعلام والبريد .

ب- إقرار التشريعات والإجراءات الكفيلة بصيانة حقـوق وحريـات الأفـراد وخصوصاً أولئك الموجودين في مركز المسؤولية العامة لمواجهـة تجـاوزات جماعات الضغط التي تخرج عن خطوط السلطة ومبدأ المشروعية من خـلال النص المباشر على عقوبات فعالة ضد مختلف صنوف الإفتئات على الحقـوق الشخصية من قبل جماعات الضغط وتوفير الحماية القضائية التي تتمثـل فـي صورها الثلاث المدنية والجنائية والإدارية لصيانة حقوق الأفراد من تجاوزات جماعات الضغط .

ح – إصلاح أنظمة الانتخابات :

وذلك من خلال عدة إجراءات وأهمها سرية التصويت والرقابة القضائية علـى جميع المراحل الانتخابية وكلك إخضاع جماعات الضغط والأحزاب السياسـية لرقابة محايدة على تصرفاتها وسلوكها ومصادر تمويلها وكذلك تنظيم مسـاهمة هذه الجماعات في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين من خلال وضـع حـد أعلى لهذا التمويل بشكله المباشر وغير المباشر حتى لا يتحول المرشحون إلى أدوات في يد هذه الجماعات تحركهم وفق أغراضها ومصالحها ولـيس وفـق مصلحة الأمة مجتمعة .

رابعاً:السماح بتنوع هذه الجماعات من خلال إعطاء الحـق لكافـة المـواطنين بتشكيل هذه الجماعات لكن وفق القيود السابقة التي تضمن وجود إيجابي لهـذه الجماعات الأمر الذي يضعف من تأثير هذه الجماعات وكذلك يساهم بنقل العمل السياسي والمطلبي من الفرد إلى الجماعة .

خامساً: بالرغم من تحول جماعات الضغط في الوقت الحالي إلى مـورد هـام للبحث التشريعي والتنفيذي ولكن من العدالة بمكان بل من واجب الحكومـة أن يكون لديها اللجان الفنية المتخصصة لدراسة مشروعات القوانين التي تهم فئات الشعب دون تمييز وكذلك من واجب ممثلي الشعب أن يكونـوا علـى تمـاس

مباشر مع ناخبيهم حتى يتعرفوا على مشاكلهم وما يحتاجون إليه من تشـريعات وقوانين .

سادساً: على النظام السياسي الذي يرغب بالنجاح وتحقيق العدالة إيجاد قنـوات الإتصال والمشاركة التي تكفل تصفية الطلبات القادمة من محيط النظام وتنقيتها وإيصالها، فالمطالبة بتحسين ظروف العيش أو المسـاواة أو التعلـيم أو رفـع مستوى المعيشة قد تتطور لتصبح مشكلة أو أزمة، لا يستطيع النظام أن يوصد أبوابه تجاهها فالتعرف على هذه المطالب من قنوات إيصالها المناسبة هو أفضل بكثير من وصولها بصورة قسرية عن طريق العنـف أو التظـاهر أو التهديـد بالثورة الأمر الذي يفسر الكثير من الأعمال السلمية الهادئة التي قد تنقلب إلى أعمال عنف وشغب لإجبار النظام على سماع المطالب القادمة إليه من المحيط . ويجب أن لا ينتهي الأمرعند التعرف على هذه المطالب بل لابد من الاستجابة لها وفق الامكانيات والموارد المتاحة .

سابعا : من الضروري في عمل أي نظام سياسي أن تكون هناك مرجعية حكم لها الأرجحية الدستورية والتنفيذية تسعى إلى الحـرص علـى انتظـام عمـل السلطات في الدولة وهذه المرجعية تتلخص في شخصية الحاكم القوي والقـادر على حل الإشكالات وبوجود هذه المرجعية التي يتوفر لها سـلطات دسـتورية حاسمة وحقيقية فإنها تعد الضمانة القويـة لعمـل نظـام الحكـم واسـتمرارية المؤسسات في خدمة احتياجات الناس والمصالح العليا التي ربما تضيع وسـط معمعة الصراعات والتجاذبات بين القوى المتنازعة المتصـارعة التـي تضـع نصب أعينها في كل مراحل الصراع مصالحها الخاصة قبل المصلحة الوطنيـة العليا.

مصادر البحث :

ـ أولاً : المصادر باللغة العربية :

١- د.ابراهيم درويش : علم السياسة، القاهرة، دار النهضة الغربية ، عام ١٩٧٨.

٢- د.ادمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري العام ، بيروت دار العلم الملايين، عام ١٩٧١.

٣- د.أحمد ابراهيم الجبير : مبادئ العلوم السياسية ،طرابلس .الجامعة المفتوحة عام١٩٩٥.

٤- د.أحمد جمال ظاهر : أبجديات علم السياسة ، عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عام ١٩٩٤.

٥- د.أحمد سويلم العمري : أصول النظم السياسية المقارنة ،القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، عام ١٩٧٦.

٦- د.أحمد عبد البديع : أصول علم السياسة ، القاهرة، دار النهضة العربية . عام ١٩٨١.

٧- د.أسعدعبد الرحمن : المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢_١٩٩٢، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢ عام ١٩٩٠.

٨- د.أماني قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر ، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع عام ١٩٩٥.

٩- د.أماني قنديل : النقابات المهنية، المكتب العربي الحديث، القاهرة،منشورات الغالي –عام١٩٩٥

١٠- د.بطرس بطرس غالي ،محمدخير عيسى : المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الأنغلو المصرية ،عام ١٩٨٧.

١١- د.جهاد عودة ، النظام السياسي المصري(التغير والإستمرار) ، القاهره مكتبة النهضة المصرية،عام ١٩٨٨
١٢- د.حاتم نصار : دور رجال الأعمال المصريين في التأثير على السياسة الاقتصادية ،" نقلاً عن المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل " جماعات الضغط.
١٣- د.حافظ علوان الدليمي : النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،عام ٢٠٠١.
١٤- د.حسن البحري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ،(دراسة مقارنة) ، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس ،عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
١٥ – د.حسن البحري :القانون الدستوري (النظرية العامة) ، الجامعة الافتراضية السورية ، الطبعة الأولى ،عام٢٠٠٩.
١٦- د.حسن حنفي: نظرية الدوائر الثلاث ، القاهرة، دار العين للنشر والتوزيع. ط١،عام ٢٠٠٨.
١٧- د.حسن سيد اسماعيل:النظام السياسي للولايات المتحدةالأمريكية وبريطانيا ،دار النهضة العربية ، ط١ ، عام ١٩٧٨ .
١٨- د.خضر خضر : مفاهيم أساسية في علم السياسة ، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب ،عام ١٩٩٩.
١٩- ديب علي حسن : الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع ، ط١ ، عام ٢٠٠٢ .
٢٠- د.رقية المصدق : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،دار توبوقال للنشر والتوزيع الدار البيضاء ، ج١، عام ١٩٨٦.
٢١- د.رمزي الشاعر : الأيدلوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة ، مطبعة جامعة عين شمس القاهرة ،عام ١٩٧٩.

٢٢- د.سامي جمال الدين : مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري، منشأة المعارف الإسكندرية،بدون.
٢٣- د.سام سليمان دلة : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ،منشورات جامعة حلب مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، عام ٢٠٠٢.
٢٤- د. سعاد الشرقاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر ،كلية الحقوق جامعة القاهرة ،عام ٢٠٠٧.
٢٥- د.سعاد الشرقاوي : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، القاهرة ،دار المعارف ، عام ١٩٨٣.
٢٦- د.سعيد بو الشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ،عام ٢٠٠٢.
٢٧- د.سعيدسراج : الرأي العام وأثره في النظم السياسية المعاصرة ، القاهرة الهيئة المصيرية العامة للكتاب ،عام ١٩٨٦.
٢٨- سمير محمود ناصر : جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وأثارها السلبية على التطور الاقتصادي ،دار الفرقد دمشق ، ط١، عام ٢٠٠٥.
٢٩- د.شادي فقيه : من يحكم أمريكا ؟، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع لبنان .حارة حريك ، عام ٢٠٠٤ .
٣٠- د.شعبان الطاهر الأسود : علم الاجتماع السياسي ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ط١ ،عام ١٩٩٩.
٣١- د. شفيق صرصار : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،المدرسة الوطنية للإدارة ،تونس ، عام ٢٠٠٧ .
٣٢- د. صالح جواد الكاظم : ، د.علي غالب العاني : الأنظمة السياسية ،جامعة بغداد كلية الحقوق ، عام ١٩٩١-١٩٩٠.

٣٣- د.طارق فتح الله خضر : الأحزاب السياسية ودورها في ظل النظام النيابي، (دراسة مقارنة) ، القاهرة ، دار نافع للطباعة والنشر ، عام ١٩٨٦.
٣٤- د.عادل ثابت : النظم السياسية ، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة ،عام ٢٠٠٧.
٣٥- د.عبد الرضا الطعان: آليات العمل السياسي،دار الحامد للنشر،عمان عام ١٩٩٨
٣٦- د.عبد الغني بسيوني عبدالله : النظم السياسية وأسس التنظيم السياسي، كليتي الحقوق بالاسكندرية وبيروت ،مكتبة المعارف الحديثة ، عام ١٩٩٣ .
٣٧- د.عبد الله حسن الجوجو : الأنظمة السياسية المعاصرة (دراسة مقارنة) ، طرابلس،الجامعة المفتوحة ، ط١ ، عام ١٩٩٦.
٣٨- د.عبد الوهاب محمد المسيري : اليهود واليهودية والصهيونية ، القاهرة دار الشروق ،عام١٩٩٩.
٣٩- د.عبد الحميد متولي :أزمة الأنظمة الديمقراطية، القاهرة، منشأة المعارف، عام ١٩٦٤
٤٠- د.عدنان الجليل : نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه ،جامعة اسكندرية ، عام ١٩٧٤.
٤١- د.علي يوسف شكري : الأنظمة السياسية المقارنة ، القاهرة، أيتراك للنشر والتوزيع ، ط١، عام ٢٠٠٣ .
٤٢- د.غازي اسماعيل ربابعة : الرأي العام والعلاقات العامة ، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع ، عام ١٩٨٧ .
٤٣- د.فوزي أبو ذياب : المفاهيم الحديثة للأنظمة و الحياة السياسية، القاهرة ، دار النهضه العربية، عام ١٩٧١.

٤٤- د.قحطان أحمد سليمان الحمداني : الأساس في العلوم السياسية ، عمان دار مجدلاوي للنشر ، عام ٢٠٠٤ .
٤٥- د.كريم فرمان: في كيفية عمل النظام السياسي ، بيروت،الدار العربية للموسوعات، ط١.عام،٢٠٠٨
٤٦- د.كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت،الربيعان للنشر عام ١٩٨٧.
٤٧- د.كمال المنوفي ، د.نيفين مسعد : موسوعة العلوم السياسية ،دار المعارف القاهرة .مصر ،عام ١٩٩٢.
٤٨- د.ماجد راغب الحلو : النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،عام ٢٠٠٥ .
٤٩- المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل : جماعات الضغط وأثرها على القرارات الادارية والدولية ،القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ، عام ٢٠٠٧.
٥٠- د.محمدالحلاق ، د.أحمد اسماعيل ، د.نجم الأحمد : النظم السياسية .مركز التعليم المفتوح ،الدراسات القانونية ، جامعة دمشق ،عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .
٥١- د.محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة،عام٢٠٠٧
٥٢- د.محمد رفعت عبد الوهاب : مبدأ الشرعية وتنظيم القضاء الاداري ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، عام ٢٠٠٢.
٥٣- د.محمد عرب صاصيلا : أنظمة الحكم المعاصرة ،مطبعة جامعة دمشق ، النسخة الأولى ، عام ١٩٨٩ .
٥٤- د.محمد علي سرحان : اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، عام ٢٠٠٢ .

٥٥- د.محمد نصر مهنا : علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، عام ٢٠٠٦ .
٥٦- د.محمد نصر مهنا : نظرية الدولة في الـنظم السياسـية ، الاسـكندرية المكتب الجامعي الحديث، ،عام ٢٠٠١.
٥٧- د.محمود عاطف البنا:الوسيط في النظم السياسية،دار الفكر العربي ، القاهرة،عام١٩٨٨
٥٨- د. مختار التهامي : الرأي العام ، القاهرة، دار المعارف ، ط١ ، عام ١٩٦٧.
٥٩- د.مصطفى كامل السيد : المجتمع السياسي في مصر ،دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ، دار المستقبل العربي القاهرة .مصر ، عام ١٩٩٣ .
٦٠-.د.ناظم عبد الواحد الجاسور : موسوعة علم السياسة ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان ،ط١، عام ٢٠٠٤.
٦١- د.نعمان أحمد الخطيب : الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، جامعة مؤتة ، عام ١٩٩٤ .
٦٢- د.نعمان أحمد الخطيب : الوجيز في النظم السياسية ،كلية الحقوق. جامعة مؤتة، عام ١٩٩٩ .
٦٣- د.نيفين مسعد : النظم السياسية ، القاهرة، منشورات العالي ، عام ١٩٩٥ .
٦٤- د.هشام آل القطيط: اللوبي اليهودي يحكم البيت الأبيض ،دار المحبة البيضاء ،بيروت ، ط١، عام ٢٠٠٤ .
٦٥- د. ياسر زغيب : (أيباك) قصة الإخطبوط في الولايات المتحدة ، دار الندى، بيروت ، ط١ ، عام ١٩٩٨ .

ثانياً : الدساتير والقوانين :

١- دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لعام ١٩٥٨ وتعديلاته حتى العام ٢٠٠٧.

٢- النظام الأساسي لجمعية رجال الأعمال المصريين .

٣- الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ .

٤- دستور جمهورية مصر العربية الدائم لعام ١٩٧١ وتعديلاته حتى العام ٢٠٠٧.

٥- قانون الأحزاب السياسية المصرية رقم/١٤٤/ لعام ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم/١٧٧/ لعام ٢٠٠٥.

٦- قانون نقابة المعلمين السورية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٢ لعام ١٩٦٤ والمعدل بالقانون رقم ١٠لعام ١٩٨٢ .

٧- دساتير الدول العربية : مركز بيروت للدراسات والأبحاث ، منشوات الحلبي الحقوقية . لبنان ،عام ٢٠٠٥ .

ـثالثاً : المصادر المترجمة إلى اللغة العربية :

١- ألان تورين ، ميشيل فيفوركا ، فرانسو ديب :الحركة العمالية ،ترجمة: عيسى عصفور ، منشورات وزارة الثقافة في سورية. دمشق ، عام ١٩٩١.

٢- ألبير مابيلو ،مارسيل ميرك : الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ، ترجمة: محمد بريجاوي ، مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات بيروت . لبنان ، ط١، عام ١٩٧٠ .

٣- بول فندلي ، عضو الكونغرس السابق : الخداع ، ترجمة : د.محمد يوسف، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع باريس . فرنسا ، ط ١، عام ١٩٩٢ .

٤- جابرييل أي ألموند : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة : هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع الأردن ، عام ١٩٩٧.
٥- جان مينو : الجماعات الضاغطة ، ترجمة : بهيج شعبان منشورات عويدات باريس ،عام١٩٨٣.
٦- جانيس ج تيري : السياسة الخارجية الأمريكية (دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة) ، ترجمة : حسن البستاني ، الدار العربية للعلوم بيروت ، عام ٢٠٠٦ .
٧- جورج لوفران : الحركة النقابية في العالم ،ترجمة : الياس مرعي ،منشورات عويدات ، بيروت . باريس ، ط٣ ، عام ١٩٨٦.
٨- جوندولين كارتر :نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ترجمة : ماهر تسليم ، دار الكرنك للنشر والتوزيع ، عام ١٩٨٦.
٩- جويل نبين :،زكاري لوكان : العمال والحركة السياسية في مصر ،ترجمة : إيمان حمدي ، عصمت صلاح الدين ، مركز البحوث العبية للدراسات والتوثيق والنشر ، ط١ ،عام ١٩٩٦.
١٠- ديفيد ديوك :الصحوة (النفوذ اليهودي في أمريكا) ، ترجمة : د.ابراهيم الشهابي ، دار الفكر المعاصر بيروت ، ط١، عام ٢٠٠٢ .
١١- كلود غيو:النظام السياسي والإداري في بريطانيا العظمى،منشورات عويدات، بيروت-باريس،ط١،عام١٩٩٣
١٢- لاري ألوينز : نظام الحكم في أمريكا، تارجمة : جابر سعيد عوض ، القاهرة ، الجمعية المصرية للنشر والثقافة العالمية ، ط١ ،عام ١٩٩٦.
١٣- اللورد لينغ : نقابات العمال بين القانون والسياسة ،ترجمة : هنري رياض، عبد العزيز صفوت ، بيروت دار الجبل ،عام ١٩٧٧.

١٤- لورانس غراهام : السياسة والحكومة ، ترجمة : عبدالله اللحيدان ، جامعة الملك سعود ،عام ١٩٩٧
١٥- لي أوبرين : المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطها في دعم إسرائيل ، ترجمة:مجموعة من الأساتذة ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١ ،عام ١٩٨٦.
١٦- ماكس سكيدمور ، مارشال كارترواتك : كيف تحكم أمريكا ؟ ، ترجمة : نظمي لوقا ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ط٢.
١٧- موريس دوفرجيه : مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة : سامي الدروبي ، دار دمشق ،عام ١٩٨٦.
١٨- هشام ميراوحي :أمريكا بلا قناع، ترجمة : علاء الرضائي ، بيروت مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، ط١ ،عام ٢٠٠٣.

ـ رابعاً : الدوريات والمنشورات والصحف :

١- التقرير الاستراتيجي العربي : مركز الدراسات السياسية، الأهرام . القاهرة، عام ١٩٨٦ .
٢- التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢: مركز البحوث والدراسات السياسية . القاهرة ،عام١٩٩٤ .
٣- الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر(دراسة حالة نقابة الأطباء) : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، مطابع الأهرام .القاهرة ،عام ١٩٩٦.
٤- النظام السياسي المصري (التغير والاستقرار) : مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة النهضة المصرية .القاهرة ،عام ١٩٨٨، د.جهاد عودة .

٥- المملكة المتحدة النظام السياسي والاقتصادي : رئاسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية . دمشق .د.شوكت قنواتي .
٦- أضواء على المجموعات المصلحية الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية مكتب الإعلام والنشر ،دمشق عام ١٩٨٣ .منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي .
٧- مجلة الأرض : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية دمشق .العدد الرابع نيسان ١٩٨٩. د.فايز سارة : (الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية).
٨- د.كريم كشاكش:جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات –المجلد السابع – العدد الخامس – كلية الحقوق ، جامعة مؤتة – كانون الأول ،١٩٩٣
٩- صحيفة الثورة،دمشق،٢٠٠١/١٠/٣،العدد١٢٠٩١
١٠- صحيفة السفير،لبنان،١٩٩٤/١٠/٢٦ (نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية ٢٠/أيلول /١٩٩٤).
١١- صحيفة اللواء،بيروت. لبنان،١٩٩/٨/١٥

١٢- صحيفة الأهرام :مصر .القاهرة ،١٢/٣/١٩٩٧.

٥- خامساً : المصادر باللغة الأجنبية :

١- Cobb.w.rayes.d.fldercharles participation in American .the dynamics of agenda .boilding allywand bacon.imcboston ١٩٧٢. " نقلاً عن المستشار محمد أبو ضيف باشا خليل ".

٢ - DellGille the hitelner willim henry harbold:modern govermment .٣rd ed .company .new .york .١٩٧٢ .

" نقلاً عن د.كريم كشاش :جماعات الضغط".

٣- M.duverger. droit constituonnel institutions politiques. mont christaim.١٩٥٥

٤ -Francais borella : les politiques dans la france D'aujourdhui sed . souil .paris ١٩٧٤.

" نقلاًعن د. حافظ الدليمي :النظم السياسية "

٥–Hamelton Jordan memoto christophcr .april ١٩٨٠

نقلاًعن:جانيس تيري:السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

٦-Lavroff dmitini le systeme politique frarncais dallos .١٩٧٩ .

٧- Stephn monsema .american poulitice .hot.rinerarte Winston .new york .١٩٦٩.

نقلاًعن د. كريم كشاكش "

سادساً : المواقع الالكترونية :

- علاء بيومي:لجان العمل السياسي،مركز المعرفة،www.Aljazira.com

- هشام علي:جماعات الضغط،مركز النور,www.Alnoors.se,١٣\٧\٢٠٠٩

- الحكومة الأمريكية توازن ثابت بين المؤسسات،www.America.gov,١٣\٩\٢٠٠٩

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : ماهية جماعات الضغط	١١
المبحث الأول : التعريف بجماعات الضغط	١٣
المطلب الأول : تعريف جماعات الضغط ومعايير تصنيفها	١٤
الفرع الأول : تعريف جماعات الضغط	١٥
الفرع الثاني : معايير تصنيف جماعات الضغط	٢١
المطلب الثاني : جماعات الضغط ودورها في الحياة السياسية	٣٢
الفرع الأول: جماعات الضغط والسياسة	٣٣
الفرع الثاني : وظائف جماعات الضغط	٣٦
الفرع الثالث: العلاقة بين جماعات الضغط	٤٠
المطلب الثالث : عناصر قوة جماعات الضغط	٤٣
الفرع الأول : عنصر القاعدة	٤٤
الفرع الثاني : التنظيم	٤٦
الفرع الثالث : النظام الاجتماعي	٤٦
المطلب الرابع : جماعات الضغط والأحزاب السياسية	٤٨
الفرع الأول : مفهوم الأحزاب السياسية	٤٩
الفرع الثاني : التمييز بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية	٥٩
الفرع الثالث : العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية	٦٣

المبحث الثاني : الطبيعة القانونية لجماعات الضغط	٦٦
المطلب الأول : جماعات الضغط ومبدأ الشرعية	٦٧
الفرع الأول : مفهوم مبدأ الشرعية	٦٨
الفرع الثاني : مبدأ الشرعية في نطاق جماعات الضغط	٧١
المطلب الثاني : جماعات الضغط والديمقراطية	٧٨
الفرع الأول : المآخذ على جماعات الضغط	٧٩
الفرع الثاني : حسنات جماعات الضغط	٨٥
المبحث الثالث : الجهات محل الضغط	٩١
المطلب الأول : تأثير جماعات الضغط على السلطة التشريعية	٩٣
الفرع الأول : تكوين البرلمان وأهميته لجماعات الضغط	٩٤
الفرع الثاني : تكتيكات جماعات الضغط للتأثير على السلطة التشريعية	١٠٠
المطلب الثاني : تأثير جماعات الضغط على السلطة التنفيذية	١٠٧
الفرع الأول : شكل السلطة التنفيذية وأهميته لجماعات الضغط	١٠٨
الفرع الثاني: تكتيكات جماعات الضغط للتأثير على السلطة التنفيذية	١١٥
المبحث الرابع : أساليب جماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة	١٢٠
المطلب الأول : الوسائل المشروعة والسلمية لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة	١٢١
الفرع الأول : التوجه إلى الرأي العام	١٢٢
الفرع الثاني : الاتصال بالسلطات العامة ومحاولة إقناعها بمطالبها	١٣٣
الفرع الثالث :الاشتراك في الحياة السياسية	١٣٦

المطلب الثاني : الوسائل غير المشروعة والقسرية لجماعات الضغط للتأثير في عمل السلطات العامة	١٤٣
الفرع الأول : عرقلة عمل الحكومة	١٤٤
الفرع الثاني :المال ودوره في إفساد الحياة السياسية	١٤٦
الفرع الثالث : التكتيكات والأساليب القسرية	١٤٩
الفصل الثاني : جماعات الضغط في بعض الأنظمة الديمقراطية المعاصرة	١٥٥
المبحث الأول : جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٧
المطلب الأول : شكل النظام السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية وأهميته بالنسبة لجماعات الضغط	١٥٨
الفرع الأول : المؤسسات الدستورية الأمريكية	١٦٠
الفرع الثاني : الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٠
الفرع الثالث : أثر النظام السياسي والاجتماعي على جماعات الضغط في أمريكا	١٧٣
المطلب الثاني : الحيز اللذي تشغله جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية وتقنيات نفوذها	١٧٦
الفرع الأول: أنماط جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٧
الفرع الثاني : أساليب جماعات الضغط الأمريكية	١٨٢
الفرع الثالث : موقف المشرع الأمريكي من جماعات الضغط	١٩٥
المطلب الثالث : اللوبي اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨
الفرع الأول: تعريف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩
الفرع الثاني:أبرز المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٢

المطلب الثالث : النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية	٢١٤
المبحث الثاني : جماعات الضغط في بريطانيا	٢٢٣
المطلب الأول : شكل النظام السياسي في بريطانيا	٢٢٤
الفرع الأول : التاج	٢٢٧
الفرع الثاني : الحكومة	٢٣٠
الفرع الثالث : البرلمان	٢٣٣
الفرع الرابع : أهمية النظام السياسي البريطاني لجماعات الضغط	٢٣٦
المطلب الثاني : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ودورها في الحياة الديمقراطية البريطانية	٢٣٧
الفرع الأول : الأحزاب السياسية في بريطانيا	٢٣٩
الفرع الثاني : الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في بريطانيا	٢٤٨
الفرع الثالث : العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية في بريطانيا	٢٥٥
المطلب الثالث : النقابات المهنية والعمالية في بريطانيا	٢٥٧
الفرع الأول : مفهوم النقابة العامة ووظائفها	٢٥٨
الفرع الثاني : تطور الحركة النقابية في بريطانيا	٢٦١
الفرع الثالث : نماذج من ضغط النقابات في بريطانيا	٢٦٩
المبحث الثالث : جماعة الضغط في فرنسا	٢٧٨
المطلب الأول : شكل النظام السياسي في فرنسا	٢٧٩
الفرع الأول : السلطة التنفيذية	٢٨١
الفرع الثاني : السلطة التشريعية	٢٨٨
الفرع الثالث : المؤسسات الدستورية الأخرى	٢٩٢
الفرع الرابع : أهمية النظام السياسي الفرنسي لجماعات الضغط	٢٩٤

المطلب الثاني : التعددية الحزبية الفرنسية وأثرها على جماعات الضغط	٢٩٥
المطلب الثالث : الحيز الذي تشغله جماعات الضغط الفرنسية	٣٠٢
الفرع الأول : جماعات الضغط الفرنسية بين الحظر القانوني والوجود الفعلي	٣٠٣
الفرع الثاني : جماعات الضغط في فرنسا (طرق الوصول وأساليب العمل)	٣٠٧
المبحث الرابع : جماعات الضغط في جمهورية مصر العربية	٣١١
المطلب الأول : شكل النظام السياسي المصري وأهميته لجماعات الضغط	٣١٢
الفرع الأول : السلطة التنفيذية	٣١٤
الفرع الثاني : السلطة التشريعية	٣٢٢
الفرع الثالث : السلطة القضائية	٣٢٧
الفرع الرابع : أهمية النظام المصري لجماعات الضغط	٣٢٨
المطلب الثاني : العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية وانعكاساتها على الحياة الدستورية في مصر	٣٣٠
الفرع الأول : الأحزاب السياسية في مصر	٣٣١
الفرع الثاني : الحيز الذي تشغله جماعات الضغط في مصر	٣٣٩
الفرع الثالث : العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية في مصر	٣٤٤
المطلب الثالث : نماذج عن جماعات الضغط المصرية	٣٤٧
الفرع الأول : النقابات المهنية والعمالية في مصر	٣٤٨
الفرع الثاني : جماعة رجال الأعمال المصرية	٣٦٠

خاتمة	٣٦٩
مصادر البحث	٣٧٥
الفهرس	٣٨٧